الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود وبنوك

بعنـــــــــــــــوان

السياسة المالية وأثرها على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي
دراسة تحليلية لحالة الجزائر
خلال الفترة 1990-2017

نوقشت علنا يوم:20افريل2022

من إعداد الطالب: **تحت إشراف الأستاذ الدكتور:**

دعمي الحاج **عوينان عبد القادر**

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الصفة	المؤسسة الأصلية
فرج شعبان	أستاذ	رئيسا	جامعة البويرة
عوينان عبد القادر	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفا ومقررا	جامعة البويرة
جوادي علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
ضيف أحمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة البويرة
صاري اسماعيل	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة سطيف1
هدروق أحمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	عضوا ممتحنا	جامعة المدية

الســـــنة الجـــــــامعية

2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

نحمد ونشكر الله الواحد الأحد الذي انعم علينا بنعمة العلم والعقل، وأمدنا

بالعزيمة والإرادة لإتمام هذا العمل.

أتوجه بالشكر الجزيل الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عوينان عبد القادر الذي تفضل

بالإشراف على بحثنا هذا، وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التي أفادني

بها، فأكن له كل الاحترام والتقدير.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى:

* كل من ساعدني ولو بكلمة طيبة على انجاز وإتمام هذا العمل.

* الشكر المسبق لأعضاء اللجنة الموقرة.

شكر و تقدير

إهداء

إلى روح والدتي الطاهرة التي طالما كانت بهجة قلبي وريحانة دنياي والشمعة الصامتة التي احترقت من أجل ان تنير دربي "...أمي الحبيبة" اسأل الله أن يحفظها.

إلى من أخرجني من حجر الأمية إلى نور العلم أبي رحمه الله،اسأل الله أن يسكنه فسيح جنانه.

إلى إخوتي الأعزاء و اختي العزيزتين واسأل الله أن يحفظهم جميعا.

إلى البراعم الصغيرة في عائلتي الكريمة كل باسمه. اسأل الله حفظهم وأن ينور دربهم

إلى كل أصدقائي والأحباب

*والى طلبة دكتوراه دفعة 2017/2016 وخاصة تخصص "**نقود و بنوك**"*

والى أساتذتي الكرام

إهداء

الحاج دعمي

ملخص:

لقد تطرقنا من خلال هذه الدراسة إلى موضوع السياسة المالية وأثرها على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي-دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وتم تقسيم موضوعنا إلى جزأين، جزء نظري تم من خلاله إبراز المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية بتتبع مسار تطورها وتحديد أدواتها، وكذلك تم التطرق إلى مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي (معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة)، وتبيان العلاقة النظرية بين السياسة المالية و هاته المؤشرات، أما الجزء التطبيقي فقد خصص لتتبع واقع السياسة المالية في الجزائر من خلال تحليل مكونات السياسة المالية و المتمثلة في النفقات العامة، الإيرادات العامة، الدين العام، خلال فترة الدراسة، و في الأخير تم قياس اثر مكونات السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي، وذلك باستعمال أدوات الاقتصاد القياسي ومتمثلة في نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL). وتم التوصل إلى عدة نتائج أهمها أن متغيرات السياسة المالية لا تفسر لنا التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي، وجود علاقة طردية بين نفقات التجهيز الحقيقية ومعدل البطالة ،وهو ما لا يوافق النظرية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، معدل النمو الاقتصادي، معدل التضخم، معدل البطالة

ملخـــــــــــص

Abstract :

We introduced in this study the subject of $iscal policy and its impact on the indicators of internal economic balance - an analytical study of the case of Algeria during the period 1990-2017. Our topic have been divided into two parts, & theoretical part that was dedicated to presenting the principle aspects associated with the fiscal poliey through tracking its path of development and defining its tools, we also introduced the indicators of internal economic balance (economic growth rate, inflation rate, unemployment rate), we presented as well the theoretical relationship between fiscal policy and these indicators, and an application part that was devoted to tracing the reality of Fiscal policy in Algeria through analyzing the components of Fiscal policy represented in public expenditures, public revenues, and public debt during the study period, Finallu, we measured the impact of the components of the Fiscal policy on the indicators of internal economic balance, using econometric tools, represented by the Auto Regressive Model (ARDL), Several conclusions were reached, the most important of which was that fiscal policy variables did not explain to us the changes in the economic growth rate, the existence of a correlation between real processing expenditures and the unemployment rate, which did not correspond to Algeria's economic theory during the period 1990-2017.

***Keywords**: fiscal policy , rate of inflation rate, rate of economic growth, rate of unemployment .*

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	-----
الإهداء	-----
فهرس المحتويات	ا
فهرس الجداول	ا-ا
فهرس الأشكال	ا- ا
فهرس الملاحق	ا
مقدمة	أ-ذ
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة الاقتصادية، السياسة المالية	**45-2**
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول:الإطار النظري للسياسة الاقتصادية	03
المطلب الأول:مفهوم السياسة الاقتصادية	03
المطلب الثاني:أنواع السياسة الاقتصادية	06
المطلب الثالث:أهداف السياسة الاقتصادية	09
المبحث الثاني:مدخل نظري للسياسة المالية	13
المطلب الأول:مفهوم السياسة المالية	13
المطلب الثاني:تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي	16
المطلب الثالث:أهداف السياسة المالية	25
المبحث الثالث:الأدوات السياسة المالية	26
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام	26
المطلب الثاني:السياسة الضريبية	33
المطلب الثالث: سياسة العجز الموازني	38
خاتمة الفصل	45
الفصل الثاني: الإطار النظري لعلاقة السياسة المالية بمؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي	114-47
تمهيد الفصل	47
المبحث الاول: ماهية التوازن الاقتصادي الكلي	48
المطلب الأول:مفهوم التوازن الاقتصادي	48
المطلب الثاني: مجالات التوازن الاقتصادي و أهميته	52

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي وفق نموذج IS-LM	59
المبحث الثاني:السياسة المالية و النمو الاقتصادي	66
المطلب الاول:أساسيات عامة حول النمو الاقتصادي	66
المطلب الثاني: أهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي	72
المطلب الثالث: اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي	87
المبحث الثالث: السياسة المالية وأثرها على التضخم والبطالة	91
المطلب الاول: عموميات حول التضخم	92
المطلب الثاني عموميات حول البطالة	100
المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالتضخم والبطالة	107
خاتمة الفصل	114
الفصل الثالث:دراسة تحليلية لواقع السياسة المالية و مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	182-116
تمهيد الفصل	116
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية	117
المطلب الاول: المخططات التنموية في ظل الاقتصادي الاشتراكي	117
المطلب الثاني: المخططات التنموية الخماسية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2009	123
المطلب الثالث: المخططات التنموية الخماسية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2009-2019	133
المبحث الثاني:تطور مكونات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	141
المطلب الأول:تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر	141
المطلب الثاني:تطور الإيرادات العامة في الجزائر	151
المطلب الثالث: تطور العجز الموازني في الجزائر	160
المبحث الثالث:تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	163
المطلب الأول:تطور معدلات النمو الاقتصادي	163
المطلب الثاني:تطور معدلات التضخم	170
المطلب الثالث:تطور معدلات البطالة	174
خاتمة الفصل	182-181

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر مكونات السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	**227-184**
تمهيد الفصل	184
المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة وتحليل إحصائي لمتغيراته	185
المطلب الأول: توصيف نموذج الدراسة	185
المطلب الثاني: دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة	188
المبحث الثاني: قياس اثر السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي	195
المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	195
المطلب الثاني:اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود لمعادلة النمو الاقتصادي	200
المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج	205
المبحث الثالث: قياس اثر السياسة المالية على معدل البطالة ومعدل التضخم	208
المطلب الأول: دراسة استقرارية سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة	208
المطلب الثاني: قياس اثر السياسة المالية على معدل البطالة	210
المطلب الثالث: قياس اثر السياسة المالية على معدل التضخم	218
خاتمة الفصل	227-226
الخاتمة العامة	233-229
قائمة المراجع	249-235
قائمة الملاحق	261-251

فـــــــهرس

الجـــــــــداول

فـــهرس الجـــــــــــداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	المقارنة بين السياسات الظرفية والسياسات الهيكلية	06
(1-3)	توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية و أهدافها خلال الفترة 1967-1974	115
(2-3)	حجم اعتمادات المخطط الخماسي الأول 1980-1984 موزعة حسب القطاعات	116
(3-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	123
(4-3)	توزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي 2005-2009	127
(5-3)	ما تم تحقيقه من مشاريع خلال برنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي	130-129
(6-3)	توزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2000-2009	131
(7-3)	توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية الجدول ب	142-141
(8-3)	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020حسب القطاعات الجدول ج	143
(9-3)	تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة1990-2017	146
(10-3)	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020	152
(11-3)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	153
(12-3)	تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	160
(13-3)	طرق تمويل العجز الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 1994-2017	163
(14-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2017.	164
(15-3)	التوزيع القطاعي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	166
(16-3)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	168
(17-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	171-170
(18-3)	توزيع معدلات البطالة حسب نوع الجنس خلال الفترة 2005-2017	175
(19-3)	تطور معدل التشغيل ومعدل النشاط في الجزائر خلال الفترة 2005-2017	178
(1-4)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة LPIBr	195
(2-4)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLPIBr	196
(3-4)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة LDCr	196

(4-4)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLDCr	197
(4-5)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة LDECr	197
(4-6)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLDECr	198
(4-7)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة LRDHr	198
(4-8)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLRDHr	199
(4-9)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة LDHHr	199
(4-10)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLDHHr	200
(4-11)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمعادلة النمو الاقتصادي	200
(4-12)	نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة النمو الاقتصادي	202
(4-13)	نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك لمعادلة النمو الاقتصادي	203
(4-14)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمعادلة النمو الاقتصادي	204
(4-15)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH لمعادلة النمو الاقتصادي	205
(4-16)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM Test لمعادلة النمو الاقتصادي	206
(4-17)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة LTch	208
(4-18)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLTch	208
(4-19)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة Tinf	209
(4-20)	نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLinf	209
(4-21)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمعادلة البطالة	210
(4-22)	نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة لمعادلة البطالة	211
(4-23)	نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك لمعادلة البطالة	212
(4-24)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمعادلة البطالة	213
(4-25)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH لمعادلة البطالة	215
(4-26)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM Test لمعادلة البطالة	216

(27-4)	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمعادلة التضخم	218
(28-4)	نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة لمعادلة التضخم	219
(29-4)	نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك لمعادلة التضخم	221
(30-4)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمعادلة التضخم	222
(31-4)	نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH لمعادلة التضخم	224
(32-4)	نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM Test لمعادلة التضخم	224

فـــــــــهرس

الأشـــــــــكال

فـــــــــــهرس الأشـــــــــــكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-1)	مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش	07
(2-1)	مخطط توضيحي لسياسة الإنكماش	08
(3-1)	أهداف السياسة الاقتصادية،المربع السحري نيكولاس كالدور	10
(4-1)	منحنى لافر	43
(1-2)	اشتقاق منحنى IS	62
(2-2)	اشتقاق منحى LM	64
(3-2)	منحى (IS-LM)	65
(4-2)	نموذج AK	80
(5-2)	اثر أداة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	88
(6-2)	فعالية السياسة المالية وفق نموذج (IS-LM)	91
(7-2)	تأثير أداة الإنفاق الحكومي على التضخم	108
(8-2)	تأثير أداة الضرائب على التضخم	109
(9-2)	تأثير أداة الإنفاق الحكومي على البطالة	111
(10-2)	يبين تأثير أداة الضرائب علي البطالة	112
(1-3)	التوزيع القطاعي والسنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	127
(2-3)	التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي	131
(3-3)	التوزيع الهيكلي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2015	135
(4-3)	تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	149
(5-3)	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	156
(6-3)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة1991-2017	161
(7-3)	التوزيع القطاعي للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.	170
(8-3)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	173
(9-3)	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	177
(10-3)	توزيع معدلات البطالة حسب نوع الجنس خلال الفترة2005-2017	179
(1-4)	يبين هيكل الدراسة	187
(2-4)	الإحصائيات الوصفية لسلسلة نفقات التسيير الحقيقية في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)	188
(3-4)	الإحصائيات الوصفية لسلسلة نفقات التجهيز الحقيقية في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)	189

(4-4)	الإحصائيات الوصفية لسلسلة إيرادات المحروقات الحقيقية في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)	190
(5-4)	الإحصائيات الوصفية لسلسلة إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)	191
(6-4)	الإحصائيات الوصفية لسلسلة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)	192
(7-4)	الإحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)	193
(8-4)	الإحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)	194
(9-4)	نتائج معيار AIC لاختيار طول الإبطاء الأمثل لمعادلة النمو الاقتصادي	201
(10-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعادلة النمو الاقتصادي	205
(11-4)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية CUSUMلمعادلة النمو الاقتصادي	207
(12-4)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية(CUSUMSQ) لمعادلة النمو الاقتصادي	207
(13-4)	نتائج معيار AIC لاختيار طول الإبطاء الأمثل لمعادلة البطالة	211
(14-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعادلة البطالة	215
(15-4)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية CUSUM لمعادلة البطالة	217
(16-4)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية (CUSUMSQ)لمعادلة البطالة	217
(17-4)	نتائج معيار AIC لاختيار طول الإبطاء الأمثل لمعادلة التضخم	219
(18-4)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعادلة التضخم	223
(19-4)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية CUSUMلمعادلة التضخم	225
(20-4)	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية (CUSUMSQ)لمعادلة التضخم	225

فـــــــــهرس

الملاحـــــــــق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
المحلق رقم 1	يبين تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	251
المحلق رقم 2	تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017	252
	تطور المتغيرات المستخدمة في الدراسة الوحدة مليار/دج	253
المحلق رقم 3	دراسة استقرارية السلاسل الزمنية متغيرات الدراسة	260-254
المحلق رقم 4	تحديد عدد درجات التأخر في نموذج VAR	261

مقدمة

يعتبر مصطلح التوازن الاقتصادي من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الفكر الاقتصادي، حيث اهتمت جميع الدول سواء المتقدمة أو المتخلفة منها بمجال التوازن الاقتصادي والعمل على تحقيق مستوى معين من التوازن الاقتصادي والحفاظ عليه، وذلك لما له انعكاس ايجابي على الوضعية الاقتصادية لكل دولة، ولقد انحصر التوازن الاقتصادي في مجالين أساسين هما التوازن الاقتصادي الخارجي والذي يعبر عن توازن ميزان المدفوعات عن طريق تساوي قوى الطلب على الصرف الأجنبي والعرض منه، أما المجال الثاني هو التوازن الاقتصادي الداخلي والذي يكون بتحقيق التوازن في كل من سوق السلع والخدمات وسوق النقد،أي تساوي قوى العرض والطلب على السلع والخدمات، حيث نجد أن النظرية الاقتصادية تهتم على المستوى أو المجال الداخلي بدراسة أسباب النمو الاقتصادي ومحدداته، التضخم وحالات الانكماش، البطالة و الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج، وتشكل هاته الاهتمامات مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي.

ومن اجل تحقيق التوازن الاقتصادي العام والحفاظ عليه تعتمد مختلف الدول على مجموعة من السياسات تنحصر تحت ما يسمى بالسياسة الاقتصادية العامة، حيث اكتسبت هذه الأخيرة أهمية كبيرة في تحليل الاقتصاد الكلي، وذلك من خلال تأثيرها على النشاط الاقتصادي، ومعالجة مختلف الاختلالات الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي باختلاف فترات الكساد أو الرواج الاقتصادي، غير أن موضوع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عرف تطورا كبيرا، من خلال تطور مفهوم دور الدولة في الحياة الاقتصادية من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وفي الأخير إلى الدولة المنتجة.

وتعددت السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية، وهذا التعدد نشأ عنه جدل كبير بين المفكرين الاقتصاديين من خلال تطور الفكر الاقتصادي، حول أي السياسات تعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي والحفاظ عليه، وساهم هذا الجدل في ظهور مدراس تبحث عن تحديد مفهوم مناسب للتوازن الاقتصادي وما هي السياسة المناسبة للوصول لتحقيقه.

لذا وجب على واضعي ورسم هذه الأخيرة العمل على خلق تكامل بين مختلف السياسات من اجل تحقيق الأهداف المرسومة.

حيث تعتبر السياسة المالية من بين الأهم السياسات التي تشكل السياسة الاقتصادية العامة، والتي تعمل من خلالها الحكومة على تحقيق مجموعة من أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، السياسية.

ويندرج تحت غطاء السياسة المالية عدة أدوات تشكل في حد ذاتها سياسات، وتتمثل في سياسة الإنفاق العام، السياسة الضريبية والسياسة الائتمانية.

مرت الجزائر بعدة تطورات منذ الاستقلال وهذا راجع إلى طبيعة النهج الاقتصادي المتبع، وتحوله من النهج الاشتراكي الذي دام من بعد الاستقلال إلى أواخر الثمانينات، إلى نهج اقتصاد السوق، حيث شهدت الأوضاع الاقتصادية خلال فترة التسعينيات القرن الماضي وضعا حرجا تميز بضعف في معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم، والعجز عن سداد الديون وخدماته، هذا ما دفع بالحكومة الجزائرية إلى تبني إصلاحات ذاتية أو بمساعدات هيئات دولية التي تعمل على إرساء قواعد اقتصاد السوق.

ومع بداية القرن العشرين عمدت الحكومة الجزائرية إلى إتباع سياسة مالية توسعية من منظور كينزي، كانت نتيجة تحسن أوضاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، باعتبار أن أكثر من60% من الإيرادات العامة تتشكل من الجباية البترولية، وكان ذلك من خلال برامج تنموية خماسية، وتمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج توطيد النمو 2010-2014، برنامج التنمية الخماسي 2015-2019. حيث عملت الحكومة من خلال هذه البرنامج إلى تحسين ورفع من معدلات النمو الاقتصادي، والتقليل من معدلات البطالة من خلال توفير مناصب شغل مؤقتة أو دائمة، وتحسين مستوى الخدمات الصحية والتعليمة، وتخفيض معدلات التضخم.

أولا:إشكالية البحث:

من خلال ما سبق عرضه يمكن أن نطرح التساؤل الرئيسي حول السياسة المالية وأثرها على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

ما مدى تأثير مكونات السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟

ثانيا: الأسئلة الفرعية:

و يشتق من صميم هذا السؤال الرئيسي طرح عدة أسئلة فرعية تدور حول موضوع الدراسة:

1- **هل أثرت السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي؟**
2- **هل هناك علاقة توازنية الطويلة الأجل بين مكونات السياسة المالية ومعدل النمو الاقتصادي ؟**
3- هل هناك علاقة تكامل مشترك بين مكونات السياسة المالية و معدل البطالة و التضخم؟

4- **هل هناك علاقة بين نفقات التسيير و التجهيز من جهة ومعدل البطالة من جهة أخرى في الأجل الطويل؟**

5- **هل تؤثر الإيرادات خارج قطاع المحروقات على معدلات التضخم في الجزائر في الأجل القصير ؟**

ثالثا: فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث التي تم طرحها، تم وضع جملة من فرضيات التي ستكون منطلق دراستنا والتي رأيناها اقرب استجابة للإجابات المحتملة:

1- **عملت الجزائر خلال فترة البرامج التنموية على إتباع سياسة مالية توسعية، وكانت لهذه السياسة نتائج حسنة على مستوى معدلات النمو الاقتصادي، معدل البطالة ومعدل التضخم.**

2- **هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، إيرادات المحروقات وإيرادات خارج قطاع المحروقات من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى؛**

3- **ليس هناك علاقة تكامل مشترك بين مكونات السياسة المالية من جهة ومعدل البطالة و التضخم من جهة أخرى:**

4- **هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز من جهة و معدل البطالة من جهة أخرى في الأجل الطويل.**

5- **تؤثر إيرادات خارج قطاع المحروقات على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة في الأجل القصير.**

رابعا:أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية البالغة التي تتميز بها السياسة المالية كأحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية، التي تعمل من خلالها الحكومة في التأثير على النشاط الاقتصادي. وكذلك تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، والمتمثلة في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، خفض معدلات التضخم، تقليل من معدلات البطالة، وتحقيق توازن ميزان المدفوعات في ظل التغيرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي والأزمات الاقتصادية التي شهدها العالم في السنوات الأخيرة.

خامسا:أهداف الدراسة:

1-توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالسياسة المالية، وعرض مختلف أدواتها وأهدافها؛

2-تحديد مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي، وتوضيح العلاقة بين هذه المؤشرات و السياسة المالية؛

3-تتبع أهم التغيرات الحاصلة في السياسة المالية المطبقة في الجزائر خلال فترة الدراسة و ابراز اهم البرامج التنموية التي تبنتها الحكومة خلال نفس الفترة، وإظهار انعكاسها على معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة ومعدل التضخم؛

4-تحديد تأثير مكونات السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

سادسا:دوافع اختيار الموضوع:

1-كون موضوع الدراسة يدخل في مجال تخصص" نقود وبنوك"؛

2- إثراء مكاسب جديدة حول موضوع الدراسة، وخاصة أن الموضوع يدخل ضمن مواضيع الاقتصاد الكلي؛

3-إبراز دور السياسة المالية خلال فترة التسعينيات، وفترة عودة الاستقرار الكلي، خاصة مع بداية الألفية وتحسن في مستوى أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، مما ساهم في تعزيز الاستقرار المالي الكلي.

سابعا:حدود الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع المدروس، والذي جاء تحت عنوان **السياسة المالية و أثرها على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، فانه سوف يتم التركيز على حالة الجزائر خلال الفترة الزمنية من 1990 إلى 2017.

ثامنا:المنهج المتبع

حتى نتمكن من الإجابة والإلمام بالموضوع المدروس واختبار الفرضيات المعتمدة، قمنا بإتباع المنهج التاريخي لدراسة تطور السياسة المالية خلال الفكر الاقتصادي، وهذا ما كان في الفصل الأول. وأيضا قمنا بإتباع المنهج التحليلي الوصفي لتشخيص و تحليل ووصف السياسة المالية وتحديد مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي ، وهذا ما تم تطبيقه في الفصل الأول والثاني و الثالث، كما استخدمنا المنهج التحليلي الإحصائي في المبحث الأول من الفصل الرابع لتحليل متغيرات الدراسة من الناحية الإحصائية،

كما اعتمدنا على المنهج القياسي باستخدام برمجية EVIEWS، وذلك من اجل تحديد العلاقة بين المتغيرات المدروسة، وهذا ما تم في الفصل الرابع.

تاسعا:الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت دراسة موضوع السياسة المالية ومؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي، أو تناولت السياسة المالية كمتغير تابع واحد مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي كمتغير مستقل.

1-دراسة "**بهاء الدين طويل**": بعنوان "**دور السياسات المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر:1990-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر-باتنة،2016/2015. و تناولت **الإشكالية**:ما هو الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من1990 الى2010، و **توصلت إلى** مجموعة من النتائج أهمها:

- تميزت السياسة المالية المنتهجة في البلاد، بارتفاع النفقات العامة من سنة لأخرى بما نسبته 21.82%، وكذلك الشأن بالنسبة للإيرادات العامة التي نمت بمعدل 17.67%؛
- حققت الموازنة العامة الجزائرية عجزا في جل السنوات (مخلة بذلك بأحد بنود الموازنة العام)، لكن هذا العجز صوري خاصة مع بداية الألفية الجديدة، التي كانت حقيقة الموازنة العامة فيها فائضة (نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات)، والدليل توجيه هذا الفائض إلى صندوق ضبط الإيرادات المخصص لتغطية العجز المستقبلي للموازنة (في حالة انهيار أسعار المحروقات)، وهو ما يعني انتهاج الجزائر [إن صح القول] للمفهوم الكينزي المتعلق بالتوازن الدوري للموازنة ل السنوي ؛
- قسم المشرع الجزائري النفقات العامة إلى نفقات تسيير و نفقات تجهيز، حيث مثلت هذه الأخيرة ما نسبته39.59% من مجموع النفقات، بمعدل نمو سنوي قدر بـ13.22 %، بسبب تراكم المشاريع غير المنجزة واستحداث استثمارات جديدة؛ أما نفقات التسيير فمثلت نسبة 60.41%من المجموع الكلي للنفقات، والتي عرفت كذلك تزايدا سنويا لها بـ20.92 %، نتيجة ارتفاع نفقات القطاع العام وسوء التسيير، إضافة لتبديد الأموال العامة.

- لقد مثلت الإيرادات الجبائية بما فيها الجباية البترولية ما نسبته 92.51%و55.73%من مجموع الإيرادات على التوالي، وهو ما يوحي إلى اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا النوع من الجباية، الأمر الذي يجعله عرضة للتقلبات الخارجية المرتبطة بأسعار النفط والصرف
- من خلال الدراسة القياسية، تم إثبات الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في الدفع بعجلة النمو الاقتصادي، فقد ساهمت هذه السياسات التوسعية في بلوغ معدل في المتوسط
- 2-دراسة "**ادريس عبدلي**": بعنوان "**فعالية السياسة المالية واثرها على النشاط الاقتصادي في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1964-2014** " ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة يحى فارس-المدية،2016/2015.، حيت تتطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: **ما مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1964–2014** ؟ و توصل الباحث إلى:
- ان ارتفاع الزكاة في الجزائر بمقدار وحدة نقدية واحدة سيؤدي إلى ارتفاع في مستوى الناتج الداخلي الخام ب0.1 وحدة نقدية، إلا أن النموذج المقدر يبقى التحفظ قائما عليه نظرا لقيامنا بتعديلات على البيانات من الشكل السنوي الى الشكل الشهري ؛
- ان السياسات المالية التي انتهجتها مختلف الحكومات المتعاقبة لم تكن موجهة نحو مستلزمات المدى الطويل، بل كانت ردود أفعال ظرفية تتعلق بالمدى القصير؛
- بالرغم من الإصلاحات التي شهدها النظام الجبائي منذ سنة 1922، غير انه لا زال غير قادر على تعبئة الموارد الجبائية خارج قطاع المحروقات، كما أن أعراض المرض الهولندي باتت تلاحق الاقتصاد الجزائري طيلة أكثر من 30سنة؛
- مع مطلع الألفية الجديدة تبنت الجزائر سياسات مالية تحفيزية ذات طابع كينزي ترتكز على توسع كبير في حجم الإنفاق الحكومي، إلا أنها لم تكن في مستوى الفعالية المنشودة، كما أن ضعف البرامج العامة، انتشار النفقات غير المنتجة إلى جانب الاختلاسات وتحويل الأموال شكل خطرا كبيرا على مدى فعالية السياسة المالية؛
- ساهمت النفقات الموجهة للبنية التحتية في دعم الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات، غير أن نسبة الزيادة كانت من خلال قطاع البناء والأشغال العمومية بالدرجة الأولى، في حين شهدت القطاعات الأخرى تذبذبا في نموها، كما أكدت تقنية التحليل بالمركبات الرئيسية على

وجود ارتباط سلبي بين نفقات التجهيز للقطاع الصناعي و الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2014.

3-دراسة "**وعيل ميلود، محفوظ فاطمة**"، بعنوان "**اثر السياسة المالية التوسعية على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**"، مجلة معارف، جامعة اكلي محند اولحاج/ البويرة، الجزائر، العدد واحد وعشرون، ديسمبر 2016. حيث تتطرق الباحثين إلى إشكالية التالية:**ما مدى تاثير السياسة المالية التوسعية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؟**. وخلص الباحثين إلى عدة نتائج:

- أن السياسة الانفاقية للجزائر خلال الفترة 1995-2015، تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، وان النصيب الأكبر كان لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز، إلا أن هذه الأخيرة عرفت نوع من الزيادة في السنوات الأخيرة، أما سياسة الإيرادات فقدت تميزت باعتمادها على الجباية البترولية، حيث مثلت هذه الأخيرة أكثر من 50% من الإيرادات الإجمالية؛
- يمكن القول ان سلوك متغيرات المربع السحري لكالدور في الاقتصاد الجزائري عند المستويات المقبولة عموما، وقد كان للسياسة المالية التوسعية القائمة على التوسع في النفقات العمومية اثر على سلوك المتغيرات و اتجاهها الى المستويات المقبولة.

4-دراسة "**قجاتي عبد الحميد**"، بعنوان "**دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي-دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1980-2014**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر،2017/2016، تناولت إشكالية: **ما مدى اثر الجباية البترولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لإحداث التوازن الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1980-2014**، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج نوجزها فيما يلي:

- شهد النظام الجبائي الجزائري إصلاحات جذرية سنة1991، حيث تم استحداث ضرائب ورسوم جديدة لتتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتلك المرحلة؛
- عرفت الحصيلة المالية للجباية البترولية تطورا بطيئا منذ اصلاحات1991، حيث يغلب على تكوين هذه الإيرادات الضرائب على المرتبات والأجور والرسم على القيمة المضافة، في حين تبقى مساهمة الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الدخل الإجمالي محدودة وضئيلة؛

- لا يزال النظام الجبائي الجزائري يعاني من نقص في الفعالية الجبائية، حيث نجد أن الجباية العادية تغطي50% فقط من نفقات التسيير، عدم مرونة هيكل الضرائب مع الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات؛
- يعتبر قطاع المحروقات بالنسبة للجزائر المحرك الرئيسي للاقتصادي الوطني؛
- في ظل تطور إيرادات الجباية البترولية، انعكس قرار التأميم سنة 1971 وأزمة النفط 1973بالارتفاع في الحصيلة المالية للجباية البترولية؛
- تأكيد فرضية أولوية الإيرادات على النفقات العامة في الجزائر، وعليه تؤكد هذه العلاقة مكانة وأهمية الجباية البترولية في الإيرادات العامة، أين تساهم هاته الأخيرة بنسبة تفوق60%؛
- أشارت الدراسة القياسية أن الإيرادات العامة مجتمعة لها اثر ايجابي ومعنوي على رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

5-دراسة "**كفية قسميوري، خنشور جمال**"، بعنوان "دراسة تحليلية قياسية لأثر الإنفاق العام نفقات التسيير والتجهيز على التضخم في الجزائر خلال الفترة1980-2018"،مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة العربي بن المهيدي-ام البواقي، الجزائر، المجلد7، العدد2، ديسمبر2020. حيت ركزت في اشكاليتها على **مدى تأثير الإنفاق الجاري نفقات التسيير و الإنفاق الاستثماري نفقات التجهيز على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980-2018؟** وخلصت الدراسة إلى:

- وجود علاقة طردية بين الإنفاق الاستثماري ومعدلات التضخم؛
- وجود علاقة عكسية بين الإنفاق الجاري ومعدلات التضخم، وهو ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية، ويدل على وجود محددات اخرى تتحكم في تغيرات التضخم، كعيوب التنظيم والوظائف المهيمنة في معظم أسواق السلع الاستهلاكية بالجزائر.

عاشرا:صعوبات البحث

لقد واجهتنا عدة صعوبات أثناء إعدادنا هذا البحث ، ولعل أهمها فيما يتعلق بجمع البيانات الإحصائية و ذلك نظرا لتضاربها من مصدر لأخر، وفي بعض الأحيان في نفس المصدر، وكذلك وجدنا صعوبة في عدم التحكم منا في بعض المقاييس المعتمدة في دراستنا خاصة الاقتصاد القياسي.

إحدى عشر: محتويات البحث:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى أربعة فصول، كانت على النحو التالي:

الفصل الأول والذي وضع تحت عنوان **الإطار النظري للسياسة الاقتصادية، السياسة المالية** ويتم تناوله من خلال ثلاث مباحث، وكل مبحث قسم إلى ثلاث مطالب، حيث يتطرق المبحث الأول إلى الإطار النظري للسياسة الاقتصادية، وفي المبحث الثاني إلى **مدخل نظري للسياسة المالية** و المبحث الثالث إلى **الأدوات السياسة المالية**.

و في **الفصل الثاني** فتناول : **دراسة تحليلية لواقع السياسة المالية و مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017** ، الذي استعرض أيضا في ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية ، وفي المبحث الثاني تطرق إلى تطور مكونات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وفي المبحث الثالث تناول تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

أما **الفصل الثاني** منه فخصص للحديث عن الإطار النظري لعلاقة **السياسة المالية ومؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي**، فقد تناول المبحث الأول الإطار النظري للتوازن الاقتصادي ، و في المبحث الثاني تم التطرق السياسة المالية و النمو الاقتصادي ، وفي المبحث الثالث تطرقنا إلى السياسة المالية وأثرها على التضخم والبطالة.

أما **الفصل الرابع** جاء تحت عنوان **دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر**، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث،حيث تناولنا في المبحث الأول توصيف نموذج الدراسة وتحليل إحصائي لمتغيراته ، أما المبحث الثاني فخصص للدراسة قياس أثر السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي ، أما في المبحث الثالث تم التطرق إلى الدراسة قياس أثر السياسة المالية على معدل البطالة ومعدل التضخم.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة الاقتصادية، السياسة المالية

تمهيد الفصل:

ما انفك الجدال قائما حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، في وسط المنظرين الاقتصاديين و أصحاب القرار الاقتصادي، وشهد هذا التدخل تطورا كبيرا من خلال تطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وازداد أهمية مع بلورة النظرية الاقتصادية على يد مفكري المدرسة الكينزية والنيوكينزية وما بعدهما. وهذا ما فرض علي الدولة امتلاك مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية من اجل التأثير في الوقائع الاقتصادية والتقليل من الفوارق الاجتماعية ،وأصبح هذا الامتلاك ضرورة حتمية مسلم بها، ويمكن القول أن السياسة الاقتصادية هي مجموعة من الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة من اجل توجيه النشاط الاقتصادي، نحو الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

غير أن تحقيق هذه الأهداف وجب على مسطري السياسة الاقتصادية اتخاذ مجموعة من الأدوات و الوسائل، و تعد السياسة المالية من بين أهم السياسات الاقتصادية و تحتل مكانة هامة ،نظرا لأهميتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية و المتمثلة في أهداف مربع كالدور السحري و التي تنحصر في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي عالية، التخفيض من حجم معدلات البطالة،و تخفيض في المستوى العام للأسعار، و تحقيق التوازن الخارجي، و يعتمد واضعي السياسة المالية في تأثير على هذه الأهداف على مجموعة من الأدوات متمثلة في سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبة من جهة،و أما السياسة الائتمانية فتهتم بكيفية حصول و منح الدولة للقروض العامة.

ومن اجل إيضاح النقاط السابقة تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول نتحدث فيه عن السياسة الاقتصادية، أما المبحث الثاني نتطرق فيه إلى جوانب متعلقة بالسياسة المالية وتطورها الاقتصادي، أما المبحث الأخير سوف نتناول فيه أدوات السياسة المالية.

المبحث الأول:الإطار النظري للسياسة الاقتصادية

اشتقت كلمة سياسة من كلمة ساس الأمر أي قام بالأمر و بالتالي تعني كلمة سياسة القيام بأمر من أمور الناس بما يصلحه والأمر هو الحكم أو الرئاسة. وباللاتينية تعني تدبير شئون الدولة. حيث نجد أن كل من الدول المتقدمة و النامية على حد سواء تعمل على تأثير في النشاط الاقتصادي ومواجهة مختلف الاختلالات التي تحدث في الاستقرار الاقتصادي، ومن اجل معالجة هذه الاختلالات وجب على الدولة امتلاك مجموعة من الآليات التي يمكن من خلالها التحكم في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، ويمكن أن نطلق على هذه الآليات مجموعة السياسات الاقتصادية.

حيث سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى مفهوم السياسة الاقتصادية وأنواعها، وكذلك أهداف السياسة الاقتصادية التي تعرف **بالمربع السحري لكالدور**.

المطلب الأول:مفهوم السياسة الاقتصادية

لا شك أن من عوامل نجاح الدولة وتقدمها هي القوة الاقتصادية التي تتمتع بها، لأنها تعمل على خدمة مصلحة الفرد والمجتمع،حيث أن ارتفاع في نمو الاقتصادي سيصاحبه تحسن في المستوى المعيشي،و لتحقيق هذا الهدف لابد من إتباع سياسة اقتصادية ناجحة و فعالة.

1-تعريف السياسة الاقتصادية:

هناك عدة تعاريف للسياسة الاقتصادية نذكر من أهمها ما يلي:

التعريف الأول:يقصد بالسياسة الاقتصادية بأنها: مجموعة القرارات التي تتخذها السلطات العمومية بهدف توجيه النشاط في اتجاه مرغوب فيه[1]، والتي من شانها أن تجدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الأخرى[2].

التعريف الثاني:تعرف على أنها "مجموعة من القواعد و الأساليب و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة"[3].

---

[1] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، دراسة تحليلية و تقييميه، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:24.

[2] نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2001، ص:153.

[3] عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية – تحليل جزئي و كلي-**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1988، ص:208.

التعريف الثالث:تعرف أيضا بأنها مجموعة الأدوات والأهداف الاقتصادية والعلاقات المتبادلة بينها والدولة هي المسئولة عن إعداد و تنفيذ هذه السياسة[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياسة الاقتصادية هي **مجموعة الوسائل والقواعد و الإجراءات التي تقوم بها السلطات العمومية من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة خلال فترة زمنية محددة.**

2-أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية:

من اجل إعداد ورسم سياسة اقتصادية كلية تمتاز بالكفاءة الاقتصادية لابد من إتباع أسلوب معين يسترشد به لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة،و يتطلب أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية توفر شرطين:[2]

- الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة؛
- تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.

و هذا الأسلوب يتكون من عدة خطوات نذكرها فيما يلي:[3]

2-1تحديد الهدف:

عند وضع سياسة اقتصادية فلا بد ان يحدد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية، ولتحديد الهدف لابد من تحديد المشكلة التي من اجلها وضع السياسة الاقتصادية، وتحديد المشكل بدوره يتطلب تفهم الأحوال و الظروف التي تحيط بالمشكلة.

2-2تحديد السياسة البديلة:

من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من اجل تحقيق أهدافه.

---

[1] دلال بن سمية، **تحليل السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر، 2013/2012، ص:123.

[2] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2004، ص:16.

[3] إسماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد،الاقتصاد الكلي**، دار وائل للطباعة و النشر،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999، ص ص:54،53.

2-3تحليل دقيق لكل السياسات البديلة:

يجب ان تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، فعن طريق هذه المعرفة يختار الاقتصادي من بين الحلول المقترحة الحل الذي يراه هو أفضل الحول.

2-4مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:

عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن الاقتصادي من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو التفتيش عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

3-أدوات السياسة الاقتصادية:

يعتمدوا صانعي السياسة الاقتصادية في تحقيق أهداف هذه الأخيرة على مجموعة من الأدوات والطرق والأساليب، حيث تختلف أهمية كل أداة وفاعليتها حسب الوضع الاقتصادي الراهن، ومن بين هذه الأدوات نذكر ما يلي:

1-السياسة المالية:سنطرق إليها بنوع من التفضيل في المبحث الموالي.

2-السياسة النقدية:

تعرف السياسة النقدية بأنها عبارة عن تلك البرامج أو الإجراءات التي تنتهجها السلطات النقدية لتنظيم النقد في المجتمع وصولا للأهداف المرغوبة، وفي معظم البلدان يقوم بهذه الإجراءات البنك المركزي[1].

3-السياسة التجارية:

تعرف السياسة التجارية على أنها"مجموعة الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة، والهدف الرئيسي الذي ترمي إليه عادة هو تنمية الاقتصاد القومي إلى أقصى حد ممكن، وقد ترمي إلى تحقيق أهداف أخرى فرعية مثل تحقيق التوظيف الكامل، الاكتفاء الذاتي، تثبيت سعر الصرف وإقرار التوازن في ميزان المدفوعات"[2].

---

[1] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004، ص:231.

[2] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص:291.

المطلب الثاني:أنواع السياسة الاقتصادية

يمكن إن نميز بين نوعين من السياسة الاقتصادية تبعا للآثار المتوقعة ما إذا كانت في الأجل القصير فهي سياسة ظرفية أو دورية، وإذا كانت في الأجل الطويل فهي سياسة هيكلية.

تهدف السياسات الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية القصيرة الأجل-توازن سوق العمل، توازن سوق السلع و الخدمات، التوازن الخارجي-،بينما تهدف السياسات الهيكلية التي تغيير هيكل وبنية الاقتصاد على الأجل الطويل تماشيا مع التطورات الاقتصادية، ومع ذلك فقد يقع تداخل بينهما إذ يمكن للسياسات قصيرة الأجل أن تستمر طويلا وتؤدي إلى تغيير في بنية الاقتصاد، وعموما يمكن تلخيص أهم الفروقات بين هذين النوعين من السياسة الاقتصادية في الجدول التالي:

الجدول رقم(1-1):يبين المقارنة بين السياسات الظرفية والسياسات الهيكلية

	السياسات الهيكلية	السياسات الظرفية
المدة	الأجل الطويل	الأجل القصير
الهدف	تكييف الهياكل	استرجاع التوازنات
الآثار	نوعية	كمية

المصدر:عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص:35.

1-السياسة الاقتصادية الظرفية:

وهي مجموع التدخلات الحكومية في الاقتصاد في مرحلة آو وقت معين،من اجل تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق مجموعة من الأدوات هي السياسة المالية والنقدية وكذلك سياسة سعر الصرف،الغرض منها حل المشاكل ظرفية تتمثل أساسا في البطالة، التضخم و كذلك من اجل المساهمة في تحقيق التنمية والاستقرار الخارجي[1]. و تهدف هذه السياسة الى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير،و هناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف و التي نذكر منها[2]:

---

[1] عابد عبد الكريم غريسي، **دور الدولة في الاقتصاد، نظرية تحليلية تاريخية،-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص:40.

[2] وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص:78.

1-1سياسة الاستقرار:

هي سياسة اقتصادية تهدف الى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار و الأجور باستعمال سياسات نقدية ومالية نقدية، وعموما سياسة الاستقرار تركز على محاربة التضخم وتخفيضه مقارنة مع أهم الشركاء الاقتصاديين للبلد المعني،لان تخفيض التضخم يعنى من جهة أخرى استرجاع تنافسية الأسعار للمؤسسات ومنه زيادة القدرة على التصدير فزيادة النمو و التشغيل[1].

2-1سياسة الإنعاش:

هي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل و عن طريق الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر الكينزي، وتلجا الدولة في بعض الأحيان إلى تمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار، والشكل التالي يعطينا فكرة أكثر وضوحا.

الشكل رقم (1-1): يبين مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش

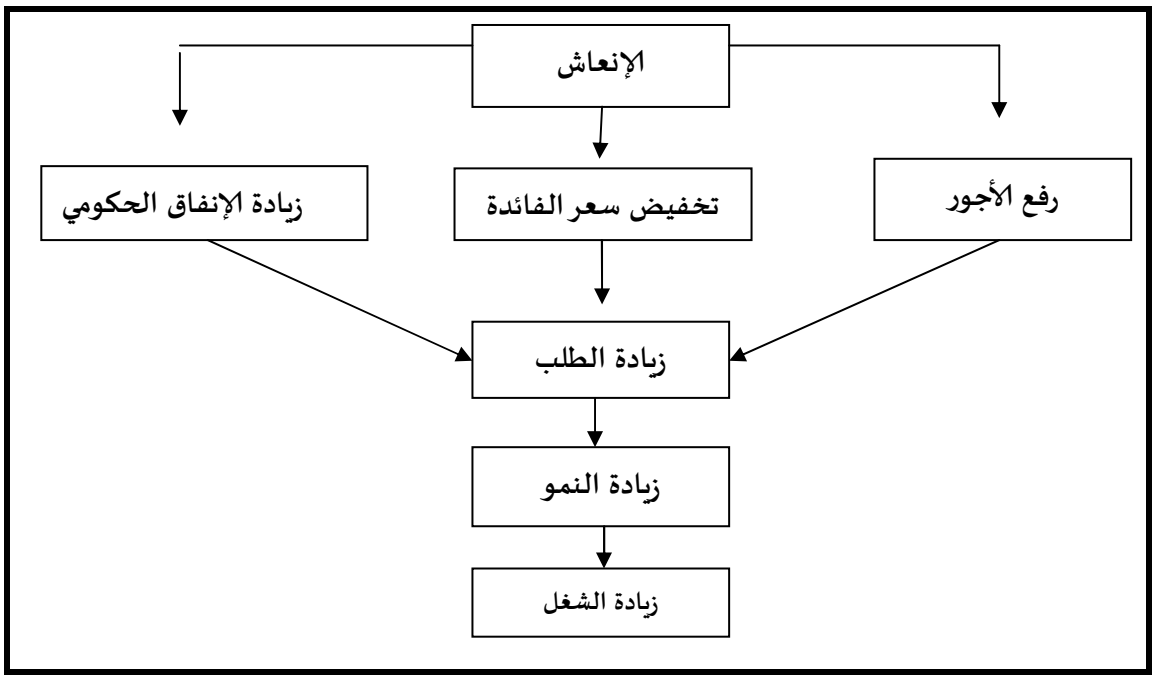

المصدر: وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**،مكتبة حسن العصرية، للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص:79.

[1] عابد عبد الكريم غريسي، **مرجع سابق**، ص:41.

1-3سياسة الانكماش:

هي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي[1].

الشكل رقم(1-2): يبن مخطط توضيحي لسياسة الإنكماش

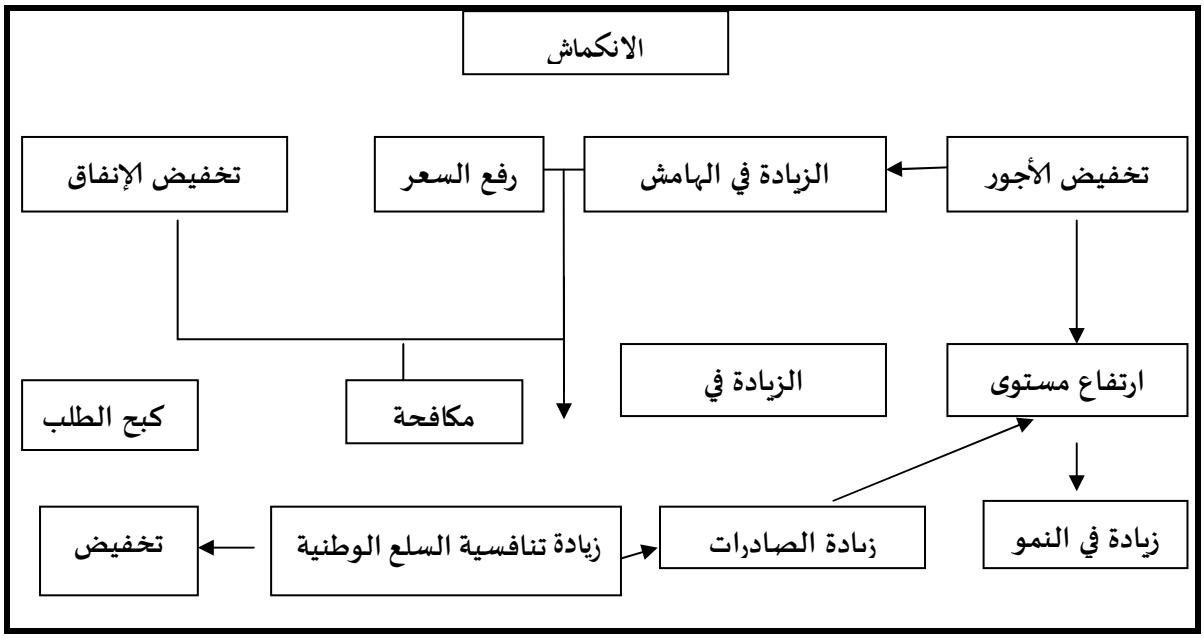

المصدر:وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص:80.

1-4سياسة التوقف ثم الذهاب:

تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية[2].

2-السياسة الاقتصادية الهيكلية:

تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصادي الوطني مع تغييرات البيئة الدولية وإزالة القيود التي تواجهها السياسات الظرفية، وتمس كل القطاعات الاقتصادية[3]، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعديا من خلال: دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين هذه أهم محاور السياسة

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص: 79.

[2] **مرجع سابق**، ص:80.

[3] **مرجع سابق**، ص:41.

الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما في الدول النامية والتي اغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية ،فان السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي.

وهذا النوع من السياسات الاقتصادية مداها طويل الأجل على عكس السياسات الاقتصادية الظرفية التي يكون مجال اهتمامها المدى القصير.حيث تهدف إلى إحداث تغييرات في هياكل المجتمع، كتغيير المؤسسات الاقتصادية من حيث إحجامها،مهامها و نشاطها[1]، تغيير النظام المالي وأساليب التمويل، وكذلك بعض البنيان والهياكل المكونة للبيئة التي سيمارس فيها النشاط الاقتصادي وهي ذات طبيعة اجتماعية وسياسية، مثل الهيكل الديمغرافي والهياكل الاجتماعية، الهياكل القانونية والسياسية[2].

المطلب الثالث:أهداف السياسة الاقتصادية

تستخدم السياسة الاقتصادية كوسيلة للتأثير على النشاط الاقتصادي،و ذلك لمواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي، وبعد ذلك تحقيق مجموعة من الأهداف،و يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يمسى بالمربع السحري كالدور للاقتصادي الانجليزي **نيكولاس كالدور(Nicholas Kaldor1908-1986)** ، وهي:تحقيق النمو الاقتصادي، التوظيف الكامل محاربة البطالة وتوفير الشغل، تحقيق التوازن الخارجي و توازن ميزان المدفوعات، و استقرار الأسعار محاربة التضخم.

[1] وليد عبد الحميد عايب، **مرجع سابق**، ص 81.

[2] علوان ضاوي، **السياسة المالية فاعليتها و أثارها النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، تخصص:اقتصاد المعرفة و العولمة، جامعة عنابة، الجزائر، 2017/2016، ص:26.

الشكل رقم(1-3):يبين أهداف السياسة الاقتصادية،المربع السحري نيكولاس كالدور

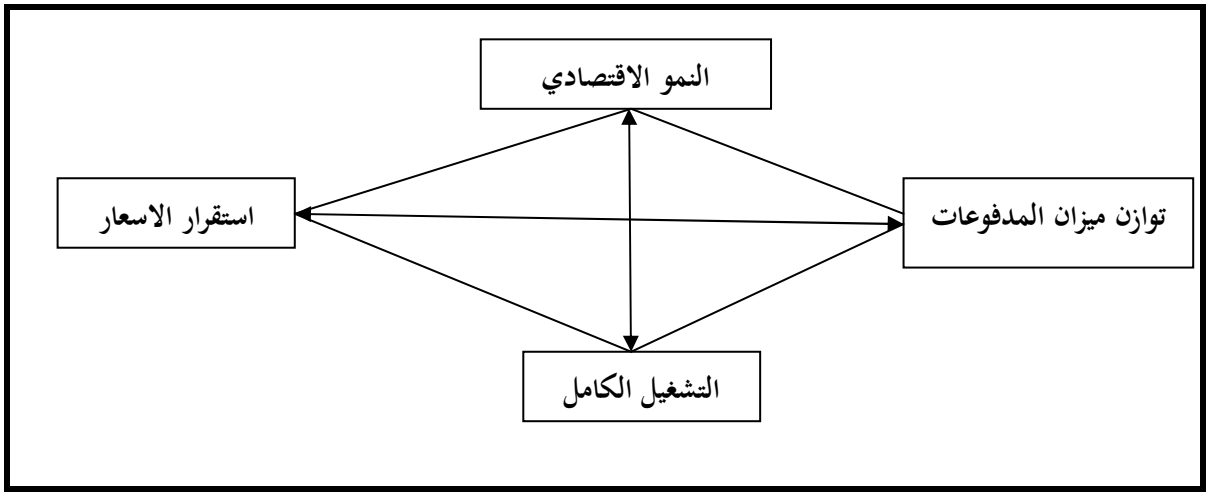

المصدر:عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص:34.

وتكون وفق هذا المنظور الوضعية الاقتصادية لأي دولة أفضل كلما كانت مساحة المربع اكبر. ويمكن دراسة مدى تحقيق هذه الأهداف بإجراء مقارنات على محور الزمن للبلد محل الدراسة ورصد التطورات الخاصة من سنة لأخرى ومدى إمكانية تحقيق هذه الأهداف مجتمعة، أو تحقيق بعضها على حساب الأخر.

1-هدف النمو الاقتصادي:

لقد أصبح مصطلح النمو الاقتصادي من أهم المصطلحات المتناولة من طرف الباحثين السياسيين و الاقتصاديين على حد سواء في الدول المتقدمة والمتخلفة، كما يعتبر من أهم الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة.و يمكن تعريف النمو الاقتصادي حسب كل من **محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد** " بأنه مفهوم كمية و اقتصادي، و هو ظاهرة يمكن قياسها في الزمن و الفضاء، وهو أيضا زيادة ثروات بلد و التي يتم قياسها بواسطة الناتج الداخلي الخام الذي يمكن أن يعبر عنها بالقيمة أو بالحجم، أو بمعنى أخر النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي الذي يعرف بصفة طبيعية كزيادة مستمرة و دائمة للناتج الداخلي الخام وهو يرتبط بزيادة مستمرة بالإنتاج الوطني"[1]. ولهذا فان كل الدول تسعى لتحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية، إلا انه يشترط أن يكون معدل النمو الاقتصادي اكبر من معدل النمو الديمغرافي حتى تنعكس ايجابيا على مستوى معيشة الأفراد آو مستوى الحياة أو على الأقل

[1] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع ألإسكندرية ، 1999، ص: 39.

أن يبقى معدل النمو على حاله[1]. ويتخذ النمو الاقتصادي شكلين اثنين، فالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية باستعمال موارد أكثر مثل الرأسمال الفيزيائي، البشري أو الطبيعي، ويمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية، وعليه يمكن أن نميز بين نوعين من النمو وهما[2]:النمو التوسعي والنمو الكثيف.

وبما أن النمو الاقتصادي هو حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و الدخل الوطني بما يحقق زيادة في الدخل الحقيقي للفرد، فمنه نستنتج إن قياس النمو يعتمد على مؤشرين كميين هما معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج الوطني الصافي، ومعدل نمو كتوسط الدخل الفردي الحقيقي[3].

2-التوظيف الكامل (البحث عن التشغيل الكامل):

ويسمى العمالة الكاملة، والأهم أن هذا الهدف يعني زيادة تحقيق أقصى ما يمكن من التوظيف، والعمل عند ادني مستوى ممكن من البطالة، وحسب الديوان الوطني للإحصائيات فإن البطالة تنحصر في تلك الفئة من الأشخاص الذين هم في سن العمل وهم غير مشتغلين و لو لساعة خلال الفترة المرجعية و يصرحون أنهم يبحثون عن عمل[4]، وهذا يعنى رفع مستوى العمالة من اجل زيادة الإنتاج و تعظيم النمو الاقتصادي،لان ارتفاع البطالة فيه خسارة اقتصادية لأنها تعتبر طاقة عاطلة، ناهيك عن الآثار الاجتماعية والسياسية والنفسية للبطالة[5]. ويرتبط هدف التشغيل الكامل بالهدف الأول للسياسة الاقتصادية و المتمثل في هدف البحث عن مستوى عال من النمو الاقتصادي.

---

[1] بريبش السعيد،**الاقتصاد الكلي نظريات،نماذج وتمارين محلولة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص ص:22،23.

[2] محمد بودواية، **إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية ،جامعة الجزائر3، الجزائر،2009/2008، ص: 32.

[3] لامي محمد، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص:14.

[4] Office National des Statistique, La main d'oeuvre (la population active du moment), 20/01/2014 http://WWW.ONS.DZ/Définitions.

[5] مسعودي مليكة، **سياسة استقرار الاقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي و العرض الكلي ،دراسة مقارنة بين الجزائر و فرنسا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2013، ص:15.

3-استقرار الأسعار محاربة التضخم

يعتبر هذا الهدف من جملة التي الأهداف التي يسعى إليها صانعي السياسة الاقتصادية، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى اقل مستوى لها لان المحافظة على استقرار الأسعار من أهم العوامل التي تؤثر على النشاط الاقتصادي والمؤشرات الاقتصادية الكلية[1].

ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار من بين الأهداف التي تكون السلطة النقدية المسؤولة على تحقيق بشكل كبير، حيث يكون تدخلها للتأثير في تدفق الدخل عن طريق المراقبة المستمرة للمعروض النقدي، وكذلك مراقبة حجم الائتمان المصرفي، لان التغيير الذي يحدث في مستوى الأسعار يؤدي إلى إحداث أضرار جسيمة بفئة الدائنين لصالح المدنين، وهو ما يؤدي إلى توزيع السيئ للثروة بين الطرفين[2].

4-تحقيق التوازن الخارجي و توازن ميزان المدفوعات:

يجسد ميزان المدفوعات لدولة ما العلاقة النقدية والمالية والتجارية لهذه الدولة مع باقي أقطار العالم ويكون هذا الميزان في صالح الدولة عندما تكون إستلاماته من العالم الخارجي بالعملة الصعبة أكبر من مدفوعاته للخارج، والعكس صحيح، وتسعى جميع الدول مهما اختلفت درجة تطورها الاقتصادي إلى جعل هذا الميزان يميل إلى صالحها من اجل المحافظة على ما لديها من مخزون ذهبي واحتياطات من العملة الصعبة[3].

فالعجز في ميزان المدفوعات يعني أن الدولة تدفع أكثر من ما تستلم بصورة جارية بالعملة الصعبة، ولا يمكن تغطية هذا العجز إلا بالسحب من احتياطاتها النقدية الأجنبية أو بيع بعض موجداتها أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على بعض المنح والإعانات، مع ما يترتب من أثار سلبية على القيمة الخارجية للعملة الوطنية، ودور السلطات النقدية هنا التدخل للحد من التوسع في حجم الإنفاق الممنوح للوحدات الاقتصادية غير مصرفية في محاولة لتقليص إستراداها، أما إذا كان سبب العجز في ميزان

---

[1] نبيل حشاد، **استقلالية البنوك المركزية بين التاييد و المعارضة**، اتحاد المصارف العربية، بيروت،لبنان، 1994، ص:59.

[2] هيل عجمي و اخرون، **النقود والمصارف و النظرية النقدية**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص260.

[3] زكريا الدوري ويسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص:190.

المدفوعات كثرة التوظيفات القصيرة وطويلة الأجل في الخارج، فان تقليص حجم الائتمان المصرفي يقود إلى تقليص السيولة في هذا الاقتصاد، مما يرغمها على استعادة رؤوس أموالها الموظفة في الخارج.

المبحث الثاني:مدخل نظري للسياسة المالية

تحتل السياسة المالية أهمية بالغة بين مجموعة السياسات الاقتصادية، ويمكن إرجاع هذه الأهمية إلى تعدد أدواتها من جهة وقدرة الدولة على التحكم فيها من جهة أخرى، إلا أن هذه الأخيرة عرفت تنازع بين المدارس الفكرية الاقتصادية، في تحديد دور الدولة في التدخل في النشاط الاقتصادي من خلال هذه الأداة، وتباين هذا التنازع بين معارض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و تحييد دورها، و بين من أعطى لها أهمية كبيرة.

المطلب الأول:مفهوم السياسة المالية

تعددت مفاهيم السياسة المالية بتعدد واختلاف المدارس الفكرية الاقتصادية، حيث نجد أن مفهوم السياسة المالية اقترن بمبدأ حرية تدخل الدولة في ممارسة النشاط الاقتصادي ومراقبته من خلال أعوانها الاقتصاديين، وسيتم الطرق في هذا المطلب إلى إبراز مختلف التعريف المتعلقة بالسياسة المالية، وتحديد العوامل المحددة لها.

1-تعريف السياسة المالية:

اشتق مفهوم السياسة العامة أصلا من الكلمة الفرنسية"Fisc"التي تعنى حافظة النقود او الخزانة"[1]. ونجد انه مفهوم السياسة المالية بقي مرادفا لمفهوم المالية العامة وميزانية الدولة لمدة زمنية طويلة نسبيا، غير انه ومع تطور الفكر الاقتصادي وبداية بروز الدور الفعال للدولة في الحياة الاقتصادية، كان لابد من تحديد مفهوم دقيق للسياسة المالية،و بهذا ظهرت عدة تعاريف للسياسة المالية واختلفت باختلاف الظروف الزمنية والفكرية والاجتماعية، ويمكن إيجاز بعضها فيما يلي:

التعريف الأول:"السياسة المالية هي استخدام السياسة الضريبية وسياسة الإنفاق العام والقروض العامة، قصد التأثير في النشاط الاقتصادي بشكل مرغوب"[2].

---

[1] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:201.

[2] السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية (مع إشارة خاصة لمصر)**، دار النهضة العربية، مصر، 2003، ص:2.

التعريف الثاني: تعرف السياسة المالية بأنها" التغير المتعمد في الإنفاق الحكومي وصافي الضرائب التي تُؤثر على: الناتج، البطالة، المستوى العام للأسعار[1].

التعريف الثالث:تعرف السياسة المالية على" أنها استخدام السياسة الضريبية والإنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة، وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع الخاص و القطاع العام، واستخدامها في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي"[2].

التعريف الرابع:بينما يعرفها البعض بأنَّها "سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق والإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، العمالة، الادخار، الاستثمار، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل والناتج القوميين ومستوى العمالة وغيرها من المتغيرات الاقتصادية"[3].

ومن خلال التعاريف السابقة،نستطيع القول أنها جميعا تتفق:**في أن السياسة المالية هي أداة تستخدمها الدولة لتدخل في النشاط الاقتصادي من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، بمعنى أن السياسة المالية هي استخدام الدولة لإمكانياتها المالية من نفقات و إيرادات عامة ،علاوة على القروض العامة من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية.**

2-العوامل المحددة للسياسة المالية:

تقوم السياسة المالية في الدولة على عدة عوامل أهمها[4]:

2-1مستوى الوعي الضريبي في البلد ووجود جهاز إداري كفؤ:

يقصد بالوعي الضريبي بأنه الإدراك الكامل من قبل الأفراد لمسؤولياتهم المالية إزاء المجتمع والدولة، فكلما نضج شعور أولئك الأفراد بواجباتهم نحو المجتمع، وكلما كانت ثقتهم كبيرة بالحكومة كلما

---

[1] Eric Dodge ,**5Steps to a 5 AP Microeconomic / Macroeconomic**, McGraw-Hill companies, The united states of America, 2005, p :211

[2] نزار سعيد الدين العيس،إبراهيم سليمان قطف،**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص:299.

[3] محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن، 2000، ص:182.

[4] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**، دار وائل للنشر، ط1 ، عمان، 2006 ، ص ص:186 187.

اقبلوا على دفع الضرائب مختارين،ولهذا الوعي قيمته الكبرى في ميدان الضرائب المباشرة خاصة ضريبة الدخل[1].

أن مستوى كفاءة و تنظيم الجهاز الإداري و طبيعة علاقته بالجمهور يلعب دورا مهما في تحديد درجة الوعي الضريبي لدى المكلفين،إذ كلما ارتفع مستوى الخدمات المقدمة للجمهور وكانت العلاقة بينه وبين الجهاز الإداري مبنية على أسس إنسانية وديمقراطية كلما زاد استعداد الأفراد لدفع الضرائب[2]. ومما لا شك فيه أن توفر كفاءة الجهاز الإداري له دور كبير في الحد من التهرب الضريبي وزيادة الوعي الضريبي للأفراد من جهة أخرى.حيث أن توفر وعي ضريبي لدى أفراد وتوفر جهاز إداري كفئ سيساهم ويفتح المجال أمام واضعي السياسة المالية من اجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

2-2كفاءة المؤسسات العامة:

بما أن المؤسسات العامة تتولى مسؤولية النفقات في مجال اختصاصها، كما يتم تحديدها في الميزانية العامة حسب اختلاف تصنيفاتها وتقسيماتها، وبالتالي فان لمدى تقدم المؤسسات وكفاءتها دورا في ترجمة الميزانية العامة والى ما تهدف إليه السياسة المالية، وعندما يقوم صانعوا السياسة المالية بتخصيص إنفاق عام لمؤسسة عمومية، وتقوم هذه المؤسسة بإنفاقه دون تبديد أو إسراف وفي الأوجه التي حددت له؛ فإن ذلك يبين مدى كفاءة المؤسسات العمومية والعكس.

2-3وجود سوق مالي منظم:

يمارس البنك المركزي تأثيرا على الأوضاع الاقتصادية من خلال سياسة السوق المفتوحة، وبالتالي فان وجود سوق مالي يوفر أو يفتح مجالا كبيرا أمام واضعي السياسة المالية والنقدية في رسم السياسة المالية المناسبة .وهذا يقودنا إلى أن وجود سوق مالي منظم في بلد معين، يؤدي إلى تحديد ووضع سياسات مالية ملائمة لأهداف السياسة الاقتصادية .ولا يمكن اعتماد سياسة مالية ناجحة في بلد يوجد فيه سوق مالي منظم، لتطبيقها في بلد لا يوجد فيه سوق مالي .ويستطيع البنك المركزي باستخدام سياسة السوق المفتوحة أن يؤثر تأثيراً مباشراً وفعالا في وسائل الدفع المتاحة و المتداولة في الاقتصاد القومي .بمعنى التأثير على درجة

[1] معين عباس احمد الحسون و آخرون، **اثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد15، العدد2، العراق، 2013، ص:144.

[2] **مرجع سابق**، ص:145.

سيولة سوق النقد والأسواق الأخرى (سلع، رأس مال، أصول حقيقية)؛ ومن ثم إمكانية خلق نقود إضافية (داخلية)[1].

3-4وجود جهاز مصرفي كفئ:

إن وجود جهاز مصرفي كفء قادر على جعل السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية، حيث أن كلا من السياستين المالية والنقدية تمر عبر الجهاز المصرفي، ونعني بهذا الأخير البنك المركزي الذي هو على رأس الجهاز المصرفي و جميع المؤسسات المالية و البنوك بأنواعها التجارية ومتخصصة، وبالتالي فان المعادلة التي توضع بها السياسة المالية تعتمد اعتمادا كبيرا على كفاءة الجهاز المصرفي، وبالتالي فان الإطار الذي توضع فيه يتحدد بقدرة الجهاز المصرفي وكفاءته[2].

المطلب الثاني:تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي

مارست الدولة خلال مراحل تطورها دورا ماليا، و اختلف هذا الدور من عصر لأخر، وانعكس هذا التأثير على السياسة المالية، ويظهر دور هذه الأخيرة بوضوح عندما يكون تدخل الدولة فعالا في المجتمع الاقتصادي، وبمجرد اختفاء هذا الدور الفعال، يختفي معه دور السياسة المالية، ومنه يمكن القول أن السياسة المالية ما هي إلا المرآة العاكسة للدور المالي للدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي في أي فترة من العصور.

وفي ظل التقلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أصبح تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ضرورة ملحة للقيام بدورها المالي، ولقد مر تطور السياسة المالية في الفكر الاقتصادي بعدة مراحل نوجزها فيما يلي:

1-السياسة المالية عند التجاريين و الطبيعيين:

تعد المدرسة التجارية من بين المدارس التي نادت بالتدخل الواسع للدولة في الحياة الاقتصادية، ويعد هذا التدخل ركنا هاما في نظرية التجاريين[3]، ويبرز التجاريون ذلك بسبب ارتفاع المضطر لحركة نمو

---

[1] احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص:60 .

[2] مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1 ، عمان، الأردن، 2000، ص:278 .

[3] مولاي لخضر عبد الرزاق،بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، العدد06، جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص:141.

التجارة الخارجية وتراكم رؤوس الأموال.ونظرا للارتباط الأفكار المالية للمفكرين بتطور دور الدولة ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي فان كل من **أفلاطون** و**أرسطو** قد اهتموا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار، ووضع حدود دنيا وقصوى لها، ومنع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع. في حين أن **أورسم(Orseme1320-1382)** يرى إن كان للدولة دور في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن أحد عناصر تمويل هذه الدول هي الضرائب التي يجب أن تتصف بالعدالة واليقين ،بينما **توماس من Tomas) (min 1571-1641** يرى بأن الضرائب قد تتسبب في عدم الاستقرار الاقتصادي بل وتدهور النشاط الاقتصادي ،لذلك يعد هذا المصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة وزيادة قوتها،بل يجب أن تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير ، وتحقيق فوائض في ميزان المدفوعات .و يلقى هذا الفكر قبولا عند **ويليام بيتي(W-Petty 1737-1805)**،حيث أن فرض الضرائب لا يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي بل على العكس يمكن أن يؤدي إلى ازدهاره،وذلك إذا كانت تنفق في الخدمات العامة التي يستفيد منها المجتمع، وأوضح ضرورة عدم الإفراط في فرض الضرائب،لأن ذلك يؤدي إلى سحب أموال من دائرة النشاط الاقتصادي ،كما نادى بعدم الإسراف في الإنفاق العام وترشيده ، كون قوة الدولة تقاس بما لديها من معادن نفيسة، ومن مظاهر تدخل الدولة أن فرضت الرسوم الجمركية على الواردات وذلك بهدف حماية المتوج المحلي وتخفيض الرسوم على المواد الأولية وإعانة الصادرات ومنح الامتيازات لإنتاج أو تصدير سلعة معينة[1].

أما السياسة المالية عند الطبيعيين حيث يطلق على أصحاب هذا المذهب "المذهب الحر"أو مذهب المدرسة الطبيعية ،وتزامنت مع منتصف القرن18 على يد فرنسي **فرنسواكيناي François) (Quesnay1694-1774** ومن أهم مؤلفاته الجدول الاقتصادي والقانون الطبيعي، تقوم فكرة القانون الطبيعي على أساس احترام الملكية بجميع صورها ، وكذلك على احترام الحرية الاقتصادية منها حرية التجارة الداخلية والخارجية ،و لذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن وإنشاء الطرق ،كذلك اهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنه المصدر الحقيقي للثروة، وذلك بعكس القطاعات الأخرى التي وصفوها بأنها قطاعات عقيمة، ولذا نادوا بالاهتمام بالزراعة وقاسوا قوة الدولة بالناتج الصافي الذي يخرج من الأرض، كما نادى الطبيعيون أيضا بضرورة قصر

[1] مسعود دراوسي، **مرجع سابق**، ص ص: 51 52.

الضرائب على الناتج الصافي لملكية الأراضي وليس على أجور الأفراد،إذ أن ذلك سيؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم الأسعار[1].

2-السياسة المالية عند الكلاسيك:

يقصد بالمدرسة الكلاسيكية مجموعة الأفكار الاقتصادية التي وضع أصولها المفكر الاسكتلندي **آدم سميث (Adam Smith1723-1790)**و ذلك في كتابه الشهير **ثروة الأمم**،و رغم بعض الاختلاف في أفكار الاقتصاديين الكلاسيك فيما يخص المالية العامة بشكل عام وموضوع السياسة المالية بشكل خاص،إلا أنهم يشتركون في اغلب الأفكار و التي كانت تنادي إلى ضرورة عدم تدل الدولة في النشاط الاقتصاد، وبالتالي كان إيمانهم بمبدأ حياد السياسة المالية . وترتب عن سيادة أفكار النظرية الكلاسيكية، التي جعلت من الحرية الاقتصادية مبدأ أساسيا لها، في المذهب الحر، عدة نتائج، ولعل من أهمها:[2]

- إن وظيفة الدولة هي القيام فقط بتوفير الأمن، الحماية، العدالة، الدفاع والحملات العسكرية، ولا مانع من إقامة بعض المرافق العامة، أي تقف حارسة للنشاط الاقتصادي دون التدخل في الآلية التي يعمل بها؛
- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة هو مبدأ الحياد المالي، أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها للوفاء بالتزامات الدولة، لأداء وظيفتها دون الحصول على أكثر من ذلك؛
- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط، وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية، توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. ويفهم من ذلك أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي كان محدودا.

فقد كانت السياسة المالية التقليدية نتيجة منطقية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي الذي يقوم على قانون **ساي (Jean baptiste say1767-1832)** للمنافذ ،ومدلول اليد الخفية **لأدم سميث** ،ويصاغ في العبارة الشهيرة **العرض يخلق الطلب المساو له** وجوهر **قانون ساي** هو الاعتقاد بأن النظام الاقتصادي الحر يخلو من العوامل الذاتية ،بمعنى أن النظم الرأسمالية تتجه تلقائيا إلى التوازن

[1] هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية- بين النظام المالي الإسلامي و المالي المعاصر**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006، ص ص: 51 52 .

[2] عبد المطلب عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص:236 .

المستقر عند مستوى التشغيل الكامل[1]، وتفسير ذلك أن عبارة **قانون ساي** تؤكد علاقة سببية مباشرة بين الإنفاق والإنتاج ،فأي زيادة في الإنتاج سوف تخلق زيادة معادلة لها في الدخل النقدي باعتبار أن النقود لديهم لا تمثل سوى وسيط للتبادل وليس هناك مبرر للاحتفاظ بها[2]. ولكي يضمن الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي فإنهم يركزون على ضرورة مراعاة الأسس الثلاثة للسياسة المالية وهي[3]:

- تحديد أ وجه الإنفاق العام على سبيل الحصر؛
- ضرورة تحقيق مبدأ حياد المالية في كافة النشاطات الاقتصادية للدولة؛
- الالتزام التام بمبدأ توازن الميزانية العامة سنوياً.

3-السياسة المالية عند الكنزيين:

بعد أن سادت النظرية الكلاسيكية لفترة طويلة من الزمن وما أملته على السياسة المالية من دور محدود وقاصر ،كانت هناك مجموعة من العوامل أدت لظهور الفكر الكينزي يمكن تلخيصها كالأتي[4]:

3-1الأزمات الاقتصادية:

خاصة أزمة الكساد العالمي (1929-1933)، وتؤكد ضرورة تدخل الدولة لحلها وفشل الفكر الكلاسيكي.

3-2التطور التكنولوجي:

ضرورة تدخل الدولة في بعض القطاعات ذات التكنولوجيا العالية، التي تتطلب إنفاقا كبيرا قد لا يعطي عائد له على المدى القصير.

3-3التطور الاقتصادي و السياسي:

سبب الحاجة الكبيرة للدولة خاصة بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية.

---

[1] عبد الله بن منصور، غالم جلطي، **أخلقة الفكر الاقتصادي كآلية لتجسيد الحوكمة العالمية**، الملتقى الدولي حول:الأزمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21اكتوبر2009، ص:6.

[2] حازم البني، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،2006، ص:245.

[3] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999، ص:26

[4] عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي،ج2**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 189.

3-4الثورة الفكرية:

أحدث **جون مينارد كينز(John Maynard Keynes1883-1946)** ثورة فكرية في عصره خاصة بعد ظهور **النظرية العامة للاستخدام والفائدة و النقد"سنة 1936** ودعوته لهجرة الفكر الكلاسيكي وتبيانه لعقم سياسات هذا الفكر في علاج أزمة الكساد العالمي.

حيث ساهمت كل هذه التغيرات في إعطاء أولية كبيرة للسياسة المالية،و خروج من دائرة حيادتها، وقيام الدولة باستخدامها بشكل أكثر فعالية و دقة، وذلك بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة ولإعادة الانتعاش الاقتصادي.

ويعد الاقتصادي الانجليزي **كينز** من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي. ويتم هذا التدخل من خلال أدوات السياسة المالية الإنفاق الحكومي، الضرائب والاقتراض العام.

وإزاء التطور الذي لحق بالسياسة فقد وجدت سياستان هما:السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية التعويضية وقد طبقت هاتان السياستان على التوالي في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس" روزفلت"فيما بين1933-1937على السياسة المالية المحضرة ،ثم 1937على السياسة المالية المعوضة ويمكن توضيحها كالأتي:

3-4-1السياسة المالية المحضرة: وقد أطلق عليها البعض"سياسة سقي المضخة"ويقصد بهذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطاتها المركزية والمحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، وذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة وعلى نطاق واسع، وأن تمويل هذه النفقات عن طريق الموارد المعطلة كالقروض[1] مثلا، أن يكون من شأن هذه النفقات أن تعطي دفعة للاقتصاد القومي حتى يتمكن من النهوض والسير بمفرده اعتمادا على قوته الذاتية ،بالضبط كما هو الحال بالنسبة إلى مضخة الماء الجافة التي يلزم أن يوضع فيها شيء قليل من الماء في البداية حتى تستطيع أن تعمل وتخرج الماء من باطن الأرض.

[1] هشام مصطفى الجمل، **مرجع سابق**، ص: 58.

3-4-2السياسة المالية التعويضية: يقصد بها تلك السياسة التي تعمل على تجنب التغيرات الدورية سواء كانت انكماشية أو تضخمية،ما يعني ان تتمثل هذه السياسة في حالة الانكماش في التوسع في النفقات العامة وفي الضعط الضرائب، وفي حالة الانتعاش إلى ضغط النفقات العامة، ورفع الضرائب[1].

4-السياسة المالية في التحليل النقدي:

في حين دعا كينز إلى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق ادوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي، فان منظري مدرسة شيكاغو وعلى رأسهم ميلتون فريدمان (Milton Friedman)، يرون في التدخل الحكومي بالاقتصاد عاملاً معرقلاً للتطور والنمو الاقتصاديين، لأنه يؤدي إلى عرقلة السوق والأسعار وبالتالي التأثير سلبا في النشاط الاقتصادي، اذ يعتقد النقوديون أن النشاط الاقتصادي الخاص إذا ما ترك لأساليبه الخاصة فانه لن يكون معرضّاً لعدم الاستقرار لان معظم التقلبات في الناتج الإجمالي تنجم من عمل الحكومة وان كانت هناك تأثيرات للسياسة المالية فإنها ليست سوى تأثيرات ضئيلة على المخرجات والأسعار يمكن إهمالها، ويذهبون في ذلك ومن خلال تبنيهم لفكرة التزاحم الاستثماري (Crowing out) بان تطبيق السياسة المالية التوسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلباً في الإنفاق الاستثماري الخاص، ويحصل ذلك عند لجوء الحكومة بتمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض بإصدار السندات الحكومية أو اذونات الخزينة والتي تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص.

أما النتيجة التي توصل إليها النقوديون حول الطريقة الكينزية وبإثبات (فريدمان) فإنها كانت السبب وراء الزيادة المضطردة من المعروض النقدي والذي أدى إلى اتساع نمو الأجور والأسعار خلال فترة الستينيات ومصاحبة ذلك لمعدلات البطالة المرتفعة أثناء السبعينات لحصول ما يعرف بالركود التضخمي، فضلاً عن المقاومة السياسية في ذلك الحين لزيادة الضرائب إلي قادت إلى عدم الكفاءة في مقاومة التضخم، وأمام ذلك كله، فإن النقوديين ومن خلال الدراسات التطبيقية يرون انه ينبغي على السياسات المالية المصححة لإنعاش الدخل الإجمالي أن تصطحب معها زيادة في معدل نمو عرض نقد مستقر سنويا، ذلك أن السياسة المالية لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وتقييد الإنفاق الخاص[2].

---

[1] هشام مصطفى الجمل، **مرجع سابق**، ص:58.

[2] متاحة على الموقع: https://almerja.com/reading.php?idm=117529 ،منقولة عن : حيدر يونس كاظم، **الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية**، مركز كربلاء للدراسات، كربلاء المقدسة، العراق، 2016 .

5-السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية:

في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقدية والكينزية بشان فاعلية السياستين المالية والنقدية ظهر إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الكلية، التي تبنتها مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشبان المنتمين إلى التيار النيوكلاسيكي خلال عقد السبعينيات من القرن الماضي أطلق على هذا التيار أصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت تولى لها أهمية في التحليل الاقتصادي.

تتلخص سياسة التوقعات العقلانية بمسألة اعتماد سياسة مالية معينة سواء كانت توسعية أم انكماشية منذ البداية يمكن أن تساعد أصحاب القرار الاقتصادي في جانب التنسيق والتعاون مع إجراءات السياسة المالية التي تنتهجها الحكومة معاً لتحقيق أهدافها، إلا أن هذه النظرية قد تعرضت لانتقادات كان من أهمها انه في حالة امتلاك صانعي السياسة لمزيد من المعلومات عن الاقتصاد قد يكون من السهل لهم أن ينشروا المعلومات ويدعوا الناس لكي يتعرفوا بناءاً عليها بدلاً من تطبيق سياسة جديدة.

فضلاً عن أن مسالة افتراض النظرية لمرونة الأسعار والأجور، فإنها قد تكون جامدة، وبالتالي حتى لو كانت التوقعات رشيدة فان الأجور والأسعار قد تتغير ببطء لتؤدي إلى تغيرات في الناتج والتشغيل، وعلى هذا الأساس فان السياسة المرنة يمكنها تغيير الناتج والعمالة عل الأقل في الأجل القصير، وعليه يمكن القول أن هذه النظرية تعد محل خلاف بين الاقتصاديين[1].

6-السياسة المالية في التحليل إقتصاديات جانب العرض:

أدت الأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال اعتمادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الاقتصادي إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة والمصاحبة لمعدلات البطالة العالية والمسماة بالتضخم الركودي، الأمر الذي دعا منتقديها إلى أن ينظروا في جانب العرض ذات الأهمية في تحسين جانب الاقتصاد من خلال اعتماد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات، وفي محاولة منهم بالضغط للعودة إلى السياسات التقليدية القائمة على الموازنة لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية وتقديم وصفات مناسبة للاستقرار، وعلى هذا الأساس عرفوا باقتصاديي جانب العرض.

[1] متاح على الموقع، https://almerja.com/reading.php?idm=117529 .

إذ تنطلق وجهة نظر أنصارها في الحجة القائلة بان تخفيض معدلات الضرائب من شانه أن يحسن دور القطاع الخاص، وان تأكيد الحوافز يؤدي إلى زيادة التشغيل والإنتاج والإنتاجية.

وفي هذا الصدد يعطون أهمية كبيرة على تخفيض معدلات ضريبة الدخل الحدية لزيادة الحوافز للعمل والاستثمار، وان العرض يجب أن يأتي قبل الطلب في النظام الاقتصادي وهذا مما يتطلب تقليل الضرائب على الاستهلاك إضافة إلى الضرائب على الإنتاج لان الإفراط في الضرائب على الاستهلاك يعمل على تقييد النمو الاقتصادي أي أن تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي إلى زيادة الحافز لدى الإفراد في العرض من العمالة ورأس المال إضافة إلى مستويات أعلى من الإبداع وتنمية الإنتاجية والزيادة في المدخلات والإبداع قد يزيد من نمو المخرجات الممكنة وبالتالي التأثير إيجابا في العرض الكلي وانتقاله إلى جهة اليمين ، وفي هذا الصدد، يعتقد بعض أنصار هذه المدرسة ومنهم آرثر لافر (Arther Laffer) بان استخدام الحكومات للضرائب تهدف زيادة الإيرادات ومن ثم تحريك الطلب الكلي أمرا مبالغاً فيه كونها تتجاهل تأثرات رفع العبء الضريبي على الحوافز، فقد طرح منحنى عرف باسم منحنى لافر(Laffer Curve)، والذي نص فيه على أن معدلات الضريبة العالية قد تخفض عوائد الضريبة وبالتالي تقليص القاعدة الضريبية كونها تخفض النشاط الاقتصادي، ولمعالجة ذلك اقترح اقتصاديو جانب العرض إجراء تعديلات جذرية على هيكل النظام الضريبي من خلال اعتمادهم على منهج اقتطاعات ضريبة جانب العرض القائم على خفض معدلات الضريبة الحدية من الدخل وبأقل تصاعدية بحيث يعمل ذلك على تشجيع الإنتاجية والعرض بدلاً من التلاعب بالطلب الإجمالي، فضلا عن ان التخفيض في المعدلات الضريبية الحدية يعمل على زيادة حصيلة الضريبة نتيجة للآثار السلبية للتهرب من الضريبة عند ارتفاعها.

يتضح من ذلك، أن الأفكار المهمة التي ركزت عليها المدرسة أنها تنظر إلى الضرائب كأحد عوامل النمو الاقتصادي ولكنها ترى أن ارتفاعها يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي والاستثماري والذي ينعكس في النهاية بانخفاض مدفوعات الضرائب، لذلك تنادي بخفض معدلاتها.

كما أن ما جاءت به هذه المدرسة يمكن أن يكون متفقاً لما جاءت به المدرسة النقدية من خلال انحيازها لمبدأ المشروع الخاص، فضلاً عن اعتناقها لمبدأ الحرية الفردية والتأكيد عليها والذي كان واضحاً من خلال رفضها للسياسات الحكومية القائمة على إدارة الطلب الكلي منها على وجه الخصوص والتي اعتمدتها السياسات الكينزية[1].

[1] متاح على الموقع، https://almerja.com/reading.php?idm=117529

المطلب الثالث:أهداف السياسة المالية

تحرص الحكومة عند قيامها بإعداد السياسات الاقتصادية على تحديد أهدافها بدقة و وضوح، وبما أن السياسة المالية هي مكون مهم من مكونات السياسة المالية لها مجموعة من أهداف يمكن تحقيقها أو الوصل إليها عن طريق أدوات محددة لهذه السياسة، ويمكن إيجاز هذه الأهداف بصفة عامة كما يلي:

1-الاستقرار الاقتصادي:

من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق الاستقرار الاقتصادي،و نعني به تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي أن مفهوم الاستقرار الإقتصادي يتضمن هدفين أساسين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات تحقيقهما[1].

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة؛
- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

و تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

2-دور السياسة المالية في تخصيص الموارد:

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأفراد أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.هناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكل الأولويات و الأهداف الاقتصادية للدولة وهذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين[2]:

2-1بالنسبة للمنتجين :

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال للاستثمارات الجديدة؛
- تقديم إعانات استثمارية للمنشات الصغيرة؛
- الإنفاق الحكومي مثل:برامج التدريب والتأهيل،و الطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق.

---

[1] سلوى سليمان، **السياسة الاقتصادية**، وكالة المطبوعات، ط1، الكويت، 1973، ص:162.

[2] عادل أحمد حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984، ص:42.

2-2بالنسبة للمستهلكين:

تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك.

3-السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني:

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصاح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من جهة نظر المجتمع[1]، ومن ثمة فتدخل الدولة ينصب في اتجاه التوزيع العادل للثروة بين مختلف أفرادها.

4-السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية:

التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، تعرف بأنها العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي بمقتضاها دخول الاقتصاد الوطني مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي، وعلى **العموم فإن التنمية الاقتصادية** هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقر[2].

وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع. ويمكن إظهار تأثير السياسة المالية على عملية التنمية الاقتصادية :

- السياسة الضريبة، حيث أصبحت الضريبة تؤدي عدة وظائف هامة ، وأصبحت أداة جوهرية لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي،حيث لم يعد الحديث عن الضريبة على أنها اقتطاع مالي فقط، بل أصبح ينظر إليها كأداة لتحقيق الأهداف الاقتصادية[3].

[1] مسعود دراوسي، **مرجع سابق**، ص: 85.

[2] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سابق**، ص ص:119 120.

[3] السيد عطية عبد الواحد، **مرجع سابق**، ص:17.

- السياسة الاتفاقية العامة، حيث تساهم النفقات العامة في أشكال متعددة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من أكثر هذه الأشكال أهمية نجد الإعانات التي ترصد في الموازنات العامة بهدف المساعدة في تحقيق التنمية،و تكزن هذه الأخيرة موجه للطبقة قليلة الدخل، حيث تعمل الإعانات على زيادة حجم الاستهلاك العائلي الذي يدفع بدوره الطلب الفعال إلى الأعلى،مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخل ومن ثم زيادة معدل النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث:الأدوات السياسة المالية

من خلال التعاريف السابقة للسياسة المالية خلصنا إلى أن السياسة المالية ما هي إلا مجموعة من البرامج والخطط التي يعمل من خلالها واضعي هذه السياسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن اجل الوصول إلى هذه الأهداف فان الدولة تستخدم جملة من الأدوات والوسائل لتحقيقها، وتتمثل هذه الوسائل في السياسة الاتفاقية والضريبية، السياسة الائتمانية، ولكل سياسة من هذه السياسات مجموعة من أدواتها ومميزات تميزها عن غيرها، وسوف نتطرق في هذا المبحث التعرف على كل سياسة على حدا.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام

تتجلى أهمية السياسة الاتفاقية من خلال تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فبعد ما كانت هذه الأخيرة تمارس سياسة عدم التدخل والتأثير في الحياة الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي،بدأت هذه الفكرة بالزوال مع بزوغ فكر اقتصادي جديد يتمثل في ظهور مدرسة جديدة تسمى المدرسة الكينزية التي دعت إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال رسم سياسة إنفاقية مبنية على التأثير في النشاط الاقتصادي والوصول إلى أهداف اقتصادية واجتماعية.

1-تعريف النفقة العامة:

تعددت تعريفات النفقة العامة، إلا أن الأطر العامة لهذه التعريفات فهي متقاربة، ولذلك سنتناول أهم التعريفات، ومنه نحدد أهم الشروط التي يتعين توفرها، حتى تكتسب النفقة صفة النفقة العامة.

التعريف الأول:تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة[1].

التعريف الثاني:و تعرف أيضا بأنها عبارة عن كم قابل التقويم النقدي، يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام و ذلك إشباعا لحاجة عامة[2].

ومن خلال التعريفين السابقين، فان النفقة العامة تشتمل على ثلاثة عناصر أساسية،و التي تعتبر في نفس الوقت خصائص مميزة لها،و التي نستعرضها فيما يلي:

1-1النفقة العامة مبلغ نقدي:

بمعنى أن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا،أي تتم في صورة تدفقات نقدية و يترب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي استخدمت في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من اجل الحصول إلى ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع[3].

1-2صدور النفقة العامة عن شخص معنوي عام:

كي تكتسب النفقة صفة النفقة العامة يجب ان تصدر من شخص معنوي عام متمثلة في الدولة او احد تنظيماتها، و يمكن القول أن الشخص المعنوي هو ذلك الذي ينظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره،و يتمتع بالشخصية القانونية المستقلة[4].

وهناك معيارين للتفرقة بين النفقة العامة و النفقة الخاصة هما:

- **معيار قانوني** يستند على الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة و هذا هو المعيار التقليدي.
- **معيار وظيفي** يستند على طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

[1] سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2003، ص27.

[2] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص381.

[3] محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص118.

[4] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص12.

1-3هدف النفقة العامة:

يجب أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة، أي تحقيق المنفعة العامة للمجتمع، كما لا يمكن اعتبار مبلغ نقدي كنفقة عامة تم صرفه بهدف إشباع حاجات خاصة او تحقيق منفعة خاصة تعود على الأفراد[1].

2-تقسيمات النفقات العامة:

إن تطور مفهوم الدولة وخروجها من دائرة الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، ساهم في زيادة أهمية تقسيم النفقات العامة نتيجة تعدد أوجه الإنفاق العام وصوره،و اختلاف الآثار الناتجة عنه.

2-1تقسيم النفقات العامة حسب دورتها و انتظامها:

يمكن أن نميز بين نوعين من النفقات، النفقات العامة العادية و غير العادية[2]:

2-1-1النفقات العامة العادية: وهي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا.

2-1-2النفقات العامة غير العادية: وتمسى أيضا النفقات الاستثنائية، وهي تلك النفقات العامة التي لا تكرر بشكل منتظم ولا تتميز بالدورية.

2-2تقسيم النفقات العامة حسب نطاق سريانها:

و تنقسم إلى النفقات العامة المركزية و المحلية[3]:

2-2-1النفقات المركزية: وهي التي تخص كيان الدولة و جميع أقاليمها.

2-2-2النفقات المحلية: وهي التي تخص مدينة معنية.

2-3تقسيم النفقات العامة حسب أثارها الاقتصادية:

و تقسم إلى ما يلي[4]:

---

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص:60.

[2] خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط2، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص:114.

[3] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار حجلة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص:63.

[4] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر و الطباعة، بيروت، لبنان، 1998، ص:44.

2-3-1النفقات الرأسمالية: وتعرف أيضا بالنفقات الاستثمارية، وهي تلك النفقات التي تخصص لتكوين رؤوس الأموال العينية في المجتمع،و تساهم هذه النفقات في بناء رؤوس الأموال و زيادة الإنتاج القومي.

2-3-2النفقات الجارية: وتعرف أيضا بنفقات التسيير، وهي تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة وإشباع الحاجات العامة الجارية،و هي عكس النفقات الرأسمالية لا تساهم في زيادة الإنتاج القومي وتكوين رؤوس الأموال.

2-4تقسيم النفقات العامة حسب استخدام القوة الشرائية و انتقالها:

تقسم النفقات العامة حسب هذا التقسيم إلى نفقات تحويلية ونفقات حقيقية:

2-4-1النفقات الحقيقية: وتسمى أيضا النفقات الفعلية وهي تلك النفقات التي تنفقها الدولة من اجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة،مثل رواتب الموظفين و شراء الأجهزة، وتساهم هذه النفقات في زيادة الدخل القومي لانها تؤدي الى خلق دخول جديدة تضاف إلى الدخل المكونة للدخل القومي[1].

2-4-2النفقات التحويلية: وتعرف كذلك باسم النفقات الناقلة، وهي تلك النفقات التي لا ينجر عنها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال،بل هي تحويل لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة[2]،و تكون على شكل تحويلات مباشرة أو غير مباشرة ، أو في شكل تحويلات مالية.

2-5تقسيم النفقات حسب الغرض منها:

يمكن أن نميز حسب هذا التبويب بين عدة أنواع:

2-5-1النفقات الإدارية: هي تلك النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة، و اللازمة لقيام الدولة، حيث تشمل نفقات الدفاع و الأمن، والعدالة[3].

2-5-2النفقات الاجتماعية: وهي تلك النفقات المخصصة لتقديم خدمات اجتماعية/مثل نفقات التعليم والصحة، و الضمان الإجتماعي.....الخ.

---

[1] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2007، ص:54.

[2] عادل احمد حشيش، **مرجع سابق**، ص:67.

[3] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص:31.

2-5-3النفقات الاقتصادية: ويقصد بها النفقات التي تقوم الدولة من خلالها بتحقيق أغراض اقتصادية بصورة أساسية، ويسمى هذا النوع من النفقات بالنفقات الاستثمارية،حيث تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة[1].

2-5-4النفقات العسكرية: وهي عبارة عن النفقات المخصصة للآمن والدفاع وشراء الأسلحة وبناء المصانع العسكرية.

3-قواعد النفقات العامة:

للقيام بالإنفاق تتبع الدولة العديد من المعايير والقواعد تعطي النفقات العامة صبغة القانونية، هناك ثلاثة قواعد أساسية يجب مراعاتها عند القيام بعملية الإنفاق العام ، حيث يؤدي العمل الجيد و احترام هذه القواعد إلى ترشيد الإنفاق العام.سنحاول إبرازها فيما يلي:

3-1قاعدة المنفعة:

حيث يقصد بقاعدة المنفعة أن يكون الغرض من الإنفاق العام هو تحقيق اكبر منفعة ممكنة لأفراد المجتمع،و يقصد بهذه الأخيرة أن لا يوجه الإنفاق العام للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو بعض فئات المجتمع دو غيره ممن يتمتعون بنفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي[2].

ويجب على الدولة الاهتمام بهذه القاعدة وإعطائها أهمية كبيرة، لأنها تساهم في العمل على تحقيق حاجيات أفراد المجتمع من خدمات و مشاريع مختلفة.

وفي الواقع هناك جدل كبير قائم بين الاقتصاديين فيما يخص هذه القاعدة لسببن مهمين، أولهما عدم القدرة على التمييز بين الحاجات الخاصة والحاجات العامة، والسب الثاني صعوبة قياس المنفعة العامة[3].

3-2قاعدة الاقتصاد:

الاقتصاد في النفقات العامة لا يعني بالضرورة اللجوء إلى التقليص في حجم الإنفاق العام ، وتحديده بالشكل الذي لا يمكن الوصول إلى الأهداف المرجوة من وراء هذا الإنفاق، وإنما تعني هذه القاعدة تجنب الدولة أو السلطات العمومية القائمة بعملية الإنفاق العام التبذير والإسراف ، وأيضا

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص:39.

[2] **مرجع سابق**، ص:45.

[3] عادل احمد حشيش، **مرجع سابق**، ص:81.

الابتعاد عن الشح والتقتير، فيما إذا كانت هناك الضرورة أو المنفعة المبررة للإنفاق[1]، ومنه يمكن القول أن قاعدة الاقتصاد في عملية الإنفاق العام تعني حسن وكفاءة استخدام الموارد المتاحة.

3-3قاعدة الترخيص:

وتسمى أيضا بقاعدة الموافقة المسبقة من السلطة التشريعية، تعني أن أي مبلغ من الأموال العامة لا يصرف، إلا إذا سبقت ذلك موافقة الجهة المختصة بالتشريع، والتي لها الحق في منح هذه التراخيص، وهذا ما يميز النفقة العامة علن النفقة الخاصة.

وخاصة أن النفقات العامة هي مبالغ ضخمة مخصصة لإشباع الحاجات العامة و تحقيق المنفعة العامة لأفراد المجتمع.و تظهر أهمية هذه القاعدة في كونها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين، والتأكد من استمرار تحققهما من خلال كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، وهو يتمثل في احترام الإجراءات القانونية، التي تتطلبها التدابير التشريعية السارية المفعول عند إجراء الإنفاق العام بواسطة مختلف أساليب الرقابة[2].

4-ظاهرة تزايد النفقات العامة:

تعتبر ظاهرة تزايد حجم النفقات العامة من الظواهر المعروفة بالنسبة للمالية العامة للدولة، وبمختلف درجات تطور الدولة، سواء المتقدمة منها آو المتخلفة، وكذلك ازدياد درجة تدخل هذه الأخيرة في النشاط الاقتصادي و الحياة الاجتماعية، يعد العالم الألماني **"أدولف فاجنر"** أول من استدعى الانتباه إلى هذه الظاهرة، حيث استنتج أنه كلما حقق مجتمع من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، أدى ذلك إلى اتساع النشاط الاقتصادي(زيادة الإنفاق العام)[3]. ويمكن التمييز بين نوعين من الزيادة في النفقات العامة، فهناك:

- الزيادة الظاهرية في النفقات العامة؛
- الزيادة الحقيقية في النفقات العامة.

و يمكن إرجاع هذه الزيادة إلى عدة أسباب:

---

[1] خالد شحاذة الخطيب، احمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص:62.

[2] **مرجع سابق**، ص: 63.

[3] سعدي بخته، **تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى ما بعد الإصلاح الهيكلي**،مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد16، 2011، ص:69.

4-1الأسباب الحقيقية:

يمكن حصر هذه الأسباب في عدة مجالات، الإقتصادية والاجتماعية، سياسية و إدارية، مالية بالإضافة إلى أسباب حربية، نسردها كما يلي:

4-1-1الأسباب الاقتصادية: تتجلى الأسباب الاقتصادية المفسرة لظاهرة تزايد حجم النفقات العامة في زيادة الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة، علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي؛

4-1-2اسباب اجتماعية: زيادة الكثافة السكانية وتركز السكان في المدن والمراكز الحضرية أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة، خاصة النفقات المخصصة للخدمات التعليمية، الصحية، الثقافية، الموصلات،،،،كما ان انتشار مستوى التعليمي للأفراد أدى إلى تعزيز فكرة الوعي الاجتماعي، فأصبحوا يطالبون الدولة القيام بمجموعة من الوظائف لم تقم بها في العصور السابقة، كعملية التامين ضد البطالة والفقر، المرض، العجز، وهذا ما أنتج زيادة في حجم النفقات التحويلية؛

4-1-3الأسباب السياسية: إن انتشار مبادئ الحرية والديمقراطية، جعل الحكومات تميل إلى الإسراف في حجم الإنفاق، كما أن نمو دور الدولة ومسؤولياتها الإدارية حولها من دولة غير مسؤولة إلى دولة مسؤولة[1].

4-1-4الأسباب الإدارية: إن انتقال الدولة من الدولة الحارسة إلى المتدخلة في النشاط الاقتصادي، وتطور الوظائف الإدارية، أدى إلى تضخم الجهاز الإداري بها مما ساهم في زيادة هيئاتها و مؤسسات وارتفاع عدد الموظفين العاملين بها، الأمر الذي حتم عليها زيادة حجم النفقات العامة لمواجهة مختلف التكاليف.

4-1-5الأسباب العسكرية: أدت الحروب إلى دمار وخراب كبير في الكثير من الدول، مما ساهمت في زيادة النفقات التعويضية وبالتالي زيادة الحجم النفقات العامة هذا من جهة ،و من جهة أخرى أدى ازدياد الحروب وعدم التوصل إلى حل الأزمات بين الدول إلى فرض الخدمة العسكرية الإجبارية وزيادة حجم الجيش الدائم، والعمل على تطوير الصناعة الأسلحة، حيث أن هذه الأسباب أدت إلى زيادة حجم الإنفاق المخصص للمجال العسكري من جهة أخرى[2].

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **مرجع سابق**، ص:47.

[2] عبد الرؤوف قطيش، حسن عواضة، **المالية العامة (دراسة مقارنة)**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013، ص:337.

4-2الأسباب الظاهرية:

ترجع هذه الأسباب إلى تدهور قيمة النقود والاختلاف في طريقة إعداد الميزانية، و تغير مساحة اقليم الدولة، وزيادة عدد سكانها في بعض الأحيان.

4-2-1تدهور قيمة النقود: ويقصد بها انخفاض القيمة الشرائية للنقود، مما ينجم عنها نقص مقدار السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها من قبل، مما يعني هنا أن الزيادة ظاهرية لا يترتب عنها أي زيادة في المنفعة الحدية.

4-2-2اختلاف طرق المحاسبة المالية: كانت الميزانية في السابق تقوم على مبدأ تخصيص بعض الإيرادات التي تقوم بتحصيلها بعض الإدارات لتغطية نفقات في الميزانية، وبالتالي لا تظهر في ميزانية الدولة، لكن بعد تغيير طرق الإعداد والاعتماد على مبدأ وحدة الميزانية أصبحت كل النفقات تظهر في ميزانية مع إيراداتها دون تخصيص.

4-2-3زيادة عدد السكان و اتساع إقليم البلاد: إن زيادة عدد السكان يكون دوما مرتبطا بزيادة حجم النفقات العامة، أما اتساع حجم الإقليم يكون ناتجا عن ضم إقليم جديد مما يؤدي إلى تضاعف النفقات العامة، مع أنها تبقى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية فقط.

المطلب الثاني:السياسة الضريبية

في ظل قيام الدولة بوظيفتها المالية المتعلقة بإشباع الحاجات العامة للإفراد المجتمع يتطلب منها ذلك العمل على توفير الموارد المالية اللازمة لتغطية مختلف النفقات العامة، وفق برامج السياسة المالية التي تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، السياسية السائدة في مرحلة معينة.

ومع تطور الدولة وازدياد حجم النفقات العامة أدى ذلك إلى تطور نظرية الإيرادات العامة، وتجلى ذلك في زيادة حجم الإيرادات الضريبية، حيث تعتبر الضريبة من أهم الموارد السيادية، أمست تحتل مكانة هامة في مجموع الإيرادات العامة من جهة، بالإضافة إلى عملها على تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وفق ما تتطلبه الظروف.

1-تعريف الضريبة:

التعريف الأول:تعرف الضريبة على أنها اقتطاع مالي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفعه الضريبة[1].

التعريف الثاني: اقتطاع مالي، قائم على سلطة، نهائي، دون مقابل، محقق فائدة جماعات إقليمية ومؤسسات عمومية إقليمية[2].

التعريف الثالث: الضريبة هي اقتطاع مالي إلزام ونهائي تحدده الدولة ودون مقابل بغرض تحقيق أهداف عامة[3].

2-القواعد الأساسية للضريبة:

يقصد بقواعد الضريبة المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها الشرع المالي وتهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصلحة أفراد المجتمع من جهة ومصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى وهذه القواعد هي[4]:

2-1قاعدة العدالة:

مضمون هذه القاعدة أنه يجب عند فرض الضرائب على المواطنين مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين. لقد أثار جدل كبير بشأن فكرة العدالة الضريبية النسبية أي طبقا لمستوى دخول الأفراد، أما الفكر الحديث قد رآى ذلك في الضريبة التصاعدية، حيث يدفع أصحاب الدخول المرتفعة أكثر من أصحاب الدخول المنخفضة، وقد استقر الراي على التصاعدية.

2-2مبدأ اليقين:

بمعنى أن تكون الضريبة واضحة من حيث المقدار وموعد وكيفية الدفع ،وتؤدي مراعاة هذه القاعدة إلى علم الممول بالضبط بالتزاماته اتجاه الدولة، ومن ثم يستطيع الدفاع عن حقوقه ضد أي تعسف أو سوء استعمال للسلطة من جانبها.

---

[1] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات الجباية و الضرائب**، ط4، دار هومه،الجزائر ، 2008، ص:41 .

[2] Raymond Muzellec, **Finances Publiques-Notions Essentielles,** 5ém e EDITION, Sirey, 1986, p:395.

[3] حميدة بوزيدة، **جباية المؤسسات**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:8.

[4] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص ص: 157- 160.

2-3قاعدة الملائمة في الدفع:

بمعنى أن تكون إجراءات فرض وتحصيل الضريبة لظروف الممول وطبيعة عمله ونوع النشاط الاقتصادي الذي يزاوله أو المهنة التي يمارسها، وعكس ذلك قد يؤدي إلى التهرب الضريبي.

2-4قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:

تقضي هذه القاعدة بأنه يجب على الدولة أن تختار طريقة الجباية التي تكلفها أقل النفقات أي رفع كفاءة الجهاز الضريبي حتى يكون الفرق بين ما يدفعه الممول وبين ما يدخل لخزينة الدولة أقل ما يمكن.

3-تعريف السياسة الضريبية، خصائصها و قواعدها:

تعتبر السياسة الضريبة إحدى أهم أدوات السياسة المالية،و فرع من فروع السياسة الاقتصادية الكلية، تستخدمها الحكومة من اجل تحقيق أهدافها في مجالات مختلفة،سواء كانت اقتصادية او اجتماعية أو سياسية و حتى أهداف مالية. وتختص السياسة الضريبية بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من فروع السياسة الاقتصادية، كما يتوجب على راسمي خطط الأنظمة الضريبية مراعاة مجموعة من القواعد عند صياغتهم لهذه السياسة.

3-1تعريف السياسة الضريبية:

التعريف الأول:السياسة الضريبية هي مجموعة البرامج التي تخطط لها الحكومة و تنفذها عن عمد مستخدمة في ذلك كافة الأدوات الضريبية الفعلية و المحتملة لإحداث أثار معينة، و لتجنب أثار أخرى لا تلاءم الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية للمجتمع[1].

التعريف الثاني:يمكن تعريف السياسة الضريبية على انها مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي بغية تغطية النفقات العمومية من جهة، و التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى[2].

[1] احمد عبد الصبور الدلجاوي، **دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث**،مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية و السياسة،العدد السابع،جامعة المدية،ديسمبر2018،ص:100.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص:139.

التعريف الثالث:تعرف السياسة الضريبية بأنها: " مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع "[1].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن **السياسة الضريبية بأنها الوسيلة التي تستخدمها السلطات العمومية، حيال توجيه الضريبة نحو تحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية و السياسية للمجتمع.**

2-3خصائص السياسة الضريبية:

بما أن السياسة الضريبية هي أداة تستخدمها الدولة وتكيفها مع محيطها، لتحقيق برامج محددة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي عبر تنفيذ المشاريع التنموية وتعميم وتطوير الخدمات العامة، وتأخذ شكل برامج تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة و تجنب آثار أخرى، فهي تتميز بما يلي[2]:

3-2-1التكامل بين برامجها: فهي مجموعة متكاملة من البرامج تسود بني مكوناتها عالقات الاتساق و الترابط، تقوم الدولة بتسطيرها قصد تحقيق أهداف معينة؛

3-2-2التنوع في أداوتها: فهي تعتمد في تحقيق أهدافها على الأدوات الضريبية الفعلية و المحتملة، إذ يتم تنسيقها مع البرامج المتكاملة التي تضعها الحكومة، و من هذه الأدوات الحوافز الضريبية التي تمنح لأنشطة اقتصادية أو مناطق جغرافية معينة بهدف تشجيع الاستثمار فيها؛

3-2-3تكاملها مع باقي فروع السياسة الاقتصادية في الأهداف: فهي جزء مهم من أجزاء السياسة الاقتصادية للمجتمع وتسعى إلى تحقيق نفس الأهداف.

3-3 قواعد السياسة الضريبية:

هناك مجموعة من القواعد جيب أن يرتكز عليها النظام الضريبي لأي دولة عند رسمه للسياسة الضريبية لأجل تحقيق الأهداف الاقتصادية و المالية و الاجتماعية نذكر منها [3]:

---

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية(مدخل تحليل مقارن)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص:13.

[2] الحواس زواق، **دور السياسة الضريبية في تحفيز و توجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة-دراسة لمنظومة م ص م في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016/2015 ، ص:74.

[3] **مرجع سابق**،ص:75.

3-3-1تحديد الأهداف: ينبغي أن يتم وضع هذه السياسة في ظل تحديد الأهداف الرئيسية ذات الأولوية للنظام الضريبي للدولة خلال فترة زمنية محددة، دون تجاهل الواقع السياسي، الاقتصادي، و الاجتماعي داخليا وخارجيا؛

3-3-2التنسيق بين أهدافها وأهداف باقي فروع السياسة الاقتصادية: يرتبط نجاح السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها بمدى التنسيق بين أهداف كل فرع من فروع هذه السياسة مع باقي فروعها، و ضمن هذا الإطار ينبغي صياغة السياسة الضريبية؛

3-3-3تجنب القرارات المتناقضة: ينبغي تجنب التناقضات الناجمة عن قرارات السياسة الضريبية في سعيها لتحقيق أهدافها، من ذلك أن التوسع في الحوافز الضريبية لتحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية، قد يكون على حساب الهدف مالي للضريبة، و بالتالي التأثير سلبا على إيرادات الميزانية العامة للدولة؛

3-3-4التوليف و المزج المناسب لأدواتها:وذلك عند تحديد الهيكل الضريبي من حيث:

- إختيار نوعية الضريبة، و ثقلها النسبي في مجموع الإيرادات الضريبية؛
- تحديد معدلات تتماشى مع نوعية النشاط الاقتصادي وأهميته، و دون الإضرار بالمؤسسات والخزينة العمومية.

4-أدوات السياسة الضريبية:

تعتمد السياسة الضريبة على مجموعة من الأدوات التي تعمل من خلالها على تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، وأصبح يطلق على هذه الأدوات مصطلح الإنفاق الضريبي.

4-1الإعفاءات الضريبية:

هو إسقاط حق الدولة لبعض المكلفين في مبلغ الضريبة الواجب سداده مقابل التزامات بممارسة نشاط معين وفي ظروف معينة و تكون هذه الإعفاءات اما دائمة او مؤقتة، و تعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداما في البلاد النامية لكونها تتميز بالبساطة في عملية إدارتها[1].

[1] الحواس زواق، **مرجع سابق**، ص: 78.

4-2نظام تخفيض وعاء الضريبة:

وتتمثل في تقرير معاملة ضريبية تفضيلية بتخفيض وعاء الضريبة،أي عدم سريات الضريبة على كامل الوعاء الخاضع للضريبة، وإنما على نسبة او جزء منه، ففي بعض الدول يخفض وعاء شركات الاستثمار الصناعية الى30% لنشاط التصدير[1].

4-3تأجيل الضريبة:

وهي عبارة عن مبالغ مالية لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة، و إنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في الفترات اللاحقة.

المطلب الثالث: سياسة عجز الموازنة

يرى أصحاب الفكر الكلاسيكي أن توازن الميزانية ضرورة حتمية لابد منها، أي يجب توازن بين نفقات الدولة و إيراداتها، ولكن بعد حدوث الأزمة العالمية والتي عرفت بأزمة قصور الطلب، رأي الاقتصادي الانجليزي كينز ضرورة زيادة الإنفاق الحكومي حتى لو سبب ذلك عجز في الميزانية، و بالتالي كان أول من استعمال سياسة عجز الموازنة كأداة من أدوات السياسة المالية.

1-مفهوم عجز الموازنة و أسبابه

1-1مفهوم عجز الموازنة:

هو زيادة النفقات عن الإيرادات في موازنة الدولة العامة بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطرة في نفقات الدولة، فالنفقات هي التي تحدد غالبا حجم العجز، ولما كان العجز يتعرف عليه في العادة عند إعداد الموازن وقبل البدء في التنفيذ فان الحكومة تعمل بداية على علاجه إما بتخفيض الإنفاق أو محاولة زيادة الإيرادات، فإذا لم تستطع ذلك أو غير راغبة،فان العجز يعالج بالغير،

[1] احمد عبد الصبور الدلجاوي، **مفاهيم أساسية حول السياسة الضريبة**، مجلة الميزان التي تصدرها وزارة العدل بدولة الإمارات العربية المتحدة، مجلة شهرية تهتم بتغطية نشاطات الوزارة ونشر الثقافة القانونية، العدد211، مارس 2018، ص52.

يرى في الفكر المالي الحديث أن المطلوب هو تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي وان الدولة تتعمد إيجاد عجز في موازنتها وهو ما يعرف بالعجز المخطط[1].

1-2اسباب العجز الموازني:

يمكن أن يحدث عجز في الموازنة لعدة أسباب، منها عدم كفاية الإيرادات وخاصة السيادية منها لتغطية النفقات العامة، أو حدوث خطأ في تقدير الإيرادات والنفقات، أو ظهور عجز مستمر لعدة سنوات و يكون بسبب تزايد النفقات العامة دون زيادة الإيرادات العامة، التهرب الضريبي. و ويجمع الاقتصاديين أن عجز الموازنة يحدث نتيجة نقص في حجم الإيرادات عن حجم النفقات[2]:

1-2-1انخفاض الإيرادات العامة:

ويمكن إيجازها في مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تراجع في نمو الإيرادات العامة للدولة نذكر منها:

- **ضالة الجهد الضريبي**: أي انخفاض في الطاقة الضريبية و التي تعني نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج المحلي القومي، وهذا بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد، انتشار ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، انخفاض الوعي الضريبي وتدهور أداة الإدارة الضريبية.
- **الاعتماد على الضرائب غير المباشرة:** تعتمد الدلو النامية على هذا النوع من الضرائب لسهولة جبايتها و وفرة حصيلتها، من جهة أخرى هذا النوع من الضرائب يعمل على زيادة العجز الموازني، لأنه يعمل على زيادة المستوى العام للأسعار.
- **الاعتماد على ضرائب قطاع التجارة:** حيث تتذبذب حصيلة هذا النوع من الضرائب في الحالات التي تكون فيها أسعار المواد الأولية المصدرة غير مستقرة نتيجة لتغير معدلات الطلب عليها في الأسواق العالمية.

[1] إبراهيم متولي إبراهيم حسن المغربي، **الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2010، ص29.

[2] حامد عبد المجيد دراز، مسيرة إبراهيم أيوب، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2002، ص:206.

2-2-1 ارتفاع النفقات العامة: من بين العوامل التي ساعدت على تزايد في حجم النفقات العامة نذكر منها[1]:

- **الأخذ بنظرية العجز المنظم:** والتي مفادها أن زيادة النفقات العامة في أوقات الكساد يحدث تأثيرا مباشرا بالزيادة في الدخل القومي.
- **اتساع نطاق الدولة:** حيث تزداد النفقات العامة لعديد من المشروعات الضخمة الصناعية الكبرى التي يحجم عنها الخواص/ وهي ذات أهمية لعملية التنمية مما يستدعي تمويلها من طرف الدولة، حيث يزداد الوزن النسبي للإنفاق الاستثماري.
- **تدهور قيمة العملة:** انخفاض في قيمة العملة يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، مما يستدعي زيادة في حجم النفقات العامة التي تكون في شكل زيادة في الدخول الاسمية لا الحقيقية.
- **تزايد الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية**: وهذا استجابة لضغوط الطلب المحلي الناتج عن التمركز السكاني في العواصم، خاصة الدول التي ينتشر فيها مجانية التعليم والصحة.
- **زيادة السكان**: هذه الزيادة تقابلها زيادة في حجم النفقات الاجتماعية.
- **زيادة النفقات العسكرية:** حيث يزداد هذا النوع من النفقات في ظل تفاقم الصراع العالمي، خاصة في الدول النامية التي تعرف حروبا أهلية، و زيادة التسابق نحو التسلح.

2- أنواع العجز الموازني: له عدة أشكال نذكر منها[2]:

2-1العجز المؤقت:

يسمى بالعجز الموسمي، ويحدث نتيجة لأسباب طارئة او غير عادية أو بسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة، وهذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي لحدوثه، ويمكن معالجته بعد فترة قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة.

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص:205.

[2] رفيق شرياق، **ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية**، الملتقى الوطني الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية –الوادي، الجزائر، 2006، ص:4.

2-2العجز المقدر:

يسمى أيضا العجز المخطط أو المقصود، وهو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة مقصودة إلى زيادة نفقاتها العامة على إيراداتها العامة العادية وقد يطول و يقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة التي ألجأت الدولة إليه.

2-3العجز الهيكلي:

يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة، فيصبح عجزا دائما، والسبب في ذلك عدم توازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام بمعدل يزيد عن قدرة الاقتصاد القومي ككل بجميع مصادره، أي عدم مقدرة الدخل القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها، وهو ما يدل أو يشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا.

3-التمويل عجز الموازنة:

لقيت سياسة التمويل بعجز الموازنة جدلا كبيرة بين الباحثين الاقتصاديين، و تباينت وجهات نظرهم، بين معارض لهذه السياسة و بين مؤيد لها، وهناك من اختار الوسطية، وهذا ما سنوضحه في النقطة المالية، ولنتطرق في الأخير إلى صيغ تمويله.

3-1وجهات النظر في التمويل بالعجز:

لقد اختلف الاقتصاديون في نظرية التمويل بالعجز حيث ظهرت ثلاثة اتجاهات رئيسية وهي[1]:

3-1-1الاتجاه المؤيد لنظرية التمويل بالعجز: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن هذا التمويل يحقق ما يلي:

- تشجيع الاستثمار وتسريع معدلات النمو الاقتصادي؛
- خلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية الجديدة مصدر التمويل؛
- التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر والمستقبل.

[1] الفارس عبد الرزاق، **الحكومة و الفقر والإنفاق العام، دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثرها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1997، ص- ص:20 - 22 .

3-1-2الاتجاه المعارض لنظرية التمويل بالعجز: وحججهم على ذلك أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظرا لان البلدان التي تلجا إليه غالبا ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفا والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعا، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة وضعف الادخار وتردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخول الضعيفة (المحدودة) ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع. وعلى هذا الأساس ناد أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي لان ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة.

3-1-3 الاتجاه المعتدل لنظرية التمويل بالعجز: المعتدلون في نظريتهم إلى سياسة التمويل بالعجز، ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن التمويل بالعجز يحب أن يكون ضمن حدود معينة، وان يوجه نحو للمشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة كما أن نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج

3-2صيغ تمويل العجز الموازني:

هناك مجموعة من صيغ التمويل نوجزها فيما يلي:

3-2-1القروض العامة: تكتسب القروض العامة أهمية كمصدر من مصادر الإيرادات العامة عندما تلجا الدولة إليه لتمويل عجز ميزانيتها العامة، وهذا نتيجة أن الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من الضرائب و باقي الإيرادات الأخرى تكون غير كافية لتغطية مختلف النفقات العامة. ويمكن تعريف القروض العامة بأنها "مجموع المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة آو احد هيئاتها العامة من الإفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية، مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض"[1].

و تقسم القروض إلى عدة أنواع متنوعة تختلف حسب وجهات نظر معينة، فيمكن تقسيمها من حيث **المصدر** إلى قروض داخلية و قروض خارجية، كما يمكن أن تقسم من حيث **المدة الزمنية** إلى قروض قصيرة الأجل، و قروض متوسطة و طويلة الأجل.

[1] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة:النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة**، ط4، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص:290.

2-2-3الاصدار النقدي: يقصد بالإصدار النقدي الجديد كمية النقود الجديدة التي تقوم الدولة بإصدارها من أجل تمويل احتياجاتها التمويلية، وهو أسلوب يتسبب عادة في انتشار موجات تضخمية، إذا لم يصاحبه وجود عوامل إنتاج عاطلة، وجهاز إنتاجي مرن، لاستيعاب هذه الزيادة. ومن اجل نحاج هذا الأسلوب في التمويل وجب توفر مجموعة من الشروط:

- أن يكون الجهاز الإنتاجي مرنا وليس جامدا؛
- توجيه هذا الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية و سريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار لاحقا؛
- ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة و بجرعات صغيرة؛
- تضافر السياسات الاقتصادية لسيطرة على الآثار التضخمية التي يسببها هذا الإصدار.

3-2-3زيادة الضرائب:الإنفاق العام قد يتطلب زيادة في معدلات الضرائب، واستحداث ضرائب جديدة، ففي الحالة الأولى عند زيادة المعدلات تصدم الدولة بما يسمى بمعدل الضغط الضريبي الأمثل، وهو ذلك المعدل الذي تبدأ عنده الحصيلة الضريبية في الانخفاض **اثر لافر**.[1] وهو ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم(1-4): منحنى لافر

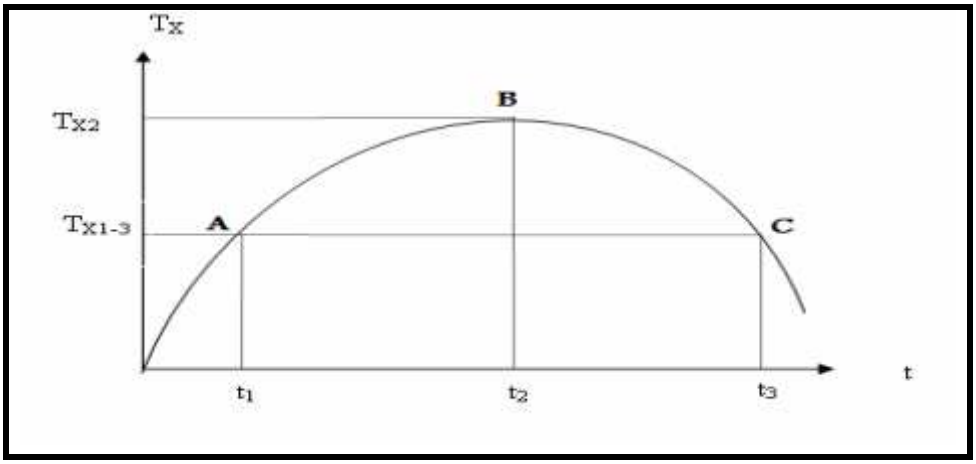

المصدر: عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، تحليل وتقييم**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص:100.

[1] قدي عبد المجيد، **مرجع سابق**، ص228.

حسب المنحنى نلاحظ انه رغم زيادة في المعدل الضريبي من t_1 إلى t_3 إلا أن الحصيلة الضريبة تبقى نفسها T_{X1-3}، و بمعدل ضريبي T_2 نحصل على حصيلة ضريبية اكبر حيث T_{X2} و بالتالي النقطة Aوc تعطينا نفس الحصيلة الضريبة رغم الفرق الكبير في معدل الضريبة t المطبق في الحالتين، أما الحالة B فتمثل الحالة الأمثل لمعدل الضريبة t_2. و بالتالي يمكن للدولة الرفع من معدل الضريبة إلى غاية t_2 ، و أي زيادة فوق هذا المعدل لا ترفع من الحصيلة الضريبية و تكون النتيجة عكسية.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى ثلاث محاور أساسية، حيث تم في المحور الأول استعراض الجوانب المتعلقة بالسياسة الاقتصادية بصفة عامة،بالتركيز على إعطاء مفهوم عام لها و تبيان أنواعها،حيث تعتبر السياسة الاقتصادية مجموعة من القرارات التي تتخذها السلطة العمومية من اجل التحكم في النشاط الاقتصادي، وبلوغ الأهداف الاقتصادية التي تكلم عنها كالدور والمتمثلة في تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي، والتقليل من حجم البطالة ومعدلات التضخم، وتحقيق التوازن الخارجي.

لننتقل للمحور الثاني والذي تطرقنا فيه إلى السياسة المالية،حيث شهدت هذه الأخيرة تطورات كبيرا جدا في الحياة الاقتصادية، من السياسة المالية المحايدة في الفكر الكلاسيكي إلى السياسة المالية المتدخلة في الفكر الكينزي وما بعده، و بالتالي أصبحت السياسة المالية تمارس دورا هام وايجابيا في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، ويهدف واضعي السياسة المالية الى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية متمثلة أساسا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المساهمة في التنمية الاقتصادية.

ليتم في المحور الأخير الولوج إلى تحديد أهم أدوات السياسة المالية و التي تساعد في تحقيق الأهداف السابقة، و التي يمكن إيجازها في السياسة الاتفاقية و السياسة الضريبة ،السياسة العجز الموازني.

الفصل الثاني:

الإطار النظري لعلاقة السياسة المالية بمؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي

الفصل الثاني: الإطار النظري لعلاقة السياسة المالية بمؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي

تمهيد الفصل:

تهتم النظرية الاقتصادية بشروط تحقيق التوازن الاقتصادي العام، ويكون هذا التوازن في مجالين أساسيين على المستوى الداخلي و المستوى الخارجي، غير أنها لا تتوقف هنا بل تبحث عن كيفية المحافظة عليه، حيث نجد أنها على المستوى الداخلي تهتم بدراسة أسباب النمو الاقتصادي و محدداته، التضخم وحالات الانكماش، البطالة وقلة الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية. وأما على المستوى الخارجي تهتم بتوازن في ميزان المدفوعات، حيث تمثل اهتمامات هذه الأخيرة أهداف السياسة الاقتصادية في الأجل القصير و الطويل. غير أن تحقيق هذه الأهداف في آن واحد يشكل صعوبة أمام صانعي السياسة الاقتصادية، وهذا لوجود تعارض بين هذه الأهداف سواء في الأجل القصير أم الأجل الطويل.

و تمثل السياسة المالية احد أهم السياسات الاقتصادية لا بلد، حيث يعمل من خلالها صانعي السياسة الاقتصادية وباستخدام أدواتها المتمثلة أساس في الإنفاق العام و الضرائب من اجل التأثير على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي المتمثلة في النمو الاقتصادي، البطالة، التضخم.

حيث من خلال هذا الفصل، سنتطرق في المبحث الأول لدراسة التوازن الاقتصادي الكلي، ليتم في المبحث الثاني دراسة اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، وفي المبحث الأخير دراسة اثر السياسة المالية على التضخم والبطالة.

المبحث الأول:الإطار النظري للتوازن الاقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن الاقتصادي من بين المصطلحات القديمة في الفكر الاقتصادي، وتطور مفهوم التوازن الاقتصادي بتطور الإيديولوجية الفكرية للمدارس الاقتصادية و كذلك بترابط و تشابك الحاصل بين المتغيرات الاقتصادية، ويتوقف تحديد التوازن الاقتصادي على مجموعة من الأسس ومعايير مختلفة ومتنوعة، وعليه سيتم في هذا المبحث التطرق إلى تحديد مفهوم التوازن الاقتصادي وتحديد أشكاله في المطلب الأول، لنستعرض في المطلب الثاني مجالات التوازن الاقتصادي و أهميته، وأخيرا يتم التطرق إلى التوازن الاقتصادي الكلي وفق نموذج IS-LM.

المطلب الأول:مفهوم التوازن الاقتصادي و أشكاله

شهد الفكر الاقتصادي العديد من التحليلات لمفهوم مصطلح التوازن الاقتصادي، فقد اختلفت أراء المفكرين الاقتصاديين في تحديد مفهومه من حيث النوع المرغوب فيه، والأدوات المستعملة لتحقيقه.

1-مفهوم التوازن الاقتصادي:

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات و المفاهيم القديمة في الاقتصاد، ولقد اهتمت النظريات الاقتصادية بتحليل التوازن و مفاهيمه و كيفية تحقيقه، ولقد تباينت أفكار المفكرين الاقتصاديين في تحديد مفهوم للتوازن، ومن هذه التعاريف نذكر:

التعريف الأول:يعرف التوازن بأنه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أي حاجز للابتعاد سيظل كما هو ما لم تحدث أي مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك و عليه يمكن القول أن التوازن هو وضع ثبات نسبي[1].

التعريف الثاني:و يمكن تعريف التوازن الاقتصادي بأنه توازن بين قوى العرض و قوى الطلب، بحيث نجد بعض الدراسات ترى أن التوازن الاقتصادي يتحقق بتساوي الطلب الكلي و العرض الكلي، عندما لا تكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة[2].

---

[1] نعمت الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد -التحليل الجمعي-**، جامعة الإسكندرية، مصر، 2000، ص:22.

[2] دراوسي مسعود، **مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام للجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، العدد14، 2006، ص ص:137 138.

التعريف الثالث:التوازن هو ذلك الاتساق الموجود في النظام الاقتصادي، حيث تكون القرارات المتخذة من طرف مجموع المتعاملين على مستوى مختلف الأسواق متناغمة أو متوافقة فيما بينها، ويمكن الحفاظ على هذه الوضعية أذا لم تتدخل عوامل خارجية لتغيير احد مكونات هذا النظام[1].

التعريف الرابع: التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أوكلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محدّدة بحيث أنّ عدم استمرار إحداهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى[2].

ويعتبر هذا التعريف شامل لأنه يتضمن عدة نقاط تتمثل فيما يلي[3]:

- يؤكد أهمية توفر شروط التوازن وما تسببه العلاقات والتأثيرات الاقتصادية المترابطة إلى تأكيد التوازن أو اختلاله؛
- حالات تعادل القوى الجزئية أو الكلية أو الحالتين معا، إشارة منه إلى حالات التوازن الكلي و الجزئي، وحالات التوازن الأخرى؛
- عوامل تحقيق التوازن الاقتصادي، سواء في النظام الاشتراكي بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق استحداث عوامل محددة، أو ترك الحرية لجهاز السوق و الأثمان، مع حرية القطاع الخاص كما هو الحال في النظام الرأسمالي؛
- إبراز الأصل الاقتصادي و المالي للتوازن الاقتصادي.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن التوازن الاقتصادي هو حالة التعادل التي تحدث وفق شروط وظروف محددة، يردي عدم استمرارها إلى حالة من اختلال التوازن، والذي يتحقق من خلال تساوي العرض

---

[1] بوحيضر رقية، **اثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، المؤتمر الدولي تقييم أثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر،12/11 مارس 2013، ص:12.

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، مرجع سابق**، ص:102.

[3] بن قدور علي، يبرير محمد، **السياسة النقدية و التوازن الاقتصادي الكلي**، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2017، ص ص: 84 85 .

الكلي مع الطلب الكلي في جميع الأسواق، مما يمكن من تحديد نقطتي التوازن الكلي معدل الفائدة ومستوى الدخل.

2-أشكال التوازن الاقتصادي:

يأخذ التوازن الاقتصادي أشكال مختلفة، حيث تختلف هذه الأشكال باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين له، والهدف المنشود من تحقيقه.

2-1التوازن الاقتصادي الجزئي والتوازن الاقتصادي الكلي:

2-1-1التوازن الكلي: هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار.

2-1-2التوازن الجزئي:أما النظرية الاقتصادية الجزئية، تهتم بدراسة الأسواق، والوحدات الاقتصادية التي تدخل في هذه الأسواق، ونخص بالذكر المنتجين و المستهلكين، ومن هنا فان الاقتصاد الجزئي يتناول دراسة السعر على مستوى الوحدات الاقتصادية، ونظرية المستهلك، وتوازن المنتج في الأسواق المختلفة[1]. يكون التوازن على مستوى الأفراد بتساوي مستخدماتهم مع منتجاتهم، أما على مستوى المؤسسات فيتحقق التوازن بتساوي إيراداها مع نفقاتها.

2-2التوازن الاقتصادي قصير الأجل والتوازن الاقتصادي طويل الأجل[2]:

2-2-1التوازن قصير الأجل: يخصص هذا التوازن النشاط الاقتصادي القائم في حيز الطاقة انتاج ثابتة في فترة قصيرة لا يمكن خلالها إدخال رأسمال جديد، ولا تسمح الا بتغيير المستخدم لعوامل الإنتاج السابقة من عمل ومواد أولية. ويقصد به تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل الى مزيد من التغيير على الأقل في الفترة القصيرة مع إمكانية تغيير المخزون لاحقا، الذي يعمل هو الأخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال السلعي و التدفقي الكامل، أي ان التوازن في الأجل القصير يتجاهل التغيرات السلعية في المدى القصير لضالتها نسبيا مقارنة مع الحجم الكلي للسلع[3].

[1] صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008،ص:8.

[2] بن قدور علي، يبرير محمد، **مرجع سابق**، ص ص:87 88.

[3] بن قدور علي، يبرير محمد ، **مرجع سابق**، ص:87.

2-2-2التوازن قصير الطويل: يشمل هذا التوازن الفترة التي تتغير فيها العوامل الثابتة للإنتاج،مثل الآلات و المباني، فتتغير نتيجة لذلك كفاية الإنتاج تتغير كثيرا. ويأخذ هذا التوازن في الاعتبار إدخال الفنون الحديثة في الإنتاج، الذي يؤدي إلى تغيير في العلاقات بين عوامل الإنتاج مثل نسبة اليد العاملة و رأس المال.

وعليه فان المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الفترة القصير يتطلب ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى البعيد زيادة استثمار اليوم دائما عن الادخار، أي انه مع مرور الوقت يستلزم ام يكون الادخار اقل من الاستثمار بهدف الوصول إلى حالة التوظيف الكامل.

2-3التوازن الساكن والتوازن الحركي:

2-3-1التوازن الساكن: ويقصد به تلك الحالة التي تستقر عندها قيم المتغيرات موضوع الدراسة أي عدم وجود ضغوط أو قوى تعمل على تغيير تلك القيم لكن هذا لا يمنع من حدوث اختلال بعد مرور الزمن، فقد يختل التوازن في مركزه.

إن هذا النوع من التوازن لم يهتم بتحديد المدى الزمني اللازم لحركة المتغيرات بين الأوضاع التوازنية، كما أن منهجه لا يوفر الثقة في الوصول إلى وضع توازني جديد بل على العكس من ذلك قد تنحرف المتغيرات عن مسارها نحو التوازن الجديد مما قد يؤدي بنا إلى نتائج خاطئة[1].

2-3-1التوازن الحركي: ونظرا للانتقادات الموجه للتوازن الساكن، ظهر التوازن الحركي حيث يهتم بدراسة المتغيرات وتطورها خلال الزمن، فتكمن الحركة و الديناميكية فيه بالأخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن. أي الزمن اللازم ليتمكن المتغير المستقل من التأثير على المتغير التابع، ويهدف هذا الأسلوب من التحليل إلى معرفة تطور وسير النظام الاقتصادي تبعا لتطور الزمن وكيف أن التوازن والاختلال المحقق في فترة معينة يمكن أن يكون له تأثير على حالات الاقتصادي في فترات أخرى، فحدوث اختلالات جديدة تكون واردة لحصول توازنات جديدة بتدخل ظروف وعوامل جديدة[2]. ويمكن أن نميز بين ثلاث أنواع من التحليل الحركي، التحليل الحركي المتقطع فهو يعتبر عنصر الزمن كتدفق و يكون مقسم إلى فترات متتالية ذات مدة محددة

[1] دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص:105.

[2] قجاتي عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي –دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1980-2014-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص:87.

وثابتة. التحليل الثاني و هو التحليل الحركي المستمر يعتبر كل المتغيرات تابعة للزمن، أي يتعامل مع الزمن بدون انقطاع، أما التحليل الأخير فهو التحليل الحركي الراكد ويعني تحديد وضع أو اتجاه بعض المتغيرات بفرض مرور الزمن بدون انقطاع آو تأخير، مع بقاء بعض المتغيرات الخارجية الهامة ثابتة عبر الزمن[1].

2-4التوازن الناقص و التوازن الكامل:

2-4-1التوازن الناقص: هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني[2].

2-4-2التوازن الكامل: هو ذلك التوازن الذي تسعى الدولة إلى تحقيقه بعدما عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين و المستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة[3].

المطلب الثاني:مجالات التوازن الاقتصادي و أهميته

ينقسم التوازن الاقتصادي إلى مجالين أساسيين هما التوازن الاقتصادي الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي، ويعتبر تحقيق التوازن على هذين المجالين من أهم الأهداف الأساسية التي يسعى اليها واضعي السياسة الاقتصادية.

كما نجد ان التوازن الاقتصادي يكتسي اهمية كبيرة عند تحديد المشكلة الاقتصادية، وهذا ما سيتم البحث عنه في النقطة الثانية من هذا المطلب.

---

[1] المان محمد الشريف، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريا ونماذج التوازن واللاتوازن**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص ص:18 19.

[2] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، مرجع سابق**، ص: 106.

[3] قجاتي عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص:87.

1- مجالات التوازن الاقتصادي:

ينقسم التوازن الاقتصادي إلى:

1-1التوازن الاقتصادي الداخلي:

يحدث التوازن الداخلي عند التساوي بين الطلب الكلي و العرض الكلي للسلع و الخدمات، اذ تهدف السياسة الاقتصادية إلى الوصول الى اقتصادي تنعدم فيه البطالة و انخفاض معدل التضخم أي الوصول إلى حالة التشغيل الكامل و عدم ارتفاع المستوى العام للأسعار[1]، ويرى معظم الاقتصاديين أن التوازن الاقتصادي الداخلي متعلق باستخدام التام لعوامل الإنتاج مقارنة بالمستوى العام للأسعار، فالاستغلال الناقص لهذه العوامل سيترجم حتما في شكل بطالة ومعدل نمو اقتصادي منخفض، الاستغلال المفرط لها سيؤدي إلى تراجع الإنتاجية[2].

وليتحقق التوازن الاقتصادي الداخلي تسعى السلطات إلى تحديد أهداف مثل استهداف نسبة معنية من النمو الاقتصادي و تقليص نسبة البطالة و التحكم في التضخم، ومنه يتحقق التوازن الاقتصادي بتحقيق التوازنات التالية[3]:

1-1-1توازن الادخار والاستثمار: يمثل تعادل الادخار والاستثمار شرطا أساسيا لتحقيق التوازن، ويحدث الاختلال عندما يكون هناك استثمار يفوق الادخار والعكس. وعندما يكون الاستثمار المخطط أكبر من الادخار الموجود فعلا يتولد عن ذلك وجود فائض طلب زائد بدون مقابل، وهذا ما يجعل أسعار السلع والخدمات ترتفع، وقد يتحقق التوازن الاقتصادي مرة أخرى بين الادخار والاستثمار ولكن في مستوى أعلى من الأسعار أو لا يتحقق في وضع التوازن السابق، ويمكن أن يتحقق هذا التوازن كذلك بالاعتماد على وسائل أخرى مثل جلب القروض الخارجية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية أو حتى التمويل بالعجز رغم آثاره التضخمية.

1-1-2توازن الموازنة العامة للدولة: يتحقق التوازن في الميزانية عندما يكون تساوي بين الإيرادات العامة للدولة والنفقات العامة للدولة. وإذا غاب هذا التوازن فسيحدث الاختلال في الميزانية حتى و ان كان هناك

---

[1] بلبيوض خديجة، **اثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية 1990-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر،2017/2016، ص:67.

[2] بن قدور علي، يبرير محمد، **مرجع سابق**، ص:94.

[3] بن قدور علي، يبرير محمد، **مرجع سابق**، ص ص:95 96.

فائضا أما عند زيادة النفقات عن الإيرادات فسيترتب عن ذلك عجز الموازنة العامة ولمواجهة هذا العجز تلجا الحكومات إلى البحث عن مصادر لإعادة توازن الموازنة العامة، ومن بين المصادر التي تعتمد عليها الحكومة لتغطية هذا العجز نجد الاقتراض من قطاعات الاقتصاد الوطني عن طريق إصدار لسندات أو الأذونات. أو الاقتراض من البنك المركزي رغم الآثار التضخمية التي يتركها هذا الاقتراض حتى وأن زاد الاستثمار مستقبلا كما تلجأ الحكومة إلى الاقتراض من الخارج سواء من الدول مباشرة أو من خلال المرور عير الهيئات النقدية والمالية الدولية.

1-1-3التوازن النقدي: ويتحقق هذا التوازن عندما تتعادل كمية المعروضة من النقد مع الكمية المطلوبة منه،

1-1-1توازن الاستهلاك والإنتاج:يعتبر الطلب الاستهلاكي أحد أهم مكونات الطلب الكلي، ولذلك فان ارتفاع معدل الطلب الاستهلاكي بشقيه الخاص والعام بوتيرة أسرع تفوق معدل ارتفاع الناتج الحقيقي يحدث الاختلال في التوازن الاقتصادي الداخلي ويظهر التضخم احد مظاهر هذا الاختلال.

ولكي يكون هناك توازن ينبغي ألا يتعدى نمو الطلب لاستهلاكي نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع وهذا هو الأصل لكن دائما تظهر عوامل تؤدي بالطلب الاستهلاكي إلى الارتفاع بمعدلات أكبر من معدلات الناتج الحقيقي ومن هذه العوامل نذكر تزايد الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وارتفاع الطلب الاستهلاكي الخاص، وتغير مستوى الأجور والسعار، والتغيرات التي تحدث على مستوى الأرباح والخسائر غير منتظرة، وكذلك تغيرات التي تحدها الحكومات على مستوى سياستها الاقتصادية، أيضا توقعات أفراد المجتمع.

1-2التوازن الاقتصادي الخارجي:

في حالة التوازن الاقتصادي الخارجي لا توجد له مرجعية واضحة لتحديده، غير أن معظم المفكرين والدارسين لهذا النوع من التوازن يركزون على توازن ميزان المدفوعات وهو عبارة عن الحساب الذي تسجل فيه جميع الحقوق والديون التي تنشأ بين بلد وبلد أخر نتيجة المعاملات التي تنشأ بين أفراد المجتمع لفترة زمنية عادة ما تكون سنة، حيث يعتمد التسجيل فيه على مبدأ القيد المزدوج.

ويعتبر التوازن الاقتصادي الخارجي من توازن ميزان المدفوعات بحيث لا يكون في حالة عجز تصل إلى عدم قدرة الدولة على تسديد ديونها ولا في حالة فائض يضع بقية العالم في نفس وضعية العجز عن

السداد[1]، ويعتبر توازن ميزان المدفوعات من الأهم الأهداف التي يسعى إليها واضعي السياسة الاقتصادية لأي دولة، ويمكن أن نميز بين نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات، التوازن الحسابي والتوازن الاقتصادي إذ يعتبر ميزان المدفوعات متزنا حسابيا نتيجة إتباع مبدأ القيد المزدوج ومتوازنا اقتصاديا عندما يتعادل كل من الطلب والعرض في سوق الصرف الأجنبي، ومنه فإن الاختلال الذي يحدث في الميزان هو اختلال اقتصادي الذي يظهر العجز عندمًا يزيد الجانب المدين عن الجانب الدائن أو الفائض عندما يزيد الجانب الدائن عن الجانب المدين[2].

2-أهمية التوازن الاقتصادي:

تعتبر نظرية التوازن الاقتصادي أداة منهجية في التحليل الاقتصادي، ولا يمكن الاستغناء عنها في عملية البحث العملي، فهي تساعد في تحديد الهدف الأمثل للمجتمع، ولتحقيق توازن المستهلك وتوازن المنتج، كما تعتبر هذه النظرية أداة مهمة لرسم النظام الاقتصادي ككل.

2-1تحديد سير الاقتصاد وعوامل اختلاله:

تتجلى أهمية التوازن الاقتصادي عند دراسة المشكلة الاقتصادية في شكلها الإجمالي لإظهار التباين و التوافق القائم بين المتغيرات الإجمالية على المستوى الجزئي أو الكلي مع البحث في مقومات التوازن الاقتصادي وأسباب اختلاله وسيل معالجتها، وبهذا تكون نظرية التوازن الاقتصادي قد وضحت لنا الوضعية الجيدة للاقتصاد الوطني وذلك بعد القضاء على كل الاخلالات التي تعرض لها، وهذا من خلال تحقيق نقدي يؤدي في النهاية إلى زيادة وسائل الدفع بنفس معدل نمو للاقتصاد الوطني مع الاحتفاظ بالتوازن في سوق الاستثمار تجنبا للآثار إلى قد تضر بالحوافز الاستثمارية كنتيجة لما قد يترتب على انفاق النظام الائتماني في خلق النقد الإضافي في السوق الاستثمارية من زياد الإنفاق الاستهلاكي وتعطيل الموارد الإنتاجية[3].

---

[1] Krugman et obstfeld, **Economie internationale**, 3eme édition, Boeck, paris, 2003, p601.

[2] شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص:76.

[3] بن قدور علي، يبرير محمد، **مرجع سابق**، ص ص:99 100.

2-2أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية:

لقد ساد في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي أن السياسة النقدية تستعمل السياسة النقدية من اجل تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفع عن طريق تخفيف أسعار الفائدة، أما سياسة المالية استعملت من اجل الوصول إلى التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج، في حين السياسة التجارية استعملت من اجل تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، إلى أن ظهر الفكر الكينزي وجاء بأفكار اقتصادية مخالفة تماما للفكر الاقتصادي الكلاسيكي، و من بين هذه الأفكار استعمال أدوات السياسة الاقتصادية من اجل تحقيق الأهداف سابقة الذكر في وقت واحد، وتعتبر هذه الطريقة أكثر فعالية واضمن نجاحا، بدلا من استعمال أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة، مما أدى إلى استخدام النماذج الاقتصادية.[1]

وتعرف النماذج الاقتصادية بأنها عبارة عن مجموعة من الصيغ و الطرق لعرض النظرية الاقتصادية بصورة سهلة و مبسطة[2]، و يربط النموذج الاقتصادي بين الظواهر الاقتصادية على أساس علاقات سببية، كما يمكن أيضا من وضع سائد على أساس وضع أخر، أما عندما يصبح النموذج الاقتصادي غير قادر على إعطاء تفسير واضح و دقيق لظاهرة معينة يجب إعادة بناء نموذج اقتصادي جديد يعطي تفسيرا لهذه الظاهرة، وهذا يعني انه يمكن بناء عدة نماذج من اجل تفسير ظاهرة واحدة.

2-3أهمية التوازن في الإصلاح الاقتصادي[3]:

تعرضت دول العالم خلال الثمانيات القرن الماضي لعدة صدمات اقتصادية، و كانت من نتائج هذه الصدمات زيادة في حجم مديونية العالم الثالث، وارتفاع في معدلات البطالة و التضخم، هذا ما أدى بهذه الدول إلى الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الكلية بشكل عام، وبرامج أو سياسات الإصلاح الهيكلي بشكل خاص، خاصة و ان مثل هذه السياسات كانت مهمشة في سبعينيات القرن الماضي.

حيث نجد أن مؤسسات التمويل الدولية قامت بتصميم برامج إصلاح اقتصادي، وتقديمها لدول العالم الثالث، حيت تكون ملائمة لأوضاع تلك الدول، وكان هدف هذه معالجة الاختلالات و تحقيق التوازن

---

[1] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، مرجع سابق،** ص:152.

[2] شريف محمد، **مرجع سابق**، ص:87.

[3] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، مرجع سابق،** ص ص:153 154.

و الاستقرار الاقتصادي، و كانت هذه البرامج مصحوبة بمجموعة من الشروط وكان أهمها التقليل من دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

ولعبت السياسة المالية دورا أساسيا في برامج الإصلاح التي تدعمها المؤسسات الدولية والموجهة إلى تحقيق النمو وينبغي لها أن لا تسهم فقط في زيادة الادخار المحلي بتمويل متطلبات الاستثمار المرتبطة بهدف النمو، بل ينبغي لها أيضا أن تولي الاعتبار الواجب للطرق التي تؤثر بها السياسة المالية في تخصيص الموارد وتحقيق النمو.

و كانت سياسات الإصلاح الاقتصادي مقدمة على مرحلتين، المرحلة الأولى من هذه الإصلاحات جاءت في شكل سياسة التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لأزمة الدول النامية، والتي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث النمو الإقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي والطلب الكلي الفعال.أي تعزيز التخصيص الفعال للموارد وتحقيق ، أما المرحلة الثانية فكانت على شكل سياسات الإصلاح الهيكلي التي يضطلع بها البنك الدولي، والتي ينبغي أن تواكب جهود تصحيح الإقتصاد الكلي إصلاحات هيكلية ترمي إلى تحسين فعالية الموارد الإنتاجية المحدودة بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة.

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي جاء البنك الدولي، حددت في عنصرين هامين، العنصر الأول يحدد الإطار العام للأداء الإقتصادي، من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسات تحرير الأسعار، أما العنصر الثاني يحدد منهج الأداء على مستوى الوحدات الإقتصادية الذي يزيد من قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تشجيع المبادرات الفردية(القطاع الخاص) على حساب دور الدولة في النشاط الإقتصادي.

وتعتبر مجموعة الإصلاحات التي قدمها البنك الدولي للعالم الثالث مشروع طموح، و أن هذه الإصلاحات تم اعتمدها في بعض الدول، أما البعض الأخر فشلت هذه الإصلاحات لنظرا للقيود و معومات التي حالت دون تنفيذها واقعيا، و من خلال نتائج هذه الإصلاحات وجب تصميم هذه الإصلاحات على حساب كل حالة التي تمر بها دولة. إن التحكم في الطلب بشكل سليم أمر لا غنى عنه سواء لخلق الثقة لدى المستثمر أو للحفاظ على المصداقية في أسواق رأس المال الدولية التي تتكفل بتوفير الموارد الخارجية الشيء الذي يبرر الإصلاحات الإقتصادية.

2-4أهمية التوازن في التخطيط الاقتصادي:

يمكن القول أن التخطيط هو تلك العملية التي يتم من خلالها تحديد الأهداف التنموية و اختيار الإجراءات و السياسات لتحقيقها خلال فترة زمنية في حدود الموارد المتاحة[1]، في حين نجد أسلوب التخطيط مبرره في فشل نظام السوق الذي لم يقم بإدارة الاقتصاد على أكمل وجه. ولقد تم استخدام الموازين الكلية من قبل الباحثين الاقتصاديين كوسائل و أساليب فنية في التخطيط، ونجد من بين أهم هذه الموازين: **ميزان الفجوة التمويلية:** وتعبر الفجوة التمويلية عن الفرق بين الإستثمار الإجمالي المخطط والإدخار الإجمالي. ويعتبر ميزان الفجوة ذلك المرتبط بإقامة المشروعات الإستثمارية التوسيع ما هو قائم منها بغرض زيادة القدرة الإنتاجية المؤدية إلى النمو. وموازنة الفجوة التمولية هي اللحظة التي تضمن التوازن بين الإدخار والإستثمار، فإذا كانت الفجوة موجبة فهي حافز لدفع المخططين لتوسيع الأهداف الإنتاجية أما في حالة الفجوة السالبة فتتم الموازنة بتمويل الاستثمارات بالقروض الأجنبية استخدام فائض الإيرادات الجارية على حساب النفقات الجارية في الميزانية العامة للدولة[2].**أما بخصوص ميزان القوى العاملة** الذي يعبر عن عملية يتم بمقتضاها مقارنة القوى العاملة المتوفرة خلال فترة الخطة بالاحتياجات و التعرف على العجز او الفائض مع أخذ التدابير والإجراءات المناسبة لإحداث التوازن المطلوب .ويفيد هذا الميزان في توفير فرص العمل للأفراد في سن العمل لخفض معدل البطالة أو المحافظة عليه عند المستوى المستهدف ومواكبة الزيادة السكانية والنمو الطبيعي لعرض القوى العامل، كما تتضح أهميته كذلك في كونه أداة مبسطة تساعد على التنبؤ بما سيكون عليه الحال في أسواق العمل مستقبلا لندارك الاختناقات التي قد تعرقل الخطة الاقتصادية ومدى قدرتها على امتصاص البطالة[3]. أما **موازنة النقد الأجنبي** فتتشكل من مصادر أو موارد النقد الأجنبي واستخدامات هذه الموارد ومحاولة المساواة بينها. وتكتسب هذه الموازنة أهمية كبيرة في الدول النامية لأسباب عديدة، فمن جهة أن الدول النامية لا تستطيع تلبية حاجياتها المحلية بالاعتماد على إنتاجها المحلي ، ومن جهة أخرى عملات هذه الدول لا تقبل في المعاملات الدولية ، فهي تحتاج إلى العملات الأجنبية لتلبية المتطلبات الاستهلاكية والإنتاجية والاستثمارية، وكذلك تكتسب هذه الموازنة أهمية معتبرة

[1] المان محمد الشريف، **مرجع سابق**، ص:10.

[2] شريف محمد، **مرجع سابق**، ص:90.

[3] بن قدور علي، يبرير محمد، **مرجع سابق**، ص:104.

في التخطيط الاقتصاد الذي يتضمن التوسع و النمو، و لهذا ينبغي توفير النقد الأجنبي من خلال موازنة مصادره مع استخداماته[1].

فالضرورة الموضوعية والعلمية تقتضي وجود حدّ أدنى من التخطيط الإقتصادي وخاصة في الدول النامية التي توصف بظاهرة الجمود بسبب طبيعة النظم الإقتصادية والاجتماعية السائدة بها ولهذا تتأكد أهمية التخطيط الإقتصادي وخاصة لما يحققه من خدمات اجتماعية بالإضافة إلى قدرته على تحقيق التنسيق على مستوى الأهداف أو الوسائل، وهكذا يصبح التوازن الإقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهدافه السياسة الإقتصادية للبلد والمتمثلة في الإنماء والعدالة والاستقرار والتي تتضمنها العملية التخطيطية لنفس البلد.

مما سبق يمكن القول أن التوازن الإقتصادي أمر ضروري ولمختلف الأنظمة الإقتصادية، رأسمالية كانت أو اشتراكية وحتى النامية، بالرغم من اختلاف أسباب الحاجة إليه من نظام اقتصادي لآخر[2].

المطلب الثالث: التوازن الاقتصادي الكلي وفق نموذج IS-LM

يتكون الاقتصاد الوطني من أربعة أسواق أسياسية هي :سوق الإنتاج، سوق النقود، سوق العمل، سوق الأوراق المالية، و يتحقق التوازن على مستوى الاقتصاد الوطني بتحقيق التوازن في جميع الأسواق الأربعة السابقة و في آن واحد. وتحقيق التوازن في سوق واحدة يعد شرطا أساسيا لتحقيق التوازن العام و لكنه غير كاف، و سيتم التركيز الأسواق الثالثة الأولى.

1-التوازن الحقيقي (سوق السلع و الخدمات):

يتم تحقيق التوازن في سوق السلع والخدمات عندما تتعادل قوى العرض الكلي والطلب الكلي، حيث كل ما يتم ما يتم إنتاجه لا بد يشترى من طرف الأعوان الاقتصاديين.

[1] فليح حسن خلف، **التنمية و التخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006، ص ص:393 394.

[2] مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، مرجع سابق**، ص:155.

1-1الطلب الكلي:

يعرف هذا الأخير على انه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات والمتمثلة في القطاع العائلي، القطاع الاستثماري، القطاع الحكومي، القطاع الخارجي، في إنفاقه و الحصول عليها، فهو عبارة عن مجموع إنفاق القطاعات الأربعة السابقة:

1-1-1الانفاق الاستهلاكي: يعرف على انه العلاقة الطردية بين مستوى الاستهلاك بمستوى الدخل المتاح مع ثبات عوامل الإنتاج الأخرى. وتمثل دالة الاستهلاك كما يلي[1]:

$$\boldsymbol{C = a + by_d} \text{.....(2-1)}$$

a :تمثل الاستهلاك التلقائي، لا يتعلق بالدخل

b :يمثل الميل الحدي للاستهلاك،و يمثل بالعلاقة التالية: $\mathrm{b} = \frac{\Delta \mathrm{C}}{\Delta \mathrm{Y}} = \frac{\text{التغير في الاستهلاك}}{\text{التغير في الدخل}}$

Y_d : الدخل المتاح: ويحسب بالعلاقة التالية، ويحسب بالعلاقة التالية

$$Y_d = Y - T + R$$

T :تمثل الضرائب التي تفرضها الدولة على الدخل المتاح

R : تمثل المدفوعات التحويلية وهي تعويضات للأنشطة الإنتاجية الجارية

1-1-2الانفاق الاستثماري: يمثل الإنفاق الاستثماري أهم مكونات الإنفاق الكلي من اجل إنتاج السلع والمعدات الرأسمالية التي تستخدم في إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية النهائية. وهو دالة متناقصة في سعر الفائدة. و يمثل بالعلاقة التالية:

$$I = I_0 + gi \text{ .....(2-2)}$$

I_0 :يمثل الاستثمار التلقائي، ويحدد بعوامل مستقلة عن سعر الفائدة

g :معدل تغير الاستثمار بالنسبة لسعر الفائدة، يحسب بالعلاقة التالية:

$$\mathrm{g} = \frac{\Delta \mathrm{I}}{\Delta \mathrm{i}} = \frac{\text{التغير في الاستثمار}}{\text{التغير في الفائدة سعر}}$$

[1] هيثم الزعبي، حسن ابو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الفكر، الأردن، 2000، ص:52.

1-1-3الانفاق الحكومي: يمثل الإنفاق الحكومي على سلع وخدمات الاستهلاك وخدمات عوامل الإنتاج، حيث يتعامل معه كمتغير خارجي يتحدد بعوامل السلطة التشريعية في الدولة.

$$\boldsymbol{G = G_0} \text{ .....(2-3)}$$

1-1-4صافي الإنفاق الخارجي : ويمثل صافي الإنفاق الخارجي الفرق بين الصادرات والواردات، وهو يعكس دور القطاع الخارجي في الإنفاق الكلي، وبالتالي يعكس صافي التعاملات والمبادلات الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الخارجي. ويحسب بالعلاقة التالية:

$$X - M = X_0 - (mY + M_0) \text{.....(2-4)}$$

$$X - M = X_0 - mY - M_0 \text{.....(2-5)}$$

2-1 العرض الكلي:

يمكن تعريفه على انه كمية الإنتاج التي تكون المؤسسات مستعدة لعرضها. يعتمد مقدار الإنتاج الذي تكون المؤسسات مستعدة لعرضه على مستوى الأسعار التي يحصلون عليها مقابل سلعهم والأجور التي يدفعونها للعمال مقابل ساعات عملهم ولعوامل الإنتاج الأخرى[1].

3-1اشتقاق منحى IS-LM:

يمثل الشكل الموالي ما يلي:

- المنحنى الأول يبين علاقة الادخار بدلالة الدخل، وهي علاقة متزايدة؛
- المنحنى الثاني يشير إلى علاقة الادخار والاستثمار؛
- المنحنى الثالث يبين علاقة الاستثمار بمعدل الفائدة، وهي علاقة عكسية؛
- المنحى الرابع يبين تغيرات معدل الفائدة مع تغيرات الدخل، وهو يمثل منحنى السلع والخدمات.

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط3، دار أسامة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر ،2012، ص:277.

الشكل رقم (2-1): اشتقاق منحنى IS

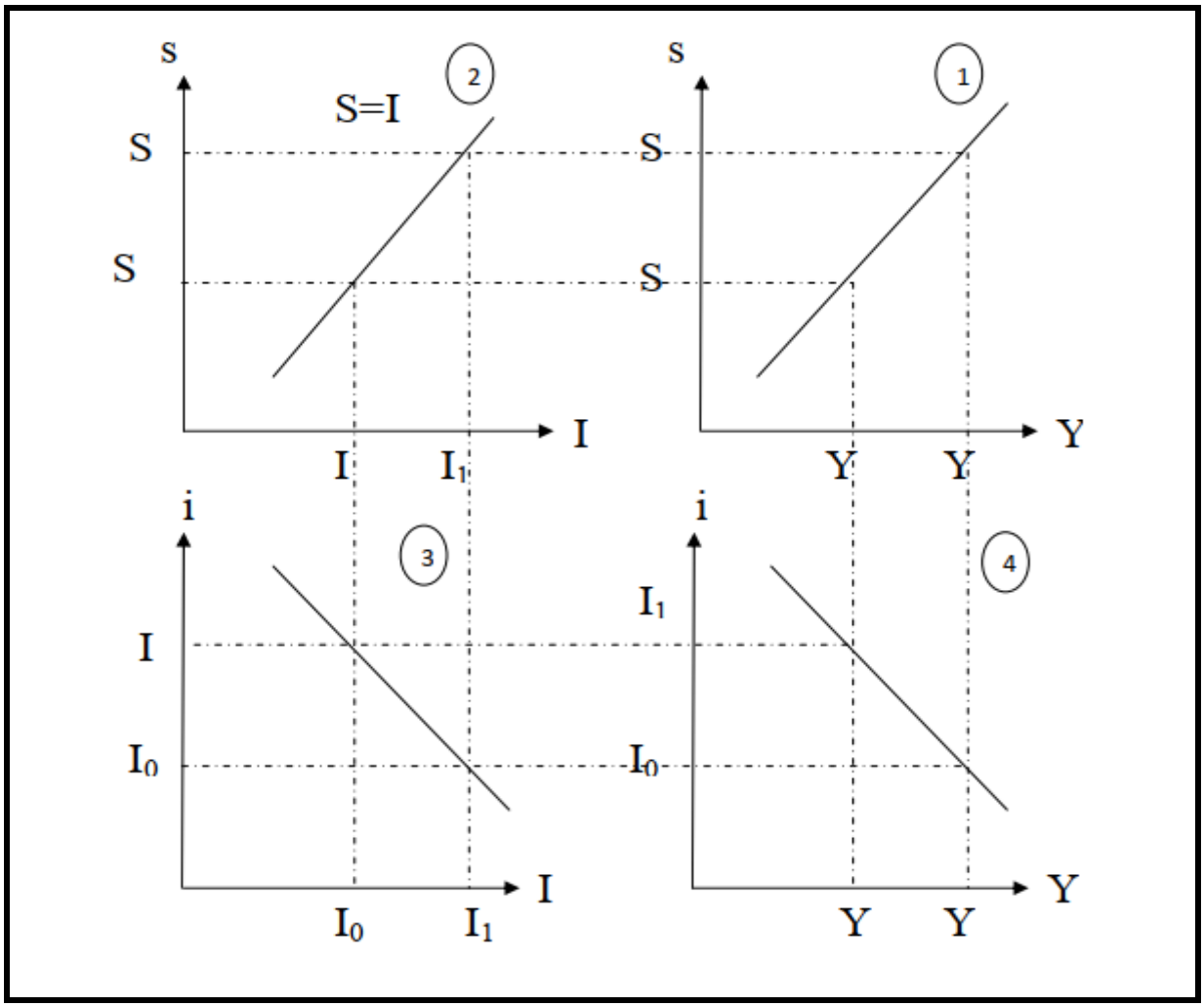

Source: Michael Rockinger, **Macroéconomie**, Ellipses.2000,p87

4-1 تحديد العلاقة الجبرية:

$$Y = C + I + G + (X - M) \text{.....(2-6)}$$

$$Y = a + bY_d + I_0 + gi + \mathrm{G}_0 + X_0 - M_0 - mY \text{.....(2-7)}$$

$$Y = a + b(Y - T_0 - tY + R_0) + I_0 + gi + \mathrm{G}_0 + X_0 - M_0 - mY \text{.....(2-8)}$$

$$Y = a + b(Y - T_0 - tY + R_0) + I_0 + gi + \mathrm{G}_0 + X_0 - M_0 - mY \text{.....(2-9)}$$

بعد وضع المتغيرات متشابهة مع بعضها نحصل على ما يلي:

$$Y(1-b+bt+m) = a - bT_0 + bR_0 + I_0 + \mathrm{G}_0 + X_0 - M_0 - gi \text{.....(2-10)}$$

$$Y = \frac{a - bT_0 + bR_0 + I_0 + \mathrm{G}_0 + X_0 - M_0}{1-b+bt+m} - \frac{g}{1-b+bt+m} i \ldots\ldots (2-11)$$

$$i = \frac{a - bT_0 + bR_0 + I_0 + \mathrm{G}_0 + X_0 - M_0}{g} - \frac{1-b+bt+m}{g} \mathrm{Y} \ldots\ldots (2-12)$$

المعادلتان رقم $(2-11)$ و$(2-12)$ تمثلان نقطتي التوازن لمنحي السلع والخدمات.

2-التوازن في سوق النقود:

إن منحى سوق النقد يعطي كل التوليفات من الدخل و سعر الفائدة التي تحقق التوازن في سوق النقود، و بالتالي فان عرض النقود هو متغير خارجي و يكون ثابتا إلا اذا اتخذ البنك المركزي إجراءات معنية، مثل عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي، نسبة الخضم،...، التي من شانها خفض أو رفع من حجم المعروض النقدي$(M_0 = \overline{\mathrm{M}})$ [1].

أما بالنسبة للطلب على النقود، فيكون حسب كينز لثلاثة دوافع التالية:

- الطلب على النقود من اجل المعاملات والاحتياط، وهو دالة تابعة للدخل:

$$Md_1 = f(y) = kY. \text{.....(2-13)}$$

- الطلب على النقود من اجل المضاربة: و هي دالة تابعة لسعر الفائدة السائد في السوق، وتمثل رياضيا كما يلي

$$Md = f(i) = L_0 - si \text{.....(2-14)}$$

1-1اشتقاق منحنى سوق النقد LM

كما قلنا سابقا أن منحى سوق النقد يعبر عن الوضعيات التوازنية لسوق النقد بناء على تغيرات معدل الفائدة، أي تعادل الطلب على النقود بدوافعه الثلاثة مع العرض عليها.

و رياضيا يعبر عنه كما يلي[2]:

[1] صخري عمر، **مرجع سابق**، ص: 239.

[2] صخري عمر، **مرجع سابق**، ص240.

$$Y = \frac{\overline{M_0} - L_0}{k} + \frac{s}{k} i \quad \text{.....(2-15)}$$

و الشكل التالي يمثل اشتقاق منحنى LM

الشكل رقم(2-2): اشتقاق منحى LM

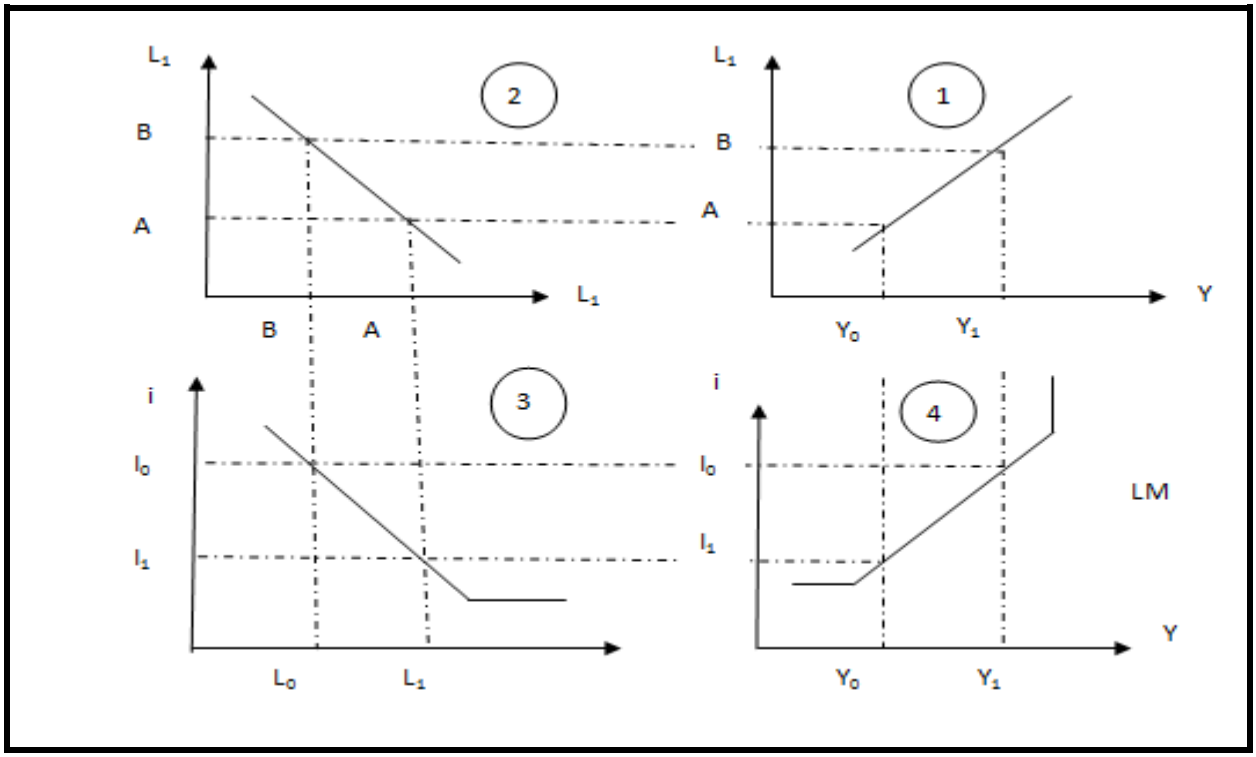

Source: Sophie Brana, Marie-Claude Barguignant, **macroéconomie**, DUNOD, paris, 2007,p119.

- المنحى الأول يوضح علاقة بين الدخل والطلب الكلي على النقود من اجل المعاملات و الاحتياط؛
- المنحى الثاني يبين طريقة تقسيم عرض النقود بين أرصدة المضاربة وأرصدة المعاملات المحققة بذلك شرط التوازن، و كل نقطة على طول الخط الواصل بين محور الطلب على النقود بغرض المعاملات و لغرض المضاربة يساوي مجوع الكلي لعرض النقود؛
- المنحى الثالث يمثل الطلب على النقود بدافع المضاربة؛
- أما المنحنى الرابع يوضح توليفات مستوى الدخل الحقيقي و سعر الفائدة.

3-التوازن في سوق السلع والخدمات، سوق النقد معا (IS-LM)

لدراسة التوازن في السوقين يجب الربط بين الأجزاء الحقيقية للاقتصاد(القطاع الحقيقي) والذي ينطوي على الأنشطة والعمليات الحقيقية مثل الدخل، الاستثمار، الادخار، سعر الفائدة(السوق الحقيقية) (المنحنى IS) والأجزاء النقدية(القطاع النقدي) والذي ينطوي هو الآخر على عرض النقود والطلب عليها وسعر الفائدة(منحنىLM) كما أشرنا له سابقا. وكما هو ممثل في الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (2-3): منحى (IS-LM)

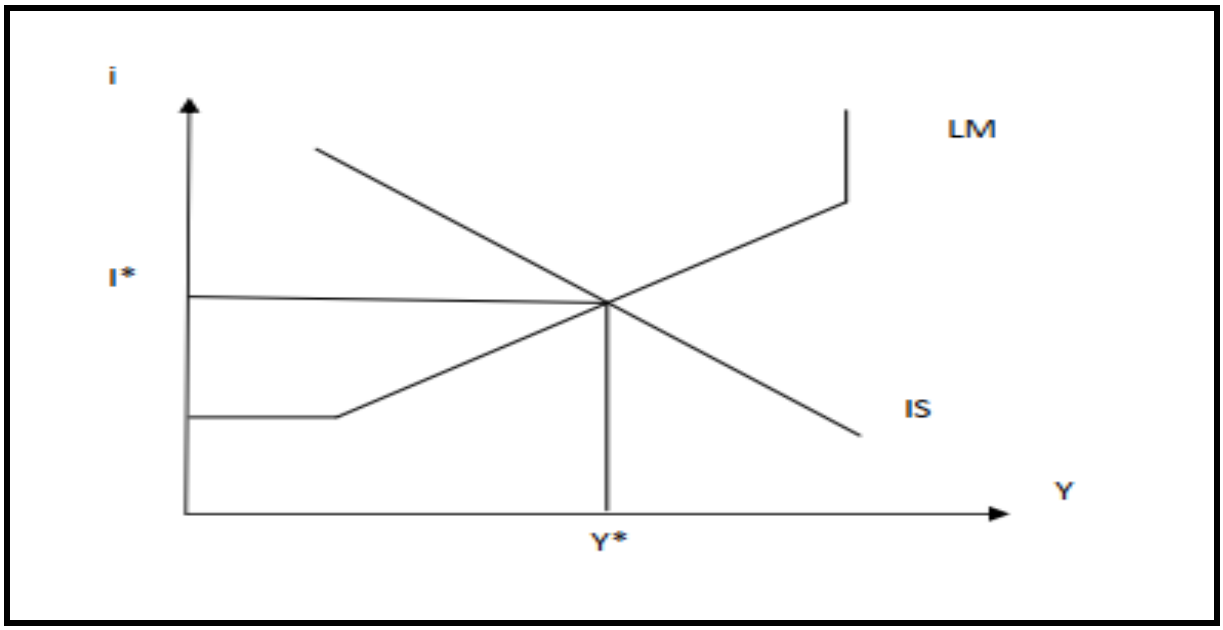

المصدر:صخري عمر، **مرجع سابق**، ص195.

[1] دراوسي مسعود **مرجع سابق**، ص122.

المبحث الثاني:السياسة المالية و النمو الاقتصادي

تقوم الدولة ومن خلال أدوات السياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام و الضرائب بالتأثير على الإنتاج وبدورها على النمو الاقتصادي الذي يعتبر أحد أهم محاور الأربعة لمربع كالدور السحري،ولذا سنركز من خلال هذا المبحث في دراسة علاقة النمو الاقتصادي بالسياسة المالية من خلال التحليل الكينزي، والاستعانة بمنحنى التوازن IS-LM.

المطلب الأول:أساسيات عامة حول النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الاقتصادية الأساسية للحكومات في مختلف بلدان العالم، سواء المتقدمة منها أو المتخلفة، كما انه يبرز كأحد أهم المواضيع الاقتصادية في التحليل الاقتصادي على المستوى الكلي، ومن خلال هذا المطلب سنركز على أهم أساسيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي.

1-تعريف النمو الاقتصادي و أنواعه:

1-1تعريف النمو الاقتصادي:

تعددت وتنوعت تعريفات النمو الاقتصادي وذلك حسب تنوع واختلاف آراء المحللين والمفكرين، واختلاف أماكنهم وبيئاتهم.

التعريف الأول: النمو هو الزيادة المطردة (أو المستمرة) في إنتاج بلد ما خلال فترة (أو عدة فترات)طويلة من الزمن وبذلك، فإن النمو يختلف عن مجرد التوسع الذي يعني الزيادة في الإنتاج لفترة قصيرة[1].

التعريف الثاني: مصطفى رشدي شيحة، فينظر إلى النمو الاقتصادي بأنه يتعلق أساسا بالتغيرات التي تحدث في الطاقة الإنتاجية، سواء كان سبب هذا التغيرات، تغير كافة عناصر الإنتاج، أو البعض منها، أو التغيرات الخارجية عنها مثل تكنولوجيا الإنتاج، وفي بعض الأحيان قد يكون هذا النمو سالبا و عندما يكون كذلك، نكون بصدد الركود أو التراجع الاقتصادي[2].

---

[1] محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد10، الجزائر،2012،ص 4

[2] مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية المفاهيم و النظريات و السياسات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،مصر، 2003، ص: 120.

التعريف الثالث:ويعرف **جون ريفوار** النمو الاقتصادي بالتحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج للبلد[1].

التعريف الرابع:يعرف كل من **محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد** النمو الاقتصادي " :بأنه مفهوم كمية اقتصادي، وهو ظاهرة يمكن قياسها في الزمن و الفضاء، و هو أيضا زيادة ثروات بلد والتي يتم قياسها بواسطة الناتج الداخلي الخام الذي يمكن أن يعبر عنها بالقيمة أو بالحجم، أو بمعنى أخر النمو الاقتصادي هو مفهوم كمي الذي يعرف بصفة طبيعية كزيادة مستمرة ودائمة للناتج الداخلي الخام وهو يرتبط بزيادة مستمرة بالإنتاج الوطني[2].

التعريف الخامس:يعرّف النمو الاقتصادي على "أنه تلك الزيادة السنوية المعبّر عنها بالنسب المئوية للناتج الوطني الصافي **PNN** أو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي **PIB** مقاسا بالنسبة للفرد، ويعكس هذا المعيار الحقيقي مستوى التقدم الاقتصادي والرفاه"[3].

وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي بالزيادة في إجمالي الدخل للبلد مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

1-2أنواع النمو الاقتصادي:

يتخذ النمو الاقتصادي شكلين اثنين، فالاقتصاد يمكن أن ينمو بطريقة توسعية باستعمال موارد أكثر مثل الرأسمال الفيزيائي، البشري أو الطبيعي، و يمكن أن ينمو بطريقة تكثيفية باستعمال نفس الكمية من الموارد بطريقة فعالة جدا، أي بطريقة أكثر إنتاجية، و عليه يمكن أن نميز بين نوعين من النمو وهما[4]:

1-2-1النمو التوسعي:يقوم **النمو التوسعي** على نمو العوامل التقليدية، و هو يعني زيادة كميات عوامل الإنتاج(يد عاملة أكثر، عامل رأس مال أكثر ومواد أولية أكثر)، بمعنى أن النمو يسمى نموا توسعيا لما يزيد الناتج الحقيقي تناسبيا مع استعمال عوامل الإنتاج بدون مجهود حقيقي في إنتاجية عوامل الإنتاج، مثال :لما يتحصل فلاح على عامل أو يزيد في مساحة الحقل من أجل زيادة إنتاجه.

---

[1] صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في البلدان النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص:25.

[2] محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **مرجع سابق**، ص: 39

[3] david begg, **macro economie**, 2ème Edition, paris, dunod, 2002, p103.

[4] محمد بودواية،**مرجع سابق**، ص: 32.

2-2-1النمو المكثف: يقوم **النمو المكثف** على نمو الإنتاجية أي زيادة الإنتاجية (تنظيم أفضل للعمل)، و بمعنى أخر، أن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج سيسمح بتحقيق نمو مكثف، في هذه الحالة يلعب التقدم التقني دورا هاما، و يمكن أن يكون التقدم التقني فعل خارجي للاقتصاد أو نتيجة للنشاط الاقتصادي نفسه (مثلا الارتباط ما بين نفقات البحث و التطوير، الابتكار و زيادة الإنتاجية)، و عليه، فالنمو المكثف هو نتيجة التحسين في فعالية التنظيم و التنسيق الإنتاجي، معنى ذلك أرباح الإنتاجية بدون أن يكون هناك إجبار في زيادة كميات عوامل الإنتاج المستعملة.

2-مقاييس النمو الاقتصادي وفوائده، تكاليفه:

2-1 مقاييس النمو الاقتصادي:

بما أن النمو الاقتصادي هو حدوث الزيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي و الدخل الوطني بما يحقق زيادة في الدخل الحقيقي للفرد،فمنه نستنتج إن قياس النمو يعتمد على مؤشرين كميين هما معدل نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج الوطني الصافي، ومعدل نمو كتوسط الدخل الفردي الحقيقي[1]:

2-1-1الناتج الوطني:يستخدم هذا المقياس لقياس التوسع الإنتاجي، ويتم حسابه بحساب الناتج المتحقق في ذلك البلد وبعملة نفس البلد،مع مقارنته بمعدلات السنوات السابقة، لكن يعاب على هذه المعدلات أنها نقدية و لا تستبعد اثر التضخم، وهذا على المستوى المحلي ، أما على المستوى العالمي فغالبا ما تستخدم عملة دولية واحدة، يتم من خلالها حساب الناتج الوطني لبلدان متخلفة، وهذا حتى يسهل في عملية المقارنة بين معدلات النمو التي حققتها هذه البلدان.

2-1-2-الدخل الفردي:يستخدم هذا المقياس للتعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في قطر معين، و مقارنته بمستويات المعيشة في الأقطار الأخرى، ويعتمد عليه كذلك لمعرفة العلاقة بين النمو الإنتاج وتطور السكان، حيث يقيس النمو على مستوى كل فرد من حيث زيادة ما ينفقه.

[1] لامي محمد، **مرجع سابق**، ص:14.

2-2فوائد وتكاليف النمو الاقتصادي:

تهتم كل دول العالم بتحقيق نسب أعلى للنمو الاقتصادي نظرا للأهمية التي يتمتع بهاو الفوائد التي تعود على شعوبها، والأكيد أنه لتحقيق أي هدف خاصة إذا كان مهما علينا أن نتحمل أعباء وتكاليف للوصول إليه .فما هي فوائد النمو الاقتصادي وما هي تكاليفه[1]؟

2-2-1فوائد النمو الاقتصادي: من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي هي:

- زيادة الكميات المتاحة لأبناء المجتمع من السلع والخدمات؛
- زيادة رفاه الشعب عن طريق زيادة الإنتاج والرفع في معدلات الأجور والأرباح والدخول الأخرى؛
- يساعد على القضاء على الفقر ويحسن من المستوى الصحي والتعليمي للسكان؛
- زيادة الدخل القومي يسمح بزيادة موارد الدولة ويعزز قدرتها على القيام بجميع مسؤولياتها كتوفير الأمن، الصحة، التعليم، بناء المنشآت القاعدية والتوزيع الأمثل للدخل القومي، دون؛أن يؤثر ذلك سلبا على مستويات الاستهلاك الخاص؛
- التخفيف من مشكلة البطالة.

2-2-2تكاليف النمو الاقتصادي:

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي زادت معه الحاجة إلى إنتاج سلع رأسمالية أكثر وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التدريب والتعليم . وهذا ما يتوجب التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الإنتاج في المستقبل.
- النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وحتى النامية يؤدي إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن؛
- نقص الاستقرار الاقتصادي بسبب التقلبات في الفعاليات الاقتصادية كالبطالة الجزئية والتكنولوجيا...، ويرجع السبب في ذلك إلى أن عملية النمو الاقتصادي تحدث بصورة غير منتظمة وغير مستقرة.

[1] بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية و البنوك،جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس، الجزائر،2009/2008، ص ص:10 11.

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، زاد معه التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والأخلاقية في المجتمع.

3-العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

لا توجد هناك مجموعة من المبادئ التي يمكن أن تكون بحد ذاتها نظرية عامة للنمو الاقتصادي .و مع ذلك فهناك عوامل معينة تلعب دورا مهما في المحاولات الرامية إلى تطوير مثل هذه النظرية، ومن أهم هذه العوامل ما يلي:

3-1التقدم التقني و تراكم رأس المال:

يعتبر التقدم التقني و تراكم رأس المال من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي:

3-1-1تراكم رأس المال :ينتج عنه تخصيص جزء من الدخل الحالي للادخار، لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي، فالعوامل المحددة لمعدل التراكم الخاص برأس المال فهي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها:

- توقعات الأرباح
- السياسة الحكومية اتجاه الاستثمار.

إن ازدياد كمية رأس المال يؤدي إلى زيادة الناتج وتحقيق النمو الاقتصادي. حيث تزداد كمية رأس المال عن طريق الاستثمار، لهذا فتراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، و الذي يعادل نسبة دخل المجتمع الذي لا ينفق على الاستهلاك، لكن تأثير هذا العامل يختلف من بلد لأخر.

3-1-2التقدم التقني: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة، أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول[1].

[1] رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس ، الجزائر، المغرب** ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر -باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص:74.

3-2مدى تو افر الموارد الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية عاملا مهما يمكن أن يساعد على تحقيق التنمية ، والتي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الأرض وما عليها وما بداخلها، فكلما توافرت هذه الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح مع ثبات العوامل الأخرى، ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي ، الموارد الطبيعية : مثل البترول ،المعادن ،الغابات والأسماك وغيرها، فكلما زاد استقلال هذه الموارد الطبيعية كلما زاد معدل النمو الاقتصادي والعكس صحيح[1].

3-3عوامل بيئية و العمالة:

3-3-1عوامل بيئية:يتطلب النمو الاقتصادي توفير مجموعة من العوامل المشجعة :السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، فوجود استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي[2].

3-3-2العمالة:نعني بالعمل مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها لإنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته، ونشير إلى أن الكفاءة والخبرة شرطان ضروريان لكي تستطيع العمالة التعامل مع وسائل الإنتاج الحديثة، فعدم مقدرة الأعداد الهائلة من العمال في التعامل مع الوسائل الحديثة المستخدمة في الإنتاج، يعتبر عائقا أمام التنمية الاقتصادية، وهو حال عدد كبير من الدول التي تعاني البطالة وتستخدم يد عاملة أجنبية ماهرة[3].

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، الدار الجامعية،مصر،2006، ص ص: 171 170.

[2] بن البار أمحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين(1970-2009)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر،2012/2011 ، ص:62.

[3] تهتان موراد، **التطور المالي و النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا دراسة قياسية للفترة (1980 - 2006)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر،2010، ص:13.

المطلب الثاني:أهم النماذج المفسرة للنمو الاقتصادي

استوحت معظم النظريات المتعلقة بالنمو الاقتصادي محتواها من خلال النظريات التقليدية المتعلقة بالفكر الاقتصادي،وتميزت هذه النماذج بوجود خاصيتين أساسيتين، الأولى إقصاؤها للنمو على المدى البعيد والثانية التقارب المشروط بين الاقتصاديات،إذ أن هذه النظرية تنظر إلى أن محددات نسبة النمو الاقتصادي في المدى الطويل مستقلة تماما عن نسبة الادخار وعن مستوبا لإنتاج، أما الدراسات الحديثة ترتكز فيشرحها للنمو الاقتصادي في المدى البعيد بواسطة متغيرات داخلية في النموذج المقترح،ولذلك أعطوه تسمية نماذج النمو الداخلي.

1-النماذج الكلاسيكية و الكينزية للنمو الاقتصادي:

1-1النمو الاقتصادي عند الكلاسيك:

إن نظريات الكلاسيك في النمو الاقتصادي لا تزال لحد الآن تشكل ثروة في الفكر الاقتصادي، إذ يمكن للبلدان النامية والتي هي في سعي حثيث من أجل تطوير اقتصادياتها وتحقيق نمو اقتصادي دائم ومستمر أن تستفيد من هذا التحليل الكلاسيكي، وبالرغم من الاختلافات المسجلة على مستوى التحليل لكل من آدم سميث، دافيد ريكاردو و روبرت مالتوس، إلا أنه يمكن القول أن مختلف التحاليل تبلورت حول مجموعة من النقاط المشتركة[1]:

- إن أول مسألة اهتم بها الكلاسيك في دراستهم للنمو الاقتصادي هي مسألة تراكم رأس المال بمعدلات مرتفعة في القطاع الصناعي بسبب ظروف تناقص الغلة التي تسود النشاط الزراعي، وبذلك فقد اعتقدوا أن القطاع الصناعي يمكن أن يكون فعلا محركا للنمو الاقتصادي، وأن القطاع الزراعي يمكن أن يعرقل هذا النمو الاقتصادي، وذلك بسبب تناقص الإنتاجية المتوسطة للعامل الزراعي وارتفاع أسعار السلع الغذائية وارتفاع مدخرات المزارعين التي قلما يتم استخدامها في استثمارات منتجة في النشاط الزراعي أو خارجه.

[1] هدروق احمد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2008"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص ص:35 36.

- اعتبر الكلاسيك بأن معدل التراكم الرأسمالي هو المحدد الأساسي للنمو الاقتصادي، وهذا المعدل يتحدد على أساس تلك النسبة من أرباح المشاريع التي يتم توجيهها نحو استثمارات جديدة. وفي واقع الأمر إن الربط بين معدل الأرباح ومعدل تراكم رأس المال هو ربط بين معدل رأس المال والكفاءة الإنتاجية للمشروع، ففي المنافسة التامة التي يفترضها الكلاسيك والتي تسود الاقتصاد فإن صاحب المشروع لا يستطيع تحقيق أرباح احتكارية، أما إذا أراد تحقيق أرباح غير عادية فعليه إما أن يسعى إلى تقليل تكاليف الإنتاج باستخدام الوسائل الحديثة في العملية الإنتاجية، وإما أن يسعى إلى إطلاق منتجات جديدة تحوز على طلب المستهلكين في الأسواق، وإذا أردنا الحديث على مستوى الاقتصاد ككل نقول أن نمو الصناعات المختلفة المشكلة للاقتصاد الوطني مقدرا بمعدلات تراكم رأس المال يتوقف على مدى قدرة هذه الصناعات على رفع كفاءتها الإنتاجية، بما يعكس التطورات المستمرة في الفنون الإنتاجية وملائمة أذواق المستهلكين.
- اهتم الكلاسيك كذلك بعملية التقدم التقني وأهميته بالنسبة للنمو الاقتصادي، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، فإدخال تقنيات تكنولوجية جديدة على العملية الإنتاجية سوف يكسب الصناعة المحلية ميزة تنافسية بفعل زيادة كميات الإنتاج مع تخفيض التكاليف الحقيقية، وهو ما سوف يقودنا إلى نمو اقتصاديناتج عن قدرة هذه الصناعات على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية والخارجية، وبالمقابل سوف تسمح لنا بتقليل آثار تناقص الغلة في النشاط الزراعي.
- من أهم الشروط التي وضعها الكلاسيك من أجل ضمان المناخ الملائم لسير النشاط الاقتصادي نجد عدم تدخل الدولة في هذا الأخير وترك الحرية للنشاط الاقتصادي الخاص. هذا المبدأ ظل موضع اعتراض شديد لدى معظم البلدان النامية نحو أكثر من ثلاثين عاما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، والدليل على ذلك هو أن كل النماذج التنموية التي تم تبنيها خلال تلك الفترة ارتكزت على تدخل الدولة بشكل كبير، إلا أنه ونتيجة لعجز هذه الدول عن تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة فإننا نسجل عودة هذه الدول إلى المناداة بتشجيع الحرية الاقتصادية التي اشترطها الكلاسيك.
- يرى الكلاسيك أن المشكلة السكانية هي إحدى العوامل التي تتسبب في إفساد المناخ الملائم للنمو الاقتصادي، ولها آثار على القطاع الزراعي من حيث تناقص الغلة به وارتفاع منتجاته وإعادة توزيع الدخل الوطني لصالح ملاك الأراضي(نظرية الريع لريكاردو) وبذلك أمكنهم الربط بين المشكلة السكانية والنمو الاقتصادي.

- المسألة الأخيرة التي تؤثر على المناخ الملائم لدفع عملية النمو الاقتصادي والتي أقلقت الكلاسيك هي مسألة ملاك الأراضي الزراعية الذين لهم رغبة على العموم في الإبقاء على الوسائل التقليدية في الزراعة، فقليل منهم من يجازف بالاستثمار في النشاط الزراعي غير التقليديون لا يستخدمون مدخراتهم في استثمارات منتجة، ونعود هنا إلى مالتس، الذي نادى إلى ضرورة إحداث إصلاح زراعي يحفز الملاك على الأخذ بهذه التقنيات الحديثة بهدف زيادة إنتاجهم، ولكون البلدان النامية يحتل القطاع الزراعي بها مكانة هامة من حيث مساهمته في الناتج الوطني والتشغيل، فالأخذ بهذا المبدأ الكلاسيكي قد يسمح بإنعاش القطاع الراكد، بالإضافة إلى تدخل الدولة عن طريق دعم طبقة الفلاحين ومساعدتهم على تسويق منتجاتهم، كل هذا يمكن أن يحدث ثروة داخل القطاع الزراعي التقليدي للبلدان النامية.

1-2النمو الاقتصادي عند الكينزيين:

بعد أزمة الكساد العالمي سنة 1929، ظهرت أفكار كينز، وقد كان اهتم أساسا بتحليل الوضع الاقتصادي في الدول المتقدمة، وقد تناول كينز النمو الاقتصادي من وجهة نظر التحليل الكلي، وركز في تحليله على المتغيرات الكلية (العمل، سعر الفائدة، عرض النقود ومعدل الاستثمار). ويفترض كينز دائما في تحليله فكرة التشغيل الكامل في الأجل القصير، وقد اعتبر الادخار ومن ثم الاستهلاك دالة في الدخل. فعندما تنخفض معدلات الفائدة يترتب على ذلك توسيع حجم الاستثمار ومن ثم مستوى الدخل وحجم العمالة في الاقتصاد الوطني. وعند مستوى معين للاستثمار يتحدد كما أشرنا مستوى الدخل ومستوى التشغيل ويتوقف مستوى الاستثمار هذا بمعنى آخر على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة، وتعني الكفاية الحدية لرأس المال العائد المتوقع من الأصول الرأسمالية الجديدة، وتسمى العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والدخل بالمضاعف الكينزي[1] الذي يعطى بالعلاقة التالية:

التغير في الدخل = المضاعف × الزيادة في الاستثمار

[1] يمكن معرفة مقدار المضاعف بمعرفة مقدار الميل الحدي للاستهلاك كما يلي: M=1/1-MPC=1/MPS حيث أن M: المضاعف، MPC: الميل الحدي للاستهلاك وMPS: الميل الحدي للادخار.

وبالتالي فإنه من أجل الزيادة في الدخل والتشغيل لابد من رفع حجم الاستثمارات، وقد ربط كينز تحليله هذا بمجموعة من الشروط منها: القدرة على التحكم في السكان، الاستقرار وتجنب الحروب، الإصرار على التقدم العلمي، استدامة التراكم الرأسمالي[1].

إن الإسهام الكبير الذي جاء من الأفكار الاقتصادية للمذهب الكينزي تتلخص أساسا في أطروحات كل من هارود (Harrod) و دومار (Domar)، فبالنسبة لاقتصاد ينتج سلعة واحدة إما أن يستهلكها بصفة جارية أو يدخرها كمخزون لرأس المال، ولديه عرض العمل متجانس يستخدم مع ما يتاح من مخزون رأس المال المتراكم في الماضي.

2-1-1نموذج هارود و دومار: يعتبر هذا النموذج كامتداد للفكر الكينزي الجديد(post-keynésien) إذ حاولا هذين الاقتصاديين تقديم نموذج يشرح شروط حدوث التنمية الاقتصادية، والنمو في نموذج هارود- دومار يرتبط بصورة مباشرة بنسبة الناتج إلى رأس المال بافتراض عدم الإحلال بين عناصر الإنتاج، ونستطيع تكوين النموذج البسيط للنمو الاقتصادي انطلاقا من[2]:

* الادخار (s) يكون نسبة (s) من الدخل y أي: $S = sy \dots \dots \dots \dots (2-16)$

*الاستثمار (I) يعرف بأنه التغير في رصيد رأس المال K والذي يمكن تقديمه على النحو التالي:

$$\mathrm{I} = \Delta \mathrm{K} \dots \dots \dots \dots \dots (2-17)$$

وبما أن الرصيد الكلي لرأس المال k له علاقة بالدخل الإجمالي أو الناتج y ، فإن k تكون:

إما $k = \frac{K}{Y} \dots \dots \dots (2-18)$ أو

$$k = \frac{\Delta K}{\Delta Y} \dots \dots (2-19)$$

ومنه $\Delta K = k\Delta Y \dots \dots (2-20)$

وبما أن الادخار الإجمالي S يجب أن يساوي الاستثمار I.

أي: $I = S \dots \dots \dots \dots (2-21)$

ولدينا من المعادلة (2-16) وبالاعتماد على المعادلة (2-17) و(2-20)نجد أن:

$$I = \Delta K = k\Delta Y \dots \dots \dots (2-22)$$

[1] هدروق احمد، **مرجع سابق**، ص ص:36 37.

[2] تهتان موراد، **مرجع سابق**، ص-ص:23-25.

ونستطيع كتابة المساواة (2-22) على النحو التالي: $S = sY = k\Delta Y = \Delta K \dots \dots \dots (2-23)$

وببساطة تكون: $sY = k\Delta Y \dots \dots \dots (2-24)$

وبقسمة طرفي المعادلة (2-24) على Y ثم على K يكون المعدل المطلوب للنمو GWهو:

$$GW = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{s}{k} \dots \dots . (2-25)$$

وهي المعادلة الأساسية لنموذج **هارود- دومار**.

أي أن : **معدل النمو الاقتصادي = (معدل الادخار القومي/معامل رأس المال).**

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج: $\Delta {}^{Y}/_{Y} = {}^{s}/_{k} \dots \dots (2-26)$

أي أن: **معدل النمو الاقتصادي= ((معدل الادخار القومي/ معامل رأس المال)-معدل نمو السكان).**

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه: علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار و علاقة عكسية بكل من معامل رأس المال، ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

و انطلاقا من المعادلة السابقة نستنتج ما يلي: سبب تأخر وتخلف الدول المتخلفة يرجع إلى: إما لضعف معدلات الادخار والاستثمار القومي، وإما لارتفاع معامل (رأس المال/ الناتج) وذلك بسبب ضعف التقدم التكنولوجي، أو بسبب ارتفاع معدلات النمو السكاني، والحقيقة أن جميع هذه الظروف مجتمعة متوفرة في الدول المتخلفة، وأصبحت تمثل حجر عثرة أمام خططها التنموية، في حين نجد على العكس من ذلك كله في الدول المتقدمة حيث ارتفاع معدلات الادخار والاستثمار القومي، نتيجة ارتفاع الدخل، وانخفاض معامل رأس المال/الناتج وذلك نتيجة التقدم التكنولوجي وكذلك انخفاض معدلات النمو السكاني نتيجة سياسات الحد من النسل.

و لتفادي معدلات النمو الاقتصادي السلبية فإن ذلك يتطلب معدلات ادخار عالية جدا، أي تعبئة الفجوة الادخارية عن طريق التمويل الأجنبي (القروض الأجنبية أو الاستثمارات الأجنبية).

2-النماذج النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

من خلال نموذج "سولو 1956" نجد أنه بحث و في إطار النمو من المنظور الاقتصادي الجزئي إلى توضيح أفكار مستوحاة من تكوين التوازن العام ، محافظا على جوهر البديهيات لولراس و (هي الإنتاجية الحدية ، المنافسة التامة والكاملة، المردودية غير المتزايدة ...الخ) للإجابة عن التوقعات المتشائمة

ل:(Harrod) و ذلك باقتراحه لنموذج يمكن من قياس ديناميكية ، التوازن الاقتصادي، ولإثبات أن توازن النمو المستمر يخلق نموًا مستقرًا .قام "سولو 1956" بإقصاء فرضية ثبات تقنيات الإنتاج والموضوعة من طرف (HARROD). ضافة إلى افتراض أنه في كل لحظة تجتمع التوقعات الفبلية (exante) للادخار و الاستثمار، بالتالي تم حل مشكلة التنسيق بين الأعوان، أي وجود توظيف كامن لمختلف عوامل الإنتاج.

ينطلق نموذج سولو على افتراض وجود سلعة وحيدة تسمح بأن تلعب دور مضاعف، فمن جهة تساهم في عملية الإنتاج و الاستهلاك، ومن جهة أخرى ُتنتج من ذاتها بالإضافة إلى استخدام عنصر العمل وذلك وفق

تقنية إنتاج يمكن تمثيلها بالعلاقة التالية[1]:

$$\mathrm{Q_t} = F(K_t, N_t, t) \dots\dots\dots\dots\dots (2-27)$$

Q_tيمثل مستوى الإنتاج.

يمثل مخزون رأس المالK_t .

N_t يمثل مخزون العمل.

تمثل عامل الزمني لعملية الإنتاجt.

و تم تبعًا لذلك افتراض مجموعة من الخصائص لهذه الدالة التي تضمن لها وجود استقرار متوازن.

2-1فرضيات النموذج:

المردودية الهامشية لرأس المال متناقصة، وأنه في اقتصاد مغلق يكون الاستثمار عبارة عن الجزء المتبقي(غير المستهلك) من الإنتاج وعبارة تطور رأس المال (K) معطاة بالعلاقة:

$$\dot{\mathrm{K}} = \mathrm{S_t}.\mathrm{Q_t} - dK_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-28)$$

افتراض ثبات معدل الادخار، وبالتالي يمكن التعبير عن تطور رأس المال بالعبارة:

$$\dot{K}_t = SF(K_t, N_t, \ \mathrm{t}) - dK_t \dots\dots\dots\dots (2-29)$$

[1] عزدين مخلوف، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2005-2006، ص-ص:12-14.

تراكم رأس المال متأتي من الفرق بين الاستثمار والجزء المستخدم من رأس المال وبما أن معدل الادخار ثابت فإنه يمثل جزء ثابت من الإنتاج.

ولأن المردودية الحدية لرأس المال متناقصة فإنه كلما كان هناك استخدام مكثف لرأس المال على حساب العمل فإن المردودية الحدية تتضاءل ، وكذلك إذا كان رأس المال محدود في الاقتصاد فإن جزء من الإنتاج المخصص للاستثمار يسمح بزيادة سريعة لوتيرة رأس المال، وفي النهاية فإنه كلما كانت نسبة رأس المال لا متناهية(كبيرة جدًا)تكون الإنتاجية الحدية معدومة(سيأتي التعبير الرياضي لهذه النظريات فيما بعد) بعد عرض الجانب النظري، والبيانات المتعلقة بنموذج سولو، فإن التعبير الرياضي عن الحل سيكون باعتبار دالة الإنتاج ل Cobb-Douglas كالتالي:

$$\mathrm{Q_t} = \mathrm{A_t}.\mathrm{K_t^{\alpha}}.\mathrm{N_t^{1-\alpha}} \quad 1 > a > 0 \dots\dots\dots\dots\dots (2-30)$$

ويكون معدل النمو في رأس المال كالتالي: $s.\mathrm{A_t}.\mathrm{K_t^{\alpha}}.\mathrm{N_t^{1-\alpha}} - \mathrm{d} \dots\dots\dots (2-31)$

من أجل إيجاد حل يجب أن تكون $\mathrm{A_t}.\mathrm{K_t^{\alpha}}.\mathrm{N_t^{1-\alpha}} - d \dots . (2-32)$ ثابتة وبالتالي:

$$\frac{\dot{K}}{\mathrm{K}} = {\dot{\mathrm{N}}}/{\mathrm{N}} + \frac{{\dot{\mathrm{A}}}/{\mathrm{A}}}{1-\alpha} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-33)$$

و تكون نسبة النمو في المدى البعيد في المدى خاضعة لنسبة النمو الديمغرافي مضافًا إليه التطور التكنولوجي[1].

2-2القاعدة الذهبية لsolow :

يكون معدل النمو في أي اقتصاد مستقل عن سلوك العائلات فيما يخص الادخار حيث يؤثر معدل الادخار مباشرة على مستوى الاستهلاك الأعظمي بحل نحصل على:

$$Maxf(K^*) - sf(K^*) \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-34)$$

و الحل المتحصل عليه يتحقق عندما يكون $\mathrm{f}' - d = n$ في اقتصاد غير مركزي،و هذا يدل على أن التعويضات الهامشية لرأس المال)سعر الفائدة (بعد الأخذ بعين الاعتبار الجزء الثابت من رأس المال و بالتالي

[1] البشير عبد الكريم، **قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-حالة الاقتصاد الجزائري-**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، جامعة الشلف، الجزائر، بدون سنة، ص-ص:4-12.

يصبح معدل الفائدة مساويًا لمعدل النمو ومساويًا من جهة أخرى للإنتاجية الحدية، و يمكن تعويض رأس المال في القيم القصوى.

$$f'_K = (d+n)K = s.Q \dots\dots\dots\dots\dots (2-35)$$

و يتحقق الحل الأمثل عندما يتساوى سعر الفائدة الكلي في رأس المال مع الادخار الكلي للاقتصاد، ومن خلال القاعدتين السابقتين تم استنتاج القاعدة الذهبية. فالهدف هو تقديم نموذج نستطيع من خلاله أن نحصل على توازن (استقرار) للنمو في المدى الطويل.

النماذج أصبحت هكذا مصممة من أجل أن تتجاوز الحدود الجوهرية من منظور" Harrod,Domar" ، ارتكزت على ترجمة لفظ(ديناميكية ، الإطار الساكن للتوازن العام).

3-نماذج النمو الداخلي:

نتناول في هذا المطلب أهم النماذج النمو الداخلية المفسرة للنمو الاقتصادي

1-3 نموذج AK:

يعتبر نموذج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك– كما سبق وأن ذكرنا -يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المردودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha = 1$ ، ودالة الإنتاج المعتمدة في نموذج AK تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي[1]:

$$Y = AK \dots\dots\dots\dots . (2-36)$$

حيث A معامل ثابت، أما K فتمثل رصيد رأس المال، وهذه الدالة تقودنا إلى وضع أين يكون فيها العائد ثابت. و تراكم رأس المال يكتب على الشكل المعطى في نموذج" سولو "أي أن:

$$\dot{K} = sY + \delta K \dots\dots\dots (2-37)$$

مع افتراض أن عدد السكان ثابت أي: $\dot{L} = nL = 0 \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-38)$

[1] البشير عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص ص:14 15.

ومنه يمكن استخراج معادلة النمو التالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-39)$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = sA - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-40)$$

$$\frac{\dot{K}}{K} = \frac{Y}{K}A - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-41)$$

فتمثل Y حجم الإنتاج، أما K فتمثل رأس المال الموسع والذي يتضمن رأس المال العيني- الآلات والمعدات- ورأس المال البشري أي العمالة، ويعبر sعن معدل الادخار، أما A فهي متغيرة ثابتة وموجبة تعبر عن التكنولوجيا السائدة، وعليه وبالعودة إلى نموذج" سولو "مع مراعاة فرضيات نموذج AK فإننا نستطيع رسم الشكل:

الشكل رقم (2-4) : نموذج AK

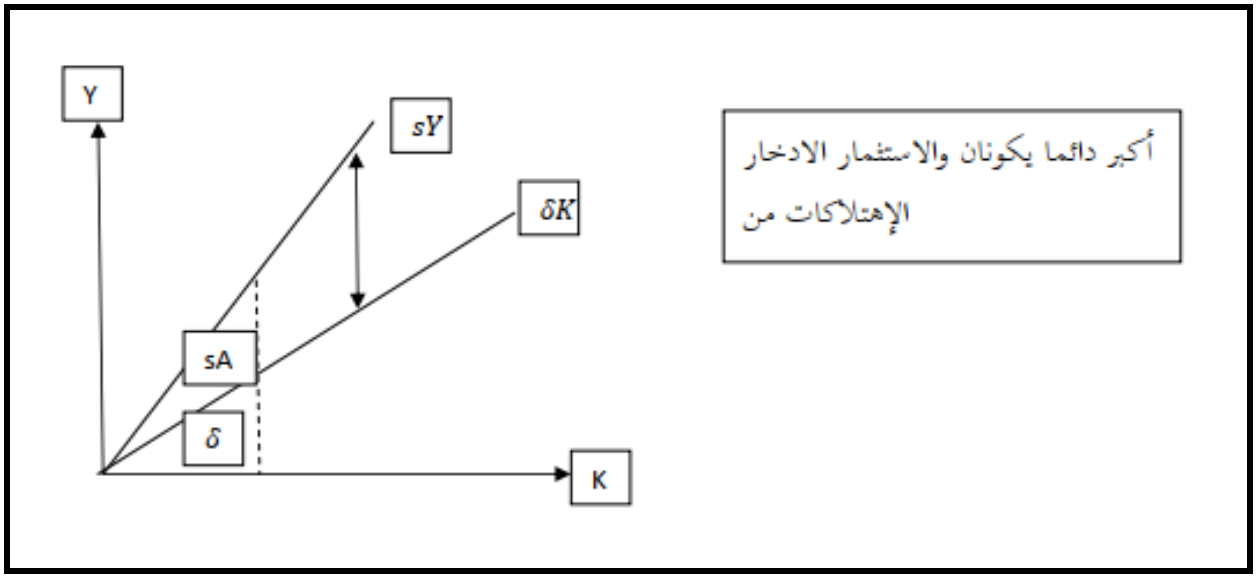

المصدر:البشير عبد الكريم ودحمان بوأعلي سمير، قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي (حالة الاقتصاد الجزائري)، الملتقى الدولي : Progrès technologique, productivité, compétitivité, croissance, et emploi، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، يومي 12/11 ماي 2007، ص15.

إن الخط δK يبين مبلغ الاستثمار اللازم لتعويض رأس المال المهتلك، أما المنحنى δY فيعطينا الاستثمار بدلالة رصيد رأس المال، وبما أن Y في هذا النموذج خطي K في فهذا المنحنى يكون عبارة عن خط مستقيم وهي أحد خصائص نموذج AK.

لنفترض أن اقتصادًا ما يبدأ من النقطة K_0 ففي حالة نموذج" سولو "الذي رأيناه سابقًا كان تراكم رأس المال. خاضعًا للمردودات المتناقصة ($\alpha < 0$) أي أن كل وحدة جديدة في رأس المال تكون إنتاجيتها أقل من سابقتها، فالاستثمار الكلي ينتهي بالوصول إلى مستوى δ مع توقف تراكم رأس المال الفردي K أما في هذا النموذج- نموذج AK-، فيتميز تراكم رأس المال بمردودات ثابتة، أي أن الإنتاجية الحدية لكل وحدة رأس مال تساوي التي قبلها والتي بعدها، وتكون دائمًا مساوية ل A حيث :

$$\frac{\dot{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots (2-42) \quad \text{و} \quad A = \frac{Y}{K} \text{ و بالتالي:}$$

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = sA - \delta = g_y \dots\dots\dots (2-43)$$

ومنه من المعادلة (2-42) و (2-43) نستنتج أن معدل نمو رأس المال يساوي معدل نمو الإنتاج، و(g_y) لاقتصادٍ ما هو دالة متزايدة في معدل الاستثمار-الادخار -ونتيجة لذلك فإن أي سياسة من شأنها أن تزيد في معدل الاستثمار فسيكون لها أثر دائم على معدل النمو الاقتصادي.

2-3نموذج الإنتاجية الخارجية لـ Romer (1986):

في هذا السياق استعمل Romer لتفادي اتجاهات المردودية المتناقصة على الإطار التحليلي المعرف من قبل Arrow1962، هذا الإطار يتميز ببديهيتين كانت نتيجة للملاحظات التجريبية التي وضعت بروعة الآثار الايجابية للتجربة على مستوى الإنتاجية.

وتحديدا من هذا المفهوم، Romer شكل نموذجه مع خارجية التكنولوجية التي تنتج عن طريق تراكم عامل رأس المال الذي ليس بالضرورة رأس المال العيني لأن الكاتب استعمل عبارة المعرفة (la connaissance) في صياغة نموذجه[1].

ونموذج رومر مبني على دالة إنتاج من نوع كوب – دوغلاص ذات نفس الخصائص* لدالة الإنتاج للنموذج النيوكلاسيكي وتأخذ الشكل التالي[2]:

$$Y = A(K_i)^a (KL_i)^{1-a} \text{ مع } 0 < a < 1 \dots\dots\dots (2-44)$$

حيث:

[1] هدروق احمد، **مرجع سابق**، ص:42.

[2] تهتان موراد، **مرجع سابق**، ص ص :38 39.

Y_i : مستوى الإنتاج في المؤسسة (i).

K_i, L_i :حجم العمل ورأس المال المستخدم في كل مؤسسة.

K :مخزون رأس المال الكلي.

A :عامل مشترك بين جميع المؤسسات وهو يمثل التقدم الفني أو المعرفة، وهو دالة لمخزون رأس المال الكلي.

وبوضع: $k = \frac{K}{L}$,$\mathrm{k_i} = \frac{\mathrm{K_i}}{\mathrm{L_i}}, \mathrm{y_i} = \frac{\mathrm{Y_i}}{\mathrm{L_i}}$ وبعد وضع $k_\mathrm{i} = \mathrm{K}$,$\mathrm{y_i} = \mathrm{Y}$ نجد أن الناتج المتوسط لرأس المال هو: $\frac{y}{k} = AL^{1-a} => \frac{y}{k} = f(L) \dots\dots\dots\dots (2-45)$

أما الناتج الحدي الخاص لرأس المال بفرض ثبات كل من K و L فهو:

$$\frac{\partial Y_i}{\partial K_i} = A.\,aL^{1-a} \dots\dots\dots\dots (2-46) \qquad (\text{بعد وضع } k_i = k)$$

ويتضح من خلال المعادلة (2-40) أن الناتج الخاص لرأس المال يرتفع مع L ،وغير مرتبط بـ K ، وبالتالي نستنتج أن تراكم المعرفة يلغي الميول نحو تناقص المردودية.

كما نلاحظ أيضا أن الناتج الحدي الخاص لرأس المال أقل من الناتج المتوسط لأن $0\langle\alpha\langle 1$.

وبعد تعظيم دالة المنفعة بمرونة الإحلال غير الزمنية (أو مرونة التبادل داخلية الزمن):

$$U(C) = \frac{C^{1-\vartheta}}{1-\theta} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-47)$$

باستعمال طريقة التعظيم الديناميكي لهاميلتون تحت القيد:

$$\frac{da}{dt} = a^* = W + ra - c - na \dots\dots (2-48)$$

حيث: W تمثل الأجر، و a يمثل أصول الفرد، و r تمثل مردودية الأصل.

نتحصل في الأخير على معدل النمو للاقتصاد غير الممركز g_c بالعبارة التالي:

$$g_c = \left(\frac{1}{\theta}\right)(AaL^{1-a} - \delta - \rho) \dots\dots\dots (2-49)$$

حيث: $\frac{1}{\theta}$ مرونة الإحلال لدالة المنفعة.

و إذا أخذنا بعين الإعتبار الناتج المتوسط، نتحصل على معدل النمو المحدد من طرف المخطط التالي:

$$g_{cp} = \left(\frac{1}{\theta}\right)(AaL^{1-a} - \delta - \rho) \dots\dots\dots (2-50)$$

وبما أن α 1 فهذا يعني أن $g_c < g_{cp}$

وعلى أساس هذا التحليل، يمكن الحصول على معدل النمو الاجتماعي الأمثل (الأعظمية الاجتماعية) بمعنى الحصول على المساواة التالية: $g_c = g_{cp}$ عن طريق تدخل السلطات العمومية والذي يأخذ شكل فرض ضريبة أو تقديم إعانة.

3-3رأس المال البشري والنمو الداخلي (لوكاس 1988):

أما لما نأخذ نموذج "*LUCAS* " مع رأس مال بشري (Kh) فنجده يعتمد في نموذجه على مجموعة من الفرضيات نلخصها فيما يلي[1]:

- لوكاس (Lucas) يعتبر أن الاقتصاد مشكل من قطاعين فقط احدهم مكرس في إنتاج السلع و الأخر في تكوين رأس المال البشري.
- كل الأعوان أحادية بمعنى لا يوجد تباين لا في الاختيارات التربوية و لا في المردود الفردي المبذول في الدراسة:عددهم يساوي n.
- كذلك نستطيع أن نلمس مع لوكاس أن تراكم رأس المال البشري (Kh) مقيد بالمعادلة التالية:

$$\dot{h} = \beta(1-\mu)h \dots\dots\dots\dots\dots (2-51)$$

حيث μ هو الزمن المسخر للعمل، و $(1-\mu)$ هو الزمن المسخر للحصول على المعارف، وβ هو مقدار الفعالية، ومنه يصبح لدينا:

$$\frac{\dot{h}}{h} = \beta * (1-\mu) \dots\dots\dots\dots (2-52)$$

أما دالة الإنتاج فهي من نوع " **Cobb-Douglas** " تأخذ الشكل التالي:

$$Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-53)$$

حيث تمثل h رأس المال البشري الفردي.

ونموذج "**لوكاس**" يجتمع كثيرًا في بعض الخصائص مع نموذج سولو وذلك في حالة إذا ما استبدلنا مكان ،حيث يلعب الرأس المال البشري في نموذج" **لوكاس**" نفس الدور الذي يلعبه الرقي التقني في نموذج "**سولو**"،لكن لوكاس يقدم تفسيرًا لنمو رأس المال البشري في نموذجه وذلك على عكس "**سولو**" الذي اعتبره ثابتًا، فتفسيره في نموذج "**لوكاس**" هو أنه كلما كان هناك تسخير وقت كبير وكافي للتكوين $(1-\mu)$ من

[1] البشير عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص:16.

طرف الأفراد كلما ساعد ذلك على زيادة الرأس المال البشري (Kh) وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي، والعكس يحدث في حالة إهمال التكوين والتعليم.

وفي هذا النموذج نلمس أن سبب وجود اختلاف في درجة الغنى والفقر بين مختلف الدول يرجع في الأساس إلى اختلاف المدة الزمنية المسخرة للتكوين والتعليم، فنجد أن دول الشمال تمتاز بمعدلات تنموية جيدة وذلك لأنها أعطت الأهمية الكبيرة والوقت الكافي للتكوين في حين نجد أن دول الجنوب تمتاز بمعدلات تنموية ضعيفة وذلك لعدم اهتمامها أو اهتمام أفرادها بالتكوين، وهكذا فإن السياسة التي لها القدرة على الرفع من وقت التكوين بشكل دائم– تفضيل تراكم المعارف -سوف يكون لها أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

3-4نموذج بارو Barro تراكم رأس المال العام(1990):

من أهم الانتقادات التي وجهت لنموذج سولو أنه لم يهتم بتدخل الدولة في عملية النمو، وركز على التقدم التقني واعتبره عامل خارجي، أما نماذج النمو الداخلي فاعتبرت التقدم التقني مؤشر داخلي يجب الاستثمار فيه للرفع من معدل النمو عن طريق مختلف الآليات[1].

وعليه فقد قام بارو بإدخال عنصر رأس المال العام في نموذجه سنة 1991 في مقال بعنوان (*Economic Growth in cross* sec*tion of countries*)، والذي حاول من خلاله إثبات العلاقة بين رأس المال العام والنمو، حيث أن رأس المال يتمثل في مجموع التجهيزات والخدمات العامة المملوكة للدولة أو الأشخاص الاعتباريين وهم المؤسسات العمومية، والتي يمكن تكوينها بفضل اختيار معدلات للضرائب على الدخل من جهة، ومن خلال الحصة المخصصة للنفقات العامة الإنتاجية من جهة أخرى، أين تساهم في الرفع من النمو الاقتصادي كونها تهيء للقطاع الخاص بنية تحتية تساعد في زيادة إنتاجية رأس ماله وبالتالي للاقتصاد ككل ،كما يهدف هذا النموذج إلى تحديد الحجم الأمثل لتدخل الدولة، إذ أكد على أن النشاطات الحكومية مصدر للنمو الداخلي لأن الاستثمارات العامة هي مصدر خارجي موجب، وبالتالي فقد قاموا بإعادة إحياء دور الدولة، فإذا كانت السياسة الاقتصادية غير فعالة في المدى القصير لأنها تتعارض مع التوقعات العقلانية للأفراد،

[1] مكي عمارية، **اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة1986-2017**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس- مستغانم، الجزائر، 2018/2017، ص-ص: 165-168.

وبالمقابل فقد بين بارو الدور الذي تلعبه النفقات العمومية فسياسات الاستثمار في تطوير الهياكل القاعدية والمتمثلة في النقل، الصحة، التعليم، اتصال، وبالتالي فهو ديناميكية النمو لأنها تحفز وترفع من معدل النمو الحقيقي ،إذ ركز بارو على رأس المال العام على النمو الاقتصادي وبالتالي يساهم مباشرة في إنتاجية القطاع الخاص، وبالتالي يرتبط النمو الاقتصادي مع الإنفاق على البني التحتية .

ويوضح بارو في نموذجه أن الحكومة تشتري جزء من الإنتاج الخاص وتستعمل مشترياتها من أجل عرض الخدمات العمومية مجانا إلى المنتجين الخواص والتي يتم تمويلها عن طريق الضرائب أو القروض، أين تحسن من إنتاجية رأس المال والعمالة لكل مؤسسة، وبالتالي فإن الإنفاق العمومي للبنية التحتية لها تأثير خارجي موجب وأن الإنتاج لكل مؤسسة يعتمد على الإنفاق العام، تماما كما يعتمد على مخزون رأس المال المثبت وحجم العمالة المستخدم، إذن رأس المال العمومي عامل إنتاج وهذا منطقي فقط في حالة تمويل الاستثمارات العامة لا يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص.

يهدف نموذج **بارو** إلى تعظيم دالة المنفعة الكلية ويفترض:

- الدولة تتحكم في عدد من المؤسسات مع افتراض ثبات $n = 0$ و L.
- تمول الدولة الإنفاق العام من الضرائب المقتطعة من المداخل، فبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت تعظيم الربح وشرط الربح الصفري في حالة المنافسة التامة إذن: $G = T = tY \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-54)$
- النفقات العامة منتجة وتظهر كمدخلات في دالة الإنتاج كما يلي $Y =$:
$y = \frac{Y}{L}$ حيث $AK^{1-a}G^{A} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-55)$
- الاقتصاد ثنائي القطاعات حيث$I_{\mathrm{i}} = \mathrm{S_i}$:
- المردودية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة أي: $K = \frac{aY}{K} \dots\dots\dots\dots (2-56)$.

1-4-3التحليل الرياضي:

- تم إدخال متغير ثالث في هذا النموذج ممثل في النفقات العمومية ،ودالة الإنتاج من الشكل "كوب دوغلاس" أي : $Y = AK^{a}L^{1-a}G^{1-a} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-57)$
- بما أن النفقات تمول من الضريبة النسبية بمعدل ثابت مع الزمن على كل الدخول فإن:
$T = tY \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-58)$

- الميزانية متوازنة في أي لحظة كما يلي $T = G$
- تتحول جزء من الدخول (s)ويتم ادخارها، بحيث ديناميكية تراكم رأس المال المادي تأخذ الصيغة التالية:

$$K = s(1-t)Y - \delta K \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-59)$$

- وعليه فأن دالة الإنتاج تتحدد عن طريق تعويض $Y\tau$ لتصبح $(2-60)$ $Y = AK^{a}L^{1-a}(tY)^{1-a} \dots\dots\dots\dots\dots\dots$:
- بما أن الدخل المتاح يساوي $Y(1-\tau)$ ومنه يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$Y = t^{\frac{1-a}{a}} A^{\frac{1}{a}} L^{\frac{1-a}{a}} K \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-61)$$

علما أن t, L, A ثوابت، وتعتمد هذه النتيجة بشكل حاسم على أن مرونة المنتج بالنسبة للبنية التحتية هي $1-a$.

في غياب النمو السكاني، فإن المعادلتين (2-59)و (2-61)تسمح باستخراج معدل نمو مخزون رأس المال كما يلي:

$$g_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t)\frac{Y}{K} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-62)$$

$$g_K = \frac{\dot{K}}{K} = s(1-t)t^{\frac{1-a}{a}} t^{\frac{1-a}{a}} A^{\frac{1}{a}} L^{\frac{1-a}{a}} - \delta \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-63)$$

ومن خلال المعادلة أعلاه نستنتج أن هذا المعدل ثابت، إذن فالنمو ذاتي، كما أن معدل النمو يعتمد على الطريقة الغير رتيبة لمعدل الضريبة المحدد من طرف الدولة، حيث يسمح بتحديد مستوى ضريبي أمثل والذي يضمن التوازن العادل بين التأثيرات السلبية لانخفاض الدخل، وإيجابي من خلال التحيز لدعم الإنتاجية الخاصة، أي أن الدولة تؤثر على النمو بطريقتين :تتمثل الأولى عن طريق المساهمة الإيجابية للنفقات العمومية وتكون فعالة على الخدمات العمومية والمتمثلة في الحد .. $t^{\frac{1-a}{a}}$ الأثر السلبي للضريبة على الناتج الحدي للرأس المال الصافي من الضريبة ممثل في الحد $\mathbf{1-t}$.

ومنه فإن معدل الضريبة الأمثل الذي يعظم النمو وتفرضه الدولة لتمويل النفقات يتحدد بالعلاقة التالية:

$$\frac{\mathbf{s}\left(\frac{\dot{\mathbf{K}}}{\mathbf{K}}\right)}{\boldsymbol{\delta t}} = \mathbf{0} \leftrightarrow \left(-\boldsymbol{t}^{\frac{1-a}{a}} + \frac{\mathbf{1-a}}{\boldsymbol{a(1-t)}}\boldsymbol{t}^{\frac{1-a}{a-1}}\right)\boldsymbol{sA}^{\frac{1}{a}}\boldsymbol{L}^{\frac{1-a}{a}} = \mathbf{0} \dots\dots\dots\dots (2-64)$$

$$t = \left(\frac{1-a}{a}\right)(1-t) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-65)$$

$$ta = (1-a)(1-t) \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2-66)$$

$$t^* = (1 - a) \dots \dots \dots \dots \dots \dots (2 - 67)$$

وتبين هذه النتيجة أن الحكومة مجبرة أن تنفق جزء من دخلها على الإنفاق في الهياكل القاعدية للبنية التحتية للاقتصاد بغية تعظيم النمو الاقتصادي على الشكل التالي:

$$(\frac{G}{Y})^* = t^* = (1 - a) \dots \dots \dots \dots \dots \dots (2 - 68)$$

من خلال هذا النموذج لبارو والذي كان يهدف إلى تحقيق نمو وطويل الأجل بفضل تدخل الدولة وسياساتها الاقتصادية الناجحة أين حاول دراسة العلاقة بين النفقات على الهياكل القاعدية للبنى التحتية والنمو الاقتصادي، وتوصل إلى أن تدخل السلطات يكون عن طريق تثبيت النفقات العامة $(\frac{G}{Y}) = (1 - a)$ وتمويل هذه الأخيرة يكون عن طريق اقتطاع ضريبة أمثلي على المداخل ككل والمعبر عنها ب (G) لتحقيق معدلات نمو أمثلية، وهذا ما عجز عن تحقيقه القطاع الخاص

المطلب الثالث: اثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

سنتطرق في هذا المطلب إلى نقطتين أساسيتين، أولا تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، وثانيا من خلال تأثير السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

1-اثر سياسة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي:

يرتبط مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات التي تحدث على مستوى حجم الإنفاق الحكومي، وتظهر هذه التغيرات على مستوى سوق السلع والخدمات و المتمثلة في منحنى IS. ومنه فان انتقال منحنى السلع والخدمات يكون للأعلى آو الأسفل متعلق بزيادة أو خفض حجم الإنفاق الحكومي.

حيث أن زيادة الأنفاق الحكومي G التي تكون عن طريق برامج الاشغال العامة من اجل خلق المزيد من فرص العمل مما يودي الى زيادة الطلب الكلي في الاقتصادي و هو الأمر الذي سيدفع بالمؤسسات الاقتصادية إلى زيادة إنتاجها لتغطية تلك الزيادة في الطلب، و هذا من شأنه أنه سيحدث زيادة في الدخل بمقدار التغير في الإنفاق الحكومي مضروبا في مضاعف الإنفاق الحكومي، فهو أكبر من حجم زيادة الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى تغيرٌ في مركز المنحنى (IS) دون أن يؤثر على ميله؛ و يحدث العكس في حالة خفض مستوى الإنفاق الحكومي حيث يؤدي هذا الخفض الى تخفيض من حجم الاستهلاك ومنه الحد من حجم

الطلب الكلي في الاقتصاد، و هذا ما ينجم عنه خفض في المستوى العام للأسعار، و بدوره يؤدي هذا الإجراء إلى نقص في حجم الدخل التوازني[1]. و الشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-5): أثر أداة الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

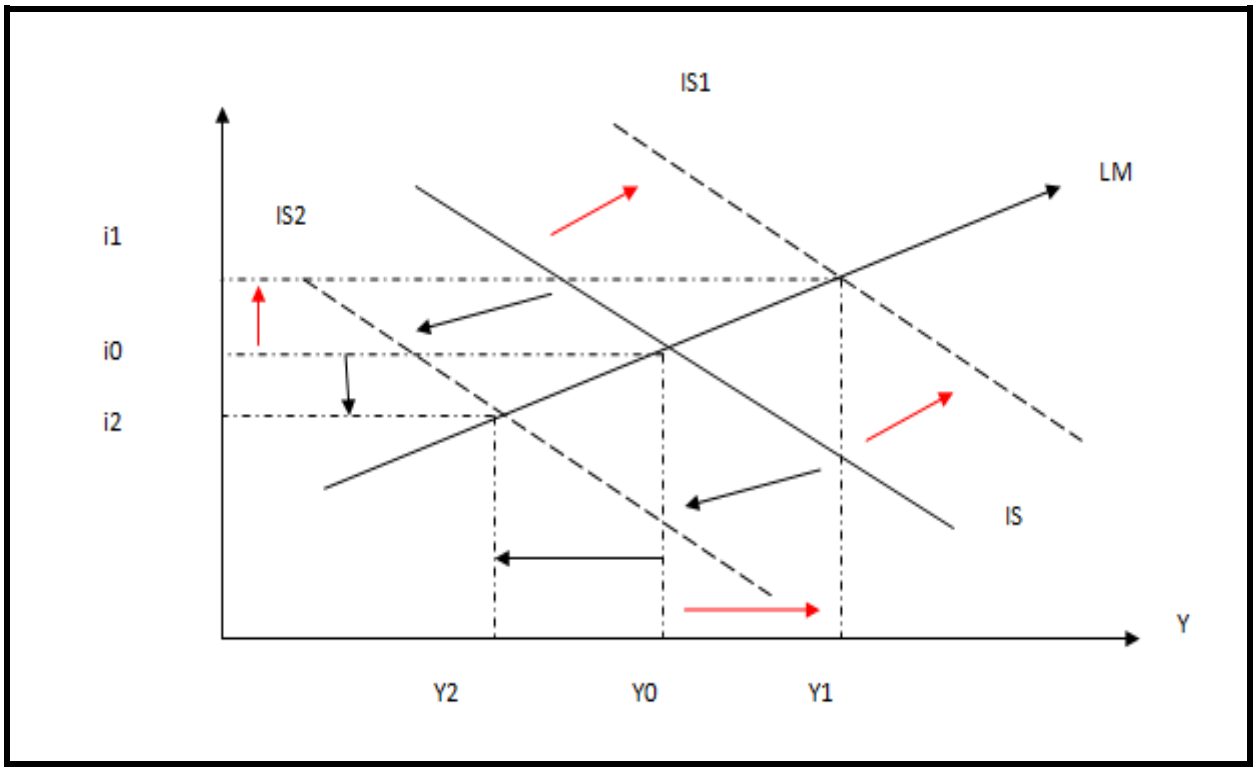

المصدر: أكن لونيس، **تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017/2016، ص ص:146 147.

حيث أن زيادة في حجم الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى IS إلى جهة اليمين ليصل إلى $IS1$ و منه ينتقل الوضع التوازني الأصلي $E0$ إلى وضع توازني جديد $E1$ أي يصبح لدنيا نقطتي توازن جديدتين $Y1, i1$ بدل الوضع الأصلي $Y0, i0$، حيث ان زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG سوف يرفع من الدخل بمقدار ΔY اكبر منه حسب نظرية المضاعف. ومن جهة أخرى عندما يزداد الدخل فإنه يؤدي من الجهة المقابلة إلى زيادة الطلب على النقود باعتبار أن هناك فائض في الطلب على الأرصدة الحقيقية، وفي ظل ثبات العرض النقدي فإن هذا سوف يجعل سعر الفائدة التوازني يرتفع ومنه سوف

[1] أكن لونيس، **تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، أطروحة أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2017/2016، ص- ص:144-149.

يحدث اختلال التوازن الكلي، ونتيجة لذلك سوف تقلل المؤسسات من حجم إنفاقها الاستثماري عند المستويات المرتفعة لسعر الفائدة، وعليه لكي نعود إلى حالة التوازن الكلي فإنه يجب أن نخفض حجم الطلب النقدي إلى المستوى الذي يتعادل عنده مع ذلك العرض النقدي الثابت ومن جهة أخرى أيضا لينخفض حجم الطلب الكلي كمحصلة لذلك.

ويحدث العكس في حالة انو الحكومة قررت خفض من حجم الإنفاق الحكومي، حيث نحصل إلى وضع توازني جديد $E2\ (Y2\ ,\ i2)$ بدل الوضع الأصلي، لان تخفيض الإنفاق الحكومي كسياسة انكماشية يؤدي إلى ذلك عن طريق آلية مضاعف الإنفاق الحكومي هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن انخفاض حجم الدخل التوازني سوف يؤدي إلى تخفيض حجم الطلب النقدي، وبما أن العرض النقدي ثابت فإنه سيحدث اختلال(حجم العرض النقدي أكبر من حجم الطلب النقدي)، وبالتالي من أجل العودة إلى التوازن فيجب على زيادة حجم الطلب النقدي، وهذه الزيادة لن تحصل إلا عن طريق تخفيض سعر الفائدة التوازني. و عليه سيترتب على السياسة المالية الانكماشية انخفاض حجم الدخل التوازني وأيضا انخفاض سعر الفائدة التوازني.

2-اثر السياسة الضريبة على النمو الاقتصادي:

إن علاقة الضريبة بالنمو الاقتصادي حسب النظرية الكنزية تكون من خلال أثرين واضحين، الأول يتمثل في مدى تأثير الضرائب على دخول الأفراد وبالتالي على القدرة الشرائية والطلب الكلي، والثاني يتمثل في تأثير الضرائب على حجم الاستثمار الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي. وكلا التأثيرين بحاجة إلى تخفيض الضريبة سواء عن طريق منح تخفيضات أو إعفاءات وامتيازات ضريبية. وهذا ما يترتب عن هذا زيادة دخول الأفراد، بمعنى زيادة الدخل المتاح و منه زيادة مستوى الاستهلاك و يترتب على هذا زيادة المستوى التوازني للدخل بمقدار التغير في الضريبة مضروبا مضاعف الضريبة، و هذا التغير في الضريبة يؤثر مركز المنحنى $\boldsymbol{IS}$ دون أن يؤثر على ميلها؛

إن تأثير خفض الضرائب سيحدث تأثيرا مباشرا على منحنى IS بحيث ينتقل إلى الأعلى محدثا زيادة في كلا من قيمة الإنتاج ومعدل سعر الفائدة، وهذا الأثر يحدث عن طريق مضاعف الضرائب والذي يكون بإشارة سالبة للعلاقة العكسية بين تغيرات الضرائب وتغيرات الإنتاج[1]. و يكون تأثير السياسة الضريبة على

[1] ضيف احمد، **مرجع سابق**، ص:138.

النمو الاقتصادي نفس الشكل السابق لتأثير سياسة الإنفاق الحكومي إلى النمو الاقتصادي الشكل رقم(2-5)

3-فعالية السياسة المالية:

تتوقف فعالية السياسة المالية على كل من درجة مرونة منحنى IS و درجة منحنى LM على النحو التالي[1]:

- تكون السياسة المالية كبيرة الفعالية عندما يكون المنحنى $\boldsymbol{IS}$ قليل المرونة، بمعنى أن فعالية السياسة المالية التوسعية ترتبط عكسيا بدرجة مرونة المنحنى $\boldsymbol{IS}$،و تكون السياسة المالية قليلة الفعالية عندما يكون المنحنى $\boldsymbol{IS}$ كبير المرونة،
- تكون السياسة المالية كبيرة الفعالية عندما يكون المنحنى $\boldsymbol{LM}$ كبير المرونة، بمعنى أن فعالية السياسة المالية ترتبط طرديا بدرجة مرونة المنحنى $\boldsymbol{LM}$، حيث تزداد الفاعلية كلما زادت درجة مرونة المنحنى $\boldsymbol{LM}$ و العكس صحيح، أي تقل فعالية السياسة المالية كلما قلت درجة مرونة المنحنى $\boldsymbol{LM}$،
- تكون السياسة المالية عديمة الفعالية عندما يكون المنحنى $\boldsymbol{LM}$ عديم المرونة بمعنى أنها يأخذ شكل عمودي على المحور الأفقي (المنطقة الكلاسيكية)، و عليه في هذه الحالة عندما تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية أو انكماشية فإن هذا لن يترتب عنه زيادة في الدخل التوازني بل يبقى ثابت، و منه سوف يقتصر أثرها فقط على الارتفاع في سعر الفائدة التوازني و سيؤدي هذا إلى التأثير سلبا على الاستثمار بمعنى سيؤدي إلى تخفيض حجم الاستثمار الخاص و بنفس المقدار الذي زاد به أدوات السياسة المالية،
- تكون السياسة المالية كاملة الفعالية عندما يكون المنحنى $\boldsymbol{LM}$ لا نهائي المرونة، بمعنى أن ميل المنحنى $\boldsymbol{LM}$ يساوي الصفر بما يتفق مع الاعتقاد الكينزي في حالة التضخم، فإن المنحنى يأخذ شكل أفقي موازي لمحور الترتيب، و عندما تقوم الحكومة بإتباع سياسة مالية انكماشية أو توسعية فإنها تكون كاملة الفعالية، لأن سوف يترتب على ذلك انتقال المنحنى $\boldsymbol{IS}$ بالكامل جهة اليسار آو جهة اليمين حسب نوع السياسة المالية، وسينخفض او يرتفع مستوى الدخل التوازني مع ثبات سعر

[1] أكن لونيس، **مرجع سابق**، ص ص:146 147.

الفائدة التوازني بمعنى لن يتأثر سعر الفائدة وبالتالي لن يكون لها أي أثر على حجم الاستثمار الخاص و منه الطلب الكلي.

الشكل رقم (2-6): فعالية السياسة المالية وفق نموذج (IS-LM)

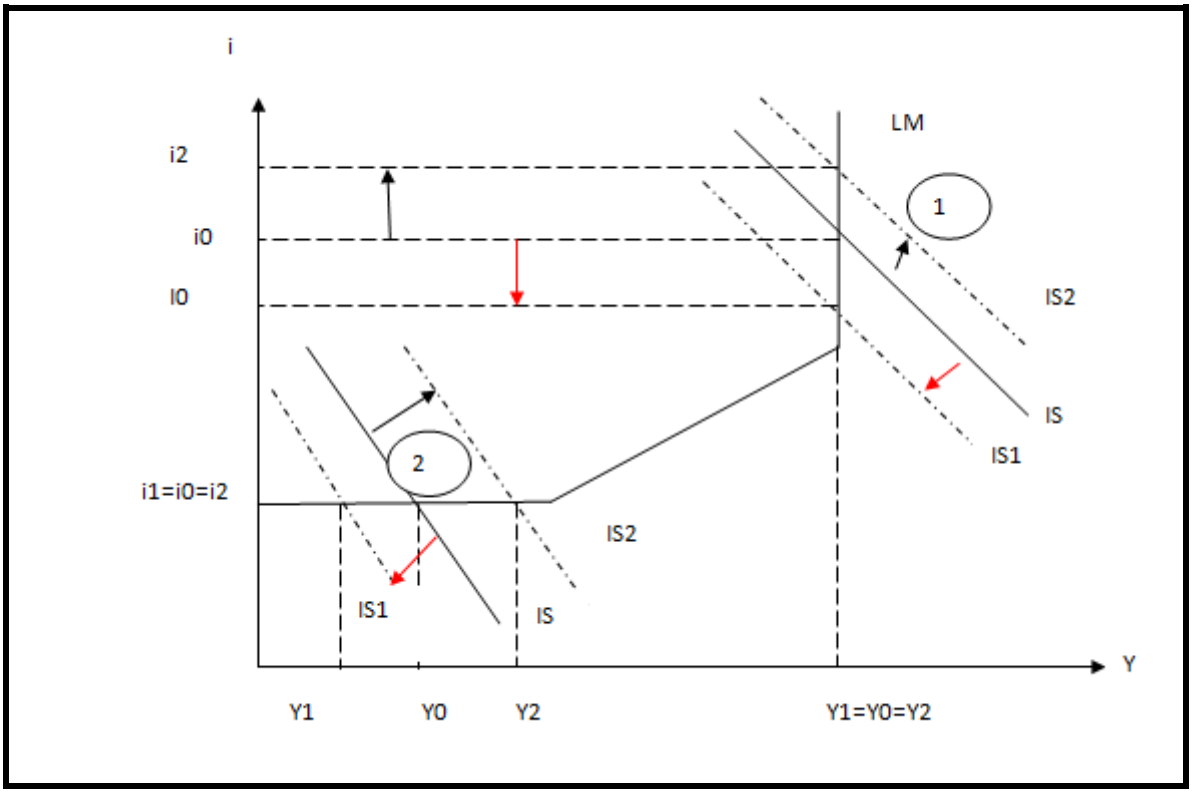

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الشكل رقم (2-5)

المبحث الثالث:السياسة المالية و أثرها على التضخم والبطالة

تعد ظاهرتي التضخم و البطالة من الظواهر الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد، و هذا ما يفرض على صناع السياسات الاقتصادية معالجة هذه الظاهرتين، و تعد السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية التي يستعملها واضعي هذه السياسات لمعالجة مشكلة البطالة و ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتعد سياسة الإنفاق العام و السياسة الضريبة أهم أدوات السياسة المالية المستعلمة في هذا السياق.

المطلب الأول:عموميات حول التضخم

من المتفق عليه بين المفكرين الماليين والاقتصاديين أنه ليس هناك معنى واحد أو مفهوم محدد التضخم، فقد اختلف تعريف التضخم عند هؤلاء المفكّرين والعلماء باختلاف المقصود منه، والزمن الذي حل فيه.

1-تعريف التضخم:

من المتفق عليه بين مفكرين المالية والاقتصاد أنه ليس هناك لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم محدد، فقد اختلف تعريف التضخم عند هؤلاء باختلاف المقصود منه، والزمن الذي حل فيه.

التعريف الأول: "التضخم هو ارتفاع مستمر في الأسعار يعاني منه الاقتصاد"[1].

التعريف الثاني:كما يعرف أيضاً بأنه: "ارتفاع في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات مصحوباً بانخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية"[2].

تعريف الثالث:هو الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي ينتج عن وجود فجوة بين حجم السلع الحاضرة وحجم الدّخول المتاحة للإنفاق[3].

2-أنواع التضخم:

إن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناء على المعايير المختلفة في تحديد مفهوم كلمة التضخم:

2-1حسب القطاعات:

وميز كينز وفقاً لهذا المعيار بين نوعين من التضخم، مستنداً في هذه التّفرقة على القطاع الذي يحدث فيه التضخم

---

[1] ضياء مجيد، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص:214.

[2] بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص:73.

[3] مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص:34.

2-1-1التضخم السلعي: ويحدث هذا التضخم في قطاع صناعات السلع الاستهلاكية وهدفه الحصول على أرباح عالية[1]، ويعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستهلاك على الادخار .

2-1-2التضخم الرأسمالي: وهو التضخم الذي ينشا نتيجة لزيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجه، مما يؤدّي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعات سلع الاستثمار[2].

2-2حسب درجة التشغيل في الاقتصاد القومي:

ووفقاً لهذا المعيار يمكننا التمييز بين نوعين من التضخم:

2-2-1التضخم غير الحقيقي (الجزئي): يطلق كينز على الارتفاع في الأسعار الذي يحدث قبل الوصول إلى درجة التشغيل الكاملة في الاقتصاد، التضخم غير الحقيقي أو التضخم الجزئي؛ حيث ترتفع الأسعار مع زيادة الطلب الفعلي، وزيادة حجم التشغيل؛ أي زيادة حجم التشغيل، أي الطلب الفعلي تؤدّي إلى زيادة الطّلب على السّلع والخدمات المتاحة للشراء، مصحوبة بارتفاع في مستوى الأسعار، وهذا الارتفاع في الأسعار ليس ضاراً، ولذلك يطلق عليه أحياناً التضخم الجيد الذي يشجع المستثمرين ورجال الأعمال على زيادة الاستثمار[3].

2-2-2التضخم الحقيقي (الكامل): ويحدث لو تحققت في الاقتصاد حالة التوظيف الكامل لجميع عوامل الإنتاج؛ بحيث تغدو مرونة عرض هذه العوامل صفرا، فإذا زادت كمية النقود فأنَّ الأسعار تدفع إلى الارتفاع بمعد يتناسب تماماً مع الزيادة في كمية النقود[4].

2-3 حسب درجة إشراف الدولة والأسعار:

2-3-1 التضخم الطليق:يظهر أثره بصورة مباشرة في الارتفاع في الأسعار بصورة مستمرة استجابة لفائض الطلب، دون أن يعترض طريقها أي عائق؛ أي دون تدخل الدّولة. ويمثل هذا التضخم ذروة التضخم؛ إذ أن الأسعار تأخذ في الزيادة تصاعدياً، وبذلك تتدهور قيمة النقود بصورة حادة وملموسة، وتفقد النقود الوطنية قيمتها، أو وظيفتها كمخزن للقيمة، الأمر الذي يدفع الأفراد إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي، أي التخلي

[1] أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1993، ص: 365.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، **مرجع سابق**، 2002، ص: 42.

[3] أحمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص: 366.

[4] سليمان مجدي عبد الفتاح ، **مرجع سابق**، ص: 43.

على ما في حوزتهم من نقود، وما يزيد من تعميق الظّاهرة هو أنَّ الأفراد يتوقعون استمرار في الأسعار، مما يزيد من الإنفاق السريع والمتتالي على شراء السلع الاستهلاكية وتخزينها لفقدان الثقة بالنقود.

2-3-2التضخم المكبوت: يعني أن التدخل الحكومي المباشر يمنع القوى التضخمية من ممارسة ضغوطها على الأسعار في الاتجاه التصاعدي[1]، وذلك بفضل القرارات الإدارية للسلطات العامة، مثل الرقابة على الأسعار وسياسة التراخيص والإعانات، ومن ثم يتم السيطرة على الأسعار ، أي الدولة لا تسمح للعوامل الاقتصادية من أن تعمل بحرية، وغالبا ما يظهر هذا التضخم في الاقتصاديات المخططة مركزيا

2-3-3التضخم الكامن: هذا النوع من التدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية؛ أي أنه نشأ نتيجة التضخم في الدخول لا يصاحبه تضخم في الإنفاق، وذلك نتيجة تدخل الدولة في نظام توزيع السلع، حيث تحدد لكل فرد كمية معينة لا يجوز له أن يتعدّاها، وفي هذه الحالة تفقد النقود وظيفتها باعتبارها وسيلة للتبادل، ويسود هذا النوع من التضخم أوقات الحروب، حيث يتحول الإنتاج القومي إلى الإنتاج الحربي ، وتكون النتيجة أن الدخل القومي النقدي في ارتفاع، بينما يظل جانب المعروض من السلع والخدمات في نفق[2].

2-4التمييز حسب حدة التضخم:

يميز الاقتصاديون بين ثلاثة أنواع من التضخم:

2-4-1التضخم الجامح: يمكن تعريف التضخم الجامح على أنه ذلك التضخم الذي يتجاوز فيه معدل الارتفاع في المستوى العام للأسعار نسبة 50% في الشهر الواحد، أي بمعدل أكبر بقليل من 1% خلال اليوم الواحد فقط .وبمثل هذا المعدل نجد أنّ المستوى العام للأسعار يتضاعف بأكثر من 100مرة في السنة الواحد فقط، وبأكثر من 1مليون مرة خلال ثلاث سنوات[3].

[1] ضياء مجيد، **اقتصاديات رأس المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص:214.

[2] مجدي عبد الفتاح سليمان، **مرجع سابق**، ص:41.

[3] Gregory N. Mankiw: **Macroéconomie**, traduction par Jihad c. El Naboulsi, de boeck, Bruxelles, Belgique, 2012. p152.

2-4-2التضخم المتقلب: يحدث عندما ترتفع الأسعار بمعدلات كبيرة لفترة معينة ثم تتدخل السّلطات الحكومية والنّقدية لتحد من هذا الارتفاع لفترة تالية أخرى، ثم تعود الأسعار لترتفع من جديد بحرية وبمعدّلات فترة تالية أخرى وهكذا[1].

2-4-3التضخم المعدّل: ويسمى أيضا بالتضخم الزاحف، وفيه يحصل ارتفاع الأسعار على مدّة فترة طويلة من الزمن نسبيا[2]. ولقد ظهر مثل هذا النّوع من التضخم في الولايات المتّحدّة الأمريكية وانجلترا خلال فترة الخمسينات والستينات.

3-مؤشرات قياس التضخم:

هناك عدة مقاييس تستعمل لقياس معدل التضخم

3-1معيار الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار إلى منطق النّظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغيير كل من الدّخل أو الناتج القومي، وأيضاً إمكانية تغيير الطلب على النّقود أو سرعة دورانها.

وطبقاً لهذه النّظرية فإنَّ الاستقرار النّقدي يتحقّق عموماً إذا تعادل معدّل التغير في كمية النقود $\frac{\Delta M}{M}$ مع معدل التغيّر في إجمالي الناتج القومي $\frac{\Delta Y}{Y}$ ،وهنا يصبح الفرق بينهما معادلاً للصّفر[3]. ويمكننا توضيح هذا المعيار بالغلاقة الرياضية التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{M} - \frac{\Delta Y}{Y} \dots\dots\dots\dots (2-69)$$

حيث:

B : معامل الاستقرار النقدي.

$\frac{\Delta M}{M}$: معامل التغير الكتلة النقدية وعادة ما يعبر عنه بـ M2.

$\frac{\Delta Y}{Y}$: نسبة التغير في النّاتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

ونناقش ثلاث حالات و هي:

[1] أحمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص:396.

[2] مروان عطون، **النظريات النقدية**، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989، ص:179.

[3] محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، 2002، ص:315.

- إذا كان $B = 0$ أي معدل التغير في الكمية النقود تساوي معدل التغير في الدخل الوطني، أي أن القوة الشرائية مساوية لحجم السلع والخدمات المنتجة، وهي حالة تعكس الاستقرار النقدي،
- إذا كان $B > 0$ أي أن التغير في كمية النقود اقل من التغير في الدخل الوطني، وهي حالة الاستقرار النقدي السالب، وهو يكشف عن عجز في القدرة الشرائية لدى الأفراد يقل عن ما هو متاح من السلع والخدمات المنتجة ومعروضة في الأسواق، وهو ما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض؛
- إذا كان $B < 0$ أي أن التغير في كمية النقود اكبر من التغير في الدخل الوطني ،حالة الاستقرار النقدي الموجب، وهو يكشف عن فائض قدرة شرائية لدى الأفراد يفوق ما هو متاح من السلع والخدمات المنتجة ومعروضة في الأسواق، وإذا ما استمر معامل الاستقرار النقدي في الارتفاع فان ذلك يدفع القوى التضخمية نحو الارتفاع.

2-3معيار الإفراط النقدي:

ويعبر هذا المعيار عن الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، يستند إلى نظرية كمية النقود المعاصرة، التي ترى أن التّغير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغير في مستوى الأسعار[1]، وهو ما يمكننا من تحديد حجم الإفراط النّقدي المتولّد من التضخّم. كما يعتبر معيار الإفراط في العرض النقدي الأكثر استعمالا من قبل الصندوق النقد الدولي في سياساته للوقوف على مدى الاتجاهات التضخمية، فيربط الصندوق بين الزيادة في وسائل الدفع والزيادة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، وعلى ذلك فإن منهجه يقضي بأنه إذا احتوى الاقتصاد على زيادة في حجم وسائل الدفع بمقدار يجاوز الزيادة المقدرة في الناتج المحلي الإجمالي» فإن هذا يعتبر من وجهة نظر الصندوق النقد الدولي دليلا على وجود التضخم[2]، ويمكن حساب حجم الإفراط النقدي الزائد عن اللزوم على النحو التالي:

$$M' = \partial Y_t + M_t \quad \dots\dots\dots\dots (2-70)$$

[1] محمد عزت عزلان، **مرجع سابق**، ص:318.

[2] تقار عبد الكريم، **آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة -حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص تسيير المنظمات، جامعة احمد بوقرة-بومرداس، الجزائر، 2014/2013، ص:16

حيث يمثل:

M' : جحم الإفراط النقدي؛

∂ : متوسط نصيب وحدة الناتج المحلي الإجمالي من كتلة النقود المتداولة السائدة في سنة الأساس؛

Y_t :حجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛

M_t : كمية النقود المتداولة.

3-3المعيار الضمني:

يعد المعيار الضمني مؤشرا ذو دلالة مهمّة لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار، وكدليل على وجود الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد الوطني، ويتم الحصول عليه من خلال قسمة الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية لسنة معينة على الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لنفس السنة مضروباً في مائة حيث يتضمن هذا المؤشر أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد، سواء كانت إستهلاكية أو وسيطية أو إنتاجية كما يضم جميع أنواع الأسعار جملة وتجزئة على السواء ، ويعبر عنه أحيانا **بالمكمش déflation**. ورغم أهميته فإنه يطرح مشاكل تتعلق بكون معظم الدول لا تقوم أو بالأحرى لا تستطيع حسابه إلاّ سنويا وفي أفضل الحالات ثلاثياً ، وبالتالي لا يكون متاحا إلا بتأخر يتمثل في عدة أشهر ، كما يطرح مشكلة إدراج أسعار الخدمات المقدمة من قبل الإدارة حيث تقيم جزافياً .

كما أنه يعكس بشكل سيء إرتفاع أسعار النفقات الداخلية في حالة تدهور شروط التبادل[1]. مما سبق يمكننا التعبير عن هذا المؤشّر رياضياً كما يلي:

$$\frac{\text{الجارية بالأسعار الإجمالي القومي الدخل}}{\text{الثابتة بالأسعار الإجمالي القومي الدخل}} \times 100 \dots\dots\dots (2-71)$$

4-أسباب التضخم:[2]

حسب النظريات الاقتصادية المفسرة للتضخم فإن زيادة الطلب الكلي تعتبر من أهم أسباب التضخم (النظرية الكينزية)، ويستند هذا التفسير إلى قانون العرض والطلب، حيث أن سعر السلعة يتحدد

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 48.

[2] عبد لله قوري يحي، **محددات التضخم في الجزائر :دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVER 1970-2012**، مجلة الباحث، العدد 14، ورقلة، 2014، ص: 84.

في السوق عندما يتعادل الطلب على السلعة مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب الكلي لسبب من الأسباب مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل من زيادة الطلب)، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع سعر السلعة. وبتعميم هذه القاعدة على مجموع السلع والخدمات، يمكن القول بأن زيادة الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب، ومن الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الطلب نجد زيادة إنفاق الأفراد، الذي غالبا ما يخصص للاستهلاك على حساب الادخار، زيادة إنفاق المشروعات بالموازاة مع تنامي استثماراتها، وأيضا زيادة الإنفاق الحكومي بغرض رفع الأجور أو مواجهة النفقات المختلفة.

ومن أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي أيضا إلى حصول التضخم نجد:

4-1العجز في الميزانية العامة:

أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة بالكمية التي تقترضها الحكومة من البنك المركزي وتطرحها في التداول بدون تغطية، ويترتب على أثرها ازدياد الطلب الكلي الفعلي مع ثبات الإنتاج الحقيقي.

4-2الزيادة في إصدار النقود أو زيادة الكتلة النقدية :

حيث يرجع التضخم حسب النظرية الكمية للنقود إلى التزايد المستمر والكبير في الكتلة النقدية دون أن يصاحبها زيادة في الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات.

4-3انخفاض سعر الفائدة:

حيث يشجع انخفاض معدل سعر الفائدة على فتح باب الإعتمادات، مما يزيد من فرص الإقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة.

4-4زيادة التكاليف الإنتاجية أو النفقات وخاصة الأجور:

والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة أي زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها.

4-5استيراد معظم السلع والخدمات من الخارج :

حيث ينعكس ارتفاع الأسعار في الأسواق الأجنبية على الأسعار في الأسواق المحلية بفعل الاستيراد، أي أن هناك عملية استيراد للتضخم.

5-أثار التضخم الاقتصادية و الاجتماعية:

يمكن تقسيم هذه الآثار إلى:

5-1الآثار الاقتصادية للتضخم:

5-1-1أثر التضخم على إعادة توزيع الدخول[1]:

5-1-1-1التضخم وإعادة توزيع الدخل الحقيقي: حتى يتم استخلاص أهم ملامح الأثر التوزيعي للتضخم على فئات الدخل المختلفة، فإنه من المفيد أن تتصور الإنتاج الوطني الحقيقي على أنه رغيف كبير من الخبز أو كعكة كبيرة؛ وما يراد التوصل إليه هو تحديد من الذي سيحصل على قطعة أكبر، ومن الذي سيحصل على قطعة أصغر من هذا الرغيف أثناء التضخم؟ بالطبع هذا الرغيف سينمو ويكبر مع الوقت، سواء وجد تضخم أم لا، وهذا سيتيح من حيث المبدأ لكل فرد أن يحصل على قطعة أكبر نتيجة لزيادة معدلات الأجور والأرباح؛ إلا أنه في ظل التضخم يمكن أن يتغير التوزيع النسبي لهذا الرغيف بمعنى أن يحصل فرد أو فئة أو فئات معينة على نصيب أكبر مما تحصل عليه فئة أخرى؛ مما يؤثر على هيكل التوزيع النسبي للإنتاج الوطني لصالح فئة معينة على حساب فئة أخرى.

5-1-1-2 الأثر التوزيعي للتضخم بين الدائن والمدين: إن الأثر الذي يخلفه التضخم على كل من الدائن والمدين يعتبر من الآثار التي لا يمكن إغفالها عند معالجة التضخم، فعندما يقرض شخص ما مبلغا من النقود لشخص آخر ويحدث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، فإن القوة الشرائية لهذه النقود تنخفض ويؤدي ذلك إلى خسارة الطرف الأول (المقرض) قوة شرائية حقيقية لصالح الطرف الثاني (المقترض)، أي أن الخسارة الحقيقية للمقرض تساوي تماما المكسب الحقيقي للمقترض.

5-1-1-3الأثر التوزيعي للتضخم على الأصول النقدية السائلة: عندما يزداد عرض النقود في اقتصاد بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج، أو العرض الكلي للسلع والخدمات، فإن الفرق بين المعدلين يسبب ارتفاعا في المستوى العام للأسعار بمعدل يساوي هذا الفرق، ما يسبب خسارة حقيقية في الأصول النقدية السائلة التي يحتفظ بها الأفراد بعرض المبادلات.

[1] حذبي فيصل، **فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم والنمو الاقتصادي- دراسة قياسية،الجزائر-** ، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و بنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، الجزائر، 2019/2018، ص ص:24 25.

5-1-2أثار التضخم على الاستهلاك والاستثمار: إن الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار لا تصيب فقط السلع الاستهلاكية والخدمات، ولكنها تشمل أيضا المجموعات السلعية الرأسمالية والوسيطة التي يمثل الإنفاق عليها نسبة كبيرة من التكاليف الكلية للمشروعات الاستثمارية الجديدة، وهذا بدوره من جانب سوف يؤثر سلبيا على رغبة وقدرة الكثير من أصحاب الأعمال لتنفيذ مشروعات استثمارية جديدة أو عمل توسعات في الطاقة الإنتاجية لقائمة فعلاء ومن جانب آخر سيحدث ارتباك في تنفيذ المشروعات التنموية واستحالة تحديد تكاليف إنشائها بصورة نهائية[1].

5-2الآثار الاجتماعية للتضخم:

بالإضافة إلى الآثار السابقة للتضخم. فإن للتضخم آثار اجتماعية بارزة، لم يوليها الاقتصاديون الاهتمام الكافي، فارتفاع معدل التضخم يؤثر على المجتمع من خلال ل تفشي الرشوة والفساد الإداري، حيث يلاحظ على الأفراد الذين يعانون من انخفاض الحاد في دخولهم الحقيقية وتدهور قدرتهم الشرائية، خاصة أصحاب الأجور المتدنية، انتشار الشعور بالحرمان، الضعف واليأس بينهم، و يؤدي هذا الإحساس إلى الكثير من الأمراض النفسية و العضوية كما يساهم التضخم في تعميق لحدة التمايز الاجتماعي بين فئات المجتمع[2].

المطلب الثاني:عموميات حول البطالة

تعد ظاهرة البطالة من الظواهر التي تكتسب نوع من التعقيد بين الشعوب والمجتمعات المعاصرة، وهذا نظرا لصعوبة تحديد تعريف موحد لها بين المفكرين الاقتصاديين، وكذلك لما لها من أثار سلبية و خطيرة على استقرار المجتمعات في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية و حتى السياسية والأمنية.

[1] حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصادي: التحليل الكلي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص164.

[2] حيمد عزري، **اثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2020/2019، ص:157.

1-تعريف البطالة:

تحديد تعريف البطالة تحديدا شاملا ودقيقا أمر ليس سهلا، فعلى الرغم من سهولة إدراك الناس للعاطلين عن العمل، إلا أن محاولة التحديد العلمي والعملي لهذا التعريف تواجه صعوبات واختلافات عديدة.

التعريف الأول:تعرف البطالة على أنها:الحالة التي يبحث فيها الفرد بدرجة كافية عن العمل المدفوع الأجر، ولكنه لا يجده لأن عدد الأفراد يفوق عدد الوظائف الشاغرة أو المعلن عنها.[1]

التعريف الثاني:حددت منظمة العمل الدولية تعريف البطالة بأنها: عدم توافر العمل لشخص راغب فيه و قادر على أداء مهنة تتفق مع استعداده.[2]

التعريف الثالث:كما يعرفه الكتب الدولي للعمل البطالة على أن تشمل جميع الأفراد التي تتراوح أعمارهم بين 16و 56سنة والذين هم عاطلون عن العمل وتتوفر فيهم الشروط التالية:[3]

- **عاطل عن العمل:**بمعنى عاطل عن العمل إذا لم يعمل خلال الأسبوع السابق ولكنه بذل الجهد للعثور على عمل (على سبيل المثال بالذهاب إلى مقابلة عمل)؛
- **خارج القوه العاملة:** ويعتبر الشخص خارج القوة العاملة إذا علي الأسبوع الماضي و يبحث عنعمل في الأسابيع الأربعة الماضية، وبعبارة أخرى فإن الناس الذين لا يعملوك أو العاطلين (بمعنى البحث عن العمل ولكن لا وجود للقدرة على العثور عليه) تُعتبر جارج القوة العاملةومثال على ذلك:الطلاب المتفرغون للدراسة وربات البيوت والمتقاعدون والأشخاص غير القادرين على العمل بسب الاعاقة،
- **أن يكون متاح للعمل:** بمعنى الأشخاص القادرون على العمل في حالة توفر ذلك دون وجودعارض يمنع ذلك.

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها –دراسة تحليلية تطبيقية-**، الدار الجامعية ،مصر، 2005، ص:04.

[2] سامية الخضر، **البطالة بين الشباب الحديثي التخرج**، ط2، دار كتب عربية للنشر، مصر، 2008، ص:10.

[3] Robert Frank et autres, **Principles of Macroeconomics**, 6éme édition, McGraw-Hill Education, USA, 2015, p162.

كما يُعتبر الديوان الوطني للإحصائيات الفرد البطال كل فرد عاطل عن العمل إذا توفرت فيه الشروط التالية:[1]

- أن يكون في السن الذي يسمح له بالعمل (60-16) سنة؛
- أن يكون بدون عمل خلال فترة المسح الإحصائي؛ أي عدم ممارسة أي نشاط خلال مدة التحقيق؛ عن وظيفة؛
- أن يكون متاحا وعلى أتم الاستعداد للعمل بمعنى عدم وجود أي عارض بمنعة من ممارسة العمل.

2-أنواع البطالة:

تتفق معظم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي تناولت ظاهرة البطالة أن أشكالها تتعدد وتتغير بناء على معيار التصنيف المتبعة، وتتمثل أهم هذه الأنواع في:

2-1معيار حسب نمط التشغيل:

تقسم البطالة حسب هذا المعيار إلى ثلاث أنواع على النحو التالي:[2]

2-**1-1البطالة السافرة**: يقصد بها حالة التعطل الظاهر التي يعاني منها جزء من قوة العمل المتاحة، أي وجود عدد من الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيهوالباحثين عنه عند مستوى الآجر السائد دون جدوى.

2-1-2البطالة الجزئية أو نقص التشغيل:يقصد بها الحالة التي يمارس فيها الشخص عملا، ولكن لوقت اقل من وقت العمل المعتاد أو المرغوب، ومن ثم فهي تتضمن في معناها الواسع وجود جماعة من الأفراد يعملون لساعات عمل أو أيام اقل مما هو مرغوب، ويعملون من خلال عقود تختلف عما هو مرغوب، ويعملون في أماكن غير مناسبة للتشغيل، كما يكون إنتاجهم عادة اقل من الأعمال الأخرى.

[1] رقاب طارق، **تأثير السياسة النقدية و السياسة المالية على البطالة في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2015**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و بنوك- جامعة المدية،الجزائر، 2018/2017، ص:53.

[2] البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد 1، 2004، ص:155.

2-1-3البطالةالمقنعة: هي الحالة التي يتكدس فيها عدد كبير من العمال على نحو يفوق الحاجة الفعلية للعمل، ومن ثم يكون إنتاجهم أو استغلال مهاراتهم وقدراتهم على نحو متدن.

2-2معيارحسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد:

تنقسم البطالة حسب هذا المعيار إلى:[1]

2-2-1البطالةالاحتكاكية: هي الحالة التي تحدث عندما يتعطل بعض الأفراد، مع ما قد يكون من طلب على العمال لم يتم إشباعه بعد، لان هؤلاء العمال المتعطلين غير مؤهلين لسد حاجة هذا الطلب.

2-2-2البطالة الدورية: هذا الشكل من البطالة يظهر ويختفي بشكل دوري وذلك طبقا لوجود أو غياب نشاط اقتصادي معين خلال السنة كما هو الحال للعمالة المرتبطة بالنشاط السياحي أو النشاط الزراعي، وكذلك ترتبط بحالة النشاط الاقتصادي من رواج وكساد.

2-2-3البطالة الهيكلية: يظهر هذا النوع من البطالة بسبب عدم وجود توافق بين كفاءة ومؤهلات الشخص المتقدم للوظيفة مع متطلبات هذه الوظيفة. وعادة يدوم هذا النوع من البطالة لفترات أطول من البطالة الاحتكارية، ويظهر هذا النوع بين العمال الماهرين، بسبب عدم قدرتهم على مواكبة التطورات التكنولوجية التي قد تحدث في الاقتصاد، وبعبارة أخرى تنشأ البطالة الهيكلية بسبب عدم تناسب بين المهارات المطلوبة المتاحة لفرص العمل والمهارات التي يمتلكها الباحثون عن العمل، أي بسبب عدم التوافق الجغرافي بين الوظائف والباحثين عن العمل[3].

2-3معيارحسب طبيعتها الخاصة:

حسب هذا المعيار تنقسم البطالة إلى:[4]

2-3-1البطالة الاختيارية: هذا النوع يطلق على كل من هو قادر على العمل سواء كان يمارس عمله بالفعل ثم اختار بإرادته ترك العمل كمن يستقيل من عمله سواء للراحة أو للبحث عن فرص أفضل من حيث الدخل.

---

[1] بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، ط2، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص:282.

[3]Campbell R. McConnell et autres, **Contemporary Labor Economics**, 11éme édition, McGraw-Hill Education, USA, 2016, p:592.

[4]علي عبد الوهاب نجا، **مرجع سابق**، ص- ص:17-30.

2-3-2البطالة الإجبارية: يقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل من غير إرادته أو اختياره، وتحدث عن طريق تسريح العمال بشكل إجباري مع أن العامل راغب في العمل وقادر عليه وقابل لمستوى الآجر السائد، وهذا الشكل من البطالة يسود بشكل واضح في مراحل الكساد الدوري في الدول الصناعية أو في حالة خصخصة المنشآت العامة في الاقتصاد القومي.

3-قياس معدل البطالة:

تسعى الدول و باختلاف مستوياتها سواء المتقدمة منها أو النامية إلى حساب معدل البطالة بشكل دوري، من اجل معرفة حجم البطالة داخل سوق العمل، ويعتبر معدل البطالة مؤشرا هاما في تقييم جودة السياسات المنتهجة من طرف الدولة في مجال الشغل، وتنحصر مقاييس معدل البطالة في مقاسيين هما:

3-1المقياس العملي للبطالة:

يحسب معدل البطالة خلال سنة أو خلال فترة ما بنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد أفراد القوى العاملة، وهو الأساس الذي تحسب به معدلات البطالة حسب المنظمات الإحصائية الدولية والوطنية، كالبنك الدولي، منظمة العمل الدولية، الديوان الوطني للإحصائيات...الخ. وفق المعدل التالي[1]:

$$\text{معدل البطالة} = \boldsymbol{T_{CH}} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{اجمالي القوى العاملة}} * \mathbf{100} \text{.....(2-72)}$$

و تجدر الإشارة إلى وجود عدة اختلافات بين الدول فيما يخص قياس معدل البطالة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها: حدود سن العمل من اجل تحديد القوى العاملة، مثلا نجد أن بعض الدول يحدده ما بين 16-65 سنة، أما بعض الدول الأخرى تحدده ما بين 16-60سنة، أيضا نجد المدة المعيارية للبحث عن فرص العمل، معالجة الوضع المتعلق بالعاملين المطرودين من العمل إما مؤقتا أو مسرحين و من المتوقع إعادة إدماجهم، الباحثين عن العمل من أول مرة، و نجد أيضا برامج تدريب العاطلين عن العمل، ويكتسب هذا المؤشر أهمية خاصة لكونه الجزء المكمل لقوة العاملة، ويعتبر أيضا من أهم مقاييس أداء سوق العمل[2].

[1] Jérome Gautie, **Le chômage**, 2eme edition, éditions La Découverte, paris,201, p:19.

[2] دخماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر- بلقايد تلمسان، الجزائر،2013/2012،ص: 147.

2-3المقياس النظري للبطالة:

وفقا لهدا المقياس فإن تحقق العمالة الكاملة في المجتمع يكون عندما يتساوى الناتج الفعلي مع الناتج المتحمل وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج احتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يكون المجتمع يعاني من بطالة بالمفهوم العلمي. ويحدث ذلك إما بسب عدم الاستخدام الكامل أو الأمثل لقوة لعمل أو عدم الاستخدام الأمثل لها"[1]. والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن الحد ادني معين يطلق عليه اسم الإنتاجية المتوسطة المحتملة، و تعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين القطاعات للمجتمع، وبالتالي فان معدل البطالة العملي يساوي[2]:

$$\text{معدل بالبطالة} = \mathrm{T_{ch}} = 1 - \frac{MPA}{MPS} \dots\dots (2-73)$$

MPA: الإنتاجية المتوسطة الفعلية؛

MPS: الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

4-أثار البطالة:

تساهم معدلات البطالة المرتفعة إلى ظهور أثار اجتماعية سلبية في المجتمع، كما تمثل تهديدا للوضع السياسي و الاقتصادي، و يمكن أن نتناول هذه الآثار على النحو التالي[3]:

1-4 الآثار الاقتصادية:

يمكن حصرها فيما يلي:

- انخفاض حجم الناتج والدخل الوطني، وجود معدلات البطالة بمستويات مرتفعة تؤدي إلى ضياع جزء كبير من الطاقة الإنتاجية في المجتمع، وهذا ما يخلق هدر لجزء من الموارد في المجتمع و نقص

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة و أثرها على برامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية،عمان، الأردن، 2009، ص19

[2] المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي- جامعة الجزائر3، الجزائر،2016/2015، ص:10 .

[3] رقاب طارق، **مرجع سابق**، ص-ص: 62-64.

في الدخل الوطني، ويزداد هذا الأثر سوءا في الدول النامية والتي تعاني نقص فادح في مواردها الاقتصادية؛

- تساهم معدلات البطالة المرتفعة في رفع من معدلات التضخم، إن وجود بطالة في مجتمع يحتم على الحكومة العمل على فتح مناصب عمل في القطاعات الحكومية، فمع مرور الوقت يؤدي هذا الأمر إلى عزوف العاطلين عن العمل التوجه إلى العمل في المناصب ذات البعد الاجتماعي التي تتطلب جهد اكبر، وهذا ما يفرض على الحكومة اللجوء الى استيراد العمالة الأجنبية أو استيراد السلع و الخدمات من الخارج بأثمان كبيرة من اجل تغطية الطلب الكلي مما يؤثر على أسعار هذه السلع،
- فقدان بعض الفئة من العمال لمهارتهم و خبرتهم بسبب طول فترة البحث عن العمل.

4-2الآثار الاجتماعية والنفسية:

تنعكس البطالة على الجانب الاجتماعي والنفسي كما يلي:

- ارتفاع معدلات الجريمة بين العاطلين عن العمل، خاصة الذين لا يتلقون إعانة بطالة خلال فترة بحثه عن العمل؛
- يشعر العاطلون بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة؛
- تفاقم ظاهرة تعاطي المخدرات والمسكرات والتدخين بين فئة العاطلين عن العمل؛
- زيادة حالات الانتحار، وتفشي ظاهرة الطلاق داخل الأسرة، مما يساهم في تشتيت لم أفراد الأسرة؛
- انتشار الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تحيا في بحبوحة من العيش.

4-3الآثار السياسية والأمنية:

- بعض الفئات العاطلة و التي يكون قد نفذ صبرها ولم تعد تؤمن بالوعود والآمال المعطاة لها ترفع شعار التمرد، مما يشكل خطرا على الاستقرار السياسي والأمني في البلاد؛
- لجوء بعض العاطلين عن العمل بمقاطعة العمليات الديمقراطية، مثل الانتخابات، نتيجة عدم شعور مسؤولي الجهاز التنفيذي و التشريعي بالمسؤولية اتجاههم.

المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بالتضخم والبطالة

تكتسب السياسة المالية أهميتها من خلال تأثيرها على مستوى التشغيل، والتقليل من معدلات التضخم من خلال استغلالها الأمثل لمواردها الاقتصادية المتاحة. وسيتم استعراض تأثير السياسة المالية من خلال أداتي الإنفاق الحكومي و الضرائب على التضخم و البطالة كما يلي:

1-علاقة السياسة المالية بالتضخم:

تظهر الاختلالات على مستوى النموذج بما يعرف بفجوات الناتج الكلي» حيث أنه يمكننا التمييز بين نوعين من الفجوات، الفجوة التضخمية التي تظهر عندما يكون مستوى إجمالي الناتج الفعلي أقل من مستواه الممكن، وينجم عن هذا الوضع ارتفاع في المستوى العام للأسعار بسبب زيادة مستوى الطلب الكلي عن العرض الكلي، والفجوة الانكماشية التي تظهر عندما يتجاوز إجمالي الناتج الفعلي مستوى الناتج الممكن، ويكون من انعكاساتها حدوث انكماش في الأسعار بسبب ضعف مستوى الطلب الكلي، وهذا ما يؤدي بدوره إلى تراجع للنمو الاقتصادي وزيادة في معدلات البطالة.

إن انتهاج سياسات مالية معاكسة للأوضاع الاقتصادية يمكن أنّ يكفل إعادة التوازن للاقتصاد والخروج به من حالة الزيادة أو النقص في الطلب الكلي. فالسياسة المالية يمكن أن تكون كفيلة بمواجهة الفجوة التضخمية وتسمح بإعادة التوازن من خلال كبح الزيادة في الطلب الكلي. وتعني السياسة المالية الانكماشية استعمال التخفيض في مستوى الإنفاق الحكومي أو الزيادة في الضرائب، لأجل تقليص جرعة الطلب الزائد.؟ بينما يمكن انتهاج سياسة مالية توسعية في حالة وجود الاقتصاد في وضع انكماشي. وتعني السياسة المالية التوسعية استعمال الزيادة في الإنفاق الحكومي، أو التقليص في الضرائب. لأجل دفع الاقتصاد بعيدا عن حالة الانكماش[1].

1-1 تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على التضخم:

إن زيادة الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي ويحدث انتقال في منحى الطلب الكلي إلى اليمين، وهذا لا يؤدي فقط إلى زيادة الناتج وإنما يؤدي أيضا إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وهو ما يسمى بأثر السعر أو الكبح النقدي. والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية والذي يتجلى في انتقال منحنى LM إلى اليسار ومن جهة أخرى يؤدي إلى أثر ثروة سلبي الأمر الذي يدفع

[1] عوامر محمد، **مرجع سابق**، ص:103.

منحنى IS نحو اليسار وبالتالي فإن المخطط يوضح أن أثر الكمية الذي يدفع Y نحو اليمين أكثر أهمية من أثر السعر الذي يدفع بصفة معاكسة Y نحو اليسار وبالتالي فإن سياسة الإنفاق الحكومي بصفة عامة فعالة. لكن هذه الفعالة مشروطة بقوة المزاحمة، وقوة الكبح النقدي الذي يرتبط بميل منحنى العرض الكلي بدرجة مرونة الأسعار.

أما في حالة استخدام العرض النقدي للتمويل إنفاق الحكومي فان ذلك سيؤدي إلى زيادة وسائل الدفع في حوزة الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الكلي فينتقل منحنى الطلب الكلي نحو اليمين ولا ينجم عن هذا أثر كمية فقط من خلال زيادة حجم الناتج. ولكن ينتج عن هدا أيضا أثر سعر بسبب ارتفاع الأسعار الذي يؤثر سلبا على ثروة الأفراد ، وإذا ما قارنا الحالة السابقة والمتمثلة في العمل المالي البحت مع هده الحالة فإنا نستنتج أن استعمال الإصدار النقدي الجديد لتمويل الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي عن زيادة لطلب الكلي إذا ما قارنها بالعمل المالي البحت لكن مع تحمل ضغوط تضخمية كبيرة[1].

الشكل رقم(2-7) : تأثير أداة الإنفاق الحكومي على التضخم

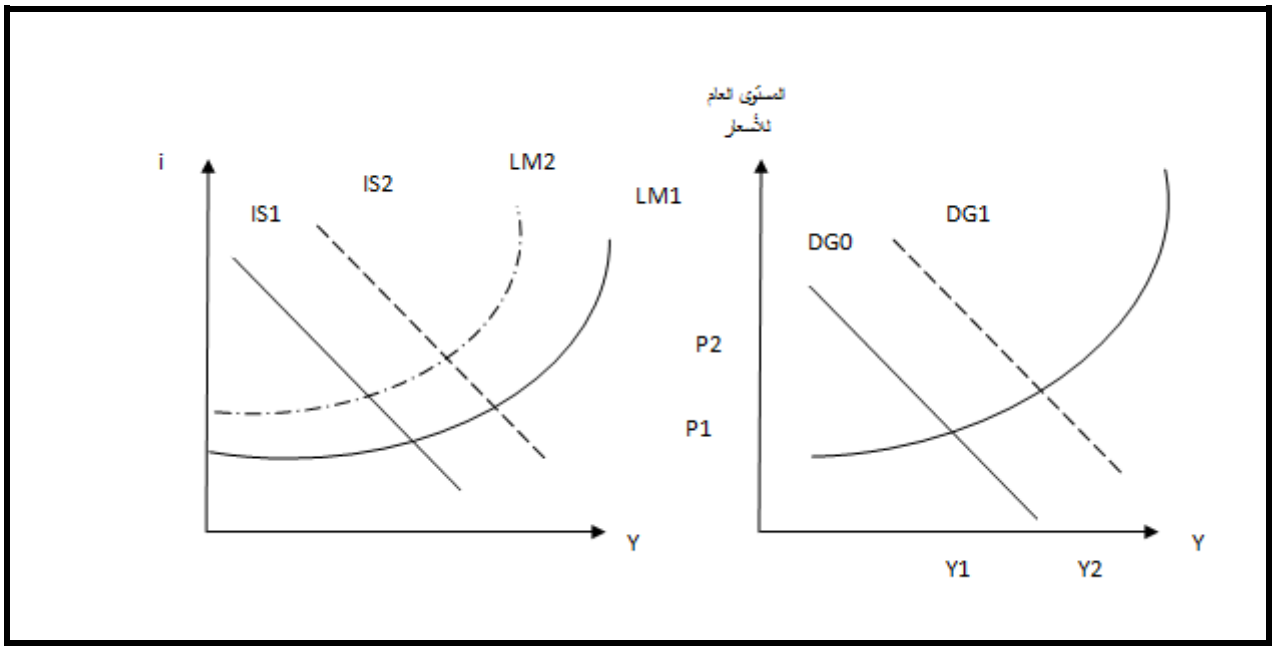

المصدر: عايب عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص182.

[1] عايب وليد عبد الحميد، **مرجع سابق**، ص ص:182 183.

2-1اثر السياسة الضريبة على التضخم:

يؤدي تطبيق الحكومة لسياسة مالية توسعية من خلال تقليص حجم الضرائب بمقدار ΔT إلى انتقال منحني IS ناحية اليمين إلى IS'، ويؤدي هذا الإجراء إلى ارتفاع في مستوى الناتج الكلي عند $Y1$ بدلا من $Y0$ ؛ في ظل بقاء مستوى سعر الفائدة التوازني عند $i0$ وفي هذه الحالة فإنّ فعالية السياسة المالية على الدخل الكلي تكون تامة، فينتقل التوازن الاقتصادي العام من النقطة (1) إلى النقطة (2) بدخل توازني أكبر، غير أنّ هذه الزيادة في الدخل تحدث زيادة في سعر الفائدة بسبب ارتفاع الطلب على النقود، وبالتالي يرتفع سعر الفائدة إلى $i1$ مما يكبح من الطلب الكلي بمقدار الفرق $Y1 - Y0$ » ومعه يتراجع الدخل الكلي من $Y1$ عند النقطة (2) إلى $Y2$ عند نقطة توازن جديدة (3)؛ وهذا ما يعني بأنّ تأثير السياسة المالية كان نسبيا وليس تاما غير أنها أدت إلى زيادة الدخل التوازني

الشكل رقم(2-8) : تأثير أداة الضرائب على التضخم

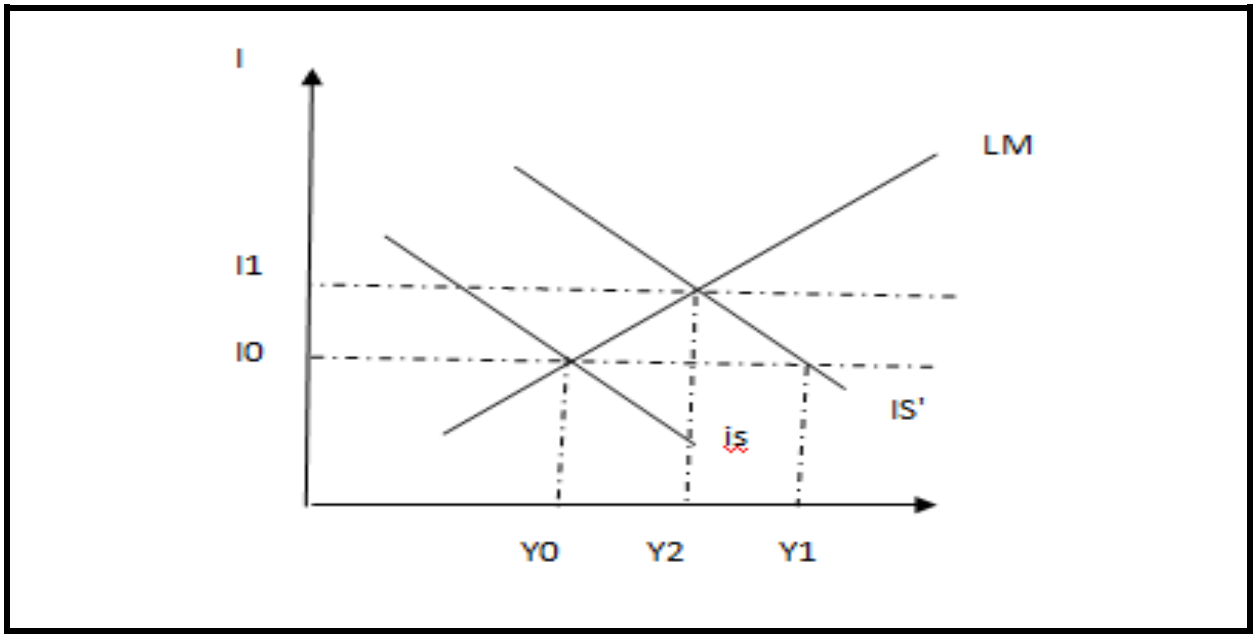

المصدر: عوامر محمد، **مرجع سابق**، ص:104.

2- علاقة السياسة المالية بالبطالة :

2-1 تأثير سياسة الإنفاق الحكومي على البطالة:

تعد أداة الإنفاق العام احد أهم أدوات في يد صناع السياسة المالية التي تستخدم في التأثير على النشاط الاقتصادي، و تمتاز هذه الأداة بالفاعلية في تحقيق التنمية، وأيضا نقص أثارها السلبية على الاقتصاد مقارنة بالأدوات الأخرى، لهذا نجد الكثير من الاقتصاديين يفضلونها في رسم برنامج السياسة المالية، و تعمل هذه الأداة على رفع من مستوى أداء النشاط الاقتصادي، تحقيق مستويات تشغيل عالية ، و عليه نجد أن الحكومة تعمل على الرفع من حجم الإنفاق العام من اجل تحفيز الطلب الكلي الذي يلعب بدوره على الرفع من مستوى الاستهلاك و الإنتاج والعمالة.

و يمكن للدولة تفادى حدوث ظاهرة البطالة من خلال سياسة الإنفاق العام،إذ أن وجود بطالة متزايدة معناه انخفاض في الطلب الكلي الفعال مما يؤثر على رغبة المنتج في التوسع في الإنتاج بسبب الانخفاض في الأسعار،كما يمكن أن يؤدي إلى إيقاف بعض خطط الإنتاج مما يدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من البطالة و انخفاض الطلب الكلي،وهنا تكون سياسة الإنفاق العام التوسعية كفيلة بتحقيق الإنعاش الاقتصادي، إما من خلال الإعانات الاقتصادية للمنتجين التي تساهم في زيادة تشغيل الموارد المتاحة أو من خلال قيام الدولة بإنشاء مدن جديدة و مدها بجميع خدماتها الأساسية،الأمر الذي يسمح بخلق فرص جديدة للتشغيل و نجد أيضا الإنفاق الحكومي التحويلي الخاص بالمعاشات و التامين الذي من شانه اطمئنان الأفراد على مستقبلهم مما يكون له الأثر الكبير على زيادة إنتاجهم [1]، ومنه يمكن القول أن سياسة الإنفاق العام تلعب دورها هاما في معالجة الاختلالات في سوق العمل، ويمكن توضيح آلية تأثير ذلك من خلال **الشكل رقم (2-9)**:

من خلال الشكل يتضح انه عند سلوك سياسة مالية توسعية متمثلة في زيادة في حجم الإنفاق الحكومي بمقدار ΔG، فان ذلك سيؤدي الى انتقال منحى (IS) إلى اليمين والى وضع توازني جديد ('IS)، وهذا الإجراء سيمكن من ارتفاع الدخل و سعر الفائدة، حيث ينتقل الدخل من $Y0$ الى $Y1$ وينتقل سعر الفائدة من $i0$ الى $i1$، وتتم الية الانتقال من خلال المضاعف المالي للدخل و المضاعف المالي لسعر الفائدة، حيث ينتقل الدخل الى قيمته الجديدة $\Delta Y = \frac{1}{\left(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)}\right)(1-c+ct)} \Delta G$ و ينتقل سعر الفائدة الى قيمته

[1] وليد عبد الحميد العايب، **مرجع سابق**، ص ص:161-162.

الجديدة بالمقدار ΔG $\Delta i = \frac{K\left(\frac{1}{1-c+ct}\right)}{h(1+k)\frac{(g)}{h(1-c+ct)}}$ ، ومن خلال ضخ هذه االزيادة في الانفاق الحكومي سيؤدي ذلك الى انتقال الناتج $Y0$ الى $Y1$ و هذا سيساهم في زيادة مستوى العاملة و انتقالها من $L0$ الى $L1$ كما يوضحه الرسم في منحى رقم 3، ومن خلال منحى التوازن في سوق العمل الشكل 04 يلاحظ انتقال منحى الطلب على العمل Ld الى Ld' و يعكس هذا الانتقال حجم العمالة المطلولة التي يحتاجها الاقتصاد للوصول الة الناتج الفعلي من السلع و الخدمات و الذي يوضحه الشكل 03، و يعني اقتصاديا انه في حالة الاختلال في سوق العمل الناتج عن الانكماش الاقتصادي التي تنتج عنه بطالة إجبارية، فان زيادة حجم الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى ارتفاع مستوى الطلب على العمالة من قبل المؤسسات بسبب الارتفاع في الطلب الكلي و هذا ما سيساهم في ارتفاع مستوى العمالة بالمقدار $\Delta L = L1 - L0$، و عليه فان سياسة الانفاق العام تعد احد اوجه معالجة الاختلال في سوق العمل و الرفع من التشغيل و الأداء الاقتصادي بشكل عام[1].

الشكل رقم (2-9):تأثير أداة الإنفاق الحكومي على البطالة

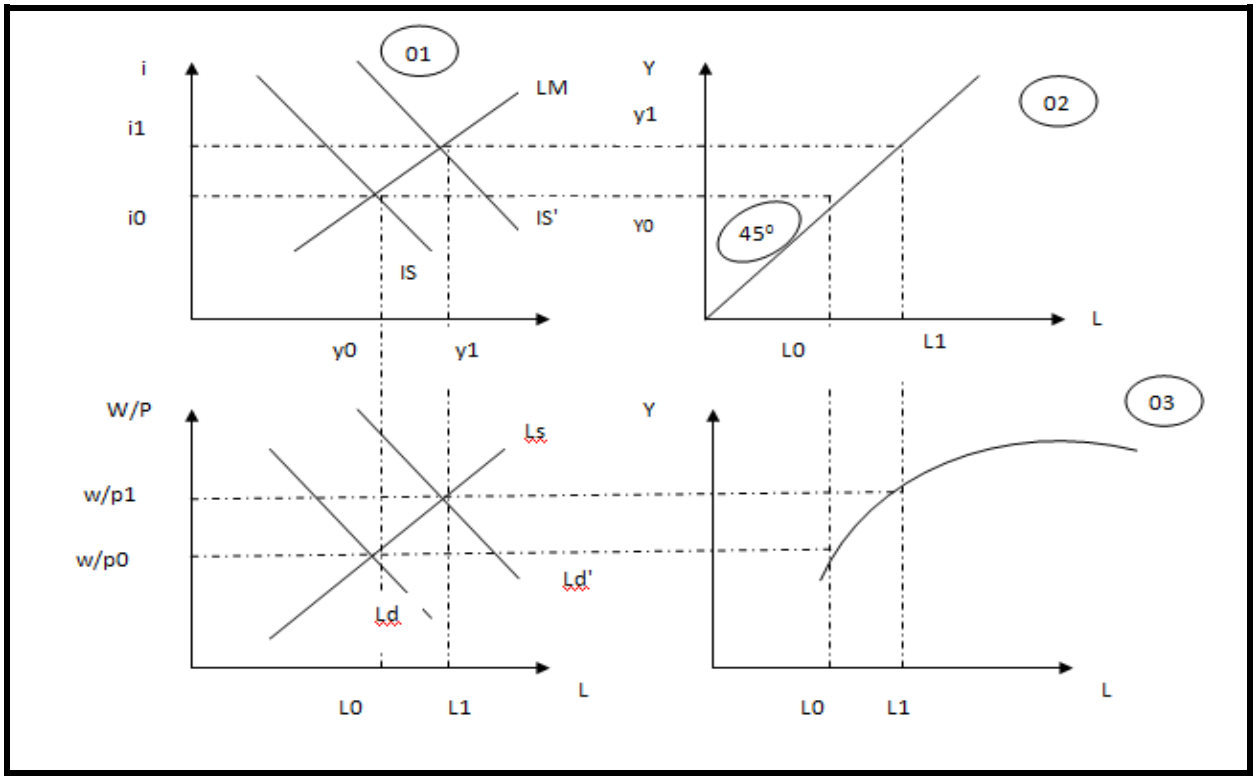

المصدر: رقاب طارق، **مرجع سابق**، ص:125.

[1] رقاب طارق، **مرجع سابق**، ص –ص: 124– 126.

2-1تاثير السياسة الضريبة على البطالة:

تعتبر الضرائب أحد المكونات الرئيسية للطلب الكلي؛ وأحد أهم الوسائل الى تلجأ إليها الحكومة لتحفيز النشاط الاقتصادي أو تقييده، ولا يختلف كثيرا استخدام هذه الأداة عن أداة الإنفاق العام في معالجة مشكل البطالة، ففي حالة الانكماش تقوم الحكومة بسلوك سياسة ضريبية توسعية عن طريق تخفيض الضريبة على الدخول التي من شانها أن تساهم في زيادة مستوى لطلب الاستهلاكي ثم الاستثماري وبالتالي الزيادة في التوظيف، ويمكن توضيح هذه الآلية وفق الشكل الموالي كما يلي[1]:

الشكل رقم (2-10): تأثير أداة الضرائب على البطالة

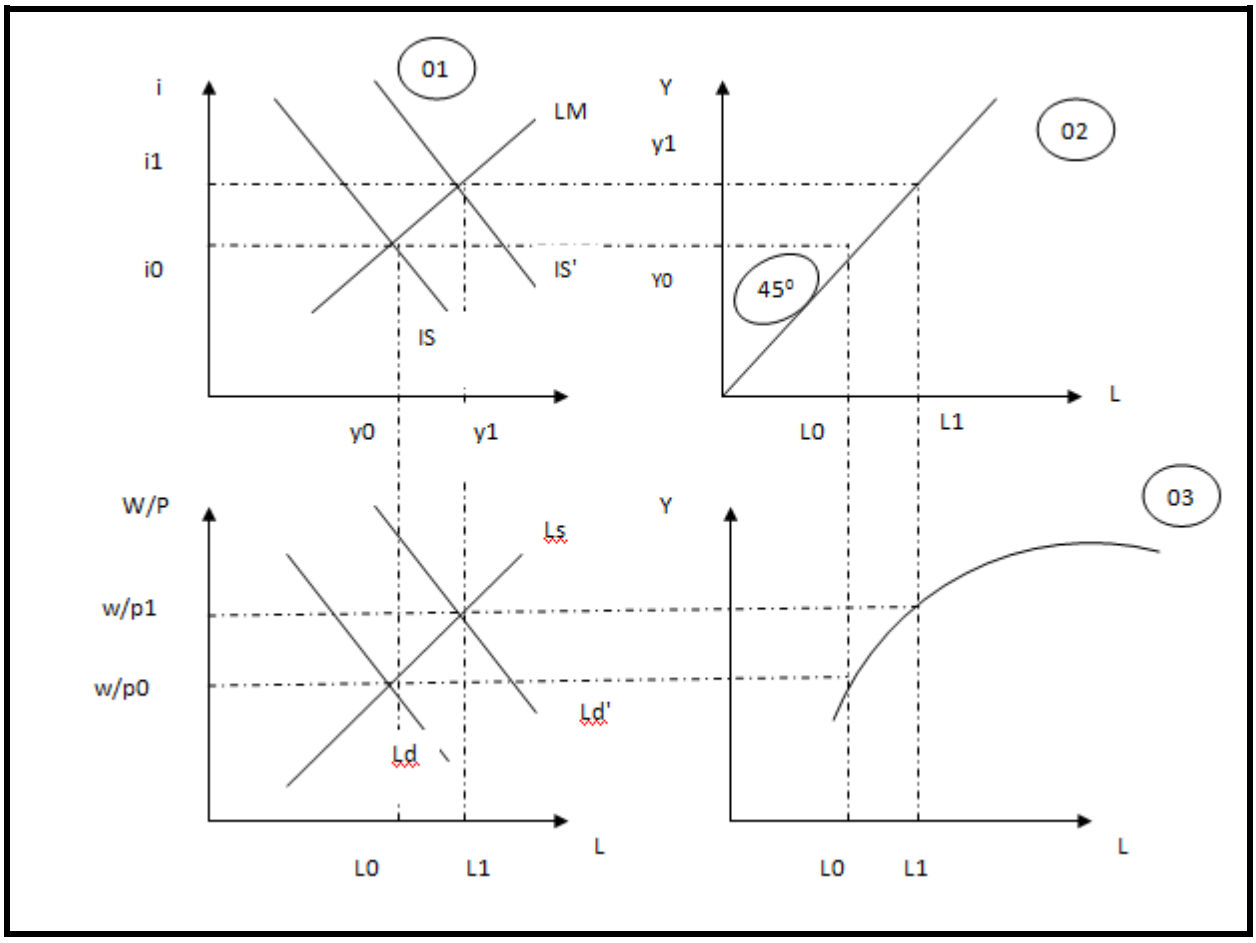

المصدر: رقاب طارق، **مرجع سابق**، ص:127.

من خلال الشكل يتضح انه عند سلوك سياسة مالية توسعية متمثلة في خفض حجم الضرائب بمقدار ΔT، فان هذا الإجراء سيمكن من ارتفاع الدخل و سعر الفائدة، حيث ينتقل الدخل الى قيمته

[1] رقاب طارق، **مرجع سابق**، ص ص: 126 127.

الجديدة $\Delta Y = \frac{-c1}{\left(1+\frac{Kg}{h(1-c+ct)}\right)(1-c+ct)} \Delta T$ ومن خلال ضخ هذا التخفيض في الضرائب سيؤدي ذلك الى انتقال الناتج $Y0$ الى $Y1$ و هذا سيساهم في زيادة مستوى العمالة و انتقالها من $L0$ الى $L1$.

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل تم تناول السياسة المالية ومؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي، حيث تم في المبحث الأول استعراض أهم مختلف النقاط المتعلقة بالتوازن الاقتصادي الكلي بصفة عامة، مع التركيز على إعطاء مفاهيم عامة للتوازن الاقتصادي الكلي، بإبراز مجالاته و أنواعه و أهميته، ليتم بعدها دراسة التوازن الاقتصادي وفق نموذج IS-LM.

لننتقل للمبحث الثاني والذي تم التطرق فيه إلى تأثير السياسة المالية على النمو الاقتصادي، حيث تم الحديث فيه على مفاهيم الأساسية متعلقة بالنمو الاقتصادي، مع الإشارة إلى أهم النظريات المفسرة له، ليتم في المطلب الثالث إبراز اثر أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجل القصير بالاستعانة بنموذج IS-LM.

ليتم في المبحث الأخير الولوج إلى علاقة السياسة المالية بمؤشري التضخم و البطالة، حيث تم في المطلب الأول و الثاني التكلم عن الأساسيات المتعلقة بالتضخم والبطالة، لنتقل في المطلب الأخير الحديث عن علاقة التي تربط بين الإنفاق الحكومي و الضرائب بالتضخم والبطالة وفق نموذجIS-LM .

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لواقع السياسة المالية و مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2017-1990

تمهيد الفصل:

تم من خلال الفصلين السابقين استعراض الإطار النظري للسياسة المالية، ومؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي، مع إبراز العلاقة النظرية بينهما من خلال نموذج التوازن في سوق الإنتاج وسوق النقد منحنى IS-LM، سنتطرق في هذا الفصل لتحليل واقع السياسة المالية ومؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي.

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تحولات منذ الاستقلال، بداية كانت من خلال الدخول في مرحلة اقتصاد مخطط من خلال تبني عدة مخططات، ارتكزت في معظمها على الصناعات الثقيلة والتصنيعية تحت إشراف الدولة لتسيير الاقتصاد الوطني، ليشهد بعد ذلك الاقتصاد الجزائري عدة اختلالات كانت بسبب الأزمة البترولية في1986، التي كانت لها نتائج سلبية على مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث انجر عنها دخول الجزائر في ومفاوضات مع صندوق النقد الدولي و القيام بعدة إجراءات من اجل الحصول على قروض.

ليتم خلال فترة التسعينات توجه الدولة الجزائرية نحو اقتصاد السوق، والقيام بعدة إصلاحات من اجل معالجة الاختلالات السابقة، حيث تم القيام بعدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي تمثلت في التعديل الهيكلي حتى غاية 1989، ومع مطلع الألفية وتحسن في أسعار المحروقات، ثم تبني سياسة الإنعاش الاقتصادي، من خلال قيام بعدة برامج تنموية، وهذا ما نعكس إيجابا على أداء مؤشرات الاقتصادي الكلي.

حيث تم تخصيص هذا الفصل لتحليل مكونات السياسة المالية ومؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، وجاء تحت ثلاث مباحث، تم في المبحث الأول الحديث عن الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية، لنتطرق في المبحث الثاني بتتبع تطور مكونات السياسة المالية في الجزائر، أما المبحث الثالث تم فيه تتبع مسار تطور كل من معدلات النمو الاقتصادي، معدلات التضخم والبطالة في الجزائر.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل المخططات التنموية

شهد الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال حالة من الركود، لذا باشرت الحكومة الجزائرية تبني مجموعة من المخططات التنموية، كانت مقسمة الى قسمين، مخططات تنموية كانت ضمن نهج اقتصاد الاشتراكي، الذي امتد من 1966 حتى 1988، ومخططات تنموية ضمن نهج اقتصاد السوق ابتداء من سنة 1989.

المطلب الأول: المخططات التنموية في ظل الاقتصادي الاشتراكي

تبنت الحكومية الجزائرية خلال هذه الفترة عدة مخططات تنموية، قسمت الى قسمين، حيث ركزت في القسم الأول منها على التصنيع و التخطيط المركزي، وكانت في فترة 1967-1979، و أما القسم الثاني منها في فترة الثمانيات وجاء التركيز فيها على سياسة النمو المتوازن الذي يشمل جميع القطاعات.

1-المخططات التنموية خلال الفترة 1967-1979:

عرفت الجزائر خلال الفترة (67-79) ثلاث خطط تنموية، متبوعة بسنتين انتقاليتين79/78 بين فترتين متمايزتين من التخطيط، في هذه المرحلة هدفت الخطط التنموية إلى إدخال تغييرات جذرية على الهيكل الاقتصادي متمثلة إجمالا فيما يلي:

- تحويل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد متخلف و تابع إلى اقتصاد نامي و مستقل في آجال قصيرة قدر الإمكان،
- تحويله من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى،
- ضمان النمو الذاتي المعتمد على المصادر المحلية دون غيرها إلا في حدود ضيقة.

كما امتازت الفترة (67-79) بكونها فترة التصنيع والتخطيط المركزي للاقتصاد الوطني حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها رؤوس أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف والتبعية مع نهاية السبعينيات.

ويمكن عرض المخططات التي تم خلال هذه المرحلة من خلال الجدول التالي، مع ابراز أهم أهمها والمبالغ المالية المخصصة لها.

الجدول رقم (3-1):توزيع الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات التنمية و أهدافها خلال الفترة 1967-1974،

المخطط	القطاعات	المبالغ (مليار/دج)	الأهداف
المخطط الثلاثي الأول: 1967-1969	القطاع الإنتاجي	7.02	استثمارات موجهة للجهات المحرومة و يندرج في إطار الكفاح ضد التفاوت الجهوي
	القطاع شبه إنتاجي	0.46	
	القطاع غير إنتاجي	1.58	
	المجموع	**9.06**	
المخطط الرباعي الأول: 1970-1973	القطاع الإنتاجي	17.34	انطلاق برنامج التصنيع و سن التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط
	القطاع شبه إنتاجي	1.87	
	القطاع غير إنتاجي	7.4	
	المجموع	**27.75**	
المخطط الرباعي الثاني: 1973-1977	القطاع الإنتاجي	64.72	- تثمين الموارد الطبيعية، - تكثيف النسيج الصناعي، - دمج قطاعات الاقتصاد، - إتقان تقنيات التخطيط، - تحديد الآجال.
	القطاع شبه إنتاجي	10.5	
	القطاع غير إنتاجي	32.27	
	المجموع	**110.22**	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على:

بوفليح نبيل، **اثأر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية- دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي -الشلف، الجزائر،2005/2004، ص:83.

بلوناس عبدالله، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2005/2004، ص:33.

2-المخططات التنموية خلال الفترة 1980-1989:

2-1المخطط الخماسي 1980-1984:

مثل نقلة نوعية في سياسة تخطيط التنمية إذ انه جاء ليعالج الاختلالات التي نتجت عن تطبيق سياسة الصناعات المصنعة من خلال المخططات السابقة، كما انه اعتمد على سياسة النمو المتوازن التي شملن جميع القطاعات، ورافق ذلك مجموعة من الإصلاحات التي مست على وجه الخصوص القطاع الزراعي والصناعي، والجدول الموالي يوضح حجم الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف القطاعات.

الجدول رقم(3-2):حجم اعتمادات المخطط الخماسي الاول 1980-1984 موزعة حسب القطاعات

القطاعات	المبلغ مليار/دج	النسبة المئوية %
القطاع الإنتاجي	232.912	51
قطاع الخدمات	37.828	41
قطاع البنية الأساسية	188.47	8
المجموع	459.21	100

المصدر: بوفليح نبيل، **مرجع سابق**، ص:83.

2-2المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

في النصف الثاني من عشرية الثمانينات، وضعت السلطات الجزائرية مخطط خماسي ثاني يمتد من 1985 إلى 1989. وقد خص هذا المخطط بحجم اعتماد يقدر ب 828.38 مليار دج، منها 251 مليار/دج لقطاع الصناعة،47 % منها لتجديد التجهيزات القديمة و362.12مليار/دج للبنى التحتية والسكن. كما خصص لقطاع الفلاحة اعتماد قدره 115.42 مليار/دج، منها 60.72 للري الذي عرف عجزا وصل ما بين 25% إلى 60 % من الحاجة الوطنية.

ونشير إلى أن هذا المخطط ورث عن سابقيه جملة من البرامج الباقية تقارب 197 مليار دج، أي ما يمثل 23 % من تكاليف البرنامج. وبذلك سجل معدل الاستثمار الفعلي خلال المخطط نسبة 32.3 % من الناتج الداخلي الخام و هي أقل من الهدف. غير أن الفترة الزمنية التي غطاها المخطط الخماسي الثاني عرفت تعقيدات وصعوبات كثيرة، أفضت إلى الانفجار الاجتماعي عام 1988. ومن أبرز هذه التعقيدات والصعوبات انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية من 29.11 دولار للبرميل عام 1985 ليصل إلى

14.88 دولار للبرميل عام 1986، وفي نفس الوقت فقد الدولار الأمريكي 50% من قيمته اتجاه أهم العملات المتداولة الأخرى(فرنك فرنسي، الين الياباني، الجنيه الإسترايني...)[1].

3-المخططات التنموية خلال الفترة بعد الأزمة 1986-1989:

بعد الأزمة النفطية لسنة 1986، بدأت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الاصلاحات الاقتصادية، وكان في بدايتها التوجه نحو اقتصاد السوق، لهذا لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي ودخلت في مفاوضات حتى تتمكن من الاستفادة من موارد الصندوق. وتجسدت العلاقة بين صندوق النقد الدولي والجزائر، خلال الفترة الممتدة بين نهاية الثمانينات واستمرت إلى غاية نهاية التسعينات وشملت على ثلاثة اتفاقيات هي:

3-1الاتفاق الأول للاستعداد الائتماني 1989/05/31-1990/05/30:

يسمى ببرنامج الاستقرار (التثبيت)، يبدأ برسالة حسن النية، يلتزم البلد بموجبها صراحة بتطبيق مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تصحيح الإختلالات المالية والاقتصادية خلال فترة قصيرة الآجل. وكان محتوى الاتفاق[2]:

- السياسة النقدية مدعوة لأن تكون أكثر جدية؛
- ضبط العجز الميزاني؛
- مواصلة انزلاق الدينار.

من أهم النتائج التي سجلها الاقتصاد الجزائري اثر اتفاق STAND BAY على المستوى الكلي تتلخص فيما يلي:

- اختفاء عجز الميزان التجاري بناء على الفائض المسجل سنة 1990؛
- ضبط العجز المالي بعدا لارتفاع الذي سجلته الإيرادات الكلية؛
- تقليص الطلب الإجمالي بعد اعتماد السلطات بعض التعقيدات الإدارية على الواردات؛
- أدت إلى تراجع قسط معتبر من الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية بعد تبني السلطات لسياسة تقشف ؛

[1] شقبقب عيسى، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر ،2009/2008، ص:38.

[2] **مرجع سابق**، ص:41.

- الحد من نمو السيولة النقدية تبعا لسياسة المالية المتشددة؛

3-2الاتفاق الثاني للاستعداد الائتماني 1991/06/03-1992/03/30:

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين الجزائر و صندوق النقد الدولي يوم 3 جوان 1991. بموجب هذا الاتفاق استفادت الجزائر من تسهيل تمويلي بمبلغ 210 مليون حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 294 مليون دولار، إلى جانب قرض مقدم من قبل الصندوق يبلغ 300 مليون حقوق سحب خاصة مقدمة على أربعة شرائح متتالية، و تمثلت أهدافه فيما يلي[1]:

- تحرير التجارة الخارجية؛
- ترشيد الاستهلاك و الادخار؛
- التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، و ترقية النمو؛
- تحرير واسع للأسعار؛
- إصلاح النظام الضريبي و الجمركي؛
- متابعة تخفيض قيمة الصرف.

وتم الوصول إلى النتائج التالية:

- تحقيق عجز في معدل نمو الناتج الداخلي يقدر ب2.2 % بعد التخفيضات المستمرة لقيمة الدينار سنة 1991؛
- ارتفاع خدمة المديونية ارتفعت من 8.16 مليار دولار إلى 9.82 مليار دولار خلال نفس الفترة؛
- حقق رصيد الخزينة سنة 1991 رصيدا إيجابيا بمستوى 1.79 % بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي
- ارتفاع التضخم الذي انتقل سنة 1992 إلى معدل 32% ليعرف بعد ذلك انخفاضا في سنة 1993 إلى 20.54%.

3-3الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني أفريل 1994:

لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي، لتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها البلاد و التي زادت من حدة الاختلالات الهيكلية، ويمكن حصر هذه القيود في النقاط التالية:عجز الخزينة العمومية، تواصل انخفاض أسعار البترول، وارتفاع معدل خدمة الدين.

[1] شقبقب عيسى، **مرجع سابق**، ص ص:42 43.

إذ يمكن حصر هذه الأهداف في[1]:

- تحقيق معدل نمو بين3 % و 6 %؛
- تقليص معدل التضخم و كبح نمو الكتلة النقدية في حدود 14 %؛
- مواصلة تحرير الأسعار و إلغاء دعمها؛
- تعديل قيمة الدينار؛
- دعم التسيير العقلاني للطلب الداخلي؛
- الاهتمام بالقطاع الزراعي و ترقية قطاع البناء و الأشغال العمومية؛
- تقليص الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة و الحقوق الجمركية و إجراء تعديل تصاعدي لمعدل الضريبة على الأرباح غير الموزعة.

فيما في ظل هذه الأهداف تم التوصل إلى النتائج التالية:

- كبح معدل التضخم في حدود 29.05%؛
- تخفيض قيمة الدينار؛
- ارتفاع مخزون العملات الأجنبية ليصل إلى 2.6 مليار دولار.

3-4برنامج التعديل الهيكلي 1995/05/22الى1998/05/21:

وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 /1995/03 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي، تطلب مساهمة مالية من الصندوق في إطار اتفاق موسع على مدى ثلاث سنوات في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض. حددت قيمة هذه القروض ب 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة ومبلغ 3.9 مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات و 6.3 مليار دولار عام 1996 و 4.7 مليار دولار سنة 1997. يمكن تلخيص محتوى هذا البرنامج في المحاور التالية[2]:

---

[1] انظر: شقبقب عيسى، **مرجع سابق**، ص ص:43 44.

بن يحي نسيمة، **أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2017**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية- جامعة المدية، **الجزائر** 2019/2018، ص:59.

[2] انظر: شقبقب عيسى، **مرجع سابق**، ص ص:44 45.

بن يحي نسيمة، **مرجع سابق**، ص:60.

- إتمام عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق من خلال إنشاء الآليات المؤسسية والسوقية اللازمة؛
- ضبط الإنفاق العام؛
- مواصلة تحرير الأسعار وإزالة القيود على التجارة والمدفوعات وتحقيق توزيع فعال للموارد؛
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وإدخال عملية الخوصصة؛
- ترشيد كيفية الاستفادة من الشبكة الاجتماعية.

أما فيما يخص نتائج هذه الإصلاحات، عرف الاقتصاد الموازي توسعا كبيرا نظرا لثقل هذه الإصلاحات على الفئات الفقيرة من المجتمع، إضافة إلى نتائج أخرى أهمها:

- تحسن طفيف في معدل نمو الاقتصاد الراجع لنمو الناتج الداخلي الإجمالي؛
- انخفاض معدل التضخم، ليصل الى 5.1% سنة 1998؛
- ارتفع سعر الدينار مقابل الدولار؛
- حقق فائض في الخزينة يقدر ب 2.3%من الناتج الداخلي الإجمالي مع حلول سنة 1996. حيث واصل الفائض في الارتفاع في السنة الموالية ليبلغ 63 مليار دينار، غير انه في السنة الأخيرة لتنفيذ عاود العجز بالظهور ليبلغ(-10.8) مليار دج.

المطلب الثاني: المخططات التنموية الخماسية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001-2009

شهدت فترة الألفية من القرن الماضي ارتفاع في أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية، وأدى هذا إلى ارتفاع مداخيل الدولة خاصة الإيرادات البترولية، هذا ما سمح للحكومة اعتماد مجموعة من البرامج التنموية الخماسية، ويمكن استعراض هذه البرامج على النحو التالي:

1-برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004:

باشرت الحكومة مع مطلع الألفية القرن الماضي وبالضبط في أفريل2001 في تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، والذي خصص له غلاف مالي قدر ب525مليار/دج أي ما يعادل 7مليار دولار، حيث تم توجيه هذا الغلاف المالي إلى القطاعات الرئيسية مثل أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية

وبشرية، دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، وقد بلغ عدد المشاريع التي كانت ضمن هذا البرنامج حوالي 15974 مشروع[1].

1-1أهداف برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:

تم تحديد مجموعة من الاهداف وجب تحقيقها ضمن هذا البرنامج، نوجزها فيما يلي[2]:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة والمتوسطة؛
- تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان؛
- تنمية الموارد البشرية؛ مما سبق يمكن القول أن الهدف الرئيسي لسياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام وتخفيض معدلات البطالة.

وتدخل هذه الأهداف ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر والبطالة وعدم التوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الأكثر فقرا و عزلة والذي يردي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية والتوازن الجهوي.

2-1السياسات المصاحبة لتنفيذ البرنامج:

وهي سياسات مكملة للبرنامج وتتلخص فيما يلي[3]:

- تنويع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال التركيز أكثر على رفع حصيلة الإيرادات الضريبية العادية، وذلك عن طريق عصرنة وتحديث الادارة الضريبية؛
- استكمال الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالمؤسسات العمومية سواء من خلال خوصصتها أو فتح رأسمالها للشراكة المحلية او الأجنبية؛

---

[1] بشكير عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2014**، Revue d'économie et de statistique Appliquée، المدرسة الوطنية للعليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد13، العدد2، ص:18

[2] بوفليح نبيل، **مرجع سابق**، ص ص:104 105.

[3] بوفليح نبيل، **مرجع سابق**، ص:105.

- إصلاح القطاع المصرفي وتحسين المناخ العام للاستثمار من خلال إعداد قانون جديد حول الاستثمار؛
- تحسين طرق تسيير المنشات العمومية وترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تحديث طرق إعداد و تسيير ومراقبة النفقات العمومية.

1-3معايير اختيار العمليات و المشاريع ضمن البرنامج:

تتمثل المعايير التي على أساسها تم اختيار العمليات والمشاريع المختارة ضمن البرنامج فيما يلي[1]:

- العمليات الجاري انجازها؛
- العمليات والمشاريع الخاصة بتأهيل وصيانة الهياكل القاعدية؛
- المشاريع التي وصلت الى مرحلة النضوج، الانتهاء من جميع الدراسات الخاصة بالمشروع؛
- المشاريع التي بالإمكان انجازها اعتمادا على القدرات والإمكانيات المحلية؛
- عمليات جديدة تستجيب لأهداف البرنامج وجاهزة للشروع فيها.

وتم منح المشاريع وفق الاولولية فيها المؤسسات المحلية العمومية او الخاصة حيث سيؤدي استفادة هذه المؤسسات من مشاريع البرنامج الى استغلال القدرات المعطلة لدى هذه المؤسسات، وبالتالي رفع نسبة الاستثمار والعمالة.

1-5مضمون البرنامج:

تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسة، والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

[1] بوفليح نبيل، **مرجع سابق**، ص105.

الجدول رقم (3-3): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع مليار/دج	النسبة المئوية %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	---	---	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، السداسي الثاني لسنة2001، ص84.

- قطاع الأشغال كبرى وهياكل قاعدية: فقد خص بأكبر نسبة حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر بـ 210,5مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1 %من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ويدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الإقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986والإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في التسعينات من القرن العشرين، ويتمحور قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية حول ثلاث مجالات أساسية تتمثل في:التجهيزات الهيكلية، إعادة إحياء المناطق الريفية، الجبلية، الهضاب العليا وكذا قطاعي السكن والبناء الحضري.
- بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية38,8 % :من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشر على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع[1]؛

[1] بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بوعلي- الشلف، الجزائر، العدد9، 2013، ص:46.

- ما قطاع الفلاحة والصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65,4مليار/دج، أي ما يعادل نسبة 12,4 %من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحيةPNDA، وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.
- فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر بـ45 :مليار دج، أي نسبة 8,6 %من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة؛

و يمكن تمثيل التوزيع السنوي للقطاعات المستفيدة من هذا البرنامج كما يلي:

الشكل رقم(3-1): التوزيع القطاعي والسنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

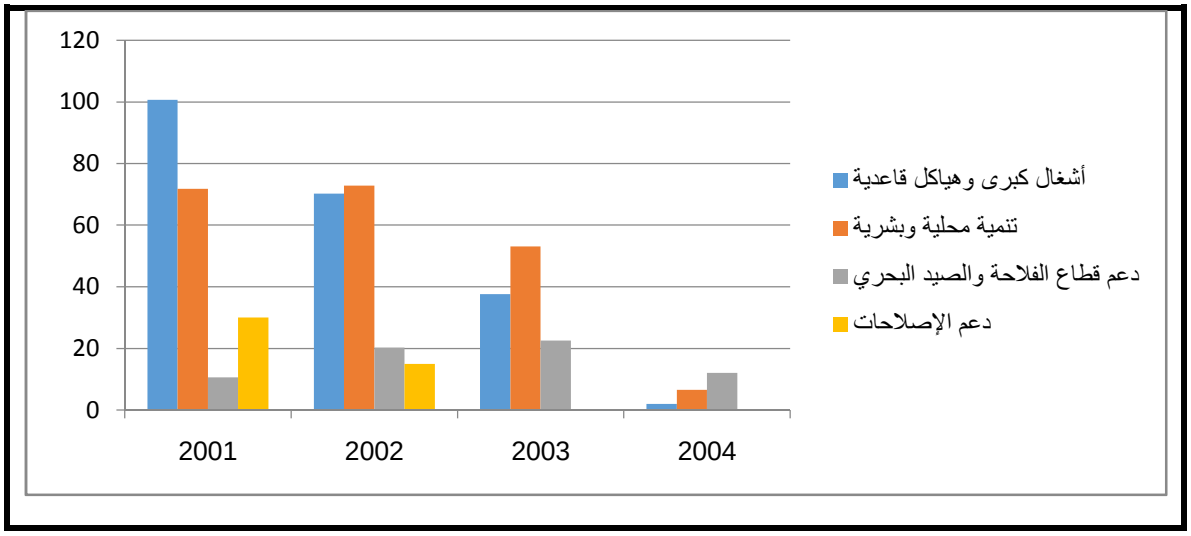

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (3-2)

1-6وسائل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي:

للقيام بهذا البرنامج تستعمل الدولة عادة واحدة من الوسائل المتاحة لديها أو أكثر لتنشيط الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا[1].

[1] خلف فاروق، **نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي**، مجلة العلوم القانونية والسياسة، جامعة حمة لخضر- الوادي، الجزائر، العدد12، جانفي 2016،ص ص:6 7.

1-6-1تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بواسطة الطلب: ويتم تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي عن طريق واحدة أو أكثر من الوسائل التالية:

- التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد، منح البطالة، مساعدات اجتماعية مختلفة...إلخ، أو تلك المتعلقة بدعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع، وغيرها من التحويلات والتي تُعتبر زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الدخل المتاح، وبالتالي تحفيزا للطلب؛
- الإنفاق العمومي الكلي الاستهلاكي والاستثماري الذي يزيد من طلب الدولة نفسها على مختلف السلع والخدمات،
- مشروعات البنية التحتية كحل مؤقت لمشكلة البطالة؛
- تخفيض الضرائب الذي يؤدي إلى زيادة الدخل الفردي وبالتالي تحفيز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه.

2-6-1تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض:هذه السياسة تهدف عموما إلى جعل إنتاج السلع والخدمات من طرف المؤسسات أقل كلفة وأكثر جاذبية، لذلك فإن تدخل الدولة الغير مباشر يكون في الغالب بواسطة الوسائل المنتجة مما يُشجع على الاستثمار الخاص، وتتجسد أيضا في القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار وتوسيع نشاطات مثل:النقل والاتصالات، ويمكن التعبير عن تلك السياستين بسياستي الطلب والعرض الميزانيتين.

أما فيما يخص تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من خلال ما تم تحقيقه فسيتم الإشارة إليه من خلال تحليل مؤشرات الكلية للنمو الاقتصادي، معدلات التضخم والبطالة في المبحث اللاحق

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009:

جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ليحافظ على استمرارية العملية التنموية التي قام بها مخطط عدم الإنعاش الاقتصادي في إطار السياسة الاتفاقية التوسعية التي تنتهجها الدولة نتيجة تحسن الوضعية المالية وارتفاع أسعار المحروقات التي انعكست إيجابا على احتياطي الصرف وميزان المدفوعات.

2-1اهداف البرنامج:

يهدف هذا البرنامج إلى:[1]

- استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار من خلال سن العديد من النصوص ؛
- انتهاج سياسات من شانها ترقية الشراكة والخوصصة، مع اعتماد سياسات أخرى محفزة على التوظيف وترقية المنافسة؛
- تحديث وتوسيع الخدمات وذلك لما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات اثر سلبيا على الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى المعيشة للأفراد، وذلك من خلال تحسين الخدمات الصحية، الأمن والتعليم
- رفع معدلات النمو الاقتصادي إذ يعد الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو نتيجة لعدة عوامل من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبني التحتية.

2-2مضمون البرنامج:

يمكن أن نوجز أهم ما تضمنه برنامج توطيد النمو الاقتصادي في الجدول الموالي:

[1] سلاطني هاجر، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة(دراسة مقارنة الجزائر، الولايات العربية المتحدة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر، 2014/2013، ص102.

الجدول رقم(3-4): توزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي 2005-2009

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج مليار/دج	نسبة مئوية من اجمالي البرنامج %
1-تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.41**
-السكن	555	13.02
-التربية التعليم العالي،التكوين المهني	399.5	9.50
-البرامج البلدية للتنمية	200	4.76
-تنمية مناطل الهضاب العليا والمناطق الجنوبية	250	5.95
-تزويد السكان بالماء الكهرباء،الغاز	192.5	4.58
-باقي القطاع	311.5	7.41
2-تطوير المنشات الاساسية	**1703.1**	**40.52**
-قطاع الاشغال العمومية والنقل	1300	30.93
قطاع المياه	939	9.35
قطاع التهيئة العمرانية	10.1	0.24
3-التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8.02**
-الفلاحة و التنمية الريفية والصيد البحري	312	7.42
-الصناعة وترقية الاستثمار	18	0.43
-السياحة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة والحرف	7.2	0.17
4-تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	**203.9**	**4.85**
-العدالة والداخلية	99	2.35
-المالية و التجارة و باقي الادارات العمومية	88.6	2.11
-البريد و التكنولوجيات الحديثة للاتصال	16.3	0.38
5-برنامج تطوير تكونولوجيا الحديثة للاعلام والاتصال	**50**	**1.19**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: بوفليح نبيل، **دراسة تقييميه لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مرجع سابق**، ص:47.

وأشار الجدل إلى نقاط مهمة نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع المبلغ الإجمالي لبرنامج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005- 2009) الذي قدر بحوالي 4202.2مليار دج مقابل 525مليار دج والتي خصصت لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004أي بحوالي 8مرات؛
- زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1908.5مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 45.41%من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
- اهتمام الدولة بتطوير المنشآت القاعدية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 1703.1مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته40.52% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛
- اهتمام الدولة بدعم برامج دعم التنمية الاقتصادية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 337.2مليار دج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 08.02%من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛ اهتمام الدولة بتطوير وتحديث الخدمات العمومية حيث خصص لهذا الباب مبلغ 203.9مليار د.ج، أي أنه استحوذ على ما نسبته 04.85%من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛ اهتمام الدولة بتطوير وتحديث التكنولوجيات الجديدة للاتصال حيث خصص لهذا الباب مبلغ 50.0مليار دج، أي أنها استحوذ على ما نسبته 01.19%من المبلغ الإجمالي للبرنامج. والشكل الموالي يبين توزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009.

الشكل رقم (3-2): التوزيع القطاعي لبرنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي

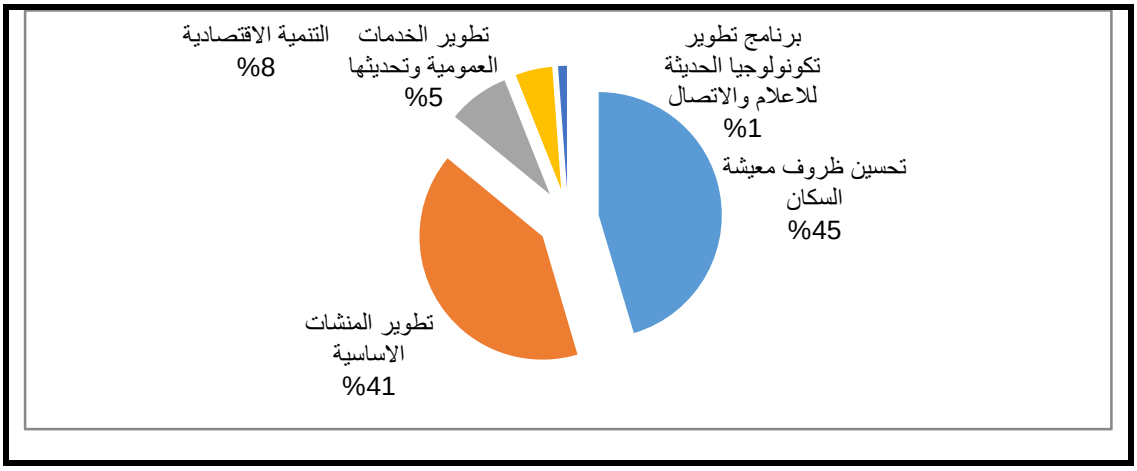

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم(3-4)

3-1نتائج البرنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي:

ويمكن تلخيص أهم النتائج الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاصة بمختلف القطاعات على النحو التالي:

الجدول رقم(3-5): ما تم تحقيقه من مشاريع خلال برنامج التكميلي لعدم النمو الاقتصادي

القطاع	ما تم تحقيقه
السكن	تم انجاز 1.045.269وحدة سكنية بمختلف الصيع:العمومي الإيجاري، الاجتماعي التساهمي، الريفي، البيع بالإيجار، الترقوي، البناء الذاتي
التربية الوطنية	تم انجاز 6058 مؤسسة، موزعة كما يلي: 379ثانوية،1013إكمالية، 1800ابتدائية، 358داخلية، 2508مطاعم مدرسية ونصف الداخلي
التكوين المهني	تم انجاز 388مركز:11معهد للتكوين المهني، 103مراكز للتكوين، 116ملحقات، 158 داخليات
التعليم العالي	تم انجاز 351020مقعد بيداغوجي ، بالإضافة إلى 202814سرير و 149 مطعم جامعي،
الشباب والرياضة	تم إنجاز 1769وحدة تابعة للشباب و الرياضة :24 ملعب متعدد الرياضات، 212مركب رياضي جواري، 14قاعة متعددة الرياضات، بالإضافة إلى 118مسبح و 114بيت الشباب
الصحة	تم انجاز 23مستشفى و 83عيادة متعددة الخدمات بالإضافة إلى 126مركز صحي،11 عيادات الولادة، 402قاعات العلاج
الثقافة	انجاز 207مكتبة و13دور للثقافة، 29مركز ثقافي وإعادة تأهيل بعض المنشآت القاعدية الثقافية،
الطاقة والمناجم	تم ربط ما يقارب 708857بيت بشبكة الغاز بالإضافة إلى147259 بيت بشبكة الكهرباء ،و إنجاز 15محطة لتوليد الكهرباء
الموارد المائية	تم انجاز خلال فترة البرنامج 1015خزان للمياه، 1516آبار، 416حواجز مائية و4محطات لتحلية ماء البحر بالإضافة إلى 25سد و44محطة للنصفية
النقل	إنجاز شبكة السكك الحديدية و عصرنتها(1625كلم) من أجل تسهيل التنقل بالنسبة للأشخاص بالإضافة الى السلع و الخدمات، بالإضافة كهربة السكك الحديدية 300كلم.
الأشغال العمومية	تم إنجاز 460كلم من الطريق السيار شرق-غرب، بالإضافة إلى 1860كلم من الطرق الوطنية و 1658كلم من الطرق الولائية، بالإضافة إلى صيانة الطرقات وإعادة تأهيلها، وإنجاز منشآت المطارات وإعادة تأهيلها

الفلاحة	تم توسيع ما يقارب 235510 هكتار من المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة و156512هكتار من الأشجار المثمرة، بالإضافة إلى الزراعة الرعوية وفك العزلة عن طريق فتح المسالك
الداخلية	تم إنشاء 102688محل موجه للعاطلين عن العمل، تهدف الى امتصاص البطالة، القضاء على الأسواق الموازية
التشغيل	تم استحداث 5031692منصب شغل، 3166374منصب شغل مستحدث من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات، بالإضافة إلى 1865318منصب شغل في إطار الورشات ذات اليد العاملة الكثيفة

المصدر: بشكير عابد، **مرجع سابق**، ص-ص:23-25.

المطلب الثالث: المخططات التنموية الخماسية المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2009-2019

1-برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014:

خصصت الجزائر خلال الخمس سنوات المقبلة غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو،أن خصصه حتى الآن والمقدر بحوالي 286 مليار دولار ما يعادل 21214 مليار دج والذي من شانه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وقد تم تقسيم هذا المبلغ على برنامجين هامين:[1] البرنامج الأول يتمثل في استكمال المشاريع الموجودة قيد الانجاز بغلاف مالي قيمته9680مليا دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛ أما البرنامج الثاني يتمثل في تخصيص 11534مليار دج، أيما يعادل 155 مليار دولار للمشاريع الجديدة. ويهدف البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها[2]:

- المساهمة في تهيئة الإقليم بصفة عقلانية؛
- فك العزلة وتحسين أمن الطرقات؛
- دعم المكانة الجيو إستراتيجية للجزائر؛
- تثمين الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد؛

[1] سعودي عبد الصمد ، **إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمار العمومية وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر،العدد 12،2014، ص40.

[2] بن يحي نسيمة، **مرجع سابق**، ص ص:66 67.

- تطوير النشاطات التجارية والإسهام في دفع مستوى النمو الاقتصادي؛
- لمساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري؛
- المساهمة في خلق مناصب الشغل؛
- تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والانجاز.

1-2 مضمون البرنامج:

الجدول رقم (3-6): توزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2000-2009

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج مليار/دج	نسبة مئوية من اجمالي البرنامج %
1-تحسين ظروف معيشة السكان	**9903**	**45.42**
-السكن	3700	
-التربية التعليم العالي،التكوين المهني	1898	
-الصحة	619	
-تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
-باقي القطاع	1886	
2-تطوير الهياكل القاعدية	**8400**	**38.52**
-قطاع الاشغال العمومية والنقل	5900	
قطاع المياه	2000	
قطاع التهيئة العمرانية	500	
3-التنمية الاقتصادية	**3500**	**16.05**
-الفلاحة و التنمية الريفية	1000	
-عدم القطاع الصناعي العمومي	2000	
-عدم المؤسسات المتوسطة والصغيرة والتشغيل	500	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على **بيان مجلس الوزراء**، الصادر بتاريخ 24 ماي 2010، **المتضمن الموافقة على البرنامج الخماسي 2010-2014.**

والشكل الموالي يبين توزيع القطاعي لبرنامج توطين النمو الاقتصادي

الشكل رقم(3-3): التوزيع الهيكلي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2015

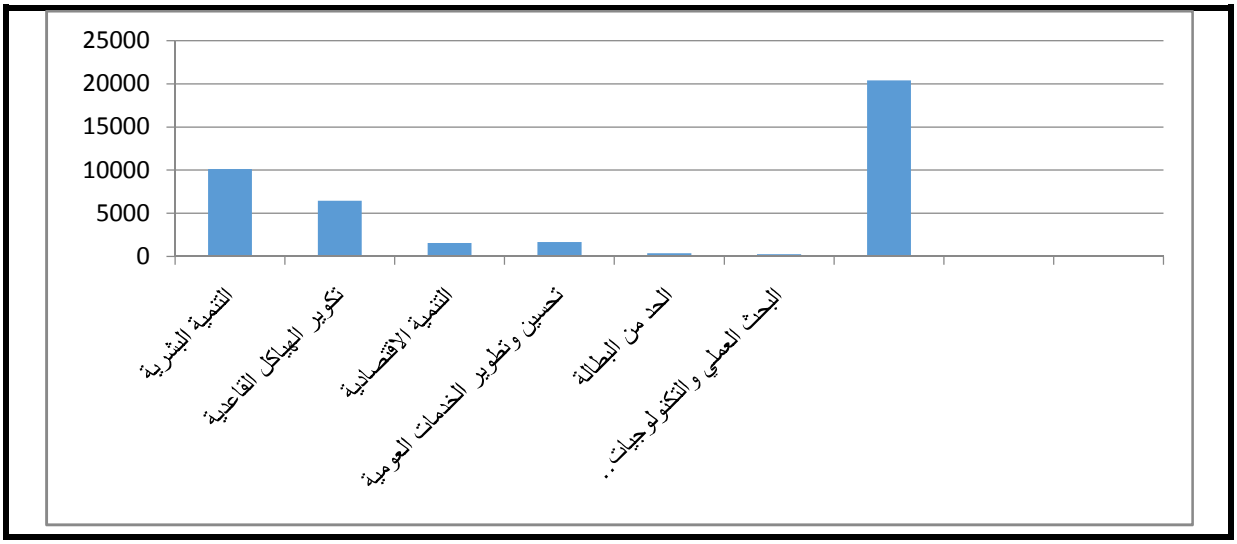

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (3-5)

3-3تقييم البرنامج:

إن تقييمنا برنامج توطيد النمو الإقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها والمتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، واستكمال ما تبقى من البرامج السابقة بالإضافة تحسين الظروف المعيشية .ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم التحكم في معدلات التضخم والبطالة، بالإضافة إلى تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

2-برنامج التنمية الخماسي 2015-2019:

في إطار استكمال عملية التنمية التي عمدت الدولة إلى تنفيذها مطلع 2001 بنت الحكومة برنامجا جديدا لإنعاش القطاعات التي لازلت في قيد الإنجاز والعمل على تطبيق محاولات جديدة بإمكانها النهوض بالاقتصاد الوطني وسيتم تجسيد البرنامج العمومي للاستثمار للفترة الممتدة بين 2015-2019 بفضل احتياطي صرف يناهز 200مليار دولار وأرصدة صندوق ضبط الإيرادات المقدرة 5.600مليار دج ، وديون خارجية منعدمة تقريبا[1].

2-1مضمون البرنامج:

يعتبر هدا البرنامج مكمل للبرامج السابقة وقد بدأ تنفيذه بداية من ،2015 و تم فتح حساب رقم 302-143 والذي عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان **برنامج توطيد النمو** 2015-2019، رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262مليار دولار والتي تمول إضافة إلى الخزينة العمومية من قبل المؤسسات المالية والسوق المالية[2]. وتتمثل أهداف البرنامج فيما يلي[3]:

- الحفاظ على المكاسب الإجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الإجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة؛
- بلوغ نمو قوي للناتج المحلي الخام؛ بمستوى نمو سنوي قدره 7%مع حلول سنة 2019؛
- ايلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه؛
- استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل؛

---

[1] عقون شراف، وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، محمد ، جامعة جيجل، الجزائر، عدد خاص، المجلد رقم 2، افريل 2018، ص ص:205 206.

[2] الجودي صاطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة، الجزائر، العدد16، 2016، ص:308.

[3] مسعودي زكرياء، **تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،العدد6، جوان 2017، ص:221.

- إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

2-2محاور البرنامج:

وتتمثل المحاور الأساسية للبرنامج فيما يلي[1]:

2-2-1تطوير الاقتصاد الوطني:

وهذا من خلال مواصلة جهود اندماج الاقتصاد الوطني في محيطه الخارجي والتخلص تدريجيا من التبعية للمحروقات ،وهذا بانتهاج سياسة تهدف إلى ترقية الاستثمار وتنويع الاقتصاد وتوسيع النسيج الصناعي وتطوير القطاع الفلاحي وترقية قطاع السياحة ،ويكون هذا المسعى مرفوقا بترشيد الإنفاق العمومي وعمليات الدعم التي تقوم بها الحكومة.

2-2-2ترقية وتحسين الخدمة العمومية:

وذلك من خلال مواصلة جهود انجاز البرنامج السكني والمحافظة على المكاسب الاجتماعية وترقيتها مما يساهم في تحسين مستوى معيشة السكان بشكل دائم وتثمين عملية امتصاص الفوارق الإقليمية وترقية مسعى التنمية المتوازنة بين مناطق البلاد.

2-2-3 تحسين الحكامة وترقية الديموقراطية التشاركية :

وفي هذا المجال يهدف إلى:

- ترسيخ ديموقراطية تشاركية بما يشجع على ترقية قنوات الحوار والاتصال؛
- تعزيز استقلالية العدالة ومكافحة كافة أشكال الفئات الاجتماعية؛
- تحسين نوعية الحكامة ومحاربة البيروقراطية ؛
- تحديث الخدمة العمومية وتحسين نوعيتها للاستجابة لطلبات المواطنين المتزايدة؛
- العمل على إشراك المجتمع المدني في تسير الشؤون المحلية وتجسيد مسار اللامركزية في التسيير.

[1] عقون شراف، وآخرون، **مرجع سابق**، ص:206.

2-3متطلبات تجسيد برنامج التنمية 2015-2019:

من أجل تجسيد الاهداف المقررة في هذا البرنامج يتطلب العمل على تحقيق ما يلي[1]:

2-3-1عصرنة المنظومة المصرفية والمالية :

في هذا المجال، فإن أهم العمليات التي ينبغي تجسيدها تتمثل في الآتي:

- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي؛
- تطوير واستعمال أدوات الدفع العصرية وتدعيم وتحديث النظام المعلوماتي للبنوك؛
- تطوير إستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية وبالتالي تحسين الخدمة المقدمة للزبائن؛
- تقليص آجال معالجة ملفات القروض والتمويل من خلال ضمان المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرار.

2-3-2توسيع وعصرنة القطاع الصناعي :

ومن أجل تحقيق ذلك يتطلب العمل والسهر على تحقيق ما يلي:

- ترقية الإنتاج الوطني وحمايته وتحسين تنافسية المؤسسات وتطبيق معايير الجودة؛
- دعم نشاطات تثمين الموارد الطبيعية، خصوصا نشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناع الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية وغيرها؛
- تعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة؛
- إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفها من خلال تحقيق إجراءات و كيفيات التمويل.

2-3-3تطوير النشاطات الفلاحية:

لقد أعطيت لقطاع الفلاحة أهمية كبيرة في البرامج التنموية السابقة، ومن أجل مواصلة الجهود المبذولة في هذا القطاع فقد تم رسم إستراتيجية لتطوير هذا القطاع الحيوي من خلال:

- توسيع المساحات المسقية إلى أكثر من مليون هكتار، وخلق مستثمرات فلاحية جديدة في الهضاب العليا والجنوب؛

[1] الجودي صاطوري، **مرجع سابق**، ص ص:308 309.

- الاستغلال الأمثل للثروة الغابية ووضع برامج طموحة بتشجير أزيد من 400.000هكتار من الأشجار المثمرة وغير المثمرة؛
- مضاعفة الإنتاج من المنتجات الصيدية ومنتجات تربية المائيات، من خلال تهيئة وتوسيع الهياكل الموجودة في مجال الموانئ وملاجئ الصيد ورفع قدراتها

2-3-4تسيير المنشآت القاعدية وتوسيعها:

من أجل تعزيز الانجازات المسجلة في هذا المجال، فقد سطرت الحكومة أهداف لاستكمال مختلف المشاريع قيد الانجاز والشروع في إنجاز برنامج هام لتطوير المنشآت الأساسية تمثلت على الخصوص في الآتي:

- توسيع شبكة الطرق والطرق السيارة من خلال إنجاز الطريق السيار للهضاب العليا واستكمال المنافذ الخاصة بالطرق السيارة بطول إجمالي قدره 663كلم؛
- تطوير شبكة الطرق من خلال إنجاز خطوط جديدية وعمليات إزدواجية لبعض الطرق و عصرنتها؛
- تجسيد الخيارات الكبرى لتهيئة الإقليم من خلال إنجاز 2000كلم من الطرق الجديدة في مناطق الجنوب والهضاب؛
- مواصلة توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها وإنشاء محطات جديدية؛
- إنجاز موانئ وتعزيز الأسطول البحري الوطني وبناء مطارات جديدة بالجزائر العاصمة و وهران وتحويلها إلى منصات ربط دولية، فضلا عن إعادة تأهيل مطارات أخرى وتوسيعها.

ولكن مع حلول سنة 2015استمر انخفاض سعر البترول ولأجل تدارك الوضع الاقتصادي بادرت السلطات في الجزائر إلى تبني عدة إجراءات الهدف منها هو ترشيد النفقات العامة ،ومنه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج مع تاريخ 31ديسمبر 2016. وفتح حساب باسم برنامج الاستثمارات العمومية والمتضمن مبلغ قدره 300مليار دج ، الذي يعطي صورة على انخفاض تمويل برامج الاستثمارات العمومية خلال هذه الفترة المتبقية 2019/2017، وقد تم تجميد كل العمليات التي لم تنطلق كما صاحب ذلك العديد من الإجراءات التي تدخل ضمن سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال الإلتزام بالعمليات

الضرورية والتي تكتسي طابع الأولوية القصوى وهذا ما سيؤثر على الأهداف التي كانت مسطرة خلال هذا البرنامج[1].

- تأمين الموارد الطاقوية وتنويعها، وخصوصا بفضل ترقية النجاعة الطاقوية والطاقات المتجددة، فضلا عن ترقية الطاقات الأحفورية غير التقليدية.
- الانتشار الإقليمي للتنمية الصناعية، مع إعداد خريطة إقليمية للاستثمارات، و تحسين تسيير العقار الصناعي، وكذا التسليم التدريجي للمناطق الصناعية الجديدة المقررة وعددها 50منطقة.
- توفير شروط تطوير الصادرات خارج المحروقات، وإقامة مجلس وطني استشاري من أجل ترقية الصادرات، والتشجيع على إنشاء مؤسسات مصدرة؛ ودعم الصادرات الناشئة.

[1] مسعودي زكرياء، **مرجع سابق**، ص:221.

المبحث الثاني: تطور مكونات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

سنركز في هذا المبحث على دراسة مكونات السياسة المالية، من خلال التطرق الى تصنيف النفقات العامة و الإيرادات العامة، وتحليل تطورهما في الجزائر خلال الفترة1990-2017، وفي الأخير الحديث عن تطور حجم الدين العام بشقيه الداخلي و الخارجي لنفس الفترة.

المطلب الأول: تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر

1-تقسيم النفقات العامة في الجزائر:

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى نفقات التسيير و نفقات التجهيز

1-1نفقات التسيير:

يقصد بها تلك النفقات الضرورية الموجهة لتغطية الأعباء العادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية التي تسجل إعتماداتها في الميزانية العامة للدولة[1] ، قصد ضمان استمرار سير مصالحها، وتعتبر نفقات غير منتجة، وهذه الاعتمادات اللازمة لتغطية هذه النفقات تبرز في كل سنة و بالتالي الاعتمادات المفتوحة في سنة مالية معينة ولا يخول تجديدها في السنة المالية الموالية[2].

وتقسم حسب المادة 24 من قانون 84-17 إلى أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

1-1-1 **الباب الأول: أعباء الدين العمومي و النفقات المحسومة من الإيرادات** :و يشمل هذا الباب على كل الاعتمادات الضرورية و اللازمة لتغطية أعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى مختلف الأعباء المحسومة من الإيرادات. حيث يتكون هذا الباب من خمسة أجزاء هي كما يلي: الدين الداخلي و/أو الدين العام كفوائد سندات الخزينة، الدين الخارجي، ضمانات (تقدم مقابل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف

[1] **قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990**،الجريدة الرسمية،العدد35، الصادرة بتاريخ15اوت1990.

[2] **قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية1984**،الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 10جويلية 1984.

المؤسسات العمومية والجماعات)، الديون القابلة للاستهلاك كاقتراض الدولة، النفقات المحسومة من الإيرادات[1].

1-1-2الباب الثاني:تخصيصات السلطات العامة :"تعتبر النفقات التي يتضمنها الباب الأول والباب الثاني نفقات مشتركة بين جميع الوزارات، ولهدا الغرض جمعها المشرع وأدرجها في الجدول "ب" من الميزانية تحت عنوان واحد:"التكاليف المشتركة"[2].

1-1-3 الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح :في هذا الباب نجد أن النفقات تشمل كل الاعتمادات التي توفر لكل المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات، ويضم هذا الباب الموظفون ومرتبات العمل، المنح، المعاشات، الأعباء الاجتماعية، أشغال الصيانة، إعانات التسيير، وسائل تسيير المصالح، نفقات مختلفة[3].

1-1-4الباب الرابع: التدخلات العمومية :يتعلق هذا الباب بنفقات التحويل، و هذه النفقات تقسم بين مختلف أنواع التحويلات تبعا للأهداف المختلفة لعملياتها كالأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و التضامنية، حيث يشمل هذا الباب ما يلي[4]:

التدخلات العمومية والإدارية كإعانات للجماعات المحلية؛

- النشاط الدولي كمساهمات في الهيئات الدولية؛
- النشاط الثقافي والتربوي كمنح دراسية؛
- النشاط الاقتصادي كإعانات اقتصادي؛
- إسهامات اقتصادية كإعانات للمصالح العمومية والاقتصادية؛
- النشاط الاجتماعي كالمساعدات والتضامن؛
- إسهامات اجتماعية كمساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات...الخ.

---

[1] أكن لونيس،**مرجع سابق**، ص:185.

[2] يلس شاوش بشير،**المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2013، ص:63.

[3] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004**، **مرجع سابق**، ص:348.

[4] اكن لونيس ، **مرجع سابق**، ص:185.

منه فإن هذه النفقات المدرجة في الأبواب الأربعة السالفة الذكر وفق معايير متنوعة يتم تقسيمها في قانون المالية في الجدول ب الملحق بقانون المالية، كما هو مبين في الجدول الموالي

الجدول رقم(3-7): توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2020 حسب كل دائرة وزارية الجدول ب

الوائر الوزارية	المبالغ
رئاسة الجمهورية	8.273.807.000
مصالح الوزير الأول	4.326.911.000
الدفاع الوطني	1.230.330.000.000
الداخلية والجماعات المحلية و التهيئة العمرانية	431.994.418.000
الشؤون الخارجية	38.383.000.000
العدل	77.529.605.000
المالية	86.615.374.000
الطاقة	59.844.836.000
المجاهدين	230.754.424.000
الشؤون الدينيةوالأوقاف	25.360.349.000
التربية الوطنية	724.681.708.000
التعليم العالي والبحث العلمي	364.283.132.000
التكوين والتعليم المهنيين	49.936.401.000
الثقافة	14.903.360.000
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة	2.304.381.000
الشباب والرياضة	36.518.016.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	82.173.251.000
الصناعة والمناجم	4.685.200.000
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	225.179.207.000
السكن والعمران والمدينة	16.238.221.000
التجارة	17.527.751.000
الاتصال	18.360.897.000
الأشغال العمومية والنقل	24.655.965.000
الموارد المائية	13.685.429.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.117.974.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	408.282.838.000

العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	197.595.537.000
العلاقات مع البرلمان	223.629.000
البيئة والطاقات المتجددة	2.108.927.000
المجموع الفرعي	4.399.874.548.000
التكاليف المشتركة	493.564.547.000
المجموع العام	4.893.439.095.000

المصدر:قانون رقم 19-14، المؤرخ في30ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة2020، الجريدة الرسمية، العدد81، 2019، ص:51.

2-1 نفقات التجهيز:

وتعرف بميزانية التجهيز آو ميزانية الاستثمار، هي نفقات ذات الطابع النهائي المخصصة لتنفيذ المخطط الوطني السنوي للتنمية، وهي عبارة عن الإستثمارات ذات الطابع الإقتصادية والإجتماعي والإداري، في المجال الاقتصادي تستخدم أساسا في الفلاحة والري ،ولإنجاز المنشات القاعدية في المجال الإداري، التربوي، الاجتماعي والثقافي. وفي المجال الاجتماعي أصبح السكن يشكل مشكلا خطيرا اضطرت الدولة لتدخل للتخفيف من حدته، وذلك بدعم المواطنين ماليا لتمكينهم الحصول على سكن لائق وترصد الإعتمادات المخصصة لهدا الغرض ضمن نفقات التجهيز[1]. فحسب المادة 35 من قانون 84-17 توزع نفقات التجهيز على ثلاثة أبواب:

- باب الاستثمارات منفذة من طرف الدولة؛
- باب لإعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛
- باب نفقات رأسمالية أخرى.

و هذه الأبواب مقسمة إلى عشرة قطاعات و هي: قطاع المحروقات، قطاع الصناعة التحويلية، قطاع الطاقة و المناجم، قطاع الفلاحة و الري، قطاع الخدمات المنتجة، قطاع المنشآت الأساسية الاقتصادية و الثقافية، قطاع التربية و التكوين، قطاع المنشآت الأساسية الاجتماعية و الثقافية، قطاع المباني و وسائل التجهيز، قطاع المخططات البلدية للتنمية. و كل قطاع من هذه القطاعات مقسم إلى قطاعات فرعية و فصول و مواد، بطريقة واضحة حسب نوع النشاط الاقتصادي الذي يمثل هدف برنامج الاستثمار، و بالتالي فكل عملية تكون مكونة من قطاع و قطاع فرعي و فصل و مادة.

[1] يلس شاوش بشير، **مرجع سابق**، ص:65

تم تقسيم نفقات التجهيز المدرجة في الأبواب السالفة الذكر في جدول خاص يعرف بالجدول ج الملحق بقانون المالية، كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-8): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2020حسب القطاعات الجدول ج

(الوحدة بالألف دج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة..	20.000	8.228.690
الفلاحة والري.	47.569.207	209.534.228
دعم الخدمات المنتجة.	53.930.300	55.251.322
المنشآت القاعدية الاقتصادية والادارية	366.929.577	602.151.806
التربية والتكوين..	106.126.210	155.759.022
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	52.081.000	129.333.016
دعم الحصول على السكن	3.224.550	329.950.660
مواضيع مختلفة	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية	40.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.469.880.844	2.130.208.744
دعم النشاط الاقتصادي(تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	----------	643.307.287
احتياطي لنفقات غير متوقعة	150.000.000	156.157.200
المجموع الفرعي للعمليات براس المال	150.000.000	799.464.487
مجموع ميزانية التجهيز	1.619.880.844	2.929.673.231

المصدر:قانون رقم 19-14، المؤرخ في30ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة2020، **الجريدة الرسمية**، العدد81، 2019، ص:52.

2- تحليل تطور النفقات العامة:

إن تطور دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ينعكس من خلال تطور حجم الإنفاق العام (النفقات العامة أو الإنفاق الحكومي)، وفي ظل الفترة المدروسة نجد أن السياسة الاتفاقية تميزت بنمو و التزايد، سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويمكن تقسيم مراحل تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر إلى مرحلتين:

1-2 تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1999:

عرفت هذه المرحلة نوع من الإصلاحات الجديدة التي تبنتها الحكومة الجزائرية عقب الأزمة النفطية لسنة 1986، و التوجه نحو اقتصاد السوق، فكانت لها اثر مباشر على سياسة الاتفاقية التي انتجتها الحكومة أثناء هذه الفترة، و يمكن تقسيم هذه الفترة الى قسمين حسب الإصلاحات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي.

2-1-1فترة الأولى 1990-1994: حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث نلاحظ هناك تزايد مستمر حجم النفقات العامة، وبمعدلات مختلفة من سنة إلى أخرى، حيث بلغ حجم الإنفاق العام 136.50 مليار/دج سنة 1990 ليصل إلى 476.60 مليار/دج سنة 1994، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى مجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتها رفع الأجور والمرتبات، وكذلك ارتفاع النفقات الخاصة بالشبكة الاجتماعية، ابتداء من فيفري 1992، (بحيث انتقلت من 71مليار دج سنة 1991إلى 114,9مليار دج سنة 1993)[1].

2-1-2 فترة الثانية 1995-1999: حيث تبنت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة برنامجا إصلاحيا،سمي بالإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي،وكان الهدف من هذا البرنامج هو تقليص من حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث نجد أن حجم النفقات العامة ارتفعت إلى961.70مليار/دج سنة 1999، بعدما كانت تبلغ 759.60مليار/دج، حيث قدرت نسبة الارتفاع ب26.60%.

[1] بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النّفط على بعض المتغيّرات الاقتصادية الكليّة(عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، والتّضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنيةVAR"" للفترة 1970-2010**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03، الجزائر،2012/2011، ص:35.

2-2 تطور النفقات العامة خلال الفترة 2000-2017:

خلال هذه المرحلة عرف حجم النفقات العامة تطورا كبيرا جدا و ملحوظا، مقارنة بالمرحلة السابقة، حيث يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى قسمين حسب سعر البترول:

2-2-1الفترة الأولى 2000-2009: حيث تبنت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة مخططين تنمويين، المخطط برنامج عدم الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من 2000-2004، حيث شهد حجم النفقات العامة ارتفاعا كبيرا بلغ 1920.00مليار/دج سنة 2004 بعدما كان في سنة 2000 يبلغ 1178.10مليار/دج و قدرت نسبة الارتفاع ب62.97%، حيث يمكن إرجاع هدا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث ارتفعت خلال فترة من 27.72 دولار للبرميل سنة2000 إلى 38.66دولار في 2008 للبرميل[1]، و لتشهد الجزائر بعد 2004 بداية تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009، أيضا شهدت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظا و كبيرا جدا حيث بلغت نسبة الزيادة ب116.12%، حيث ارتفعت من 1950.00مليار/دج سنة 2000 لتصل إلى 4214.40مليار/دج سنة 2009، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى التحسن الكبير في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية حيث بلغ 62.2دولار للبرميل سنة 2009 بعدما وصل إلى اعلي مستوى له خلال هذه الفترة في سنة 2008 بسعر 99.9 دولار للبرميل[2]. و يمكن ان نصف السياسة الاتفاقية خلال هذه المرحلة بالسياسة التوسعية.

2-2-2الفترة الأولى 2010-2017: استمرت الجزائر في تطبيق برامجها الحكومية، حيث شهدت هذه الفترة برنامجين، البرنامج الأول كان خلال الفترة 2010-2014، و برنامج ثاني خلال الفترة 2015-2019، هذا تم التطرق إليه سابقا في المبحث الأول من الفصل الثالث، حيث نلاحظ أن حجم النفقات العامة استمر في الارتفاع الذي ارتفع من 4466.90مليار/دج سنة2010 إلى 7389.3مليار/دج سنة 2017، و يرجع هذا الارتفاع إلى البحبوحة المالية التي شهدها الاقتصادي الجزائري، لنظرا لاستمرار ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث وصلت الى 112.9دولار للبرميل سنة2011[3]، ويعتبر أعلى سعر وصل إليه سعر البرميل خلال الفترة المدروسة كلية. والجدول الموالي يوضح ذلك.

---

[1] bank-of-algeria, le rapport annuel 2008, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE**, September 2009, p:206.

[2] bank-of-algeria, le rapport annuel 2009, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE**, Juillet 2010, p:220.

[3] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2012، **التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، نوفمبر 2013، ص:255.

الجدول رقم (3-9): تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة1990-2017

الوحدة مليار/دج

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
حجم الإنفاق العام	136,50	212,10	420,10	476,60	566,30	759,60	724,60
السنوات	1997	1988	1999	2000	2001	2002	2003
حجم الإنفاق العام	845,10	875,70	961,70	1 178,10	1 321,00	1 550,60	1 811,10
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الإنفاق العام	1 920,00	1 950,00	2 189,60	3 052,20	4 191,10	4 214,40	4 466,90
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الإنفاق العام	5 853,60	7 169,90	6 024,20	6 995,70	7 656,30	7 383,60	7 389,30

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

-https://www.ons.dz

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2002, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, 2003**.

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2007, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, Juillet 2008**.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، نوفمبر 2013.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، جويلية 2018.

3-تحليل تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017:

يمثل الشكل الموالي نسبة كل من نفقات التسيير ونفقات التجهيز الى إجمالي النفقات العامة الكلية.

الشكل رقم (3-4): تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2107

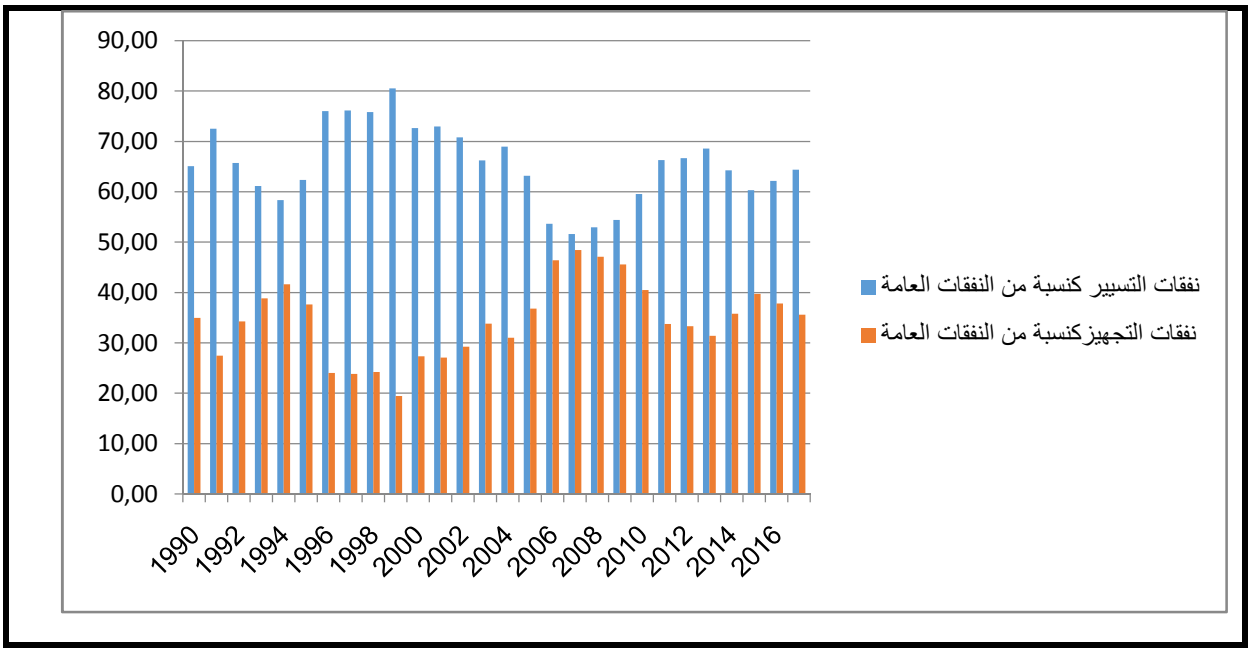

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم 1

من خلال الشكل السابق نلاحظ نفقات التسيير تشكل النسبة الأكبر من حجم النفقات العامة مقارنة بنفقات التجهيز، ولكن من خلال التركيز أكثر على تطور هذه النسب نجد انه خلال الفترة ارتفعت نفقات التسيير من 330.40مليار/دج سنة 1994 لتصل إلى 774.50مليار/دج مشكل بذلك نسبة 58.35% و80.56% على التوالي من إجمالي النفقات العامة، و في المقابل نجد أن نسبة نفقات التجهيز كنسبة من النفقات العامة قد انخفض من 41.66% إلى 19.44% لسنتي 1994و 1999على التوالي، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى شروط التي كانت مفروضة علينا من طرف الصندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات الهيكلية المدعمة من طرفه، والتي تفرض على الحكومات تقليص من حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و فتح باب الاستثمار أمام الخواص سواء المحليين آو الأجانب، غير انه مع بداية سنة2000 شهدت نفقات التسيير كنسبة من النفقات العامة انخفاضا حيث انتقلت من 72.68% سنة 2000 إلى52.92% سنة 2008، في حين بلغت نسبة مساهمة نفقات التجهيز في حجم النفقات العامة 47.08% سنة 2008، مقارنة بسنة2000 حيث بلغت نسبتها 27.06%، و يمكن إرجاع هذا التغير في هيكل النفقات

العامة إلى البرامج الإصلاحية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة كما اشرنا إليها سابقا. في حين نلاحظ نفقات التسيير قد عادت للارتفاع حيث ارتفعت الى59.53% في2010 بعدما كانت تمثل 52.92% في2008، ويمكن إرجاع هذا الارتفاع إلى التحسن في نفقات المستخدمين حيث وصلت إلى 991.0مليار/دج في 2010، وكذلك ارتفاع في التحويلات الجارية و التي وصلت الى1418.5مليار/دج في نفس السنة، أما بالنسبة نفقات التجهيز انخفضت نسبتها في سنة 2009 إلى 45.58% و40.47% سنة 2010، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تراجع نفقات البني التحية الاقتصادية و الإدارية، التي تعد احد أهم الركائز الأساسية لنفقات التجهيز 16.5% سنة 2009، و29.6% في 2010[1]، في حين نجد أن نفقات التجهيز رجعت إلى الارتفاع لتشكل 39.70% من نسبة النفقات العامة في 2015 ونرجع ذلك إلى ارتفاع في حجم نفقات البنية الاقتصادية والإدارية التي وصلت إلى 214.2مليار/دج وقطاع السكن 187.4مليار/دج في نفس السنة، أما بالنسبة لنفقات التسير قد عرفت ارتفاعا وصل الى 60.30% من حجم النفقات العامة في 2015،حيث ارجع هذا الارتفاع الى ارتفاع في حجم نفقات المستخدمين التي وصلت الى 2170.9مليار/دج في 2015 [2]. أما في 2017 بلغت نفقات التسيير4757.8مليار/دج، و يرجع هذا الارتفاع كلية الى ارتفاع التحويلات الجارية التي وصلت إلى 167.9مليار/دج، والفوائد على الدين العمومي التي انتقلت من 46.8مليار/دج في2016 الى 154.0مليار/دج في 2017، أما فيما يتعلق بنفقات التجهيز انخفاضا حيث وصلت الى 2631.5مليار/دج في 2017 مقارنة ب 2016حيذ بلغت2711.9مليار/دج، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى انخفاض في نفقات الطاقة والمناجم حيث بلغت 25,5مليار/دج2017 ، مقابل 72مليار/دج في2016، انخفاض نفقات الفلاحة والموارد المائية حيث انخفضت من 236,9مليار/دج في2016 إلى 208مليار/دج في2016، البني التحتية الاقتصادية والإدارية انخفضت من 1126.4مليار/دج في 2016 إلى 934,6مليار/دج 2017، اما نفقات التربية والتكوين شهدت هي الأخرى انخفاضا قدر ب32.3% لتبلغ 130.9مليار/دج في 2017، أما باقي النفقات فقد شهدت ارتفاعا ب51.3% لتصل الى 527.1مليار/دج في2017[3].

[1] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، **التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، جويلية2011، ص:82.

[2] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، **التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، نوفمبر 2016، ص:83

[3] بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، **التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، جويلية2018، ص ص:63 64.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر

1-تصنيف الإيرادات العامة في الجزائر

تعددت أنواع الإيرادات العامة، واختلفت تصنيفها من دولة إلى أخرى، حيث نجد ان المفكرين الماليين تقسيم هذه الأخيرة إلى أصناف متعددة، حيث كل صنف يضم إيرادات متشابهة، ومنه نجد المشرع الجزائري قد عمد إلى تصنيف الإيرادات العامة إلى الأصناف التالية حسب المادة 11 من قانون المالية 17/84 والتي نوجزها فيما يلي:

- إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة؛
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة والأتاوي؛
- الأموال المخصصة للهدايا والهبات والمساهمات؛
- التسديد برأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها؛
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها؛
- مداخيل المساهمات المالية للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المرخص بها قانونا.

وبمعانية الإيرادات السابقة يمكن تصنيف إيرادات الموازنة العامة إلى قسمين: إيرادات إجبارية، إيرادات اختيارية[1].

[1] انظر إلى:

-دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990- 2004، مرجع سابق،** ص –ص:361-364.

-قطوش بشرى، **الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2007،** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر،2009/2008، ص ص:49 50.

1-1الإيرادات الإجبارية:

تشتمل على مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة إجبارية وبدون مقابل استنادا إلى سيادتها في المداخيل الجبائية والغرامات والحصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي:

1-1-1الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم التي تشكل اهم اشكال الايرادات العامة، وهي مصنفة في **الجدول** –أ- من الموازنة العامة كما يلي:

- **الضرائب المباشرة:** وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية غير التجارية والمرتبات والأجور، الفوائد والضمانات؛
- **حقوق التسجيل والطابع:** وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف...الخ؛
- **الضرائب غير المباشرة:** تتشكل من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك التي تفرض على المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الأعمال كالذهب والكحول...الخ؛
- **الضرائب على رقم الأعمال:** هي إحدى الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك، وتفرض على المواد الاستهلاكية؛
- **الحقوق الجمركية:** يخضع لهذا الرسم كل الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد؛
- **الجباية البترولية:** تتشكل من إقتطاعين هما: ضريبة على إنتاج البترول السائل والغاز، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن نشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات؛

1-1-2الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية: هي نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

1-1-3 الغرامات: وتشمل كل العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة...الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك وأيضا تشمل تلك الغرامات التي تفرض على الأشخاص بغية عدم تكرار القيام.

1-2الإيرادات الاختيارية:

وتشمل جميع الموارد التي يدفعها الأشخاص إيراديا بهدف الحصول على سلعة أو خدمة ما دون غيرهم من طرف الدولة، ويمكن إيجازها فيما يلي:

1-2-1مداخيل أملاك الدولة: وهي جميع الموارد التي تحصل عليها الدولة نتيجة تصفيتها لثرواتها الطبيعية كالمناجم والغابات ...الخ أو استغلالها في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة ومن هنا يمكن أن نميّز نوعين من مداخيل أملاك الدولة وهي: **مداخيل التصفية ومداخيل الاستغلال**؛

1-2-2التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة: تشمل على جميع المكافآت التي تحصل عليها الدولة بهدف استعمال خدماتها، وهي على ثلاثة أنواع:

- المكافآت المحصلة من النشاطات الصناعية والتجارية للدولة مقابل ما تؤديه من خدمات؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات المالية للدولة مثل ما تقدمه من نشاطات مصرفية؛
- المكافآت المحصلة من النشاطات الإدارية.

1-2-3أموال المساهمات والهدايا والهبات:ويشمل هذا النوع من الموارد تقدم للدولة بدون مقابل وتتمثل في الإسهامات المالية المقدمة من طرف الأفراد بمحض إرادتهم بهدف تمويل نفقة عمومية.

ومنه يمكن القول أن الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة المعروضة عموما حسب الطبيعة القانونية والمصنفة في الجدول – أ- الملحق لقانون المالية في بابين هما: الموارد العادية، الجباية البترولية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (3-10): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2020

إيرادات الميزانية	المبالغ(بآلاف دج)
1- الموارد العادية	
1-1- الإيرادات الجبائية:	
201- 001- حاصل الضرائب المباشرة	1.428.440.000
001-002- حاصل التسجيل والطابع	93.944.000
201-003- حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	1.182.631.000
(منهاالرسم على القيمةالمضافة على المنتجات المستوردة	444.741.000
201-004- حاصل الضرائب غير المباشرة	47.159.000
201- 005- حاصل الجمارك	294.691.000
المجموع الفرعي(1)	3.046.865.000
1-2- الإيرادات العادية:	
201-006- حاصل دخل الأملاك الوطنية	35.047.000
201-007- الحواصل المختلفة للميزانية	174.436.000
201-008- الإيرادات النظامية	50.000
المجموع الفرعي(2)	209.533.000
1-3- الإيرادات الأخرى: الإيرادات الأخرى	833.000.000
المجموع الفرعي(3)	833.000.000
مجموع الموارد العادية	4.089.398.000
2- الجباية البترولية: 201-011- الجباية البترولية	2.200.325.000
المجموع العام للإيرادات	**6.289.723.000**

المصدر:قانون رقم 19-14، المؤرخ في30ديسمبر 2019،المتضمن قانون المالية لسنة2020، **الجريدة الرسمية**، العدد81، 2019، ص:50.

2-تحليل تطور الإيرادات العامة:

عرفت الإيرادات العامة زيادة مستمرة ومتسارعة خلال فترة محل الدراسة التي استمر اعتمادها بدرجة كبيرة على الجباية البترولية بحوالي 50% من إجمالي الإيرادات العامة، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(3-11): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
حجم الإيرادات العامة	153.7	246.0	316.3	320.1	434.2	600.9	824.8
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
حجم الإيرادات العامة	926.6	774.6	946.6	1578.1	1505.5	1603.3	1974.4
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الإيرادات العامة	2229.7	3082.6	3639.8	3687.8	5111.0	3676.0	4379.6
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
حجم الإيرادات العامة	5790.1	6339.3	5957.5	5738.4	5103.1	5110.0	6182.8

المصدر: أكن لونيس: **مرجع سابق**، ص:233.

-bank-of-algeria, le rapport annuel 2003, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, 2004.**

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2006, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, Juin 2007**

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2009, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, Juillet 2010**

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، نوفمبر 2016.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، جويلية 2018.

من خلال الجدول السابق نلاحظ ان حجم الإيرادات العامة في تزايد مستمر حيث انتقلت من 153.7مليار/دج في 1990 إلى 774.6مليار/دج في 1998، لتشهد بعد ذلك ارتفاعا ملحوظا حيث قدرت ب5111.0مليار/دج في 2008، حيث قدرت نسبة الزيادة ب559.7%، يرجع هذا الزيادة إلى تحسن في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث بلغ سعر برميل البترول38.66دولار في 2008، بعدما كان 23.5دولار في 1990، واستمر حجم الإيرادات العامة في ارتفاع ليصل إلى6182.8مليار/دج في 2017، غير ان هذا الجدول يعتبر جدول صامت لا يبرز لنا التحليل المناسب لتطوير حجم الإيرادات العامة خلال الفترة المدروسة، لذا وجب تدعيمه بشكل أخر أكثر وضوحا وتفسيرا.

3-تحليل تطور هيكل الإيرادات العامة:

يمثل الشكل الموالي تطور هيكل الإيرادات العامة

الشكل رقم(3-5): تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة1990-2017

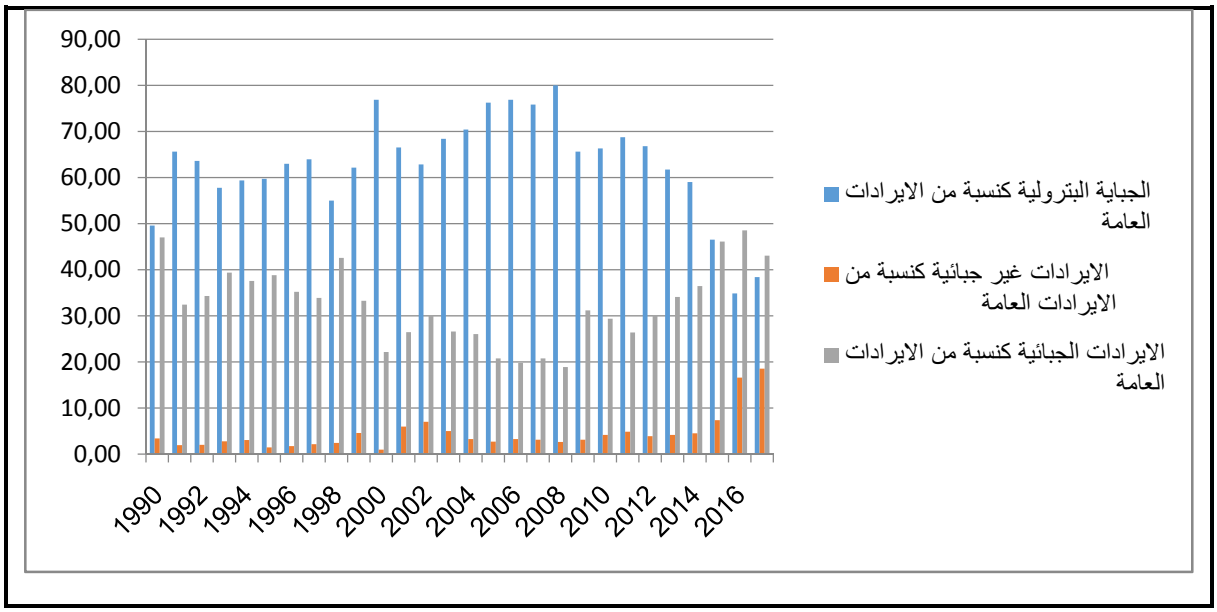

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على الملحق رقم2

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن الجباية البترولية تشكل النسبة الأكبر من الإيرادات العامة خلال فترة1990-2017، حيث بلغت في49.58% من اجمالي الايرادات العامة، في حين بلغت نسبة مساهمة الإيرادات الجبائية ب47.04% لنفس السنة، في حين نجد أن الإيرادات غير جبائية بلغت نسبة5.2% من الإيرادات العامة، لتشهد الجباية البترولية في السنة الموالية قفزة نوعية حيث بلغت161.5مليار/دج، محتلة بذلك نسبة 65.65% من إجمالي الإيرادات الكلية، ويمكن إرجاع هذه الارتفاع الذي بلغ تقريبا 112% مقارنة بالسنة الماضية و هذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، حيث ارتفع سعر البرميل الواحد من البترول من14.5 دولار سنة 1988إلى 23.5دولار سنة 1990،بسبب حرب الخليج العربي، وفي الجهة المقابلة نجد ان حجم الإيرادات الجبائية قد ارتفعت لتبلغ 79.8% من إجمالي الإيرادات الكلية، ويرجع هذا الارتفاع إلى أن حجم الضرائب غير المباشرة سجلت ارتفاعا طفيف من 34.9مليار دج إلى 38.3مليار/دج في 1991، في حين نجد أن قيمة كل من الضرائب المباشرة وقيمة التسجيلات والطوابع وقيمة الإيرادات غير الجبائية سجلت انخفاض خلال نفس السنة حيث بلغت على التوالي 19.4مليار/دج، 3.6مليار/دج، 4.7مليار/دج على التوالي.

في حين نجد أن حجم الجباية البترولية واصلت في الارتفاع لتصل إلى 592.3مليار/دج في 1997، وبلغت نسبة مساهمتها في الإيرادات الكلية 63.94%، في حين بلغت الإيرادات الجبائية مبلغ313.9مليار/دج في نفس السنة بنسبة قدرت ب33.88% من الحجم الكلي، ويمكن تفسير هذا الارتفاع التدابير المتخذة في برنامج التعديل الهيكلي كالرفع من معدل الضريبة على الدخل الإجمالي والرفع كذلك من معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5%إلى 33%، وكذلك تم تعديل أيضا سلم الاقتطاع الضريبي على أرباح الأشخاص الطبيعيين، ونجد أن الإيرادات غير جبائية شهدت هي الأخرى ارتفاع في حجمها حيث بلغ 20.2مليار/دج في1997، وقدرت نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة 2.18%، ونجد أن هذه النسبة مقبولة نظرا للجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية لتنويع مصادر الإيرادات حتى تصل إلى نسبة لا نقول أنها أكبر من حصة الجباية البترولية و لن تسمح لاقتصاد الجزائر في حالة حدوث انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية بالبحث عن مصادر تمويل النفقات العامة[1].

كانت سنة1998 أول سنة تسجل فيها الإيرادات العامة انخفاضا كبيرا حيث بلغت 774.6مليار/دج، ورجع هذا الانخفاض إلى تراجع حجم الجباية البترولية التي وصلت الى425.9مليار/دج، ويعود هذا الانخفاض إلى تراجع في أسعار البترول في الأسواق العالمية، حيث انخفض الى12.7دولار للبرميل[2]، في حين نجد أن الإيرادات الجبائية شهدت ارتفاعا بلغ 329.8مليار/دج، حيث ارتفعت ب15.9مليار/دج مقارنة بالسنة السابقة.لتشهد بعد ذلك الإيرادات العامة ارتفاعا لتصل إلى 1578.1مليار/دج في 2000، ويرجع هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى زيادة في حجم الجباية البترولية والتي بلغت 1213.2مليار/دج ، وبلغت نسبة مساهمتها 66.52% من الإيرادات الكلية، و يرجع الى نفس السبب وهو رتفاع سعر برميل البترول الذي وصل إلى 28.5دولار في 2000، في حين نلاحظ ارتفاع في حصيلة الإيرادات الجبائية لتصل إلى 349.5مليار/دج مقارنة بالسنة السابقة لها حيث وصلت الى 314.8مليار/دج، حيث ساهم هذا التحسن في حجم الإيرادات العامة إلى تطبيق الدولة سياسة مالية توسعية، وكان ذلك من خلال إطلاق عدة برامج تنموية التي تم الحديث عنها سابقا، حيث نلاحظ أن الإيرادات الكلية شهدت ارتفاع مستمر وبوتيرة مرتفعة حيث بلغت5111.0مليار/دج في2008، لتشهد في سنة موالية انخفاضا لتصل الى3676.0مليار/دج، لتعاود بعد ذلك الارتفاع في حصيلتها حيث بلغت 6339.3مليار/دج في سنة2012،

[1] اكن اونيس، **مرجع سابق**، ص:204.

[2] اكن اونيس، **مرجع سابق**، ص:205.

لتعاود بعد ذلك لتنخفض حصلتها إلى 5738.4مليار/دج و5103.1مليار/دج في سنيتي 2014 و2015 على التوالي، لتعرف ارتفاعا ملحوظا بلغ 6182.8مليار/دج في 2017.

نلاحظ خلال السنوات تطبيق برنامج دعم الإنعاش، بلغت الإيرادات العامة 2229.7مليار/دج في 2004، بعدما كانت 1505.5مليار/دج في2001، بنسبة قدرت ب48.10%، حيث نلاحظ ارتفاع في حجم الجباية البترولية التي بلغت نسبة مساهمتها خلال فترة 2001-2004 ب67.04% في المتوسط، في حين بلغت حصيلتها **1570.7**مليار/دج في 2004، بعدما كانت 1001.4مليار/دج، بسبب ارتفاع في سعر برميل البترول الذي بلغ 38.6دولار في 2004، في الأسواق العالمية، بينما النسبة المتبقية والتي تشكل في المتوسط 32.96% مثلت نصيب الجباية العادية من الإيرادات الكلية، حيث بلغت 652.2مليار/دج في 2004 بينما في سنة 2001 بلغت 488.5مليار/دج، ويمكن التفصيل في الجباية العادية، حيث بلغت الإيرادات الجبائية **580.4**مليار/دج في 2004 بارتفاع قدر ب182.2مليار مقارنة ب2001، وهذا يدل على تحسن في تسيير الضرائب خلال هذا الفترة.

أما خلال الفترة التي صاحبت تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي عرفت الإيرادات الكلية ارتفاعا أيضا مستمر ومتزايد حيث ارتفعت من 3082.6مليار/دج في2005، لتصل إلى 5111.0مليار/دج في 2008، وهذا بسبب ارتفاع أسعار برميل البترول الذي بلغ حوالي 112دولار للبرميل، في حين نجد أن الإيرادات خارج قطاع المحروقات قد بلغت 724.1مليار/دج في2005، لتصل إلى 1101.5مليار/دج في2008، حيث شكلت 21.55% من الإيرادات الكلية في2008، حيث نجد أنها لا تمول سوى 24.5% من النفقات الكلية، ولا تغطي حتى النفقات الجارية، حيث لا تمثل سوى 45.9%منها، حيث نجد خلال نفس السنة إن الإيرادات الجبائية بلغت **965.2**مليار/دج، بعدما كانت**640.3**مليار/دج في2005، ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع في حصيلة الضرائب على الدخل والسلع والخدمات حيث بلغت 712.5مليار/دج في 2008، مشكلة بذلك نسبة 79.57% من الإيرادات الجبائية[1]، واصلت الإيرادات الكلية الارتفاع لتصل إلى5957.5مليار/دج في2013، مقابل 3676.0مليار/دج، وصاحبت هذه الفترة تطبيق البرنامج التنموي الثالث برنامج توطيد النمو الاقتصادي، وبقيت السيطرة للجباية البترولية التي انتقلت من 2412.7مليار/دج في 2009 إلى 3388.4مليار/دج في2014، حيث شهدت هذه الأخيرة انخفاضا قدر ب7.87% بمقارنة ب2013 حيث بلغت 3678.1مليار/دج، حيث مثلت الجباية البترولية 87.5% من النفقات الجارية، مما يبن استقرار تغطية

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، سبتمبر 2009، ص ص:104 105.

النفقات الجارية من طرف الجباية البترولية. بلغت الجباية العادية في 2013 مبلغا قدره2279.4مليار/دج، حيث مثلت 38.26% من الإيرادات الكلية، مقابل 1262.4مليار/دج في 2009، ومن الجانب الهيكلي، شكلت الجباية الضريبة 89.1% من الجباية العادية في 2013، مقابل 10.9% للإيرادات غير جبائية[1]، في 2017 بلغت الإيرادات الكلية 6182.8مليار/دج، مقابل 5110.1مليار/دج في 2016، أي بارتفاع يقارب21%، نجم هذا الارتفاع المعتبر في إجمالي الإيرادات عن ارتفاع الجباية على المحروقات بحوالي55% وبما يقارب45% للجباية العادية، شكلت الجباية البترولية نسبة 38.37% وهي ادني نسبة منذ 1997، في حين بلغت الجباية العادية 3810.3مليار/دج في2017، مقابل3329.0 في2016 ،انخفضت نسبة مساهمتها في إجمالي الإيرادات من 65.2% في 2016 إلى 61.6% في2017، تمول 51.6% من النفقات الكلية مقابل 45.6% في2016، وتغطي 80.1% من النفقات الجارية، مقابل 72.6% في2016، بلغت الإيرادات الضريبية 2663.1مليار/دج في 2017، مقابل 2482.2مليار/دج في 2016، ويرجع هذا الارتفاع إلى تحسن في حجم الضرائب المباشرة التي ارتفعت ب126.9مليار/دج في 2017 مقارنة ب2016 التي بلغت 1109.1مليار/دج في2016، و كذلك التحسن في الضرائب غير المباشر التي بلغت 976.0مليار/دج في2017 مقابل887.8مليار/دج في2016. في حين انخفضت الحقوق الجمركية لتبلغ356.0مليار/دج في2017، مقابل 389.4مليار/دج في2016. وفيما يخص الإيرادات غير جبائية فانتقلت إلى 1147.2مليار/دج في2017، مقابل 846.8مليار/دج في2016، و نتجت هذه الارتفاعات المعتبرة في الإيرادات غير جبائية عن الارتفاع الاستثنائي في أرباح المدفوعة من طرف بنك الجزائر، والمقدرة ب610.5مليار/دج في2016 إلى 919.8مليار في2017[2].

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، نوفمبر 2014، ص ص:87 88

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، مرجع سابق**، ص-ص:57-62.

المطلب الثالث: تطور العجز الموازني في الجزائر:

تعرف الحالة التي يكون فيها حجم الإنفاق العام اكبر من حجم الإيرادات العامة بالعجز الموازني، وقد يكون هذا العجز برغبة من طرف القائمين على تسيير الميزانية حيث يعتبر في هذه الحالة أداة من أدوات السياسة المالية كما تم إشارة إليه سابقا في الفصل الأول، أو يكون بسبب عجز الدولة عن تحصيل بعض الضرائب.

1-تطور العجز الموازني في الجزائر:

يرتبط العجز الموازني في الجزائر ارتباطا وثيقا بأسعار المحروقات، وهذا نظرا لان الجباية البترولية تمثل الحصة الأكبر من الإيرادات العامة، حيث بدأ ظهور العجز الموازني بداية بفترة الثمانينات التي شهدت فيها أسعار المحروقات تراجعا كبيرا. والجدول الموالي يوضح رصيد الموازنة.

الجدول رقم (3-12): تطور رصيد الموازنة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 **الوحدة مليار/دج**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
رصيد الموازنة	17,2	33,9	-103,8	-156,5	-132,1	-158,7	100,2
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
رصيد الموازنة	81,5	-101,1	-15,1	400	168,9	52,5	163,2
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد الموازنة	303,2	1124,8	1449,9	627,6	999	-539,3	-91,7
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الموازنة	-63,5	-830,6	-66,7	-1257,4	-2553,2	-2273,5	-1206,5

المصدر: تم حساب الرصيد بالاعتماد على الجدولين (3-9) .(3-11).

بسبب الاختلالات التي عرفها الاقتصاد الجزائري بسبب الأزمة البترولية في 1986 ،لجأت الحكومة الجزائرية إلى اتخاذ مجموعة من الإصلاحات، بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي (انظر المبحث الأول من الفصل الثالث)، وتمثلت أساسا في تحرير التجارة الخارجية و تقليص حجم تدخل الدولة عن طريق خفض حجم الإنفاق العام، و تخفيض من قيمة العملة، حيث عرف رصيد الموازنة فائض بلغ في 33.9مليار/دج في سنة1991، بسبب تحسن في أسعار البترول، ليتراجع بعدها رصيد الموازنة حيث عرف عجزا قدر ب156.5مليار/دج سنة 1994، بسبب تراجع أسعار المحروقات و عدم الاستقرار الأمني الذي

شهدته البلاد، ولمواجهة هذه الوضعية قامت الحكومة الجزائرية بعقد اتفاق الاستعداد الائتماني، والذي نتج عنه تحسن في رصيد الموازنة العامة الذي عرف رصيدا ايجابيا سنة 1997.

أما فترة ما الألفينات فقد عرفت تحسنا ملحوظا في رصيد الموازنة العامة، بتحقيق فوائض مالية نتيجة التحسن الكبير الذي شهدته أسعار البترول على المستوى الدولي و بالتالي ارتفاع في حجم الإيرادات العامة.

2-طرق تمويل العجز الموازني في الجزائر

سنحاول من خلال هذه النقطة تناول الطرق المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية لتمويل العجز الموازني خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2017..

يعتمد التمويل الإجمالي الموازني على ثلاثة طرق رئيسية، طريقة التمويل البنكي من خلال الإصدار النقدي من طرف بنك الجزائر، طريقة التمويل غير البنكي من خلال إصدار سندات الخزينة العمومية للاكتتاب، والطريقة الثالثة هي الاعتماد على التمويل الخارجي عن طريق ما يسمى بالمديونية الخارجية.

من خلال الجدول الموالي نلاحظ اعتماد الجزائر في تمويل عجزها عن طريق التمويل الخارجي من خلال تلقى قروض ومساعدات من طرف البنك الدولي في إطار البرامج التصحيحية الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية خاصة خلال السنوات 1994 حتى 1998، و نظرا لتحسن الوضعية المالية للخزينة العمومية فقد شهدت قيم التمويل الخارجي قيما سالبة دلالة عن تخلي الحكومة الجزائرية عن هذه الطريقة في تمويل الميزانية وتسديد الديون الخارجية.

الجدول رقم(3-13): طرق تمويل العجز الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1994-2017 الوحدة مليار/دج

السنوات	الرصيد الإجمالي	التمويل	طرق التمويل		
			البنكي	غير البنكي	الخارجي
1994	-65.4	65.4	141.4	34.9	-110.9
1995	-28.2	28.2	172.2	-14.8	-29.2
1996	75.2	-75.2	100.9	-5.3	-170.9
1997	66.1	-66.1	0.0	-14.1	-52.0
1998	-108.2	108.2	83.5	20.2	4.4
1999	-16.5	16.5	2.0	35.8	-21.3
2000	398.8	-398.8	-97.6	105.7	-407.0
2001	171.0	-171.0	110.5	85.3	-145.8
2002	10.5	-10.5	-74.9	32.8	31.6
2003	438.5	-438.5	-90.9	-138.4	-209.2
2004	436.0	-436.0	-53.2	29.6	-412.4
2005	896.4	-896.4	115.7	221.5	-1002.2
2006	1150.6	-1150.6	158.7	-15.0	-976.9
2007	456.8	-456.8	110.7	206.9	-553.0
2008	906.9	-906.9	-4.2	508.2	-1410.9
2009	-713.1	713.1	0.7	655.3	57.1
2010	-178.2	178.2	0.7	608.0	-430.5
2011	-168.6	168.6	-0.8	728.1	-558.7
2012	-746.1	746.1	-2.5	1003.4	-254.8
2013	-143.7	143.7	-2.2	241.1	-95.2
2014	-1375.3	1375.3	-2.4	204.0	1173.7
2015	-2621.7	2621.7	-3.3	135.9	2489.1
2016	-2245.3	2245.3	100.8	624.4	1520.1
2017	-1662.2	1662.2	-2.6	155.3	1509.5

المصدر: -bank-of-algeria, le rapport annuel 2003, Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, 2004.

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، نوفمبر 2016.

-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر، جويلية 2018.

المبحث الثالث:تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

سيتم من خلال هذا المبحث تتبع مسار تطور مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، حيث تم أولا تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي، ثم الانتقال إلى تتبع مسار تطور معدلات التضخم، وفي الأخير تحليل تطور معدلات البطالة.

المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر

سيتم التركيز في تتبع طور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال نقطتين أساسيتين، أولهما تحليل عام لتطور معدل نمو خلال الفترة 1990-2017، وثانيهما تحليل معدلات نمو القطاعية لقطاعات الرئيسية: قطاع المحروقات، قطاع الصناعة، قطاع الفلاحة، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الخدمات خارج قطاع الإدارة خلال الفترة 2000-2017.

1-تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي:

لقد شهد الاقتصادي الجزائري خلال مرحلة تحوله إلى اقتصاد السوق معدلات نمو اقتصادي متفاوتة بين الانخفاض والارتفاع، حيث يمكن تحليل تطور معدلات النمو الاقتصادي حسب المراحل التالية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3-14): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2017 **الوحدة: نسبة مئوية**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل النمو الاقتصادي	----	1.22-	1.61	2.12-	0.89-	3.87	3.78
السنوات	1997	1988	1999	2000	2001	2002	2003
معدل النمو الاقتصادي	1.11	5.10	3.20	2.14	2.65	4.72	6.72
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل النمو الاقتصادي	5.36	5.10	3.60	4.79	2.40	2.40	3.4
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل النمو الاقتصادي	2.4	3.3	2.8	3.8	3.7	3.3	1.6

المصدر:

-https://www.ons.dz

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2002, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, 2003**.

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2007, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, Juillet 2008**.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، نوفمبر 2013.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، جويلية 2018.

1-1المرحلة الأولى 1990-1994:

عرفت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة تسجيل معدلات نمو سالبة، حيث بلغت -1.22% في 1991، لتشهد بعد ذلك ارتفاع لتصل الى1.61% في 1992، لتتراجع بعد ذلك إلى -2.12% و-0.89% في 1993 1994 على التوالي، حيث يمكن إرجاع هذه المعدلات المنخفضة إلى تأثر الاقتصادي الجزائري بالازمة النفطية في 1986، بسبب اعتماد الجزائر على الجباية البترولية كمورد أساسي لتمويل عمليات التنمية، وهذا رغم الإصلاحات التي طبقتها خلال الفترة1988-1992[1]، كما أن هذه الفترة شهدت انتقال الاقتصاد الجزائري إلى اقتصاد السوق، وترجم هذا الانتقال بتدهور معدلات النمو الاقتصادي.

[1] العرابي حمزة، وآخرون، **اثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر رؤية قياسية خلال الفترة1990-2013**، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد20، جوان 2016، ص: 422.

1-2المرحلة الثانية1995-1999:

لكن مع مطلع النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، وبداية من 1995 تم معالجة أوجه القصور السابقة بتسريع وتيرة الإصلاح، وذلك من خلال تطبيق برامج التعديل الهيكلي، بمساعدة صندوق النقد الدولي، حيث تم الإشارة إليه في المبحث الأول من الفصل الثالث، وكان من بين أهداف هذه البرامج تحقيق معدة نمو موجبة ومرتفعة، مع تقليل من حجم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، لتظهر إيجابية معدلات النمو في ظل الإصلاح، حيث بلغت بهذه السنة ما نسبته3.87%، لتشهد بعد ذلك انخفاض لتصل إلى1.1% في1997، نتيجة الظروف المناخية السيئة وانخفاض قدرة الإنتاج الفلاحي والصناعي، وما عدى ذلك فقد استمر هذا النمو حتى نهاية الإصلاحات سنة 1998حيث بلغ 5.1%، ليرجع مرة أخرى للانخفاض مع نهاية هذه الفترة حيث بلغ3.20% في1999[1].

1-3المرحلة الثالثة2000-2017:

بعد انتهاء برنامج التعديل الهيكلي شهدت معدلات النمو الاقتصادي انخفاض في 2000 حيث بلغ2.14%، تعاود بعد ذلك الارتفاع لتصل الى2.65% في2001، وهي مرحلة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، حيث كان الهدف من هذا البرنامج تحقيق معدل نمو اقتصادي مابين 7% و10%، غير أن اكبر معدل نمو تم تحقيق خلال هذه الفترة بلغ 6.72% في2003، ليصل إلى 5.36% في2004، وهي السنة الأخيرة من تطبيق هذا البرنامج. شهدت معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 انخفاضا ملحوظا حيث بلغ 2.40% في2009، بعدما كان 5.10% في2005، ويمكن القول أن هدف من برنامج دعم النمو الاقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة لم يتم تحقيقه، ويرجع السبب الرئيسي إلى الأزمة العالمية وما تبعها من انخفاض الطلب على المحروقات لارتباط النمو بارتفاع أسعار هذا الأخير. وبقيت معدلات النمو تعرف معدلات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، حيث بلغت 3.4% في 2010، و لتنخفض إلى2.7% في2013، وتعاود الارتفاع بعدها وتصل إلى3.7% و3.3% و1.6% في 2015 2016 2017 على التوالي. ويمكن حصر هذا التذبذب في الظروف التي عرفتها الدولة كانخفاض أسعار البترول، وظهور الغاز الصخري، تقلص الإيرادات وارتفاع النفقات. والشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] طويل بهاء الدين، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر- باتنة، الجزائر، 2016/2015، ص:200.

الشكل رقم يبين(3-6): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1991-2017

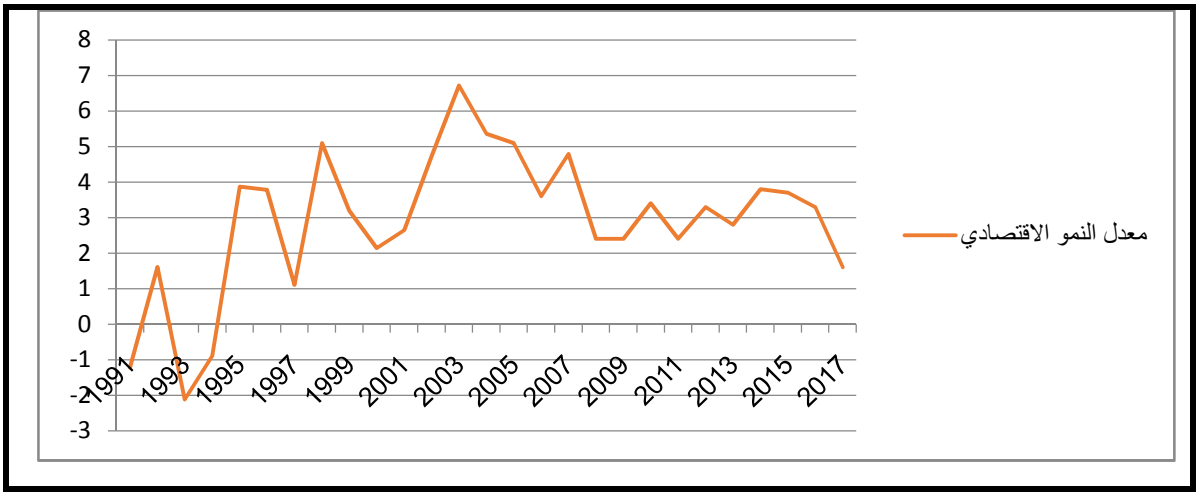

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (3-14)

2- التوزيع القطاعي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الجدول رقم(3-15): التوزيع القطاعي لمعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

الوحدة نسبة مئوية

السنوات	قطاع المحروقات	قطاع الفلاحة	الخدمات خارج الإدارة العامة	الصناعة	بناء وأشغال العمومية
2000	4.9	5.0-	3.8	1.3	5.1
2001	1.6-	13.2	3.1	5.0	2.8
2002	3.7	1.3-	5.3	5.2	8.2
2003	8.8	17.0	4.3	5.9	5.5
2004	3.3	3.1	7.7	6.2	8.0
2005	5.8	1.9	5.6	2.5	7.1
2006	2.5-	4.9	6.5	2.8	11.6
2007	0.9-	5.0	6.8	0.8	9.8
2008	2.3-	5.3-	7.8	6.2	8.7
2009	6.0-	20.0	8.8	8.5	8.5
2010	3.0-	4.6	6.9	3.4	8.9
2011	3.2-	10.5	6.1	3.9	5.2
2012	3.4-	7.2	6.4	5.1	8.2
2013	6.0-	7.3	8.5	4.8	4.4
2014	0.6-	5.6	8.1	3.8	5.0

4.7	4.8	5.3	5.0	0.2	2015
6.8	4.0	2.9	2.3	7.7	2016
6.8	4.0	3.8	2.6	3.0-	2017

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2002, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, 2003**.

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2007, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, Juillet 2008**.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، نوفمبر 2013.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، جويلية 2018.

يمكن تحليل تطور التوزيع القطاعي لمعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 2000-2017، من خلال تقسيم هذه الفترة حسب البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة في نفس الفترة.

- **الفترة2000-2004**: نلاحظ خلال هذه الفترة احتلال قطاع البناء والأشغال العمومية المرتبة الأول حيث بلغ متوسط معدل النمو فيه 5.92% و يمكن إرجاع هذا التحسن إلى حجم الاستثمارات التي قامت بها الحكومية خاصة في مجال السكن والبني التحتية، أما المرتبة الثانية فكانت من نصيب قطاع الفلاحة فقد بلغ متوسط نمو في قطاع الفلاحة 5.4%، و بلغ أعلى قيمة له في 2003 ب17.0%، و سجل أدنى نسبة -5.0% في2000، وهذا راجع إلى الظروف المناخية غير متحكم فيها، يمكن الإرجاع التحسن الذي شهده معدلات النمو في قطاع الفلاحة إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل تحسين مردودتيه حيث تم في هذا الشأن تطبيق برنامج وطني للتنمية الفلاحية، والذي قدرت تكلفته ب65.4مليار/دج[1]، وكان هدفه تحسين إنتاجية قطاع الفلاحة من اجل تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي، كما شهدت هذه الفترة تحسن في تساقط الأمطار، وجاء في المرتبة الثالثة قطاع الخدمات حيت بلغ متوس خارج قطاع الادارة العمومية معدل نموه 4.84%، حيث سجل أدنى قيمة 3.1 في2000، وأعلى قيمة 7.7% في 2004، ويرجع تحقيق هذه المعدلات إلى الجهود الرامية من اجل تحسين الخدمات التي تقدمها الدولة خاصة في مجال النقل والاتصالات والسياحة، واحتل قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات المرتبة الرابعة حيث بلغ متوسط معدل نمو 4.72%، حيث سجل أعلى قيمة 6.2% في 2004، و أدنى قيمة 1.3% في 2000، ورغم هذه النسب المحققة إلا أنها تبقى ضعيفة، لتحل قطاع المحروقات المرتبة الخامسة

[1] مكي عمارية، **اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة1986-2017**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر، 2018/2017، ص:255.

بمتوسط معدل نمو 3.82%، و هي النسبة الأضعف بحكم أن قطاع المحروقات يشكل النسبة الأكثر في تشكيل الناتج الداخلي الخام، وهذا راجع إلى التقلبات التي تعرفها أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

- **فترة 2005-2009:** خلال هذه الفترة احتل قطاع بناء والأشغال العمومية المرتبة الأولى بمتوسط معدل نمو 9.14%، حيث بلغ أعلى قيمة 11.6% في2006، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى جهود الدولة في مجال البني التحتية (انظر حجم الاستثمارات في هذا المجال من خلال برنامج المطبق خلال هذه المرحلة المبحث الأول من الفصل الثالث)، الطرقات، الموانئ بغية المساعدة في تحسين معدلات النمو و تحقيق التنمية الاقتصادية، و ليحتل قطاع الخدمات خارج الإدارة العمومية المرتبة الثانية بمتوسط معدل 7.1%، وهذا نظرا لحجم الاستثمارات التي قامت بها الحكومة في مجال السياحة والاتصال، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الفلاحة حيث بلغ أدنى قيمة -5.3% في 2008، ويمكن إرجاع هذا الانخفاض في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة إلى الانخفاض القوي في إنتاج الحبوب، والذي انتقل من 43 الى17مليون قنطار بسبب الظروف المناخية غير المواتية[1]. وأعلى نسبة 20% في2009، يرجع هذا التحسن إلى الظروف المناخية المواتية، التي أدت إلى تحسن في عملية إنتاج الحبوب التي انتقلت من 1.7مليون طن في2008 الى5.3 مليون طن في2009، وأيضا التحسن في إنتاج المحاصيل الزراعية الأخرى والإنتاج الحيواني، زيادة ب12.5% في إنتاج الحليب واللحوم الحمراء ب9% ساهم بشكل كبير في إنعاش القطاع الفلاحي[2]. و في المرتبة الرابعة جاء قطاع الصناعة خارج قطاع المحروقات بمتوسط بلغ 4.16%، و بلغ أعلى نسبة 8.5% في 2009، ويرجع هذا النمو القوي في نشاط الطاقة 7.2%، و ارتفاع مبيعات الكهرباء و الغاز ب3.8% و10.5% على التوالي. وفي المرتبة الأخيرة قطاع المحروقات بمتوسط -1.18% و يمكن رجوع هذا الانخفاض الى تراجع في متوسط السعر السنوي لبرميل النفط الخام الى 62.25دولار في2009 بعدما كان 99.97 دولار في 2009[3].
- **الفترة 2010- 2017** :خلال هذه المرحلة جاء في المرتبة الأولى قطاع البناء و الأشغال العمومية بمتوسط 6.24%، يواصل هذا القطاع نتائج جيدة ، وهذا نتيجة اعتماده على نفقات التجهيز

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008، مرجع سابق**، ص:38

[2] Bank of algeria, **RAPPORT 2009, Evolution Economique Et Monetaire EN ALGERIE**, Juillet 2010, P:38.

[3] **op. cit** , P:41.

للدولة، التي تكون موجهة أساسا لتطوير البنية التحتية و بناء و السكن، مما ساهم في تحقيق نتائج مرضية، فيجب تنويع مصادر هذا النمو، الذي يبدو معتبرا وهشا في نفس الوقت، لتبعيته الكبيرة لنفقات الدولة، لتجنب خطر التراجع في حالة نقص في حجم إيرادات الميزانية[1]. و يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات خارج قطاع الإدارة بمتوسط 6%، حيث سجل نتائج حسنة خلال هذه الفترة، بلغ أعلى نسبة 8.5% في2013، حيث يساهم هذا القطاع بأكثر من النصف 56.3% في نمو إجمالي الناتج الداخلي، كمانه يولد 23.1% من تدفق الثروة، و يرجع ذها إلى ديناميكية فرا التجارة و فرع النقل اللذان ارتفعا إلى 10.4% و5.0%. ويعود هذا إلى النمو القوي للإنتاج الفلاحي وارتفاع الواردات بصفة معتبرة13.9%[2].

ليحتل قطاع الفلاحة المرتبة الثالثة بمتوسط 5.63%، حيث سجل أعلى نسبة 10.5% في2011 خلال هذه الفترة، بفضل نسبة تساقط الأمطار المواتية والأسعار الدنيا المضمونة لمنتجات الحبوب والحليب، أما المرتبة الرابعة فكانت من نصيب قطاع الصناعة خارج المحروقات، بمتوسط 4.22%، و سجل نسب ايجابية، و كانت أعلى نسبة 5.1% في2012، وهي نسبة مرتفعة مقارنة بمتوسط وتيرة هذا القطاع خلال فترة 2010-2017، و يأتي في الأخير قطاع المحروقات بمتوسط نمو -1.41%، ليواصل سلسلة النتائج المنخفضة، وهذا ما يمكن اعتباره تدهور الحقيقي للقطاع، ليبلغ أقصى انخفاض -6.0% في 2013، وهذا راجع إلى مواصلة أسعار المحروقات السائلة و الغازية نحو الانخفاض، ليبلغ 111.05دولار في 2012. والشكل الموالي يوضع التوزيع القطاعي للنمو الاقتصادي.

[1] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008، مرجع سابق**، ص:39.

[2] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013، مرجع سابق** ، ص:29.

الشكل رقم (3-7): التوزيع القطاع للنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

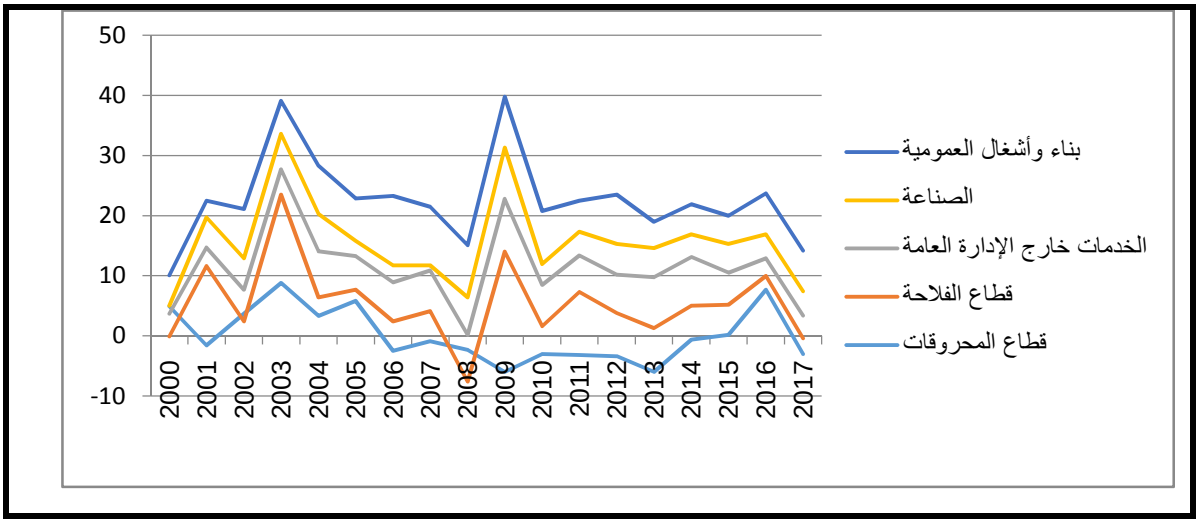

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (3-15)

المطلب الثاني: تحليل تطور معدلات التضخم

مع نهاية عقد الثمانينات وبداية التسعينيات عرف الاقتصاد الجزائري ضغوط تضخمية شديدة، التي عادت أسبابها بالأساس لكون معدلات التضخم كانت مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية، وأنه مع تحول اقتصاد الجزائر نحو اقتصاد السوق استدعى منها الأمر تحرير الأسعار بشكل تدريجي لتتحدد وفق آليات العرض والطلب في السوق مما أدى منطقيا إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي ظهور الضغوط التضخمية[1]، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الموالي، يمكننا تحليل تطورات معدلات التضخم بتقسيمها إلى ثلاث فترات رئيسية:

[1] ناويس أسماء، قوريش نصيرة، **تحليل قياسي لأثر نوعي النفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة** 1990-2016، **باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتيVAR**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 6، العدد10، ديسمبر2018، ص:180.

الجدول رقم (3-16): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل التضخم%	17,87	25,88	31,68	20,54	29,04	29,78	18,69
السنوات	1997	1988	1999	2000	2001	2002	2003
معدل التضخم%	5,73	5,00	2,6	0,3	4,2	1,4	2,6
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل التضخم%	3,6	1,6	2,5	3,5	4,4	5,74	3,91
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل التضخم%	4,52	8,89	3,26	2,92	4,78	6,4	5,59

المصدر:

-https://www.ons.dz

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2002, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, 2003**.

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2007, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, Juillet 2008**.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، نوفمبر 2013.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، جويلية 2018.

- **المرحلة الأولى 1990-1994:** خلال هذه الفترة نلاحظ أنه تم تسجيل معدلات تضخم مرتفعة جدا، إذ انتقلت من 17.9 % سنة 1990 إلى 31.7 % سنة 1992 أقصى معدل خلال المرحلة الأولى و ليعود إلى 29%سنة1994، يعود هذا الارتفاع في معدلات التضخم إلى تنفيذ برامج الاستقرار التثبيت الاقتصادي التي ركزت على سياسات صارمة لإدارة الطلب الكلي وإجراء تخفيض كبير في قيمة العملة ،التحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع والخدمات و إلغاء الدعم.
- **المرحلة الثانية1995-1999:** هذه الفترة شهدت انخفاض واضح في معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة، إذ انخفض معدل التضخم من 29.8% سنة 1995 إلى 2.6% سنة 1999، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى برنامج الإصلاح الهيكلي الذي طبقته الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة، والذي كان هدفه الأساسي للبرنامج كان الحد من ارتفاع معدلات التضخم من خلال العمل على تقليص نمو الكتلة النقدية، الحد من زيادة قيمة الدينار، تجميد أجور الوظيف العمومي وتقليصها وكذلك ترشيد و تخفيض النفقات العامة والتي في مجملها كانت توصيات من قبل صندوق النقد الدولي.

- **المرحلة الثالثة 2000-2017**: كان الهدف الرئيسي لبنك الجزائر خلال هذه الفترة و الذي عمل على تحقيقه من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية هو التحكم في معدلات التضخم و تقليل منها، خاصة في فترة ابتسمت بتنشيط الطلب الكلي من خلال البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة خلال هذه الفترة، حيث عمل صانعي السياسة النقدية على التحكم في مستوى معدلات التضخم من خلال استخدام سياسة الاحتياطي الإجباري، اذ بلغت قيمة الاحتياطي الإجباري 413.5مليار/دج نهاية جوان 2004 مقابل 246.3مليار/دج لسنة 2003[1]، في هذه المرحلة شهدت معدلات التضخم انخفاضا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة، حيث انتقلت من% 0.3 سنة 2000 وهو معدل شبه منعدم، ويرجع هذا الانخفاض إلى المجهودات المبذولة من قبل السلطات النقدية بغية التحكم وتنظيم عملية الإصدار النقدي تزامنا مع سياسة إلغاء الدعم الحكومي للأسعار[2]، إلى % 4.3 سنة 2003 ثم إلى% 5.7 سنة 2009، وليسجل أعلى معدل لها وصل إلى 8.9 %سنة 2012 ، و يفسر ذلك أساسا بالسياسة المالية التوسعية التي تم انتهاجها من طرف الحكومة والتي خصص لها مبلغ إجمالي يقدر بحوالي 62مليار دولار أمريكي حتى العام 2009[3]، و يمكن حصر أهم محددات التضخم في2012 إلى زيادة في حجم الكتلة النقدية و التي تساهم في نسبة التضخم ب84%، وهي أقوى مساهمة في عشر السنوات الأخيرة، وفي الدرجة الثانية ارتفاع أسعار الصناعة الغذائية وكذلك أسعار المواد ذات المحتوى المستورد القوي، بنسبة 14%، بينما يبقى اثر سعر الصرف الفعلي الاسمي ضئيلا وقدر ب2%[4]. وبعد ذلك انخفض إلى 3.26% في 2013 وكان في حدود الهدف متوسط المدى المسطر من طرف مجلس النقد والقرض، وهو السلطة النقدية. في ظرف يتميز بالتراجع النقدي، ومواصلة العمل على ضبط وتنظيم الأسواق يساهمان في

---

[1] بوشارب لامية، **دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 10، العدد3، 2019 ، ص: 284.

[2] شلوفي عمير، عزاوي عبد الباسط، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموج عتبة التضخم (TR)،دراسة قياسية للفترة الممتدة1980-2016**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، المجلد1، العدد3، سبتمبر2017 ، ص:11.

[3] قوري يحي عبد الله، **محددات التضخم في الجزائر: دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية1970-2012**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد14، 2014، ص:85.

[4] بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012، مرجع سابق**، ص:52.

تراجع التضخم[1] ، و انخفض بعد ذلك ليصل إلى 2.92% في 2014، و ليشهد بعد ذلك ارتفاع معدلات التضخم 4.78% 6.4% 5.59% في 2015 2016 2017 على التوالي. و الشكل الموالي يوضح مسار معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

الشكل رقم(3-8): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

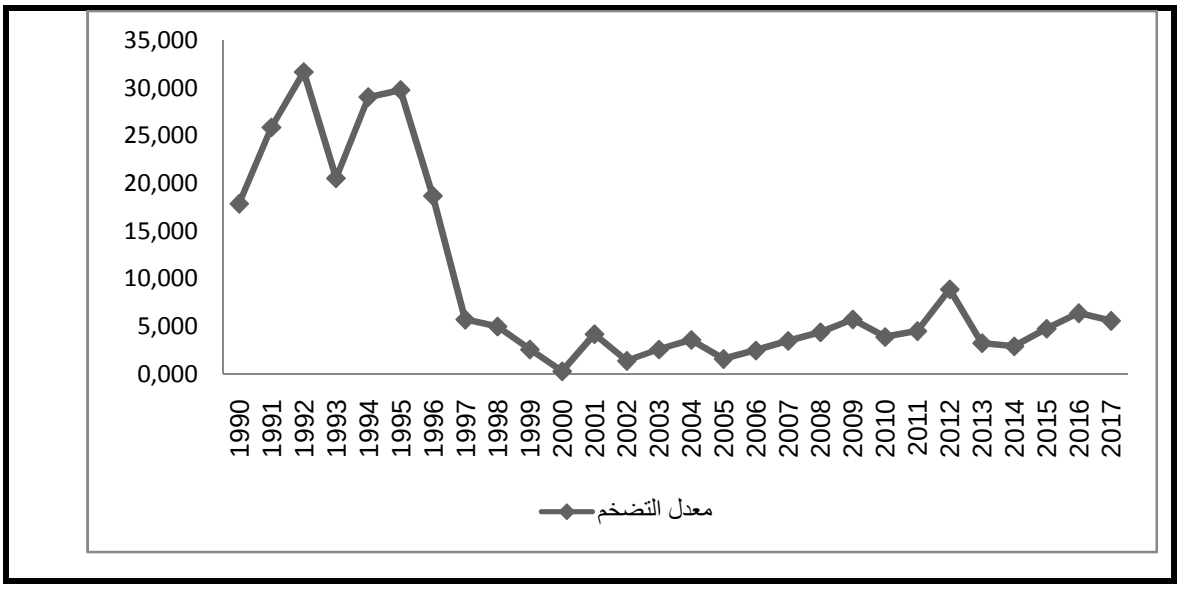

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (3-16)

[1] طهراوي فريد، **تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية 1985-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر،2017/2016، ص:168.

المطلب الأول: تطور معدلات البطالة في الجزائر

سنركز من خلال هذا المطلب على تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفتر1990-2017. والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (3-17): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 **الوحدة نسبة مئوية**

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
معدل البطالة	21,70	20,23	21,40	23,10	24,30	28,10	28,20
السنوات	1997	1988	1999	2000	2001	2002	2003
معدل البطالة	28,60	28,00	29,20	29,82	28,45	25,70	23,70
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	17,55	15,28	12,30	11,80	11,30	10,20	10,00
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
معدل البطالة	10,00	11,00	9,80	10,60	11,20	10,50	11,70

المصدر:

-https://www.ons.dz

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2002, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, 2003**.

- bank-of-algeria, le rapport annuel 2007, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE, Juillet 2008**.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، نوفمبر 2013.

-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر**، جويلية 2018.

يمكن تقسيم تحليل مراحل تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة المدروسة إلى مرحلتين أساسيتين و مرحلة قبل بداية 1990:

- **مرحلة قبل 1986:** عرفت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال معدلات بطالة مرتفعة جدا وهذا كان لسببين، أولهم مخلفات الاستعمار، وثانيهم تزايد النمو الديمغرافي، ومع بداية اعتماد الحكومة الجزائرية على النهج الاشتراكي في اقتصادها واعتماد التخطيط الاقتصادي والذي كان أساسه الاعتماد على الصناعة في إحداث التنمية الاقتصادية، لم تعد للبطالة الآثار الاجتماعية السلبية السابقة، فخلال هذه الفترة تم خلق عدد كبير من مناصب العمل، حيث انخفضت معدلات

البطالة إلى 18.6% سنة 1973، بعدما كانت 33% سنة 1966[1]. لتشهد بعدها الجزائر فترة البحبوحة المالية (عصر النفط)، حيث تم خلق 150.000منصب شغل سنويا[2]، حيث نجد أن معدلات البطالة انخفضت من 18.6% سنة 1973 لتصل إلى 11.1سنة 1979، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى التحسن الذي شهدته أسعار النفط، والذي ساهم في خلق مناصب عمل خاصة في مجال قطاع الصناعة نتيجة لإستراتيجية الصناعات المصنعة التي اعتمدها الحكومة الجزائرية، ولتصل بعدها معدلات البطالة إلى 8.7% سنة 1984، ويعتبر اقل معدل سجلته معدلات لبطالة منذ الاستقلال، و بعد ذلك شهدت معدلات البطالة ارتفاعا محسوسة ليصل إلى 13.59% سنة 1985، و 16.14% سنة 1986، ويمكن إرجاع سبب هذا الارتفاع إلى الأزمة البترولية التي شهدتها الدول البترولية، وهذا ما انعكس على الاقتصاد الجزائري نتيجة انخفاض الإيرادات البترولية.

- **مرحلة 1990-2000:** عرفت معدلات البطالة خلال هذه المرحلة مستويات مرتفعة، حيث تزامنت مع مرحلة انخفاض في أسعار النفط، ثم تلتها مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي تبنها الدولة، ثم مرحلة التي تبنت فيها الحكومة برامج تنموية و التي صاحبتها ارتفاعا محسوسا في أسعار النفط. تميزت هذه الفترة بارتفاع في حجم البطالة حيث بلغت اكبر نسبة لها سنة 2000 قدرت ب29.82%، بعدما كانت 21.70% سنة 1990،و هدا راجع إلى ضعف البرامج التنموية نتيجة لضائقة المالية التي كانت تمر بها البلاد، وأيضا عجز المؤسسات العمومية بسبب انخفاض في قيمة الدينار الجزائري، مما ساهم في غلق هذا المؤسسات او خصخصتها، وهذا ما انجر عنه تسريح عدد كبير من العمال فساهم في ارتفاع معدلات البطالة، ويمكن إرجاع سبب الارتفاع إلى البرامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والتي كانت مصحوبة بعدة شروط، كان أهمها التقليص من عجز الموازنة العامة عن طريق خفض حجم النفقات العامة[3]، والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العمومية مصحوب بتطهير مالي لهذه الأخيرة، غير أنها لم تمس التشغيل، وعليه تقهقرت الحالة التشغيل خلال هذه المرحلة.

---

[1] العايب عبد الرحمان، بقت شريف، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة-حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد04، 2008، ص107.

[2] العايب عبد الرحمان، بقة شريف، **مرجع سابق**، ص107.

[3] بوالكور نورالدين، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في اطار نموذج ARDL**، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، الجزائر، العدد 32- ج2، 2018، ص ص:444 445.

- **الفترة الثانية 2001-2017:** نلاحظ انخفاض في معدلات البطالة حيث بلغت اقل نسبة لها سنة 2013 قدرت ب9.8%، ويمكن إرجاع هذا التحسن إلى مجموعات الإصلاحات التي تبنتها الدولة من خلال برامجها التنموية والتي كانت متزامنة مع ارتفاع في أسعار النفط الذي أعطى دفعا قويا للسياسة المالية.

حيث ومع بداية أول برنامج في هذه الفترة والذي جاء تحت اسم برنامج للإنعاش الاقتصادي و الذي امتد من 2001 إلى 2005، وتم رصد له غلاف مالي قدر ب 252 مليار دينار، وكان لهذا البرنامج تأثيرا إيجابيا على سوق العمل، حيث ساهم في تخفيض في حجم معدلات البطالة، التي انخفضت إلى 17.55% سنة2004 بعدما قدرت ب29.82%. سنة 2000، وكان هذا بسبب زيادة الزيادة الهامة في قروض التشغيل باستحداث حوالي 720 ألف منصب شغل جديد، قدر منها حوالي 230الف منصب مؤقت[1].

ومع بداية سنة 2005 شهدت الحكومة تطبيق برنامج ثاني جاء تحت مسمى البرنامج التكميلي للدعم و امتد من 2005 إلى 2009، وخصص له 4200مليار دينار جزائري[2]، حيث ساهم هذا البرنامج في تخفيض معدل البطالة من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009، وشهدت بعد ذلك معدلات البطالة انخفاض قدر ب9.8% سنة 2013، وجاء هذا الانخفاض نتيجة للبرنامج المعتمد خلال هذه الفترة برنامج توطين النمو، و الذي كان من ضمن أهدافه استحداث حوالي ثلاث ملاين منصب شغل جديد[3]، لتصل في سنة 2017 إلى 11.70%.

وبالإضافة الى البرامج السابقة هناك مجموعة أخرى من البرنامج تبنتها الحكومة الجزائرية كانت سبب في تقليص من حجم البطالة[4]:

- برنامج تشغيل الشباب؛
- جهاز الإدماج المهني للشباب؛
- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة؛
- الأشغال ذات المنفعة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة؛

---

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول من سنة 2004**، ديسمبر2004، ص:120.

[2] نايلي محمد، صبيحة بخوش، **تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2014**، مجلة افاق علمية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 12،عدد1، 2020، ص: 635.

[3] هدى بن محمد، **مرجع سابق**، ص:47.

[4] بوالكور نورالدين، **مرجع سابق**، ص:445.

- عقود ما قبل التشغيل؛
- برنامج القرض المصغر؛
- الصندوق الوطني للتامين عن البطالة؛
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

و الشكل الموالي يعكس ما تم تحليله سابقا.

الشكل رقم(3-9): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

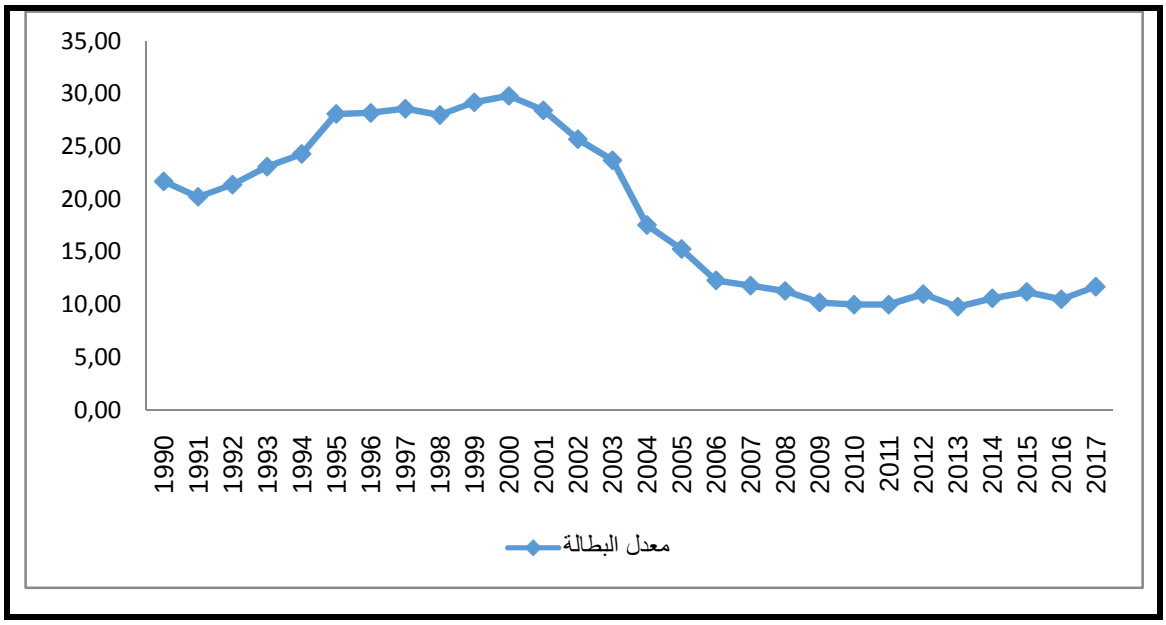

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الجدول رقم (3-17)

1-توزيع القوى العاملة في الجزائر:

سيتم في هذه النقطة التركيز على عدة محاور منها:

1-1توزيع البطالة حسب الجنس:

يوضح الجدول الموالي توزيع معدلات البطالة حسب الجنس في الجزائر خلال الفترة 2005-2017.

الجدول رقم(3-18): توزيع معدلات البطالة حسب نوع الجنس خلال الفترة 2005-2017

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الذكور %	17,5	14,9	11,8	12,8	10,1	8,6	8,1
الإناث%	18,10	17,50	14,40	18,30	17,40	18,10	19,10
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
الذكور%	8,4	9,6	8,3	9,9	8,1	9,4	
الإناث%	17,20	17,00	16,30	16,60	20,00	20,70	

المصدر:

-ONS, **Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2015**, N°726, P: 11

-ONS, **Activité, Emploi et Chômage en Mai 2019**, N°879, P: 12.

يختلف توزيع ظاهرة البطالة بين الجنسين فئة الرجال والنساء، كما هو موضح في من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض في حجم البطالة لدى الذكور مقارنة بالإناث، حيث انخفضت من 17.5% سنة 2005، لتصل إلى 9.4% سنة 2017. ويرجع ذلك إلى السبب في ذلك إلى دعم الدولة لفئة البطالين(الذكور)،مما جعل نسبة العاطلات عن العمل تزداد بسبب تسجيل الإناث في مكاتب البحث عن العمل للاستفادة من التعويض عن البطالة ومن المساعدات الأخرى التي تقدمها الدولة هذا من جهة، وارتفاع نسبة الإناث المتمدرسات والمتخرجات اللواتي دخلن سوق العمل لأول من جهة أخرى[1]. و الشكل الموالي يوضح ذلك.

[1] شريفي صارة، حداد محمد، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966-2017**، مجلة دراسات اقتصادية،جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد5،العدد2، ديسمبر2018، ص:196.

الشكل رقم(3-10): توزيع معدلات البطالة حسب نوع الجنس خلال الفترة 2005-2017

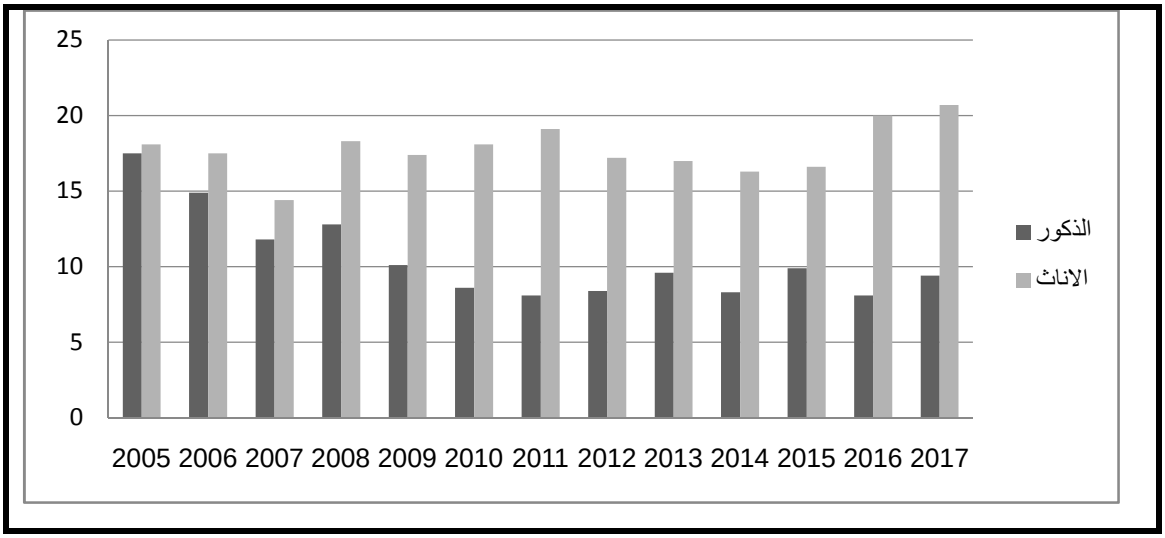

المصدر:من إعداد الطالب بناءا على الجدول (3-18)

2-1: طور بعض مؤشرات سوق العمل في الجزائر:

يمثل الجدول الموالي تطور مؤشري معدل النشاط ومعدل التشغيل لسوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم(3-19) : تطور معدل التشغيل ومعدل النشاط في الجزائر خلال الفترة 2005-2017

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النشاط TA%	41,0	42,5	40,9	41,7	41,4	41,7	40,0
معدل التشغيل TO%	34,7	37,2	35,3	37	37,2	37,6	36
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
معدل النشاط TA %	37,4	43,2	40,7	41,8	41,8	41,8	
معدل التشغيل TO%	37,4	39	36,4	37,1	37,4	36,9	

المصدر:

-ONS, **Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2015**, N°726, P: 11

-ONS, **Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2018**, N°840, P: 11

- **معدل النشاط TA**: مستقر، حيث بلغ في متوسط الفترة 41.22%، مما يدل على تناسب بين معدل نمو السكان بشكل عام ونمو السكان النشطين، ويعتبر قوة عاملة ايجابية للاقتصاد.

- **معدل التشغيلTO** :وهو مستقر، بلغ متوسطه 36.86%، وهو ما يعكس خلق مناصب شغل متناسبة مع نمو السكان، إلا أن هذا المعدل يفوق 60%في الدول المتقدمة[1].

[1] ضيف احمد، جوادي علي، **علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر(اختبار علاقة اوكن) للفترة 1990-2018**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد1، جانفي 2021، ص:354.

خاتمة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل دراسة واقع السياسة المالية ومؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، حيث تم التطرق إلى البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال إلى غاية 2017، حيث كانت البداية مع تبني النهج الاشتراكي مرتكزة على التخطيط المركزي، والاعتماد الكلي على تسيير الدولة لجميع القطاعات، حيث تم القيام بعدة مخططات تنموية، غير أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها، خاصة من بداية أزمة 1986 التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الجزائري، ليستمر الوضع الاقتصادي على حاله حتى بداية الألفية، كانت بداية تحسن أسعار المحروقات انتهجت الدولة سياسة الإنعاش الاقتصادي، و تبنت سياسة مالية توسعية من خلال التوسع في حجم الإنفاق الكلي، وهذا ما كان له اثأر ايجابية على الاقتصاد الوطني، وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.

ليتم في المبحث الثاني تحليل مكونات السياسة المالية، من خلال تحليل النفقات العامة التي شهدت تزايد مستمر خلال فترة الدراسة، وتم التوصل إلى أن نفقات التسيير تمثل النسبة الأكبر من النفقات العامة، وبعدها تم الحديث عن تطور الإيرادات العامة التي شهدت هي الأخرى تزايد في حجمها، مع بعض انخفاض في فترات معينة خلال فترة الدراسة، وكانت الجباية البترولية تستحوذ على النسبة الأكبر من الإيرادات العامة، وفي الأخير تم التطرق إلى سياسة العجز الموازني في الجزائر من خلال تحليل تطور رصيد الموازنة العامة، وتبان طرق تمويل العجز الموازني، والتي انحسرت في ثلاث طرق التمويل البنكي عن طريق البنك المركزي، التمويل غير البنكي عن طريق الخزينة العمومية، وفي الأخير التمويل الخارجي عن طريق اقتراض من الصندوق النقد الدولي.

وليتم في المبحث الأخير تتبع مسار معدلات النمو الاقتصادي الذي شهد خلال فترة الدراسة انتقال ملحوظ جدا بداية من تحقيق معدلات سالبة مع بداية 1990 إلى تحقيق معدلات موجبة بداية من 1995، و تبقى معدلات النمو الاقتصادي ضعيفة حيث بلغت في متوسط حوالي 3% على العموم، وبعدها تم انتقال إلى تتبع مسار معدلات التضخم التي شهدت انخفاضا كبير لتبلغ 1.4% في2001 بعدما كانت 29.78% في 1995، غير أنها رجعت للارتفاع لتبلغ في نهاية الدراسة5.59%، ليتم في الأخير الحديث من مسار معدلات البطالة التي شهدت هي الأخرى انخفاضا كبيرا، لتنخفض من 29.20% في 1999 إلى 9.80% في2013، وهي اقل نسبة خلال فترة الدراسة، وهذا نتيجة الجهود المبذولة من طرف الحكومة من اجل

تقليل من معدلات البطالة من خلال البرامج التنموية و البرامج أخرى التي تم ذكرها سابقا في تحليل تكور معدلات البطالة.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 2017-1990

تمهيد الفصل:

بعد تطرقنا في الفصول الثلاثة السابقة إلى مختلف الجوانب النظرية المتعلقة بالسياسة المالية ومؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي، وكذلك إبراز تطور السياسة المالية في الجزائر خلال فترة 1990-2017، مع التركيز على أهم البرامج التنموية التي تمت خلال فترة الدراسة، وتحديد انعكاس هذه الأخيرة على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي والمتمثلة في النمو الاقتصادي الذي عرف أعلى نسبة له في 2003 وبلغت6.72 %، معدل البطالة والذي عرف أقل نسبة في 2003قدرت ب9.8%، أما المؤشر الثالث تمثل في معدل التضخم الذي عرف بدوره اقل نسبة له في2000 حيث وصل الى0.3%.

أما هذا الفصل خصص لقياس اثر السياسة المالية على مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، من خلال الاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي والتي تشكل أسلوبا حديثا من أساليب التحليل الاقتصادي، والتي أصبحت تساعد في رسم السياسات الاقتصادية الكلية.

وللإلمام بجوانب هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، تم التركيز في المبحث الأول على تقديم التوصيف معادلات النموذج، مع دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة، أما المبحث الثاني فقد خصص لقياس اثر السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي، ليتم في المبحث الأخير التطرق إلى قياس اثر السياسة المالية على معدل البطالة ومعدل التضخم.

المبحث الأول: توصيف نموذج الدراسة وتحليل إحصائي لمتغيراته

من اجل قياس اثر مكونات السياسة المالية على متغيرات التوازن الاقتصادي الداخلي، ينبغي توصيف نموذج الدراسة، مع تقديم دراسة تحليلية إحصائية لمتغيرات الداخلة في تكوين نموذج الدراسة.

المطلب الأول: توصيف نموذج الدراسة

تعتبر خطوة تحديد نموذج الدراسة أولى خطوات القياس الاقتصادي، ويتم توصيف نموذج الدراسة من خلال التعريف بمتغيرات النموذج المراد دراسته.

1-المتغير التابع:

يتمثل المتغير التابع محل الدراسة من ثلاث متغيرات، تعبر عن مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي، ويرمز لها بالرمز:

1-1النمو الاقتصادي:

تم الاعتماد على معدلات النمو الاقتصادي، تم الحصول على بياناته بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر لسنوات محل الدراسة وهي إحصائيات بالنسبة المئوية؛

1-2معدل البطالة:

ويرمز له بالرمز **(Tch)**، تم الحصول على بياناته وفق تقارير بنك الجزائر، وهي إحصائيات بالنسبة المئوية؛

1-3معدل التضخم:

ويرمز له بالرمز **(Tinf)**، وتم الحصول على بياناته وفق تقارير بنك الجزائر، وهي إحصائيات بالنسبة المئوية.

2-المتغير المستقل:

يتمثل في مجموعة من متغيرات تمثل مكونات السياسة المالية، تم الاعتماد على أداتي الإنفاق العام بشقيه نفقات التسيير أو النفقات الجارية، ويرمز لها بالرمز **(DCR)**، ونفقات التجهيز أو نفقات رأس المال ويرمز لها بالرمز **(DECR)**، الأداة الثانية متمثلة في الإيرادات العامة بشقيها الجباية البترولية أو

إيرادات المحروقات، وتم الرمز لها بالرمز **(RDHR)**، الجباية العادية أو الإيرادات خارج قطاع المحروقات، وتم الرمز لها بالرمز **(RHHR)**، وتم الحصول على بياناتهم من خلال قسمة القيم الاسمية لمتغيرات محل الدراسة علي المستوى العام للأسعار بالنسبة لنفقات التسيير، الإيرادات خارج قطاع المحروقات، الإيرادات البترولية، أما بالنسبة لنفقات التجهيز تم قسمتها على الرقم القياسي للإنتاج الإحصائيات بالمليار دينار.

وبعد تحديد أو التعرف على المتغيرات المستخدمة في الدراسة، وتجميع بيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، وهو أولى مراحل بناء النموذج القياسي، حيث تم تحديد ثلاث دوال للدراسة كما يلي:

الدالة الأولى	$PIBr = F(DCr\ , DECr\ , RDHr\ , DHHr)$
الدالة الثانية	$Tch = F(DCr\ , DECr\ , RDHr\ , DHHr)$
الدالة الثالثة	$Tinf = F(DCr\ , DECr\ , RDHr\ , DHHr)$

ويمكن أن نرسم متغيرات نموذج الدوال الثلاثة السابقة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (4-1): هيكل الدراسة

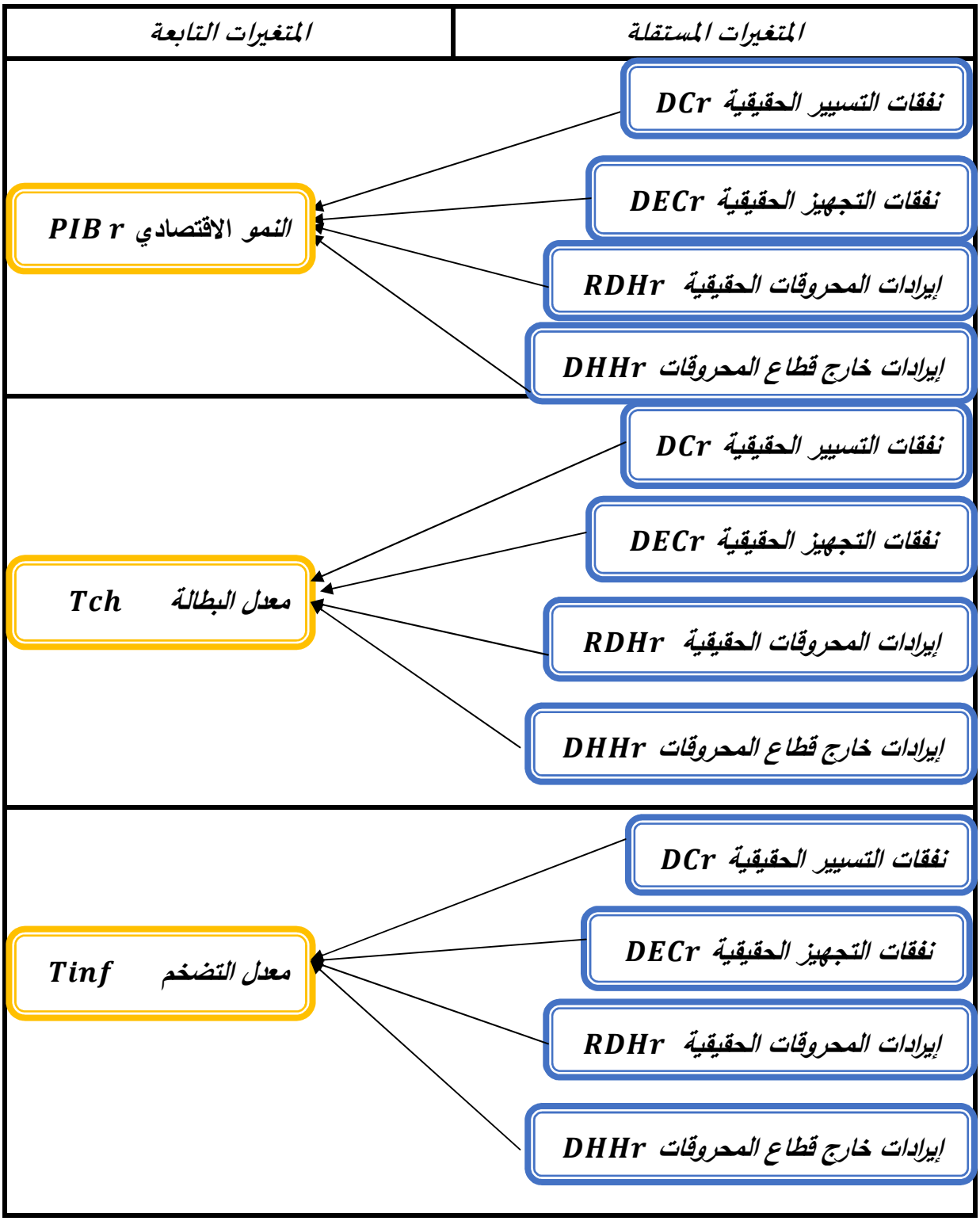

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة إحصائية لمتغيرات الدراسة، والمتمثلة أساسا فيما يلي، متغير النمو الاقتصادي $PIB\ r$، متغير معدل البطالة Tch، متغير معدل التضخم $Tinf$، والمتغيرات المستقلة والممثلة في نفقات التسيير $LDCr$، نفقات التجهيز $LDECr$، إيرادات المحروقات $LRDHr$ ، إيرادات خارج قطاع المحروقات $LRHHr$.

1-الدراسة الإحصائية لمتغير نفقات التسيير الحقيقية:

لوصف سلسلة لوغاريتم نفقات التسيير الحقيقية وإبراز أهم خصائصها، يمكن تتبع الشكل التالي:

الشكل(4-2): الإحصائيات الوصفية لسلسلة نفقات التسيير الحقيقية في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)

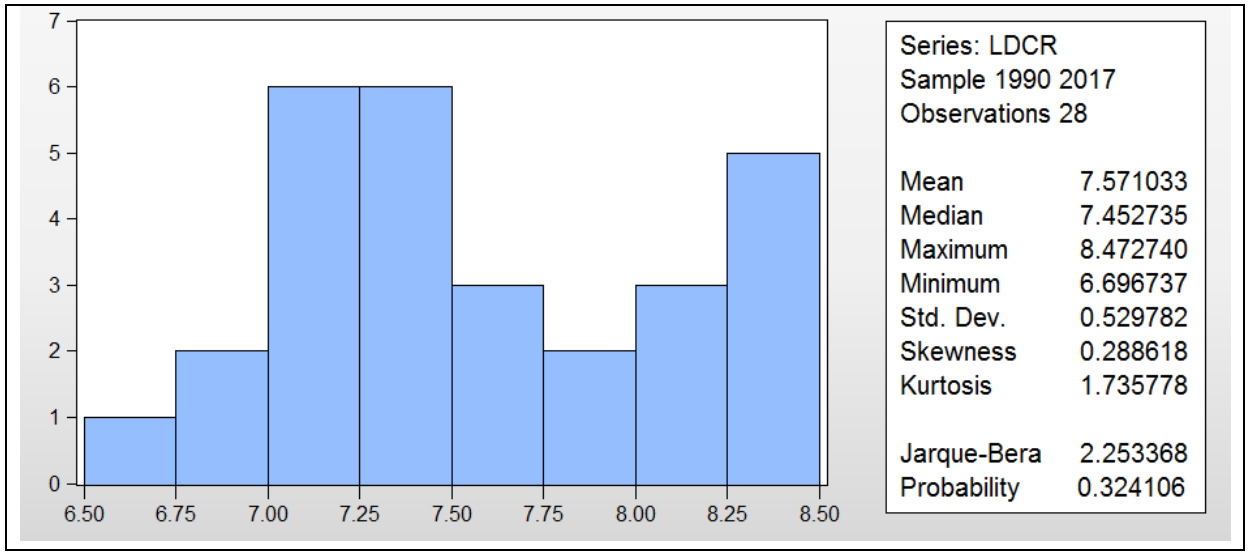

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews.10

من بين 28 مشاهدة سنوية لسلسلة لوغاريتم نفقات التسيير الحقيقية، نجد أن أدنى قيمة للسلسلة قد بلغت 6.696737سنة 1990 بينما بلغت أعلى قيمة لها سنة 2012 حيث قدرت ب8.472740 خلال الفترة المدروسة. أما المتوسط الحسابي للسلسلة قد بلغ 7.571033، ومع قيمة وسطية قدرت ب 7.452735، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.529782 والتي تدل أن هذه سلسلة غير متجانسة، كما قدر معامل الالتواء ب 0.288618 وهي قيمة تختلف عن الصفر مما يعني عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح 1.735778، مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة لان قيمة

تفوق الصفر،و أيضا تدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت قيمتها ب 2.253368 بمستوى معنوية قدر ب 0.324106 وهي أكبر من 0.05، مما يدل أن سلسلة لوغاريتم نفقات التسيير الحقيقية تتبع التوزيع الطبيعي.

2-الدراسة الإحصائية لمتغير نفقات التجهيز الحقيقية:

لمعرفة الخصائص الإحصائية لوغاريتم لسلسلة لوغاريتم نفقات التجهيز، يمكن الاستعانة بالشكل التالي من اجل ذلك:

الشكل(4-3):الإحصائيات الوصفية لسلسلة نفقات التجهيز الحقيقية في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)

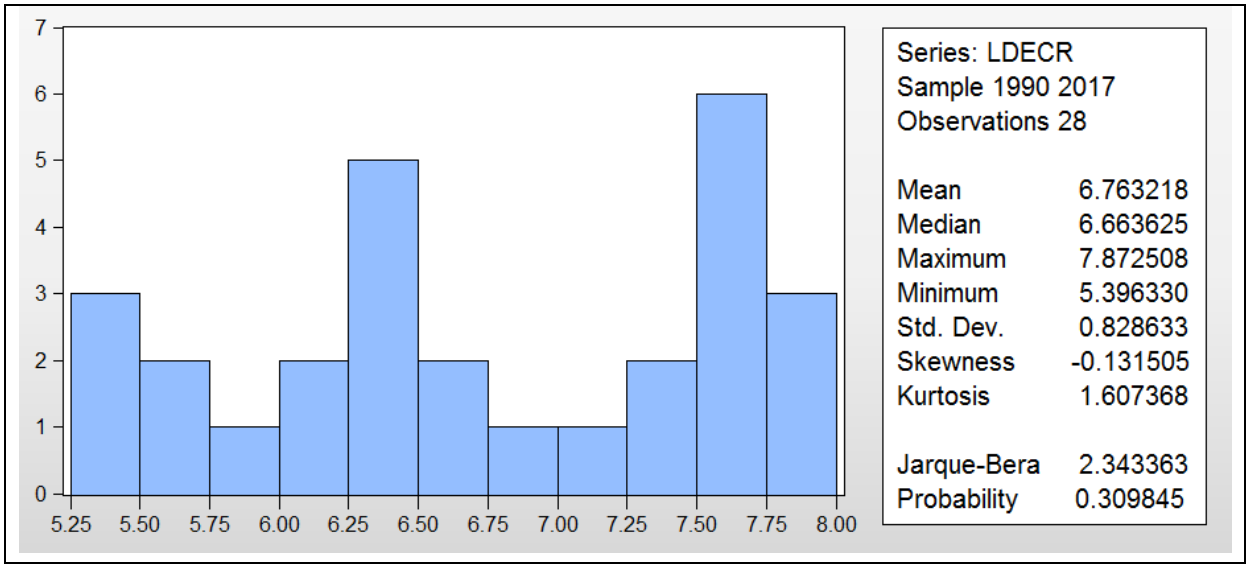

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews.10

من بين 28 مشاهدة سنوية لسلسلة نفقات التجهيز الحقيقية، نجد أن أدنى قيمة للسلسلة قد بلغت 5.396330 سنة 1999 بينما بلغت أعلى قيمة لها سنة 2015 حيث قدرت ب7.872508 خلال الفترة المدروسة. أما المتوسط الحسابي للسلسلة قد بلغ 6.763218، ومع قيمة وسطية قدرت ب 6.663625،بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.828633 وهي التي تدل أن هذه سلسلة غير متجانسة، كما قدر معامل الالتواء ب 0.131505- و هي قيمة تختلف عن الصفر مما يعني عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح 1.607368، مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة لان قيمة تفوق الصفر،و أيضا تدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائيةJarque-Bera فقدرت قيمتها ب

2.343363.بمستوى معنوية قدر ب 0.309845 و هي أكبر من 0.05 ، مما يدل أن سلسلة لوغاريتم نفقات التجهيز الحقيقية تتبع التوزيع الطبيعي.

3-دراسة إحصائية لسلسلة إيرادات المحروقات:

لمعرفة وصف لسلسلة لوغارتيم إيرادات المحروقات وإبرار أهم الخصائص الإحصائية لسلسلة ، أهم المقاييس التالية لهذه المتغيرة، الشكل المرفق يوضح ذلك:

الشكل(4-4):الإحصائيات الوصفية لسلسلة إيرادات المحروقات الحقيقية في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)

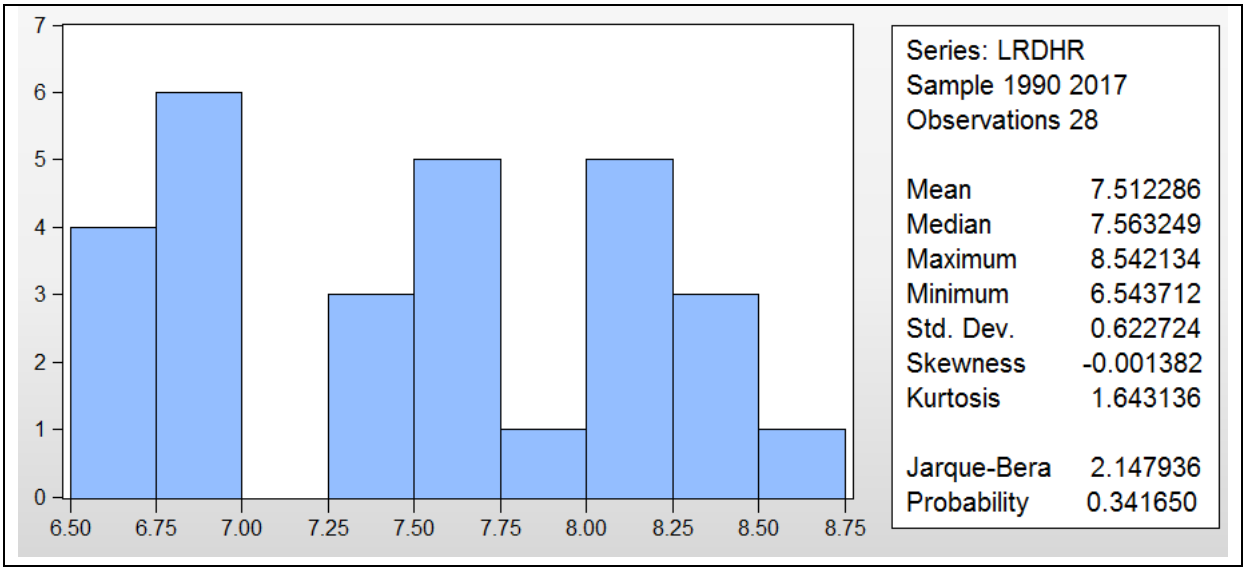

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews.10

من بين 28 مشاهدة سنوية لسلسلة لوغاريتم إيرادات المحروقات، نجد أن أدنى قيمة للسلسلة قد بلغت 6.543712في1990 بينما بلغت أعلى قيمة لها سنة 2008 حيث قدرت ب8.542134خلال الفترة المدروسة. أما المتوسط الحسابي للسلسلة قد بلغ 7.512286، ومع قيمة وسطية قدرت ب 7.563249، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 0.622724 والتي تدل أن هذه سلسلة غير متجانسة، كما قدر معامل الالتواء ب 0.001382- وهي قيمة تختلف عن الصفر مما يعني عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح 1.643136، مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة لان قيمة تفوق الصفر،و أيضا تدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت قيمتها ب 2.147936 بمستوى معنوية قدر ب 0.341650 وهي أكبر من 0.05، مما يدل أن سلسلة لوغاريتم إيرادات المحروقات الحقيقية تتبع التوزيع الطبيعي.

4-دراسة إحصائية لسلسلة إيرادات خارج قطاع المحروقات:

لمعرفة وصف لسلسلة لوغارتيم إيرادات المحروقات وإبرار أهم الخصائص الإحصائية لسلسلة ، أهم المقاييس التالية لهذه المتغيرة، الشكل المرفق يوضح ذلك:

الشكل(4-5):الإحصائيات الوصفية لسلسلة إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)

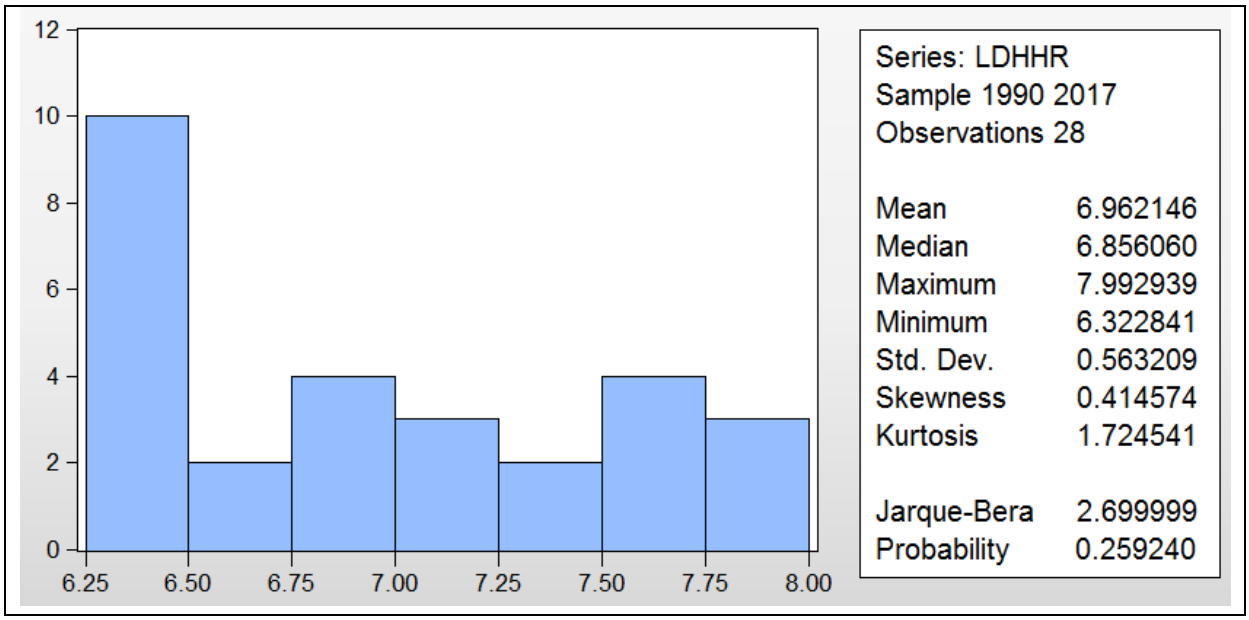

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews.10

من بين 28 مشاهدة سنوية لسلسلة لوغاريتم إيرادات خارج قطاع المحروقات، نجد أن أدنى قيمة للسلسلة قد بلغت 6.322841 سنة 1991 بينما بلغت أعلى قيمة لها سنة 2017 حيث قدرت ب7.992939، كما بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة 6.962146، وقيمة وسطية قدرت ب 6.856060، بينما نجد قيمة الانحراف المعياري بلغ 0.563209 وتدل هذه القيمة على أن سلسلة لوغاريتم معدل البطالة غير متجانسة، كما قدر معامل الالتواء ب 0.414574 وهي قيمة تختلف عن الصفر مما يعني عدم تناظر التوزيع، في حين نجد أن معامل التفرطح قدر ب 1.724574، مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة لان قيمة تفوق الصفر،و أيضا تدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت قيمتها ب 2.699999.بمستوى دلالة قدر ب 0.259240 و هي اكبر من 0.05 مما يدل أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

5-دراسة إحصائية لمعدل النمو الاقتصادي:

من اجل إبرار أهم الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل النمو الاقتصادي، يمكن تتبع الشكل المرفق التالي:

الشكل(4-6):الإحصائيات الوصفية لسلسلة لوغاريتم معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)

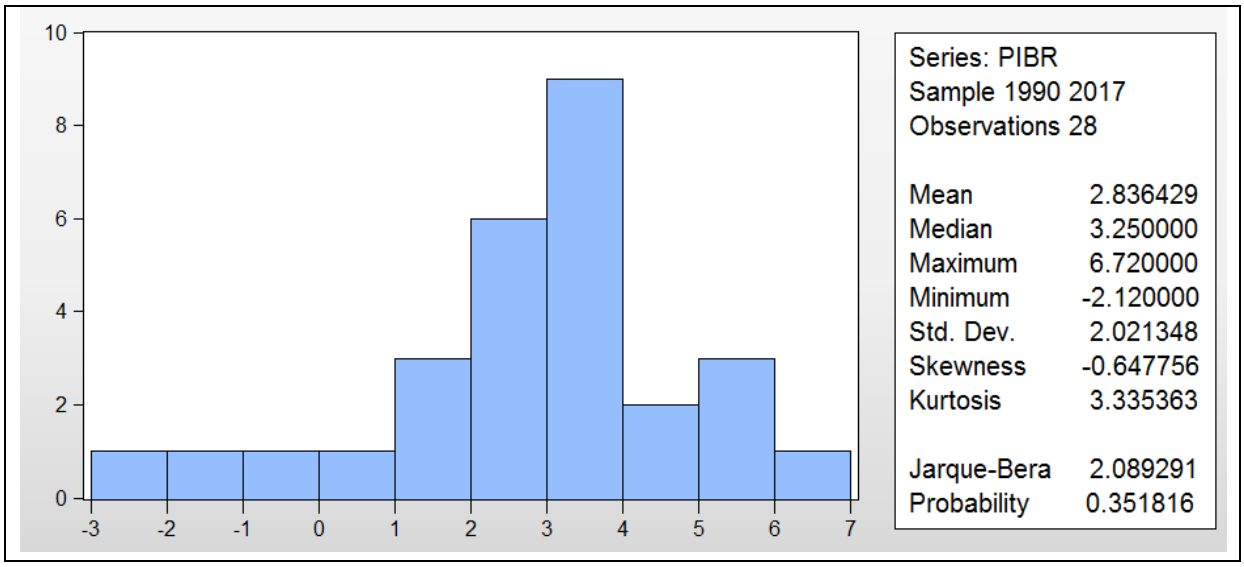

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews.10

من بين 28 مشاهدة سنوية لسلسلة معدل النمو الاقتصادي، نجد أن أدنى قيمة للسلسلة قد بلغت 2.120000- سنة 1990 بينما بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 حيث قدرت ب6.720000 خلال الفترة المدروسة.أما المتوسط الحسابي للسلسلة قد بلغ 2.836429، ومع قيمة وسطية قدرت ب 3.250000، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 2.021348 والتي تدل أن هذه سلسلة غير متجانسة، كما قدر معامل الالتواء ب 0.647756- وهي قيمة تختلف عن الصفر مما يعني عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح 3.335363، مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة لان قيمة تفوق الصفر،و أيضا تدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت قيمتها ب 2.089291 بمستوى معنوية قدر ب 0.351816 وهي أكبر من 0.05، مما يدل أن سلسلة لوغاريتم معدل النمو الاقتصادي تتبع التوزيع الطبيعي.

6-دراسة إحصائية لمعدل التضخم:

من اجل إبرار أهم الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل التضخم، يمكن تتبع الشكل المرفق التالي:

الشكل(4-7):الإحصائيات الوصفية لسلسلة معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)

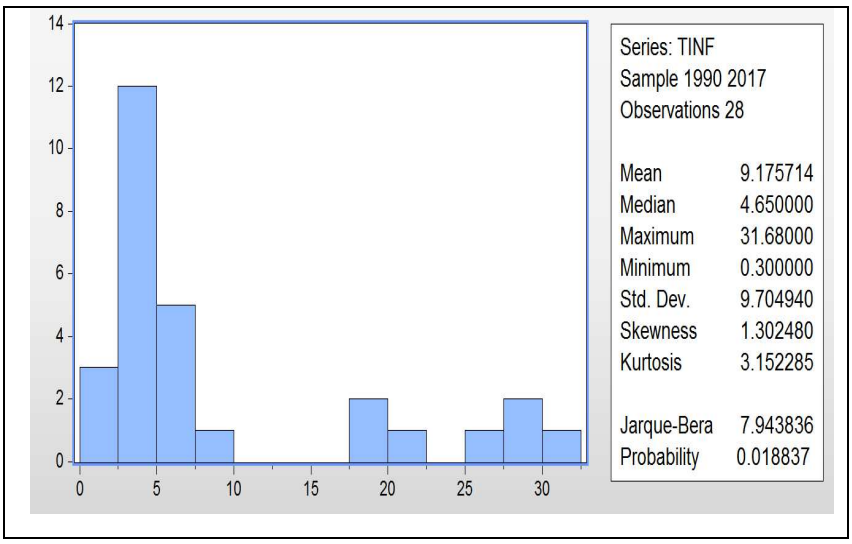

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews.10

من بين 28 مشاهدة سنوية لسلسلة معدل التضخم، نجد أن أدنى قيمة للسلسلة قد بلغت0.300000 في2000 بينما بلغت أعلى قيمة لها سنة 1992 حيث قدرت ب31.68000 خلال الفترة المدروسة. أما المتوسط الحسابي للسلسلة قد بلغ 9.175714، ومع قيمة وسطية قدرت ب 4.650000، بينما بلغت قيمة الانحراف المعياري 9.704940 والتي تدل أن هذه سلسلة غير متجانسة، كما قدر معامل الالتواء ب 1.302480 وهي قيمة تختلف عن الصفر مما يعني عدم تناظر التوزيع، في حين بلغ معامل التفرطح 3.152285، مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة لان قيمة تفوق الصفر،و أيضا تدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت قيمتها ب 0.462457 بمستوى معنوية قدر ب 0.018837 وهي أقل من 0.05، مما يدل أن سلسلة لوغاريتم معدل التضخم لا تتبع التوزيع الطبيعي.

7-دراسة إحصائية لمعدل البطالة:

من اجل إبرار أهم الخصائص الإحصائية لسلسلة معدل البطالة، يمكن تتبع الشكل المرفق التالي:

الشكل(4-8):الإحصائيات الوصفية لسلسلة معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة(1990-2017)

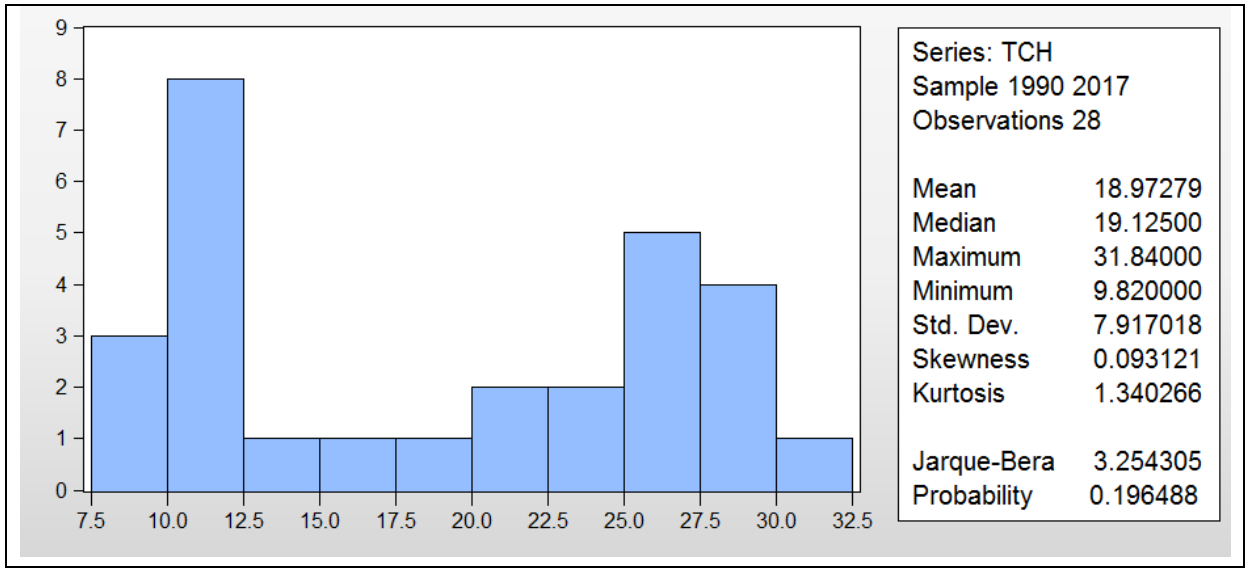

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews.10

من بين 28 مشاهدة سنوية لسلسلة معدل البطالة، نجد أن أدنى قيمة للسلسلة قد بلغت 9.82000 سنة 2013 بينما بلغت أعلى قيمة لها سنة 2000 حيث قدرت31.84000 كما بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة 18.97279،و قيمة وسطية قدرت ب 19.12500،بينما نجد قيمة الانحراف المعياري بلغ 7.917018 وتدل هذه القيمة على أن سلسلة لوغاريتم معدل البطالة غير متجانسة،كما قدر معامل الالتواء ب 0.093121 و هي قيمة تختلف عن الصفر مما يعني عدم تناظر التوزيع، في حين نجد أن معامل التفرطح قدر ب 1.340266، مما يدل على احتمال وجود قيم متطرفة لان قيمة تفوق الصفر،و أيضا تدل على أن السلسلة كثيرة التفرطح، أما بالنسبة لإحصائية Jarque-Bera فقدرت قيمتها ب 3.253405.بمستوى دلالة قدر ب 0.196488 و هي اكبر من 0.05 مما يدل أن هذه السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي.

المبحث الثاني: قياس اثر السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي

بعدما تم في المبحث الأول تحديد متغيرات الدراسة و نموذج المتبع، خصص هذا المبحث لقياس أثر مكونات السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي، و كانت أولى خطوات هي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، ثم تحديد نوع نموذج دراسة.

المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

أولى خطوة بناء نموذج قياسي وفق النظرية الاقتصادية، تتمثل في دراسة خصائص السلاسل الزمنية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة، حيث سيتم في هذا المطلب اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية من اجل معرفة درجة تكاملها، وتم الاعتماد على عدة اختبارات متعارف عليها في دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، من بينها اختبار ديكي فولر العادي (DF) أو المطور (ADF)، حسب كل سلسلة، اختبار فليب بيرون (PP).

1-دراسة استقرارية سلسلة معدل النمو الاقتصادي:

لدراسة إستقرارية السلسلة (**PIBr**) ، نقوم بتحديد درجة التأخير (فترة التباطؤ) P لمعرفة نوع الاختبار المطبق ديكي فولر البسيط (DF) أو ديكي فولر المطور(ADF)، وهذا بالاعتماد على معياري Akaike أو Schwarz. ونظرا لاستعمالها برنامج Eviews8 فهو يعطينا مباشرة درجة التأخير. من خلال برنامج Eviews نجد أنP=0 إذ نستعمل ديكي فولر البسيط، والجدول الموالي يبين ذلك.

الجدول رقم (4-1):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة PIBr

	المعلمات	DF	
		t-cal	**t-tab**
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	**-2.94**	**-3.60**
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	**-0.056**	**-2.98**
النموذج الاول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	**0.13**	**-1.95**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10 انظر الملحق رقم 3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اصغر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، وهذا يدل على

وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة، و من اجل جعلها مستقرة قمنا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-2):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLPIBr

	المعلمات	DF	
		t-cal	**t-tab**
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	**-7.22**	**-3.60**
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	**-7.12**	**-2.98**
النموذج الأول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	**-7.24**	**-1.95**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews.10 انظر الملحق رقم 3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يدل على عدم وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة مستقرة، فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

2-دراسة استقرارية سلسلة نفقات التسيير الحقيقية:

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار استقرارية:

الجدول رقم (4-3):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة LDCr

	المعلمات	DF	
		t-cal	**t-tab**
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	**-2.67**	**-3.60**
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	**-1.17**	**-2.98**
النموذج الأول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	**1.93**	**-1.95**

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10 انظر الملحق رقم 3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اصغر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، وهذا يدل على وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة، و من اجل جعلها مستقرة قمنا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-4):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLDCr

	المعلمات	DF	
		t-cal	t-tab
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	-4.13	-3.60
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-4.40	-2.98
النموذج الأول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-4.12	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10 انظر الملحق رقم 3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يدل على عدم وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة مستقرة، فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

3-دراسة استقرارية سلسلة نفقات التجهيز الحقيقية:

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار استقرارية:

الجدول رقم (4-5):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة LDECr

	المعلمات	اختبار DF	
		t-cal	t-tab
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.22	-3.60
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-0.65	-2.98
النموذج الأول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	0.86	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10 انظر الملحق رقم 3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اصغر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، وهذا يدل على وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة، و من اجل جعلها مستقرة قمنا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-6):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLDECr

	المعلمات	DF	
		t-cal	t-tab
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	-5.33	-3.60
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-5.50	-2.98
النموذج الاول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-5.24	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10 انظر الملحق رقم 3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يدل على عدم وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة مستقرة، فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

4-دراسة استقرارية سلسلة ايرادات المحروقات الحقيقية:

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار استقرارية:

الجدول رقم (4-7):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة LRDHr

	المعلمات	DF	
		t-cal	t-tab
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.32	-3.60
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-1.75	-2.98
النموذج الأول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	0.49	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews0.8 انظر الملحق رقم 3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اصغر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، وهذا يدل على وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة، و من اجل جعلها مستقرة قمنا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-8):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLRDHr

	المعلمات	DF	
		t-cal	t-tab
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	-4.77	-3.60
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-5.30	-2.98
النموذج الأول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-5.38	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10 انظر الملحق رقم 3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يدل على عدم وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة مستقرة، فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

4-دراسة استقرارية سلسلة إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية:

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار استقرارية:

الجدول رقم (4-9):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة LDHHr

	المعلمات	DF	
		t-cal	t-tab
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.98	-3.60
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-1.40	-2.98
النموذج الأول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	3.07	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews0.8 انظر الملحق رقم 3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اصغر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، وهذا يدل على وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة، و من اجل جعلها مستقرة قمنا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-10):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLDHHr

	المعلمات	DF	
		t-cal	t-tab
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	-5.42	-3.60
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-5.29	-2.98
النموذج الأول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-3.57	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10 انظر الملحق رقم 3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يدل على عدم وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة مستقرة، فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

من خلال ما سبق نستنتج أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة، ومتكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثاني:اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود لمعادلة النمو الاقتصادي

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، وعليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. أما إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل، ونقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، ولا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود[1]. والجدول الموالي يوضح نتائج الاختبار.

جدول رقم (4-11) :نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمعادلة النمو الاقتصادي

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
5.53	الحد الأدنى I (0)	3.29	2.56	2.2
	الحد الأعلى I (1)	4.37	3.49	3.09

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10انظر الملحق رقم 4

[1] **نورالدين بوالكور ،محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في أطار نموذج ARDL**، مجلة حوليات الجزائر ،جامعة الجزائر1 بن يوسف بن خدة ،الجزائر، العدد 32،الجزء الثاني، جوان2018 ،ص 456.

يتضح من خلال الجدول السابق ان قيمة إحصائية F المحسوبة اكبر من الحد الأقصى للحدود (bounds test) التي حددها (Pesaran) في ظل وجود حد ثابت للدالة، مما يعني أننا نرفض فرضية العدم، و قبول الفرض البديل بان معدل النمو الاقتصادي وكل من نفقات التسيير الحقيقية و نفقات التجهيز الحقيقية، إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية، إيرادات المحروقات الحقيقية تحقق تكامل فيما بينها وكما أنها تحقق علاقة توازنية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1% 5% 10%.

1-تقدير نموذج ARDL:

بما انه ظهر أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سوف نقوم بتقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل حيث أن معاملات الأجل الطويل تمثل المرونات، وفي هذا الإطار فان النموذج الأمثل الذي يعطى ادني قيمة لمعيار (AIC)، هو النموذج ARDL (1.3.0.3.2)، حيث تم تحديد أقصى عدد فترات الإبطاء ب3 فترات، وبالتالي تم اختيار النموذج ARDL (1.3.0.3.2) لتقدير العلاقة التوازنية في الآجل الطويل، كما يوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (4-9): نتائج معيار AIC لاختيار طول الإبطاء الأمثل لمعادلة النمو الاقتصادي

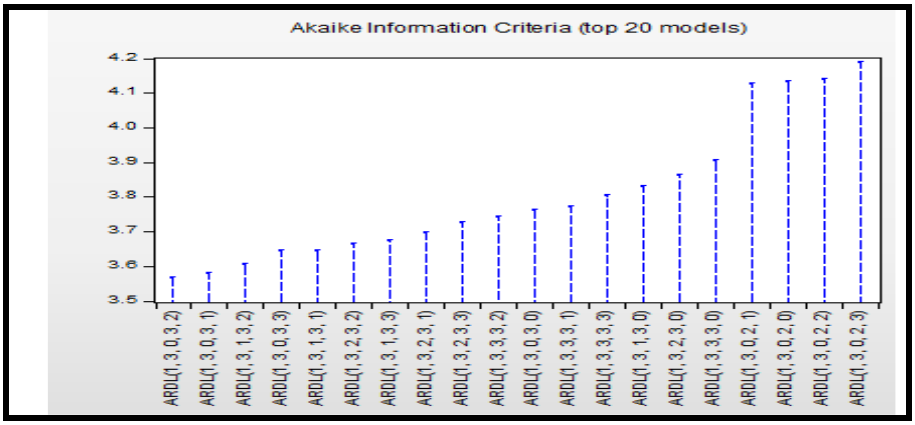

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

وكانت نتائج تقدير نموذج ARDL. كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4-12) :نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة النمو الاقتصادي

Dependent Variable: PIBR
Method: ARDL
Date: 01/07/23 Time: 14:38
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LDCR LDECR LDHHR LRDHR
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 256
Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 3, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
PIBR(-1)	0.388837	0.231352	1.680711	0.1210
LDCR	-1.890970	3.035888	-0.622872	0.5461
LDCR(-1)	3.285968	3.804421	0.863723	0.4062
LDCR(-2)	-3.318452	3.643352	-0.910824	0.3819
LDCR(-3)	10.91450	2.688762	4.059304	0.0019
LDECR	0.014959	1.298823	0.011517	0.9910
LDHHR	-1.993148	4.331950	-0.460104	0.6544
LDHHR(-1)	4.058397	6.199370	0.654647	0.5261
LDHHR(-2)	-1.095138	6.573538	-0.166598	0.8707
LDHHR(-3)	-12.06918	3.791063	-3.183587	0.0087
LRDHR	-1.341388	1.291013	-1.039020	0.3211
LRDHR(-1)	1.527274	1.410200	1.083019	0.3020
LRDHR(-2)	1.466178	1.418249	1.033795	0.3234
C	-1.885175	7.848656	-0.240191	0.8146

R-squared	0.803607	Mean dependent var	3.129200
Adjusted R-squared	0.571506	S.D. dependent var	1.893731
S.E. of regression	1.239625	Akaike info criterion	3.566515
Sum squared resid	16.90337	Schwarz criterion	4.249085
Log likelihood	-30.58143	Hannan-Quinn criter.	3.755831
F-statistic	3.462321	Durbin-Watson stat	2.415548
Prob(F-statistic)	0.023238		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن استخراج المعادلة التالية:

PIBR = 0.388836566297*PIBR(-1) - 1.89097044992*LDCR + 3.28596782293*LDCR(-1) - 3.31845210344*LDCR(-2) + 10.9145049487*LDCR(-3) + 0.0149586370546*LDECR - 1.99314816508*LDHHR + 4.05839717493*LDHHR(-1) - 1.09513766561*LDHHR(-2) - 12.0691787657*LDHHR(-3) - 1.34138821335*LRDHR + 1.52727357251*LRDHR(-1) + 1.4661783261*LRDHR(-2) - 1.88517491508

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.8036بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في معدل النمو الاقتصادي بنسبة 80% والباقي 20%يدخل ضمن هامش الخطأ، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية جدا، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر تساوي 0.02 وهي أقل من 0.05 أي النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

كما نلاحظ أن معلمة نفقات التسيير الحقيقية والإيرادات المحروقات الحقيقة جاءت غير معنوية، بينما معلمة نفقات التجهيز جاءت معنوية عند فترة إبطاء 3، ومعلمة الإيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية جاءت معنوية عند فترة إبطاء 2.

2-تقدير علاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك:

ما دام هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل كما يلي:

جدول رقم (4-13) :نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك لمعادلة النمو الاقتصادي

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDCR	14.71137	10.82694	1.358775	0.2014
LDECR	0.024476	2.131175	0.011485	0.9910
LDHHR	-18.16056	12.77492	-1.421578	0.1829
LRDHR	2.703145	1.921112	1.407073	0.1870
C	-3.084568	12.51382	-0.246493	0.8098

EC = PIBR - (14.7114*LDCR + 0.0245*LDECR -18.1606*LDHHR + 2.7031 *LRDHR -3.0846)

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

من خلال معادلة النموذج نلاحظ أن معلمات المتغيرات الداخلة في تفسير النموذج في الأجل الطويل جاءت غير معنوية، وهذا ما يفسر أن مغيرات النموذج والمتمثلة في نفقات التسيير الحقيقية و نفقات التجهيز الحقيقية، إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية، إيرادات المحروقات الحقيقية ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل ، وهدا ما يتناقض مع النظرية الاقتصادية.

3-تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

تتمثل الخطوة الموالية في تحليل ARDL تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين متغيرات النموذج في الأجل القصير، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-14) :نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمعادلة النمو الاقتصادي

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(PIBR)
Selected Model: ARDL(1, 3, 0, 3, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/07/23 Time: 15:17
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDCR)	-1.890970	2.109951	-0.896215	0.3893
D(LDCR(-1))	-7.596053	1.759337	-4.317566	0.0012
D(LDCR(-2))	-10.91450	1.995842	-5.468623	0.0002
D(LDHHR)	-1.993148	2.841970	-0.701326	0.4977
D(LDHHR(-1))	13.16432	3.337892	3.943901	0.0023
D(LDHHR(-2))	12.06918	2.806419	4.300562	0.0013
D(LRDHR)	-1.341388	0.829903	-1.616319	0.1343
D(LRDHR(-1))	-1.466178	0.863429	-1.698088	0.1176
CointEq(-1)*	-0.611163	0.087950	-6.948971	0.0000

R-squared	0.817919	Mean dependent var	-0.000400
Adjusted R-squared	0.726879	S.D. dependent var	1.966750
S.E. of regression	1.027843	Akaike info criterion	3.166515
Sum squared resid	16.90337	Schwarz criterion	3.605310
Log likelihood	-30.58143	Hannan-Quinn criter.	3.288218
Durbin-Watson stat	2.415548		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

يتضح أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو معامل التصحيح في الأجل القصير معنوي P. Value=0.0000 ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، حيث بلغت قيمته (0.611163-) وهو ما يتوافق والنتائج القياسية المتوقعة لنموذج تصحيح الخطأ الذي يشترط الإشارة السالبة والمعنوية الإحصائية، وعليه يمكننا القول أن 61.11%من أخطاء الأجل القصير في النموذج يمكن تصحيحها في الأجل الطويل والعودة إلى حالة التوازن، وهذا يعني أنه خلال حوالي سنة ونص يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير والعودة إلى حالة التوازن .

معلمات النموذج جاءت معنوية بالنسبة لنفقات التجهيز الحقيقية وإيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية، بينما معلمات نفقات التسيير الحقيقية و الإيرادات المحروقات الحقيقية كانت غير معنوية ولا تؤثر على النمو الاقتصادي، ويمكن القول أن نتائج النموذج المقدر خلال فترة الدراسة جاءت

مخالفة للنظرية الاقتصادية، حيث أن السياسة المالية التوسعية ليس لها التأثير الجوهري على التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم، وكانت النتائج كما يلي

1-التوزيع الطبيعي للبواقي:

سنعتمد على إحصائية (Jarque-Bera) ، ومن خلال الشكل الموالي نلاحظ أن قيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية (Jarque-Bera) تساوي 0.74 و هي أكبر من 0.05. وبالتالي يتبن أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (4-10): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعادلة النمو الاقتصادي

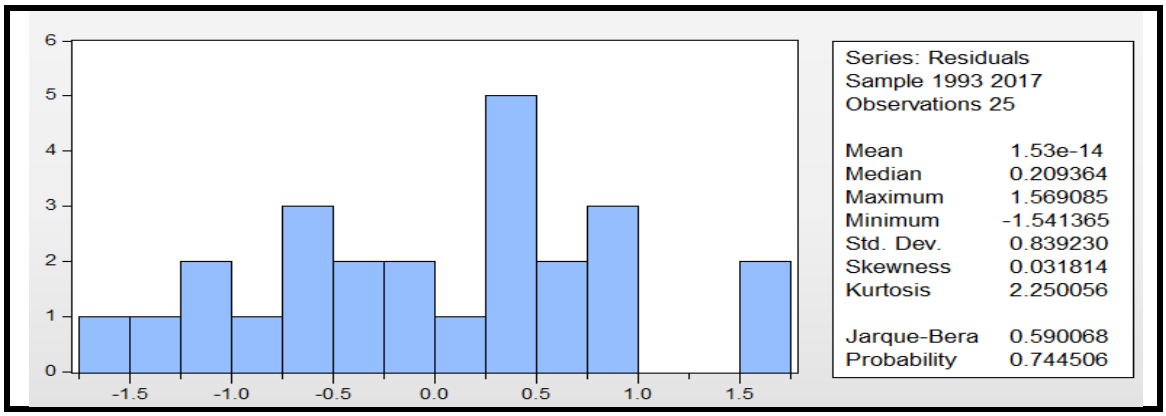

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

2-اختبار عدم ثبات تباين ARCH:

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أو لا، ويعد اختبار (ARCH)،و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-15): نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH لمعادلة النمو الاقتصادي

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.898695	Prob. F(1,22)	0.3534
Obs*R-squared	0.941917	Prob. Chi-Square(1)	0.3318

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

من خلال نموذج ARCHالتي تظهر نتائجه من خلال الجدول فان قيمة احتمالية كاي تربيع أكبر من5%، (Chi-square = 0.3318>0.05)،وهذا يشير إلى ثبات حدود الخطأ (ثبات التجانس،) ومنه انتقاء هذه المشكلة من النموذج

3-اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نستعمل اختبار **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** ، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-16): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM Test لمعادلة النمو الاقتصادي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.192733	Prob. F(2,9)	0.1676
Obs*R-squared	8.190724	Prob. Chi-Square(2)	0.0166

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM Testتساوي **0.3534** وهي أكبر من ،5%وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

4-اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج حسب معيار CUSUM

كمرحلة أخيرة في هذه الدراسة وللتأكد من أن الجانب الحركي لمعادلة معدل البطالة تخلو من الفواصل الزمنية نقوم باختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، نطبق اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، و اختبار التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ)،

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL، إذا وقع الشكل البياني لإحصائية CUSUM وCUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%، ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا خلال فترة الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذجين نتائج تصحيح الخطأ

في المدى القصير والطويل. حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%

الشكل رقم (4-11):نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية (CUSUM)لمعادلة النمو الاقتصادي

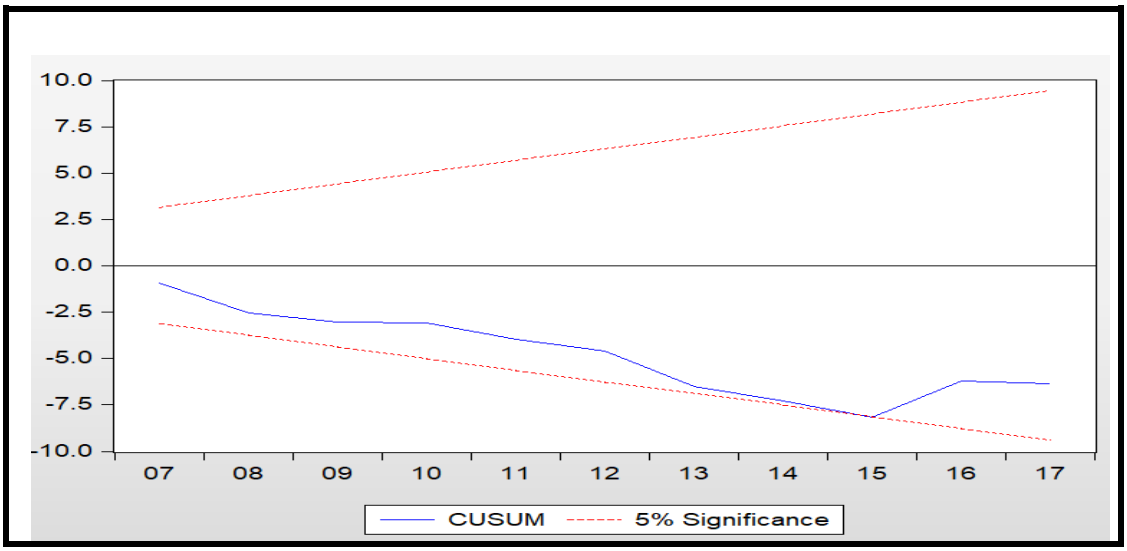

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

الشكل رقم (4-12):نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية(CUSUMSQ) لمعادلة النمو الاقتصادي

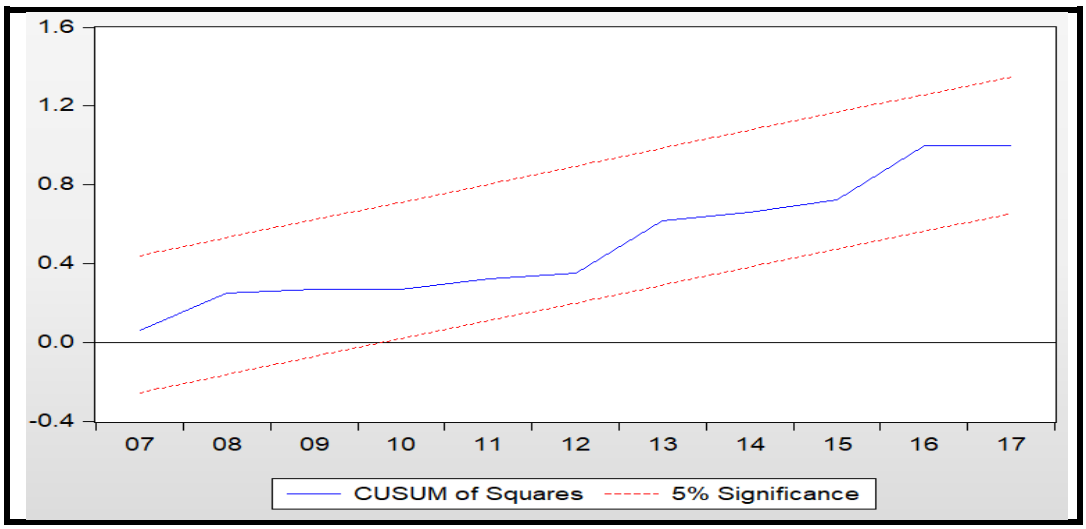

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

المبحث الثالث: قياس اثر السياسة المالية على معدل البطالة ومعدل التضخم

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى قياس اثر مكونات السياسة المالية على معدل البطالة ومعدل التضخم، وذلك بإتباع نفس الخطوات السابقة.

المطلب الأول: دراسة استقرارية سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

1-سلسلة معدل البطالة:

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار استقرارية:

الجدول رقم (4-17):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة Tch

	المعلمات	اختبار ADF	
		t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-2.10	-3.60
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-1.40	-2.98
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	3.07	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10 انظر الملحق رقم3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات ADF الخاصة بالقيم المحسوبة اصغر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، وهذا يدل على وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة، و من اجل جعلها مستقرة قمنا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-18):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLTch

	المعلمات	اختبار ADF	
		t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-3.84	-3.60
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-3.79	-2.98
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-3.79	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10 انظر الملحق رقم3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يدل على عدم وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة مستقرة، فهي متكاملة من الدرجة الاولى.

2-سلسلة معدل التضخم:

الجدول الموالي يوضح نتائج اختبار استقرارية:

الجدول رقم (4-19):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة Tinf

	المعلمات	اختبار DF	
		t-cal	t-tab
النموذج الثالث	بوجود ثابت واتجاه عام	-1.68	-3.60
النموذج الثاني	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-1.48	-2.98
النموذج الأول	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-1.41	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10 انظر الملحق رقم3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات DF الخاصة بالقيم المحسوبة اصغر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية، وهذا يدل على وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة غير مستقرة، و من اجل جعلها مستقرة قمنا بإجراء فروقات من الدرجة الأولى، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-20):نتائج اختبار استقرارية لسلسلة DLinf

	المعلمات	اختبار ADF	
		t-cal	t-tab
النموذج السادس	بوجود ثابت واتجاه عام	-5.30	-3.60
النموذج الخامس	بوجود ثابت وبدون اتجاه عام	-5.25	-2.98
النموذج الرابع	بدون ثابت وبدون اتجاه عام	-5.24	-1.95

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10انظر الملحق رقم3

نلاحظ من أن جميع إحصائيات ADF الخاصة بالقيم المحسوبة اكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند مستوى دلالة 5%، بالنسبة لكل النماذج، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يدل على عدم وجود جذر أحادي في سلسلة، وبالتالي السلسلة مستقرة، فهي متكاملة من الدرجة الأولى.

المطلب الثاني:قياس اثر السياسة المالية على معدل البطالة

1-اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود لمعادلة البطالة

إن الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بواسطة اختبار إحصائية F، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4-21) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمعادلة البطالة

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
6.098499	الحد الأدنى (0) I	3.29	2.56	2.2
	الحد الأعلى (1) I	4.37	3.49	3.09

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10انظر الملحق رقم 4

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة الإحصائية F بلغت **6.098499** وبمقارنة هذه القيمة مع القيم الجدولية أو مع الحدود الدنيا والعليا في جدول القيم الحرجة لاختبار الحدود المطور من قبل **Pesaran** وآخرون سنة ،2001 نلاحظ أن قيمة إحصائية F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود التي حددها **Pesaran** في ظل وجود حد ثابت للدالة مما يعني أننا نرفض فرضية العدم، و قبول الفرض البديل أي وجود علاقة توازنية بين معدل البطالة من جهة وكل من نفقات التسيير الحقيقية و نفقات التجهيز الحقيقية، إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية، إيرادات المحروقات الحقيقية من جهة أخرى في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1% 5% 10%.

2-تقدير نموذج ARDL:

بما انه ظهر أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سوف نقوم بتقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

وفي هذا الإطار فان النموذج الأمثل الذي يعطى ادني قيمة لمعيار (AIC)، هو النموذج (2.3.1.2.1) ARDL، لتقدير العلاقة التوازنية في الآجل الطويل،أي تحديد فترات الإبطاء الزمني بـ فترتين زمنيتين للمتغير التابع معدل البطالة، وفترات زمنية مختلفة بالنسبة للمتغيرات المستقلة تنحصر بين 3فترات زمنية و فترة زمنية واحدة، وهذه النتيجة يمكن توضيحها بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-13): نتائج معيار AIC لاختيار طول الإبطاء الأمثل لمعادلة البطالة

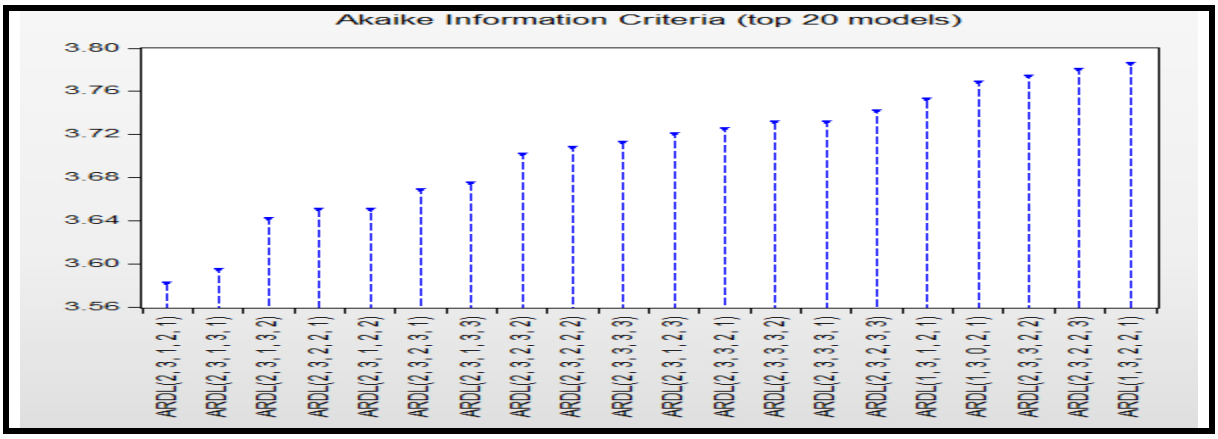

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

وكانت نتائج تقدير نموذج ARDL. كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4-22) :نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة البطالة

Dependent Variable: TCH
Method: ARDL
Date: 01/08/23 Time: 20:31
Sample (adjusted): 1993 2017
Included observations: 25 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LDCR LDECR LDHHR LRDHR
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 512
Selected Model: ARDL(2, 3, 1, 2, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TCH(-1)	0.639163	0.198417	3.221304	0.0081
TCH(-2)	-0.296806	0.167645	-1.770444	0.1043
LDCR	6.018236	2.846434	2.114307	0.0581
LDCR(-1)	0.537861	3.759139	0.143081	0.8888
LDCR(-2)	2.153844	3.042513	0.707916	0.4937
LDCR(-3)	7.141847	2.596361	2.750714	0.0189
LDECR	2.364623	1.363303	1.734481	0.1107
LDECR(-1)	-2.550002	1.318072	-1.934644	0.0792
LDHHR	-9.319869	4.278574	-2.178265	0.0520
LDHHR(-1)	6.799545	6.358741	1.069323	0.3078
LDHHR(-2)	-17.50942	5.564357	-3.146710	0.0093
LRDHR	-1.711234	1.041221	-1.643488	0.1285
LRDHR(-1)	-2.854768	1.341719	-2.127694	0.0568
C	66.97462	14.93992	4.482930	0.0009

R-squared	0.989593	Mean dependent var	18.58232
Adjusted R-squared	0.977293	S.D. dependent var	8.289559
S.E. of regression	1.249146	Akaike info criterion	3.581817
Sum squared resid	17.16403	Schwarz criterion	4.264388
Log likelihood	-30.77272	Hannan-Quinn criter.	3.771133
F-statistic	80.45637	Durbin-Watson stat	2.469446
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن استخراج المعادلة التالية:

TCH = 0.639162679558*TCH(-1) - 0.296805573297*TCH(-2) + 6.01823624213*LDCR + 0.537860705097*LDCR(-1) + 2.15384431045*LDCR(-2) + 7.14184689171*LDCR(-3) + 2.36462273873*LDECR - 2.55000155367*LDECR(-1) - 9.31986875478*LDHHR + 6.79954507728*LDHHR(-1) - 17.5094189232*LDHHR(-2) - 1.7112341946*LRDHR - 2.85476823725*LRDHR(-1) + 66.9746212848

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة البطالة نلاحظ أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.9895بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في معدل التضخم بنسبة98.95 %والباقي 1.05%يدخل ضمن هامش الخطأ، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية جدا، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر تساوي 0.000000 وهي أقل من 0.05 أي النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

كما نلاحظ أن معلمة نفقات التسيير الحقيقية جاءت معنوية لفترة إبطاء 3، بينما معلمة نفقات التجهيز جاءت معنوية عند فترة إبطاء 2 عند مستوى دلالة 10%، ومعلمة الإيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية معنوية عند مستوى دلالة 10% ، وعند مستوى دلالة 5% بالنسبة لفترة إبطاء 3، أما معلمة والإيرادات المحروقات الحقيقة جاءت معنوية عند فترة إبطاء1 بمستوى دلالة 10%.

3-تقدير علاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك:

ما دام هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل كما يلي:

جدول رقم (4-23) :نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك **لمعادلة البطالة**

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDCR	24.10395	7.065641	3.411431	0.0058
LDECR	-0.281884	1.928593	-0.146160	0.8864
LDHHR	-30.45687	7.402551	-4.114375	0.0017
LRDHR	-6.942981	1.885067	-3.683148	0.0036
C	101.8404	10.32860	9.860040	0.0000

EC = TCH - (24.1039*LDCR -0.2819*LDECR -30.4569*LDHHR -6.9430 *LRDHR + 101.8404)

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

من خلال معادلة النموذج :

- ✓ نلاحظ أن معلمات المتغيرات الداخلة في تفسير النموذج في الأجل الطويل جاءت معنوية، أي أن كل نفقات التسيير الحقيقية ، إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية، إيرادات المحروقات الحقيقية لها تأثير على معدل البطالة في الأجل الطويل، ماعدا معلمة نفقات التجهيز الحقيقية جاءت غير معنوية، و التي تفسر بعدم تأثير نفقات التجهيز الحقيقية على معدل البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- ✓ نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير الحقيقية و معدل البطالة في الأجل الطويل، و هو ما لا يوافق النظرية الاقتصادية؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية و إيرادات المحروقات الحقيقية من جهة، ومعدل البطالة من جهة أخرى. وهو ما لا يوافق النظرية الاقتصادية ، حيث ان رفع من حجم الضرائب يؤدي إلى رفع من حجم معدل البطالة.

4-تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

تتمثل الخطوة الموالية في تحليل ARDL تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين متغيرات النموذج في الأجل القصير، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-24) :نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمعادلة البطالة

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TCH)
Selected Model: ARDL(2, 3, 1, 2, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/08/23 Time: 20:52
Sample: 1990 2017
Included observations: 25

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCH(-1))	0.296806	0.110776	2.679339	0.0214
D(LDCR)	6.018236	2.069755	2.907705	0.0142
D(LDCR(-1))	-9.295691	1.799142	-5.166735	0.0003
D(LDCR(-2))	-7.141847	1.752803	-4.074530	0.0018
D(LDECR)	2.364623	0.938196	2.520392	0.0285
D(LDHHR)	-9.319869	2.886864	-3.228371	0.0080
D(LDHHR(-1))	17.50942	3.589941	4.877356	0.0005
D(LRDHR)	-1.711234	0.795705	-2.150588	0.0546
CointEq(-1)*	-0.657643	0.090145	-7.295428	0.0000

R-squared	0.857173	Mean dependent var	-0.561880
Adjusted R-squared	0.785760	S.D. dependent var	2.237689
S.E. of regression	1.035737	Akaike info criterion	3.181817
Sum squared resid	17.16403	Schwarz criterion	3.620613
Log likelihood	-30.77272	Hannan-Quinn criter.	3.303521
Durbin-Watson stat	2.469446		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

يتضح أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو معامل التصحيح في الأجل القصير معنوي P. Value=0.0000 ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، حيث بلغت قيمته (0.657643-) وهو ما يتوافق والنتائج القياسية المتوقعة لنموذج تصحيح الخطأ الذي يشترط الإشارة السالبة والمعنوية الإحصائية، وعليه يمكننا القول أن 65.76%من أخطاء الأجل القصير في النموذج يمكن تصحيحها في الأجل الطويل والعودة إلى حالة التوازن، وهذا يعني أنه خلال حوالي سنة ونص يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير والعودة إلى حالة التوازن .

- ✓ معلمات النموذج جاءت معنوية بالنسبة لنفقات التجهيز الحقيقية وإيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية، بينما معلمات نفقات التسيير الحقيقية و الإيرادات المحروقات الحقيقية ، هذا يعني أنها تؤثر على معدل البطالة في الأجل القصير.
- ✓ هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير الحقيقية ومعدل البطالة ، حيث أن ارتفاع حجم نفقات التسيير الحقيقية ب1% يصاحبه ارتفاع في معدل البطالة ب6.01%، بينما هناك عكسية بين معدل البطالة و نفقات التسيير الحقيقية خلال فترة ابطاء t1 وt2، و هو ما يوفق النظرية الاقتصادية؛
- ✓ هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز الحقيقية ومعدل البطالة ، حيث أن ارتفاع حجم نفقات التسيير الحقيقية ب1% يصاحبه ارتفاع في معدل البطالة ب2.36%، وهو ما لا يوافق النظرية الاقتصادية؛
- ✓ هناك علاقة عكسية بين الإيرادات خارج قطاع المحروقات ومعدل البطالة خلا الفترة t0، بينما هناك علاقة طردية بين الإيرادات خارج قطاع المحروقات ومعدل البطالة خلا الفترة t1، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

5-الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم، وكانت النتائج كما يلي:

5-1التوزيع الطبيعي للبواقي:

سنعتمد على إحصائية (Jarque-Bera) ، ومن خلال الشكل الموالي نلاحظ أن قيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية (Jarque-Bera) تساوي 0.644886 و هي أكبر من 0.05. وبالتالي يتبن أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (4-14): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعادلة البطالة

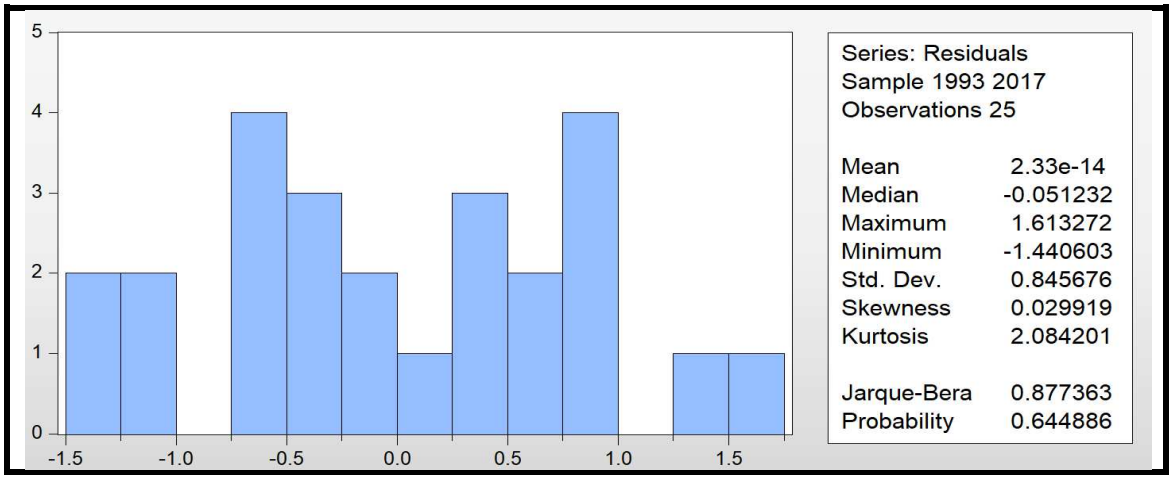

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

5-2اختبار عدم ثبات تباين ARCH:

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أو لا، ويعد اختبار (ARCH)،و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-25): نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH لمعادلة البطالة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.699297	Prob. F(1,10)	0.2216
Obs*R-squared	3.631194	Prob. Chi-Square(1)	0.0567

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

من خلال نموذج ARCHالتي تظهر نتائجه من خلال الجدول فان قيمة احتمالية كاي تربيع أكبر من5%، (Chi-square = 0.0567>0.05)،وهذا يشير إلى ثبات حدود الخطأ (ثبات التجانس،) ومنه انتقاء هذه المشكلة من النموذج

5-3اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي

نستعمل اختبار **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** ، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-26): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM Test لمعادلة البطالة

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.957481	Prob. F(2,9)	0.4198
Obs*R-squared	4.386094	Prob. Chi-Square(2)	0.1116

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM Testتساوي **0.4198** وهي أكبر من 5%،وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

5-4اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر لمعادلة معدل البطالة

كمرحلة أخيرة في هذه الدراسة وللتأكد من أن الجانب الحركي لمعادلة معدل البطالة تخلو من الفواصل الزمنية نقوم باختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، نطبق اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، و اختبار التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ)،

يتضح من خلال الشكلين ان المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا خلال فترة الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذجين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل. حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%

الشكل رقم (4-15):نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية (CUSUM)لمعادلة البطالة

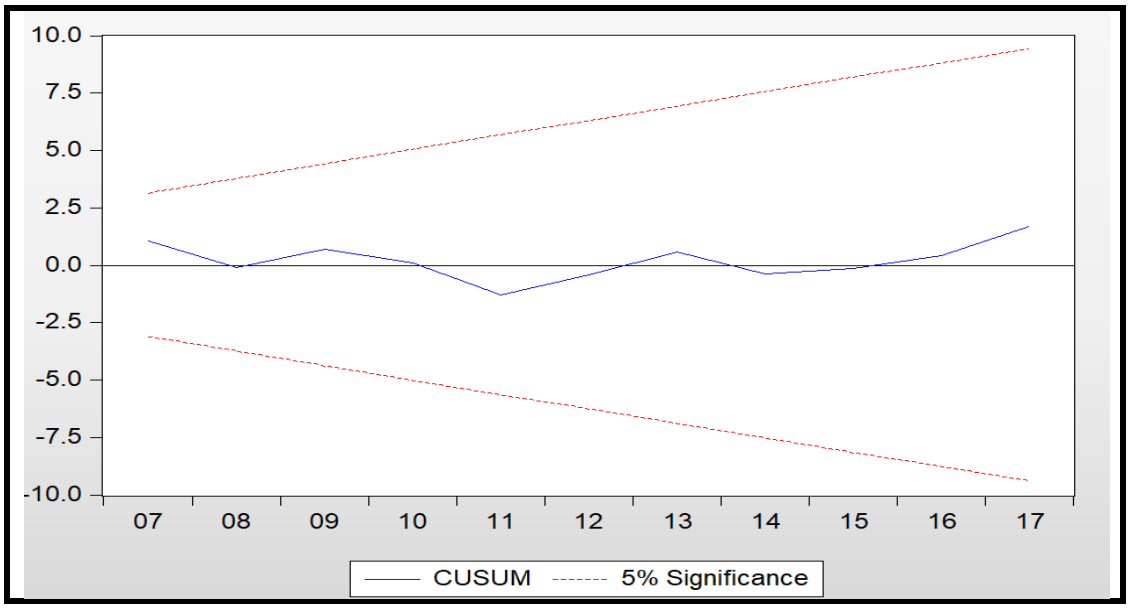

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

الشكل رقم (4-16):نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية(CUSUMSQ) لمعادلة البطالة

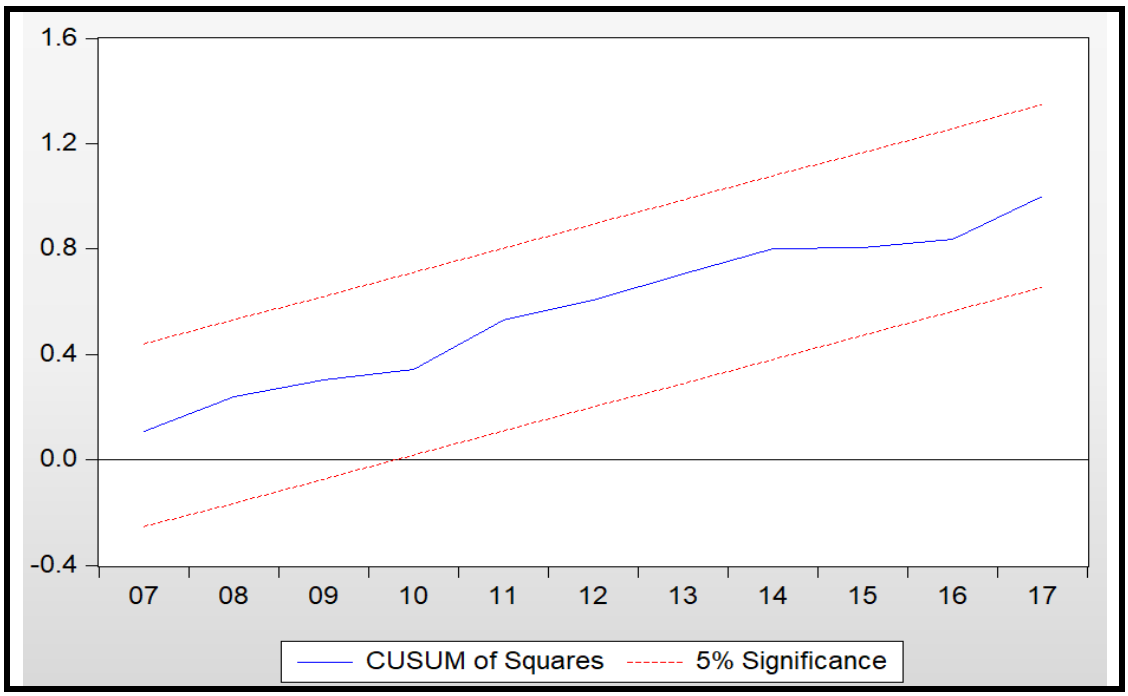

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

المطلب الثالث: قياس اثر السياسة المالية على معدل التضخم

من خلال دراستنا لاستقرارية السلاسل الزمنية الخاصة بقياس اثر مكونات السياسة المالية على معدل التضخم، تم استنتاج أن السلاسل الزمنية الخاصة بالمتغيرات المستقلة كانت مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، أما السلسلة الزمنية الخاصة بالمتغير التابع كانت مستقرة و متكاملة من الدرجة الأولى، هذا يقودنا إلى دراسة إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

1اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود لمعادلة التضخم

إن الهدف من استخدام اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود هو التأكد من وجود علاقة طويلة الأجل من عدمها بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الداخلة في نموذج الدراسة بواسطة اختبار إحصائية F، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (4-27) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمعادلة التضخم

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		%1	%5	%10
4.903590	الحد الأدنى (0) I	3.29	2.56	2.2
	الحد الأعلى (1) I	4.37	3.49	3.09

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10انظر الملحق رقم 4

يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة الإحصائية F بلغت **4.903590** وبمقارنة هذه القيمة مع القيم الجدولية أو مع الحدود الدنيا والعليا في جدول القيم الحرجة لاختبار الحدود المطور من قبل **Pesaran** وآخرون سنة ،2001 نلاحظ أن قيمة إحصائية F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود التي حددها **Pesaran** في ظل وجود حد ثابت للدالة مما يعني أننا نرفض فرضية العدم، و قبول الفرض البديل أي وجود علاقة توازنية بين معدل التضخم من جهة وكل من نفقات التسيير الحقيقية و نفقات التجهيز الحقيقية، إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية، إيرادات المحروقات الحقيقية من جهة أخرى في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1% 5% 10%.

2-تقدير نموذج ARDL لمعادلة التضخم

بما انه ظهر أن هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة سوف نقوم بتقدير العلاقة التوازنية في الأجل الطويل.

وفي هذا الإطار فان النموذج الأمثل الذي يعطى ادني قيمة لمعيار (AIC)، هو النموذج (1.0.2.2.2) ARDL، لتقدير العلاقة التوازنية في الآجل الطويل،أي تحديد فترات الإبطاء الزمني بـ فترة زمنية للمتغير التابع معدل التضخم، وفترات زمنية مختلفة بالنسبة للمتغيرات المستقلة تنحصر بين الصفر و فترتين زمنيتين، وهذه النتيجة يمكن توضيحها بيانيا من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4-17): نتائج معيار AIC لاختيار طول الإبطاء الأمثل لمعادلة التضخم

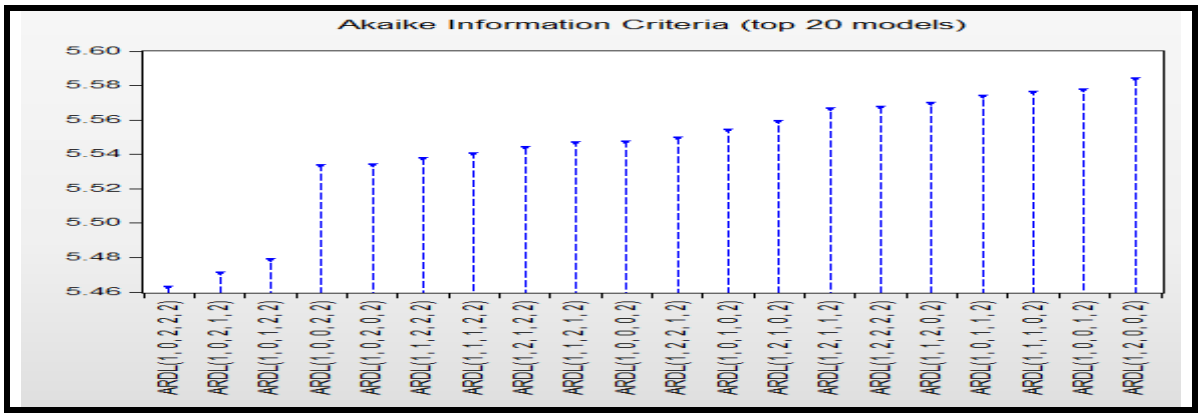

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

وكانت نتائج تقدير نموذج ARDL. كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (4-28) :نتائج تقدير نموذج ARDL لمعادلة التضخم

Dependent Variable: TINF
Method: ARDL
Date: 01/07/23 Time: 19:48
Sample (adjusted): 1992 2017
Included observations: 26 after adjustments
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): LDCR LDECR LDHHR LRDHR
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 81
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TINF(-1)	0.403907	0.151537	2.665402	0.0185
LDCR	5.985716	5.485725	1.091144	0.2936
LDECR	10.49930	2.971128	3.533774	0.0033
LDECR(-1)	4.208498	3.844719	1.094618	0.2922
LDECR(-2)	4.002385	3.424333	1.168807	0.2620
LDHHR	-6.182189	11.16552	-0.553686	0.5885
LDHHR(-1)	-25.44934	13.55004	-1.878175	0.0813
LDHHR(-2)	9.903281	8.879853	1.115253	0.2835
LRDHR	-5.752596	2.916225	-1.972617	0.0686
LRDHR(-1)	0.164747	3.274263	0.050316	0.9606
LRDHR(-2)	-8.132647	3.507717	-2.318501	0.0361
C	87.22565	27.36111	3.187942	0.0066

R-squared	0.934116	Mean dependent var	8.198846
Adjusted R-squared	0.882351	S.D. dependent var	9.302868
S.E. of regression	3.190888	Akaike info criterion	5.462514
Sum squared resid	142.5448	Schwarz criterion	6.043173
Log likelihood	-59.01268	Hannan-Quinn criter.	5.629723
F-statistic	18.04508	Durbin-Watson stat	2.334948
Prob(F-statistic)	0.000002		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

ومن خلال الجدول أعلاه يمكن استخراج المعادلة التالية:

TINF = 0.403906915354*TINF(-1) + 5.98571629486*LDCR + 10.4992974776*LDECR + 4.20849821665*LDECR(-1) + 4.00238498934*LDECR(-2) - 6.18218854913*LDHHR - 25.4493431089*LDHHR(-1) + 9.90328112703*LDHHR(-2) - 5.75259617242*LRDHR + 0.164747409077*LRDHR(-1) - 8.13264701768*LRDHR(-2) + 87.2256468458

من خلال نتائج تقدير نموذج ARDL نلاحظ أن معامل التحديد المعدل يساوي 0.9341بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر التغيرات التي تحدث في معدل التضخم بنسبة93.41 %والباقي 6.59%يدخل ضمن هامش الخطأ، مما يدل على أن النموذج له قدرة تفسيرية قوية جدا، بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر تساوي 0.000002 وهي أقل من 0.05 أي النموذج ككل له دلالة معنوية وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث في المتغير التابع.

كما نلاحظ أن معلمة نفقات التسيير الحقيقية جاءت غير معنوية، بينما معلمة نفقات التجهيز جاءت معنوية عند فترة إبطاء 1، ومعلمة الإيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية جاءت معنوية عند فترة إبطاء 1، أما معلمة والإيرادات المحروقات الحقيقة جاءت معنوية عند فترة إبطاء 2.

3-تقدير علاقة بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك لمعادلة التضخم

ما دام هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل كما يلي:

جدول رقم (4-29) :نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك لمعادلة التضخم

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDCR	10.04158	9.089695	1.104721	0.2879
LDECR	31.38802	5.297027	5.925591	0.0000
LDHHR	-36.45110	9.867286	-3.694137	0.0024
LRDHR	-23.01737	4.755782	-4.839871	0.0003
C	146.3289	25.65447	5.703836	0.0001

EC = TINF - (10.0416*LDCR + 31.3880*LDECR -36.4511*LDHHR -23.0174 *LRDHR + 146.3289)

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

من خلال معادلة النموذج :

- ✓ نلاحظ أن معلمات المتغيرات الداخلة في تفسير النموذج في الأجل الطويل جاءت معنوية، أي أن كل نفقات التجهيز الحقيقية ، إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية، إيرادات المحروقات الحقيقية لها تأثير على معدل التضخم في الأجل الطويل، ماعدا معلمة نفقات التسيير الحقيقية جاءت غير معنوية، و التي تفسر بعدم تأثير نفقات التسيير الحقيقية على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة.
- ✓ نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز الحقيقية و معدل التضخم في الأجل الطويل، و هو ما يوافق النظرية الاقتصادية.

✓ هناك علاقة عكسية بين إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية و إيرادات المحروقات الحقيقية من جهة، ومعدل التضخم من جهة أخرى.

4-تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمعادلة التضخم

تتمثل الخطوة الموالية في تحليل ARDL تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين متغيرات النموذج في الأجل القصير، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (4-30) :نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لمعادلة التضخم

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TINF)
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 01/08/23 Time: 19:19
Sample: 1990 2017
Included observations: 26

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LDECR)	10.49930	2.236802	4.693888	0.0003
D(LDECR(-1))	-4.002385	2.452211	-1.632154	0.1249
D(LDHHR)	-6.182189	7.313101	-0.845358	0.4121
D(LDHHR(-1))	-9.903281	6.438267	-1.538190	0.1463
D(LRDHR)	-5.752596	2.117628	-2.716528	0.0167
D(LRDHR(-1))	8.132647	2.588623	3.141689	0.0072
CointEq(-1)*	-0.596093	0.094334	-6.318958	0.0000

R-squared	0.767278	Mean dependent var	-0.780385
Adjusted R-squared	0.693787	S.D. dependent var	4.949796
S.E. of regression	2.739043	Akaike info criterion	5.077898
Sum squared resid	142.5448	Schwarz criterion	5.416616
Log likelihood	-59.01268	Hannan-Quinn criter.	5.175437
Durbin-Watson stat	2.334948		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

يتضح أن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو معامل التصحيح في الأجل القصير معنوي P. Value=0.0000 ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، حيث بلغت قيمته (0.596093-) وهو ما يتوافق والنتائج القياسية المتوقعة لنموذج تصحيح الخطأ الذي يشترط الإشارة السالبة والمعنوية الإحصائية، وعليه يمكننا القول أن 59.60%من أخطاء الأجل القصير في النموذج يمكن تصحيحها في الأجل الطويل والعودة إلى حالة التوازن، وهذا يعني أنه خلال حوالي سنة ونص يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير والعودة إلى حالة التوازن .

- ✓ معلمات النموذج جاءت غير معنوية بالنسبة لنفقات التجهيز الحقيقية وإيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية، بينما معلمات نفقات التسيير الحقيقية و الإيرادات المحروقات الحقيقية كانت معنوية، هذا يعني أنها تؤثر على معدل التضخم في الأجل القصير.
- ✓ هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير الحقيقية ومعدل التضخم في الأجل القصير، حيث أن ارتفاع حجم نفقات التسيير الحقيقية ب1% يصاحبه ارتفاع في معدل التضخم ب10.49%، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية.
- ✓ هناك علاقة عكسية بين الإيرادات البترولية و معدل التضخم خلال فترة الإبطاء الأولي، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية. حيث أن ارتفاع حجم الإيرادات المحروقات ب1% يصاحبه انخفاض ب5.75% خلال فترة إبطاء الأولى.

5-الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدى ملاءمة النموذج المستخدم، وكانت النتائج كما يلي

5-1التوزيع الطبيعي للبواقي لمعادلة التضخم :

سنعتمد على إحصائية (Jarque-Bera)، ومن خلال الشكل الموالي نلاحظ أن قيمة الاحتمالية المرافقة لإحصائية (Jarque-Bera) تساوي 0.939441 و هي أكبر من 0.05. وبالتالي يتبن أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا. والشكل الموالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (4-18): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لمعادلة التضخم

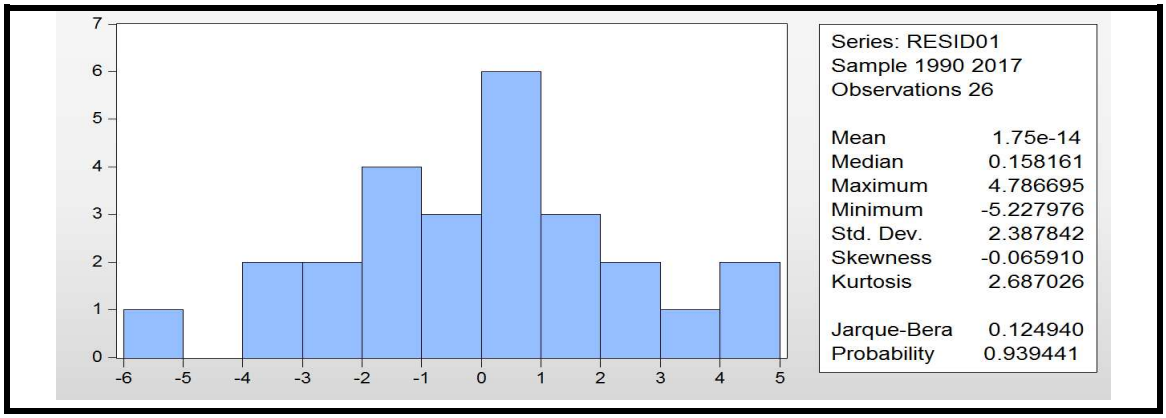

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

5-2اختبار عدم ثبات تباين ARCH لمعادلة التضخم

هناك عدة اختبارات للكشف على أن تباين البواقي متجانس أو لا، ويعد اختبار (ARCH)،و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-31): نتائج اختبار عدم ثبات التباين ARCH لمعادلة التضخم

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.865564	Prob. F(1,23)	0.3618
Obs*R-squared	0.906708	Prob. Chi-Square(1)	0.3410

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

من خلال نموذج ARCHالتي تظهر نتائجه من خلال الجدول فان قيمة احتمالية كاي تربيع أكبر من5%، (Chi-square = 0.3410>0.05)،وهذا يشير إلى ثبات حدود الخطأ (ثبات التجانس،) ومنه انتقاء هذه المشكلة من النموذج.

5-3اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي لمعادلة التضخم

نستعمل اختبار **Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test** ، و الجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (4-32): نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Corrélation LM Test لمعادلة التضخم

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.320532	Prob. F(2,12)	0.3031
Obs*R-squared	4.690073	Prob. Chi-Square(2)	0.0958

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لاختبار LM Testتساوي **0.3031** وهي أكبر من ،5%وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة بأن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

5-4اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج ARDL المقدر لمعادلة التضخم

كمرحلة أخيرة في هذه الدراسة وللتأكد من أن الجانب الحركي لمعادلة معدل البطالة تخلو من الفواصل الزمنية نقوم باختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، نطبق اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)، و اختبار التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ)،

ومن خلال الشكل نلاحظ أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDLتقع داخل الحدود مما يدل على الاستقرار الهيكلي لنتائج معادلة معدل التضخم أي أن المقدرات ثابتة خلال الزمن، ومنه نستطيع القول أن هناك انسجام واستقرار في نتائج الأجلين الطويل والقصير.

الشكل رقم (4-19): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية(CUSUM) لمعادلة التضخم

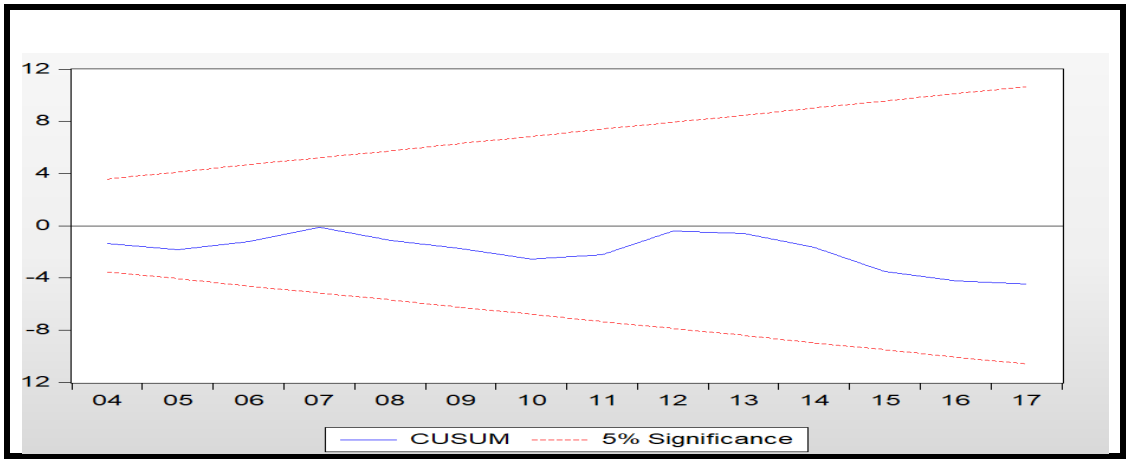

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

الشكل رقم (4-20):نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفق إحصائية(CUSUMSQ) لمعادلة التضخم

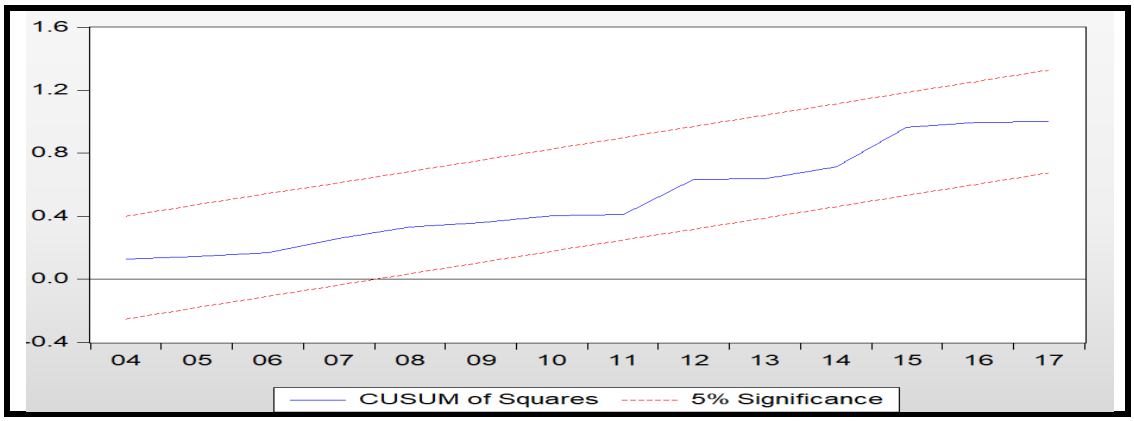

المصدر: من إعداد الطالب باستخدام مخرجات Eviews10

خاتمة الفصل:

تم التطرق خلال هذا الفصل إلى قياس أثر السياسة المالية متمثلة في نفقات التسيير الحقيقية ونفقات التجهيز الحقيقية، إيرادات المحروقات وإيرادات خارج قطاع المحروقات على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي متمثلة في معدل النمو الاقتصادي، معدل البطالة ومعدل التضخم خلال الفترة1990-2017. وتم معالجة هذا الفصل في ثلاث مباحث.

تم التطرق في المبحث الأول إلى توصيف نموذج الدراسة من خلال تقديم معادلات النموذج الثلاثة والاعتماد على النموذج نصف أللوغاريتمي، وتقديم دراسة إحصائية لمتغيرات المستخدمة في تكوين المعادلات الثلاثة من خلال استخدام معايير التشتت والنزعة المركزية.

لننتقل في المبحث الثاني إلى دراسة اثر السياسة المالية على معدل النمو الاقتصادي، و استهلنا دراستنا من خلال إجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، والتي ثبتت أنها غير مستقرة عند المستوى، وهذا ما قادنا إلى إجراء فروقات من الدرجة، لنستنج أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، وعلى هذا الأساس تم إجراء اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود ، وتبين من خلاله وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و بعدها تم تقدير النموذج في الأجل الطويل و القصير، حيث تبين أن التغيرات الحاصلة في معدل النمو الاقتصادي مفسرة عن طريق التغيرات الحاصلة في مكونات السياسة المالية بـ80.36% في الأجل الطويل. و في الأخير تم إجراء اختبارات تشخيصية لجودة النموذج ، بإجراء مجموعة من الاختبارات

ليتم في المبحث الأخير دراسة اثر قياس السياسة المالية على معدل البطالة ومعدل التضخم، تم بداية اختبار استقرار سلسلتي معدل التضخم ومعدل البطالة، حيث تبين أن سلسلة معدل التضخم ومعدل البطالة مستقرة ومتكاملة من درجة الأولى، لننتقل إلى المطلب الثاني الذي خصص لقياس اثر السياسة المالية على معدل البطالة، وتم تطبيق نموذج ARDL، حيث كان أفضل نموذج يتشكل من التوليفية (2.3.1.2.1) ، ليتم بعدها تقدير معادلة في الأجل الطويل و القصير، حيث تبين أن أن مكونات السياسة المالية فسرت التغيرات الحاصلة في معدل البطالة بـ**98.95** %، كما أثبتت اختبارات التشخيصية التي تم إجراؤها على النموذج صلاحيته.

وفي المطلب الأخير تم قياس اثر السياسة المالية على معدل التضخم، فبما أن جميع السلاسل الزمنية جاءت مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، تم تطبيق نفس الخطوات المطبقة في المبحث الثاني، حيث تم استنتاج وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفق منهج الحدود ، كما تم تفسير أن **93.41** % من التغيرات الحاصلة في معدل التضخم مفسرة عن طريق مكونات السياسة المالية. كما أثبتت أيضا اختبارات التشخيصية صلاحية النموذج المقدر.

خاتـــــمة

تطرقنا في بحثنا هذا إلى السياسة المالية و أثرها على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي-دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017، حيث تم استهداف دراسة الإشكالية التالية: **ما مدى تأثير مكونات السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017؟**، وتم إرفاق هذه الإشكالية بعدة أسئلة فرعية تمحورت حول ما يلي: هل أثرت السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال فترة البرامج التنموية على مؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي؟ هل هناك علاقة توازنية في المدى القصير والطويل بين مكونات السياسة المالية ومعدل النمو الاقتصادي ؟ هل هناك علاقة سببية بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز ومعدل البطالة ؟ هل هناك علاقة سببية متبادلة بين إيرادات المحروقات ومعدل البطالة؟ هل تؤثر مكونات السياسة المالية على تغيرات التي تحدث في معدلات التضخم والبطالة ؟ و للإجابة على هذه الأسئلة تم طرح موضوعنا من خلال أربعة فصول متسلسلة و مترابطة فيما بينها. الفصل الأول خصص للإطار النظري للسياسة الاقتصادية، السياسة المالية، أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة الإطار النظري لعلاقة السياسة المالية بمؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي وخصصنا الفصل الثالث لدراسة تحليلية لواقع السياسة المالية ومؤشرات التوازن الاقتصادي الداخلي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017، ليتم في الفصل الرابع التطرق إلى الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2017.

أولا:اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا تم وضع مجموعة من الفرضيات، كانت كإجابة أولية عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، و تم التوصل في نهاية إلى ما يلي:

1-الفرضية الأولى:

عملت الجزائر خلال فترة البرامج التنموية على إتباع سياسة مالية توسعية، وكانت لهذه السياسة نتائج حسنة على مستوى معدلات النمو الاقتصادي، معدل البطالة ومعدل التضخم.

عرفت الجزائر خلال الفترة 2000-2017 تطبيق مجموعة من البرامج التنموية، حيث هدفت من خلالها العمل على تحسين من مؤشرات الاقتصادي الكلي، وكان تبني هذه البرامج نتيجة لتحسن أسعار المحروقات في أسواق العالمية، و بالتالي انتهجت سياسة مالية توسعية، وخصصت لهذه البرامج مبالغ مالية طائلة، ساهمت نوعا ما في تحسين من معدلات النمو الاقتصادي وهي معدلات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، وبلغ نسبة 6.72% في 2003، وهي أعلى نسبة خلال فترة 2000-2017، أما معدل التضخم

فقد عرف هو الأخر معدلات حسنة تراوحت بين الانخفاض والارتفاع، حيث بلغ اقل نسبة له في سنة 2000 بـ0.3%، وفي الأخير معدل البطالة شهد معدلات متقاربة لكن تبقى غير جيدة وليست في مستوى تطلعات السلطة، حيث بلغ اقل نسبة 9.80% في 2013. **(فرضية صحيحة).**

2-الفرضية الثانية:

هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، إيرادات المحروقات وإيرادات خارج قطاع المحروقات من جهة، ومعدلات النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

من خلال دراستنا القياسية، تم تقدير معادلة النمو الاقتصادي، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL)، و من خلال دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وجدت أنها مستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى، وهذا ما قدنا إلى اختبار وجود علاقة تكامل مشترك وفق منهج الحدود ، حيث أظهرت نتائج الدراسة القياسية أن قيمة إحصائية F المحسوبة اكبر من الحد الأقصى للحدود (bounds test) التي حددها (Pesaran) في ظل وجود حد ثابت للدالة ،وهو ما اثبت وجود علاقة توازنية طويلة وقصير الأجل. **(فرضية صحيحة).**

3-الفرضية الثالثة:

ليس هناك علاقة تكامل مشترك بين مكونات السياسة المالية من جهة ومعدل البطالة و التضخم من جهة أخرى.

من خلال الدراسة القياسية، تم تقدير معادلة البطالة و معادلة التضخم كمتغيرين تابعين، ومكونات السياسة المالية كمتغيرات مستقلة، و أظهرت نتائج الدراسة و باستعمال منهج الحدود ل(Pesaran) وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، لان قيمة F المحسوبة كانت اكبر من الحد الاقصى. **(فرضية خاطئة)**

4-الفرضية الرابعة:

هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير و نفقات التجهيز من جهة و معدل البطالة من جهة أخرى في الأجل الطويل.

من خلال الدراسة القياسية، تم تقدير معادلة البطالة كمتغير تابع، ومكونات السياسة المالية كمتغيرات مستقلة،و بعد تقدير النموذج باستعمال (ARDL) ،هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير و معدل البطالة، وهذا ما لايوافق النظرية الاقتصادية، في حين ان نفقات التجهيز لا تفسر لنا التغيرات

الحاصلة في معدل البطالة لان معلمتها كانت غير معنوية Prob =0.8864 في الأجل الطويل. **(فرضية خاطئة)**

5-الفرضية الخامسة:

تؤثر إيرادات خارج قطاع المحروقات على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة في الأجل القصير.

من خلال الدراسة القياسية، تم تقدير معادلة التضخم كمتغير تابع، ومكونات السياسة المالية كمتغيرات مستقلة، حيت تبين أن إيرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية لاتؤثر على معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، لان معلمة الإيرادات خارج قطاع المحروقات كانت غير معنوية. **(فرضية خاطئة)**

ثانيا: نتائج الدراسة

أسفرت دراستنا على مجموعة من النتائج منها ما هو متعلق بالجانب التحليلي ، و منها ما هو متعلق بالجانب القياسي لأثر مكونات السياسة المالية على مؤشرات التوازن الاقتصادي في الجزائر، والتي نوجزها فيما يلي:

1- اعتماد الجزائر على مجموعة من الإصلاحات والمتمثلة في برنامج الاستقرار الاقتصادي 1990-1994، وبرنامج التعديل الهيكلي 1995-1998، وانتهاج سياسة مالية تقشفية من خلال تقليص النفقات العامة خلال فترة 1990-1998 كان له اثر على تحسن بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث انخفضت معدلات التضخم من 31.68% في1992 إلى 2.6% في1999، تحسن في معدلات النمو الاقتصادي حيث حقق معدلات موجبة بعدما كانت سلبية، حيث بلغ 3.20% في1999 بعدما كان 1.22-% في1991، إما بالنسبة لمعدل البطالة فقد عرف معدلات مرتفعة حيث بلغ 29.20% في 1999 بعدما كان يبلغ 20.23% في1991.

2- شهدت فترة 2000-2017 تطبيق عدة برامج تنموية، وانتهاج سياسة مالية توسعية نتيجة التحسن الملحوظ في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، بهدف تحقيق نتائج إيجابية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي في متوسط 3.56%، أما معدل التضخم بلغ في متوسط 3.84%، في حين بلغ معدل البطالة في متوسط 15.05% وهي نسبة مرتفعة.

3- تميزت فترة الممتدة من 1990-1998 في ارتفاع النفقات العامة حيث بلغت 875.70مليار/دج في1998 بعدما كانت 136.50مليار/دج في1990، كما شهدت الإيرادات العامة خلال نفس الفترة حيث بلغت 774.6مليار/دج في 1998 بعدما بلغت 153.7 في1990، وهذا ما شكل عجزا قدر بـ101.1مليار/دج في1998.

4- كما عرف حجم النفقات العامة ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 1999-2017، حيث بلغ 7389.30مليار/دج في2017 بعدما كان 961.70مليار/دج بنسبة زيادة قدرة بـ668.35%، في حين عرفت الإيرادات العامة ارتفاع ملحوظا لتبلغ 6182.8مليار/دج في2017. وهذا ما أدى إلى عجز في الموازنة العامة قدر بـ1207.3مليار/دج في2017؛

5- شهدت حجم المديونية خلال فترة 1990-1998 معدلات متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغت أعلى قيمة لها في 1996 قدرت بـ33.65 مليار/دولار وهذا نتيجة بداية تطبيق برنامج التعديل الهيكلي؛ في حين عرفت الفترة الثانية من الدراسة انخفاض كبير في حجم المديونية حيث بلغت 5.68مليار/دولا في2017، وهذا نتيجة السياسة المنتهجة من قبل الدولة من اجل التسديد المسبق للديون؛

6- شكلت نفقات التسيير النسبة الكبيرة من النفقات العامة خلال فترة الدراسة حيث بلغت 65.47% في المتوسط في خلال 1990-2017؛

7- شكلت الإيرادات البترولية النسبة الكبيرة من الإيرادات العامة، حيث بلغت خلال الفترة 1990-2017 في المتوسط 62.92%؛

8- مكونات السياسة المالية لا تفسر لنا التغيرات الحاصلة في معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؛

9- هناك علاقة طردية بين نفقات التسيير الحقيقية ومعدل التضخم في الأجل القصير، وهو ما يوافق النظرية الاقتصادية؛

10-هناك علاقة طردية بين نفقات التجهيز الحقيقية ومعدل البطالة ،وهو ما لا يوافق النظرية الاقتصادية.

ثالثا:الاقتراحات

من خلال النتائج السابقة نقترح جملة من الاقتراحات نوجزها فيما يلي:

1- العمل على إصلاح النظام الجبائي، مما يساهم في زيادة حجم الضرائب خارج قطاع المحروقات، و التخلص من التبعية هذا القطاع،
2- ترشيد النفقات العامة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي،
3- توجيه الدعم إلى الفئات التي تستحقه، من خلال عملية إحصائية للفئة التي تستفيد من هذا الدعم، ووضع شروط دقيقة لحصر هذه الفئة؛
4- التخلص من البيروقراطية التي تعيق عمل المستثمرين؛
5- العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، مما يساهم في حل مشكلة التبعية لقطاع المحروقات؛
6- الاهتمام ببعض القطاعات التي تساهم في رفع من حجم الناتج الداخلي الخام، خاصة قطاع الفلاحة وهذا نظرا لعدة خصائص التي تتميز بها الجزائر في هذا القطاع من توفر يد عامة وتوفر مساحة واسعة للزراعة، و التنوع المناخي، وأيضا العمل على تحسين قطاع السياحة وهذا من خلال توفير خدمات سياحية تتلاءم مع تطلعات السواح في حدود البيئة الجزائرية؛

رابعا:افاق البحث

بعد الدراسة التي قمنا بها، والنتائج المتوصل اليها، ومجموعة الاقتراحات التي تم وضعها، نطرح جملة من البحوث التي لها صلة بموضع دراستنا:

1- تأثير التنسيق بين السياسة المالية و النقدية على معدلات النمو الاقتصادي؛
2- آليات تطوير قطاع الفلاحة ودوره في خفض معدلات البطالة-حالة حالة الجزائر؛
3- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق قيمة مضافة؛
4- فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي.

قائمة المراجع

أولا:المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1-أحمد زهير شامية، **النقود والمصارف**، دار زهران للنشر، عمان، الأردن، 1993.

2-احمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، **السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، مصر، 2000.

3-سماعيل عبد الرحمن، حربي محمد موسى عريقات، **مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد،الاقتصاد الكلي**، دار وائل للطباعة والنشر،عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1999. 4-بريش السعيد، **الاقتصاد الكلي نظريات،نماذج وتمارين محلولة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

5-بشير الدباغ، عبد الجبار الجرمود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، الأردن، 2006.

6-بن عصمان محفوظ، **مدخل في الاقتصاد الحديث**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

7-بن قدور علي، يبرير محمد، **السياسة النقدية و التوازن الاقتصادي الكلي**، دار الأيام للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2017.

8-تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

9-تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، ط2، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.

10-حازم البني، **الاقتصاد الكلي**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان،2006.

11-حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.

12-حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء للنشر، عمان، الأردن، 1999.

13-حامد عبد المجيد دزار ومحمد عمر أبو دوح، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصدر،2005.

14-حربي محمد موسى عريقات، **مبادئ الاقتصاد الكلي التحليلي**، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2006.

15-حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016.

16-حميدة بوزيدة، جباية المؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

17-خالد شحادة الخطيب، احمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005.

18-زكريا الدوري ويسرى السامرائي، **البنوك المركزية والسياسات النقدية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

19-زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية للنشر والطباعة، بيروت، لبنان، 1998.

20-سامية الخضر، **البطالة بين الشباب الحديثي التخرج**، دار كتب عربية للنشر، ط2، مصر، 2008.

21-سعيد عبد العزيز عثمان، **النظم الضريبية(مدخل تحليل مقارن)**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

22-سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار حجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

23-سليمان سلوى، **السياسة الاقتصادية**، ط1، وكالة المطبوعات، الكويت، 1973.

24-سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي، بيروت، لبنان، 2003.

25-السيد عطية عبد الواحد، **الاتجاهات الحديثة في العلاقة بين السياسة المالية والنقدية (مع إشارة خاصة لمصر)**، دار النهضة العربية، مصر، 2003.

26-صخري عمر،**التحليل الاقتصادي الكلي**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.

27-ضياء مجيد، **اقتصاديات أسواق المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

28-ضياء مجيد، **اقتصاديات رأس المال**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

29-طارق الحاج، **المالية العامة**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

30-عادل احمد حشيش، **أصول المالية العامة**، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1984.

31-عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

32-عبد الرؤوف قطيش، حسن عواضة، **المالية العامة (دراسة مقارنة)**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2013،.

33-عبد القادر خليل، **مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي**،ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

34-عبد المجيد قدي، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

35-عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2006.

36-عبد المطلب عبد المجيد، **السياسات الاقتصادية – تحليل جزئي و كلي-**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1988.

37-علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة و أثرها على برامج الإصلاح الاقتصادي عليها**، الدار الجامعية، عمان، الأردن، 2009.

38-علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها –دراسة تحليلية تطبيقية-**، الدار الجامعية ، مصر، 2005.

39-فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، ط1، عالم الكتب الحديث، عمان، الأردن، 2006.

40-قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

41-المان محمد الشريف، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريا ونماذج التوازن واللاتوازن**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

42-مجدي عبد الفتاح سليمان، **علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

43-محرزي محمد عباس، **اقتصاديات الجباية و الضرائب**، ط4، دار هومه، الجزائر، 2008.

44-محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة-الإيرادات العامة-الميزانية العامة للدولة**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.

45-محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

46-محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، 2007.

47-محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة:النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2010.

48-محمد عزت غزلان، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار النهضة العربية، لبنان، 2002.

49-محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الاقتصادية**، مكتبة الإشعاع ألإسكندرية ، 1999.

50-محمود حسين الوادي، زكريا احمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2007.

51-مروان عطون، **النظريات النقدية**، دار البعث للطباعة والنشر، الجزائر، 1989.

مصطفى رشدي شيحة، **الأسواق الدولية المفاهيم النظريات والسياسات**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،مصر، 2003.

52-مصطفى سلمان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان، الأردن، 2000.

نبيل حشاد، **استقلالية البنوك المركزية بين التاييد و المعارضة**، اتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، 1994.

53-نزار سعيد الدين العيس،إبراهيم سليمان قطف،**الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

54-نعمة الله نجيب إبراهيم، **أسس علم الاقتصاد**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر،2001.

55-هشام مصطفى الجمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية- بين النظام المالي الإسلامي والمالي المعاصر**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2006.

56-هيثم الزعبي، حسن أبو الزيت، **أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، دار الفكر، الأردن، 2000.

57-هيل عجمي وآخرون، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

58-وليد عبد الحميد عايب، **الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي،دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

59-يلس شاوش بشير،**المالية العامة المبادئ العامة وتطبيقها في القانون الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 2013.

- **الأطروحات والمذكرات:**

1-أكن لونيس، **تقييم فعالية السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1990-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2017/2016.

2-بلوناس عبدالله، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق و مدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر،2005/2004.

3-بن سمية دلال، **تحليل السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكر، الجزائر، 2013/2012.

4-بن يحي نسيمة، **أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2017**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، جامعة المدية، **الجزائر** 2019/2018.

5-تقار عبد الكريم، **آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة -حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2014/2013.

6-تهتان موراد، **التطور المالي و النمو الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا دراسة قياسية للفترة (1980 - 2006)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر،2010.

6-حذبي فيصل، **فعالية السياسة الاقتصادية الكلية في استهداف التضخم والنمو الاقتصادي-دراسة قياسية،الجزائر-**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و بنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-، الجزائر، 2019.

7-الحواس زواق، **دور السياسة الضريبية في تحفيز وتوجيه الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة لمنظومة م ص م في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2016/2015.

8-دخماني ادريوش محمد، **إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

9-دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2005/2004.

10-رقاب طارق، **تأثير السياسة النقدية والسياسة المالية على البطالة في الجزائر- دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1990-2015**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية،تخصص مالية و بنوك،جامعة المدية،2018.

11-ريغي هشام، **التحرير الاقتصادي وأسواق العمل حالة القطاع الصناعي في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر2015/2014.

12-شبي عبد الرحيم، **الآثار الاقتصادية للسياسة المالية و القدرة على تحمل العجز الموازني العام في الجزائر**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، 2013/2012.

13-شقبقب عيسى، **محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة بن يوسف بن خدة ،2009/2008.

14-صواليلي صدر الدين، **النمو والتجارة الدولية في البلدان النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2006.

15-طهراوي فريد، **تقييم فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر- دراسة تحليلية قياسية 1985-2014**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر،2017/2016.

16-طويل بهاء الدين، **دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016/2015.

17-عزري حيمد، **اثر النفقات العامة على التضخم دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2020/2019.

18-علوان ضاوي، **السياسة المالية فاعليتها و أثارها النقدية في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2010**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الا قتصادية ، تخصص:اقتصاد المعرفة و العولمة، جامعة عنابة، الجزائر، 2017/2016.

19-عوامر محمد، **دور صدمات السياسة المالية في تصحيح الاختلالات الاقتصادية في الجزائر- دراسة قياسية للفترة (1980-2017)**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، الجزائر، 2019.

20-قجاتي عبد الحميد، **دور الجباية البترولية في تحقيق التوازن الاقتصادي –دراسة قياسية تحليلية لحالة الجزائر 1980-2014-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي-، الجزائر، 2017/2016.

21-المدهون حسن، **إشكالية العلاقة بين البطالة و بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية – دراسة تحليلية قياسية حالة الجزائر-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وإحصاء تطبيقي، جامعة الجزائر3، الجزائر،2016/2015.

22-مسعودي مليكة، **سياسة استقرار الاقتصاد الكلي مقدمة بنموذج الطلب الكلي و العرض الكلي ،دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2014/2013.

23-مكي عمارية، **اثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة1986-2017**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتقنيات كمية، جامعة عبد الحميد بن باديس-مستغانم، الجزائر، 2018/2017.

24-بلبيوض خديجة، **اثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري دراسة قياسية 1990-2014**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير،تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم-، الجزائر،2017/2016.

25-بن البار أمحمد، **دراسة العلاقة بين الواردات والنمو الاقتصادي حالة الجزائر الفترة الممتدة بين(1970-2009)**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.

26-بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النّفط على بعض المتغيّرات الاقتصادية الكليّة(عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة، والتّضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية VAR""للفترة 1970-2010**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3،الجزائر، 2012/2011.

27-بنابي فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،2009.

28-بودواية محمد، **إشكالية النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية ،جامعة الجزائر، الجزائر،2009/2008.

29-بوفليح نبيل، **اثأر برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية- دراسة حالة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 المطبق في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2005/2004.

30-حساني عنتر، **المديونية الخارجية و التنمية-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007/2006.

31-رفيق نزاري، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة حالة تونس ، الجزائر، المغرب** ، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة،2008.

32-سلاطني هاجر، **سياسة الإنفاق الحكومي الاستثماري وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة(دراسة مقارنة الجزائر، الولايات العربية المتحدة)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013.

33-شريف محمد، **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009.

34-عزدين مخلوف، **دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي (حالة الجزائر)**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

35-غريسي عابد عبد الكريم، **دور الدولة في الاقتصاد، نظرية تحليلية تاريخية،-دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

36-قطوش بشرى، **الاتجاهات العامة للسياسة المالية وسياسة سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2007**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، الجزائر،2009/2008.

37- لامي محمد، **دراسة تأثير النفقات العامة على معدل النمو الاقتصادي**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010.

38-معيوف أمحمد، **الدين العمومي الداخلي وتدخلات الخزينة في السوق النقدية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص النقود والمالية،جامعة الجزائر3، الجزائر، 2002/2001.

39-هدروق احمد، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر" دراسة اقتصادية قياسية للفترة 1970-2008"**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3، الجزائر،2011.

- **المجلات:**

1-بشكير عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2014**، Revue d'économie et de statistique Appliquée ،المدرسة الوطنية للعليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، المجلد13، العدد2، 2016.

2-البشير عبد الكريم، **تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، 2004.

3-بوالكور نورالدين، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 في اطار نموذج ARDL**، مجلة حوليات جامعة الجزائر1، الجزائر، العدد 32- ج2، 2018.

4-بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد9، 2013.

5-بونحاس عادل، **دور إستراتيجية التحويل والدفع المسبق للديون في تخفيض حجم المديونية العمومية في الجزائر**، مجلة دفاتر البحوث العلمية،المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، المجلد9، العدد1، 2021.

6-خلف فاروق، **نتائج تطبيق برنامجي الإنعاش الاقتصادي والنمو الاقتصاديين ما بين المنظور القانوني والتطبيق الواقعي**، مجلة العلوم القانونية والسياسة، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، العدد12، جانفي 2016.

7-دراوسي مسعود، **مفهوم التوازن والاستقرار في الفكر الاقتصادي، مع إشارة خاصة للتوازن الاقتصادي العام للجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، العدد14، 2006.

8-الدلجاوي احمد عبد الصبور، **دور السياسة الضريبية في حماية البيئة من التلوث**،مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسة، العدد السابع، جامعة المدية، ديسمبر2018.

9-سعدي بخته، **تطور النفقات العامة في الجزائر منذ الاستقلال إلى ما بعد الإصلاح الهيكلي**، مجلة الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد16، 2011.

10-سعودي عبد الصمد، **إصلاحات السياسة النقدية في ظل برامج الاستثمار العمومية وانعكاساتها على التضخم والكتلة النقدية وسعر الصرف في الجزائر** ، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر،العدد 12،2014.

11-شريفي صارة، حداد محمد، **دراسة تحليلية لظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1966-2017**، مجلة دراسات اقتصادية،جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد5،العدد2، ديسمبر2018.

12-شلوفى عمير، عزاوي عبد الباسط، **العلاقة بين التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموج عتبة التضخم (TR)،دراسة قياسية للفترة الممتدة1980-2016**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، الملجد1، العدد3، سبتمبر 2017.

13-صاطوري الجودي، **التنمية المستدامة في الجزائر: الواقع والتحديات**، مجلة الباحث ،جامعة ورقلة، الجزائر، العدد16، 2016.

14-ضيف احمد، جوادي علي، **علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة في الجزائر(اختبار علاقة اوكن) للفترة 1990-2018**، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد1، جانفي 2021.

15-العايب عبد الرحمان، بقت شريف، **العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة-حالة الجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد04، 2008.

16-العرابي حمزة، وآخرون، **اثر الضرائب غير المباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر رؤية قياسية خلال الفترة1990-2013**، مجلة معارف، جامعة البويرة، الجزائر، العدد20، جوان 2016.

17-عقون شراف، وآخرون، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية 2001-2019**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل، الجزائر، عدد خاص، المجلد رقم 2، افريل 2018.

18-قوري يحي عبد لله، **محددات التضخم في الجزائر :دراسة قياسية باستعمال نماذج متجهات الانحدار الذاتي المتعدد الهيكلية SVER 1970-2012**، مجلة الباحث، العدد 14، ورقلة، 2014.

19-مسعودي زكرياء، **تقييم اداء برامج تعميق الاصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،العدد6، جوان 2017.

20-مسعي محمد، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو**، مجلة الباحث ،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد2012،10.

21-معين عباس احمد الحسون و آخرون، **اثر الوعي الضريبي في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، العراق، المجلد15، العدد2، 2013.

22-مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب، **دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية دراسة حالة الجزائر**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد06، 2010.

23-ناويس أسماء، قوريش نصيرة، **تحليل قياسي لثر نوعي النفاق العام على التضخم في الجزائر خلال الفترة** 1990-2016، **باستخدام مقاربة شعاع الانحدار الذاتيVAR**، مجلة الباحث الاقتصادي، جامعة سكيكدة، الجزائر، المجلد 6، العدد10، ديسمبر2018.

24-نايلي محمد، صبيحة بخوش، **تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2014**، مجلة افاق علمية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 12،عدد1، 2020.

25-هدروق احمد، **دراسة قياسية لآثر الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري على النمو الاقتصادي في المدى البعيد- حالة الجزائر 1970-2012**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة المدية، الجزائر، العدد02، سبتمبر 2014.

26-هدى بن محمد، **عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019**، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، مصر، العدد 05، يناير2020.

27-وشارب لامية، **دراسة قياسية تحليلية لمحددات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2017**، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد10، العدد3، 2019.

- **الملتقيات:**

بوحيضر رقية، **اثر التمويل البنكي للاستثمار العام ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي على التوازنات النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014**، المؤتمر الدولي تقييم أثار الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر،12/11 مارس 2013.

بن منصور عبد الله ، غالم جلطي، **أخلقة الفكر الاقتصادي كآلية لتجسيد الحوكمة العالمية**، الملتقى الدولي حول:الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21اكتوبر2009.

- **التقارير:**

1-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2008، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، سبتمبر 2009.

2-بنك الجزائر، التقرير السنوي 2010، **التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، جويلية2011.

3-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2012، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، نوفمبر 2013.

4-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2013، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، نوفمبر 2014.

5-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2015، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، نوفمبر 2016.

6-بنك الجزائر، **التقرير السنوي 2017، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر**، جويلية 2018.

7-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول من سنة 2004**، ديسمبر2004.

- **القوانين:**

1-**قانون رقم 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990**،الجريدة الرسمية، العدد35، الصادرة بتاريخ15اوت1990.

2-**قانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية1984**، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة بتاريخ 10جويلية 1984.

3-**قانون رقم 19-14**، المؤرخ في30ديسمبر 2019، المتضمن قانون المالية لسنة2020، الجريدة الرسمية، العدد81، 2019.

ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

- الكتب:

1-Campbell R. McConnell et autres, **Contemporary Labor Economics**, 11éme édition, McGraw-Hill Education, USA, 2016.

2-david begg, **macro economie**, 2ème édition, paris, dunod, 2002.

3-Eric Dodge **,5Steps to a 5 AP Microeconomic / Macroeconomic**, McGraw-Hill companies, The united states of America, 2005.

4-Gregory N. Mankiw: **Macroéconomie**, traduction par Jihad c. El Naboulsi, de boeck, Bruxelles, Belgique, 2012.

5-Jérome Gautie, **Le chômage**, 2éme edition, éditions La Découverte, paris, 201.

6-Krugman et obstfeld, **Economie internationale**, 3éme édition, Boeck, paris, 2003.

7-Michael Rockinger**, Macroéconomie**, Ellipses.2000.

8-O.C. Ashenfelter, **Statistics and Econometrics: Methods and Applications**, John Willey, USA, 2003.

9-Raymond Muzellec, **Finances Publiques - Notions Essentielles**, 5éme EDITION, Sirey, 1986

10-Robert Frank et autres, **Principles of Macroeconomics**, 6éme édition, McGraw-Hill Education, USA, 2015.

11-Sophie Brana, Marie-Claude Barguignant, **macroéconomie**, DUNOD, paris, 2007.

- **التقاير:**

1-bank-of-algeria, **le rapport annuel 2002**, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE,** 2003.

2-bank-of-algeria, **le rapport annuel 2003**, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE**, 2004.

3-bank-of-algeria, **le rapport annuel 2006**, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE**, Juin 2007.

4-bank-of-algeria, **le rapport annuel 2007**, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE**, Juillet 2008.

5-bank-of-algeria, **le rapport annuel 2008**, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE,** September 2009.

6-bank-of-algeria**, le rapport annuel 2009**, **Evolution Economique Et Monetaire En ALGERIE**, Juillet 2010.

7-ONS, **Activité**, **Emploi et Chômage en Mai 2019**, N°879.

8-ONS, **Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2015**, N°726.

9-ONS, **Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2015**, N°726.

10-ONS, **Activité, Emploi et Chômage en Septembre 2018**, N°840.

ثالثا:المواقع الالكترونية:

1-https://almerja.com/reading.php?idm=117529

2-https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

3-https://www.bank-of-algeria.dz/

4-https://www.ons.dz

قائـــــــــمة

الملاحـــــــــــق

الملحق رقم1: يبين تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2017

السنوات	نفقات التسيير مليار/دج	نفقات التجهيز مليار/دج	نسبة نفقات التسيير من النفقات العام %	نسبة نفقات التجهيز من النفقات العام %
1990	88,80	47,70	65,05	34,95
1991	153,80	58,30	72,51	27,49
1992	276,10	144,00	65,72	34,28
1993	291,40	185,20	61,14	38,86
1994	330,40	235,90	58,34	41,66
1995	473,70	285,90	62,36	37,64
1996	550,60	174,00	75,99	24,01
1997	643,50	201,60	76,14	23,86
1998	663,80	211,90	75,80	24,20
1999	774,70	187,00	80,56	19,44
2000	856,20	321,90	72,68	27,32
2001	963,60	357,40	72,94	27,06
2002	1 097,70	452,90	70,79	29,21
2003	1 199,10	612,00	66,21	33,79
2004	1 324,40	595,60	68,98	31,02
2005	1 232,50	717,50	63,21	36,79
2006	1 174,00	1 015,60	53,62	46,38
2007	1 574,90	1 477,30	51,60	48,40
2008	2 217,80	1 973,30	52,92	47,08
2009	2 293,50	1 920,90	54,42	45,58
2010	2 659,00	1 807,90	59,53	40,47
2011	3 879,20	1 974,40	66,27	33,73
2012	4 782,60	2 387,30	66,70	33,30
2013	4 131,60	1 892,60	68,58	31,42
2014	4 494,30	2 501,40	64,24	35,76
2015	4 617,00	3 039,30	60,30	39,70
2016	4 591,40	2 792,20	62,18	37,82
2017	4 757,80	2 631,50	64,39	35,61

الملحق رقم 2: تطور هيكل الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة1990-2017

السنوات	الجباية البترولية	الجباية البترولية كنسبة من الايرادات العامة	الإيرادات غير الجبائية	الايرادات غير الجبائية كنسبة من الإيرادات العامة	الايرادات الجبائية	الايرادات الجبائية كنسبة من الإيرادات العامة
1990	76.2	49,58	5.2	3,38	72.3	47,04
1991	161.5	65,65	4.7	1,91	79.8	32,44
1992	201.3	63,64	6.4	2,02	108.6	34,33
1993	185.0	57,79	9.0	2,81	126.1	39,39
1994	257.7	59,35	13.3	3,06	163.2	37,59
1995	358.8	59,71	8.9	1,48	233.2	38,81
1996	519.7	63,01	14.6	1,77	290.5	35,22
1997	592.5	63,94	20.2	2,18	313.9	33,88
1998	425.9	54,98	18.9	2,44	329.8	42,58
1999	588.2	62,14	43.6	4,61	314.8	33,26
2000	1213.2	76,88	15.4	0,98	349.5	22,15
2001	1001.4	66,52	90.3	6,00	398.2	26,45
2002	1007.9	62,86	112.2	7,00	483.0	30,13
2003	1350.0	68,38	99.4	5,03	524.9	26,59
2004	1570.7	70,44	72.1	3,23	580.4	26,03
2005	2350.7	76,26	83.8	2,72	640.3	20,77
2006	2799.0	76,90	119.7	3,29	720.8	19,80
2007	2796.8	75,84	116.2	3,15	766.8	20,79
2008	4088.6	80,00	136.3	2,67	965.2	18,88
2009	2412.7	65,63	8..115	3,15	1146.6	31,19
2010	2905.0	66,33	182.8	4,17	1287.4	29,40
2011	3979.7	68,73	283.3	4,89	1527.1	26,37
2012	4184.3	66,81	246.4	3,89	1908.6	30,11
2013	3678.1	61,74	248.4	4,17	2031.0	34,09
2014	3388.4	59,05	258.5	4,50	2091.4	36,45
2015	2373.5	46,51	374.9	7,35	2354.7	46,14
2016	1781.1	34,86	846.8	16,57	2482.2	48,58
2017	2372.5	38,37	1147.2	18,55	2663.1	43,07

الملحق 2: تطور المتغيرات المستخدمة في الدراسة الوحدة مليار/دج

السنوات	IPC	IPP	DECr	DCr	DHHr	RDHr
1990	10,97	9,32	512,0583	809,7597	706,715918	694,861328
1991	15,17	19,15	304,4601	1014,0855	557,153606	1064,85571
1992	19,40	27,09	531,6566	1422,9710	592,689834	1037,4649
1993	23,50	31,74	583,4602	1240,1643	574,969788	787,338347
1994	30,57	37,41	630,6604	1080,6980	577,309923	842,905196
1995	39,66	53,79	531,4907	1194,4631	610,46976	904,735853
1996	50,18	71,26	244,1808	1097,2494	608,010888	1035,67112
1997	54,13	82,75	243,6218	1188,8288	617,230312	1094,60928
1998	57,70	68,04	311,4320	1150,3810	604,305301	738,094716
1999	60,15	84,77	220,5952	1287,8814	595,813447	977,838922
2000	60,27	92,22	349,0723	1420,5658	605,424496	2012,88298
2001	62,03	74,68	478,5784	1553,4311	787,516712	1614,36896
2002	64,14	69,90	647,9102	1711,4428	927,986497	1571,43412
2003	65,64	73,76	829,7081	1826,9210	951,169013	2056,82872
2004	68,82	80,52	739,6495	1924,3285	948,070325	2282,19779
2005	70,92	81,71	878,0797	1737,8039	1020,96863	3314,44684
2006	72,55	83,55	1215,5363	1618,1085	1158,44994	3857,82438
2007	75,76	86,91	1699,8520	2078,6927	1165,46169	3691,46462
2008	79,76	98,14	2010,6825	2780,6709	1381,05734	5126,2742
2009	84,45	90,50	2122,4420	2715,9278	1494,9149	2857,08268
2010	87,92	89,96	2009,7139	3024,3939	1672,23161	3304,19864
2011	91,69	103,60	1905,8761	4230,9842	1974,57564	4340,59803
2012	100,00	100,00	2387,3000	4782,6000	2155	4184,3
2013	105,45	104,96	1803,0946	3918,0370	2161,57749	3487,97848
2014	109,67	109,95	2275,0262	4097,9842	2142,68142	3089,60454
2015	115,48	115,82	2624,1381	3998,0163	2363,65285	2055,29383
2016	121,45	119,54	2335,7320	3780,4830	2741,04369	1466,52836
2017	128,73	117,97	2230,7227	3696,0365	2959,98316	1843,04649

IPC= المستوى العام للأسعار

IPP= الرقم القياسي لاسعار الانتاج

DECr= نفقات التجهيز الحقيقية

DCr = نفقات التسيير الحقيقية

DHHr =الايرادات خارج قطاع المحروقات

RDHr= الإيرادات المحروقات الحقيقية

الملحق رقم 3: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية متغيرات الدراسة

1-سلسلة الناتج الداخلي الخام الحقيقي (LPIBR)

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.945014	0.1651
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.916282	0.0566
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: PIBR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.461423	0.1315
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(PIBR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.220197	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(PIBR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.129415	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(PIBR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.244603	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

2- سلسلة نفقات التسيير الحقيقية (LDCR)

Null Hypothesis: LDCR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.677871	0.2527
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: LDCR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.179699	0.6681
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: LDCR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.934364	0.9848
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(LDCR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.313433	0.0110
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(LDCR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.408648	0.0019
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(LDCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.128158	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

3- سلسلة نفقات التجهيز الحقيقية (LDECR)

Null Hypothesis: LDECR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.224846	0.4579
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: LDECR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.658481	0.8409
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: LDECR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.861575	0.8902
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(LDECR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.335112	0.0011
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(LDECR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.508952	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(LDECR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.249094	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

4- سلسلة إيرادات المحروقات الحقيقية (LRDHR)

Null Hypothesis: LRDHR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.326603	0.8591
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: LRDHR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.757031	0.3926
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: LRDHR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.497054	0.8162
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(LRDHR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.773337	0.0041
Test critical values:	1% level	-4.374307	
	5% level	-3.603202	
	10% level	-3.238054	

Null Hypothesis: D(LRDHR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.305993	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(LRDHR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.385382	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

5- سلسلة ايرادات خارج قطاع المحروقات الحقيقية (LDHHR)

Null Hypothesis: LDHHR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.986323	0.5813
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: LDHHR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.405643	0.9985
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: LDHHR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.072059	0.9989
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(LDHHR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.421795	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(LDHHR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.298012	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(LDHHR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.577027	0.0009
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

6- سلسلة معدل البطالة (LTCH)

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.103840	0.5207
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.365785	0.9017
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: TCH has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.020025	0.2689
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.845728	0.0300
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.793658	0.0083
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(TCH) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.793185	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

6- سلسلة معدل التضخم (LTINF)

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.687321	0.7290
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.487936	0.5243
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

Null Hypothesis: TINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.412753	0.1433
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.304759	0.0012
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.253096	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.711457	
	5% level	-2.981038	
	10% level	-2.629906	

Null Hypothesis: D(TINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.244070	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

الملحق رقم 4: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

1-نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمعادلة النمو الاقتصادي

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.533023	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

2-نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمعادلة معدل البطالة

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	6.098499	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

3-نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمعادلة معدل التضخم

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	4.903590	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37